

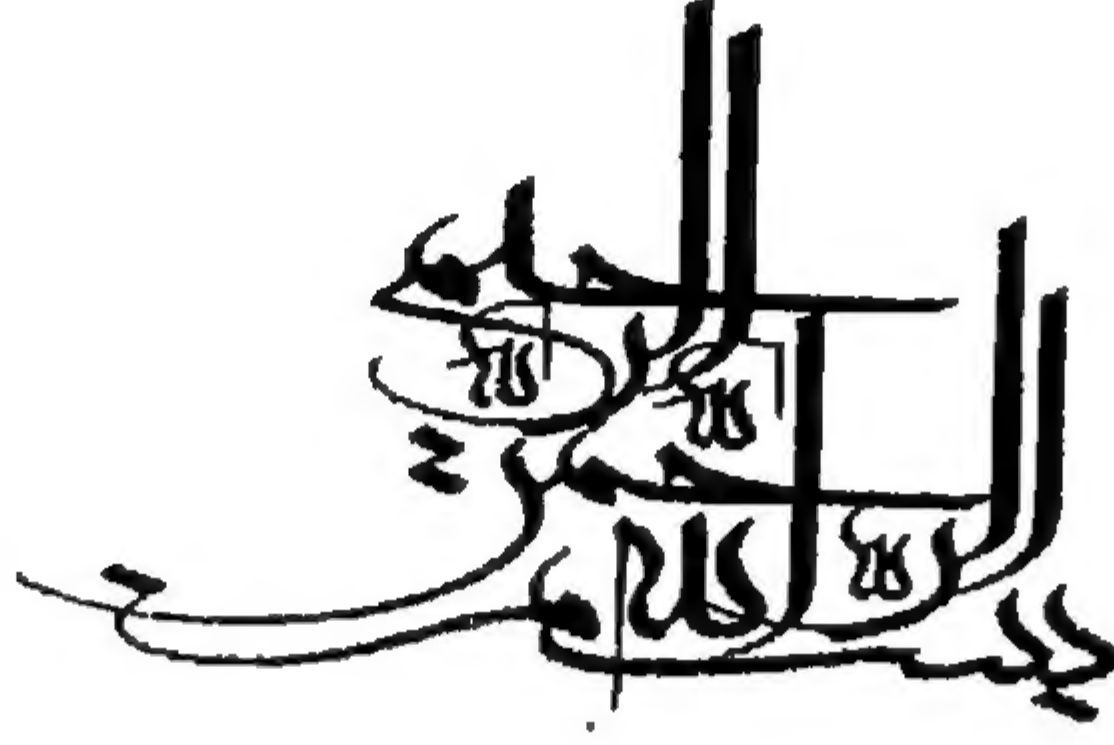
الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية

الدكتور

محمد حمزة حسين الدليمي





الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد الأوروبي

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2014/7/3221)

الدليمي، محمد حمزه

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي / محمد حمزه الدليمي

:- عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014

(ص)

ر.ا. (2014/7/3221) .

الواصفات: / العلاقات الدولية// الولايات المتحدة/ الاتحاد الأوروبي

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright ©
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-96-025-4

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على هنا كتابة مقدماً.



دار غيداء للنشر والتوزيع

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

غلبوي ، 95667143 962 +

E-mail: darghidaa@gmail.com

تلاخ العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله

تلفاكس ، 5353402 962 +

من.ب. 520946 عمان 11152 الأردن

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

2000-1989

دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية

الدكتور

محمد حمزة حسين الدليمي

الطبعة الأولى

2015 م – 1436 هـ

﴿الَّذِينَ تَرَىٰ أَنَّ اللَّهَ يُزِيلُ سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى
الْوَدَّكَ يُخْرِجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ
بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾

صدق الله العظيم

الفهرس

المقدمة 9

الفصل الاول

الولايات المتحدة الأمريكية وفكرة الوحدة الأوروبية إلى توقيع معاهدة ماستريخت عام
1992 م 17

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 71

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 121

الفصل الرابع

موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من قضايا العرب الاستراتيجية
1989-2000 177
الخاتمة 235
الملاحق 237
المصادر 251

المقدمة

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد بانها لا تمنع من نهوض شركائها الاوربيين بدور أوسع على النطاق الدولي، لا سيما بعد انتهاء احداث الحرب العالمية الثانية 1939-1945 التي افرزت قوتين عالميتين، هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية تغيرت المعالم والموازن الاوربية، إذ هبطت بريطانيا الى منزلة دولة من المرتبة الثانية لتاتي بذلك في الترتيب بين القوى المنتصرة في الحرب بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق. وقد كانت الحرب الى حد كبير مسؤولة عن هذا الهبوط، فقد بدأ واضحا عجز بريطانيا وحدها عن تطبيق سياسة توازن القوى الاوربية، والوقوف دون سيطرة المانيا على القارة الاوربية، ثم اصبحت بعد الحرب عاجزة عن الحيلولة دون سيطرة الاتحاد السوفيتي السابق، ولم يعد بإمكان اي حلف أوربي تتزعمه بريطانيا ان يحقق لها هذا الهدف، واصبح ضمان سلامة بريطانيا، والحفاظ على دول اوربا الغربية بمعزل عن السيطرة السوفيتية يتطلب المشاركة الأمريكية في الدفاع عنها.

قبلت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم الالتزام الخاص بالدفاع عن اوربا الغربية، وبذلك نبذت سياسة العزلة والابتعاد عن المشكلات الاوربية، التي طالما التزمت بها تجاه السياسة البريطانية لعدم قدرة الاخيرة على ضمان امنها وتحقيق اهدافها بإمكانياتها الخاصة، ولجئها الى الولايات المتحدة الأمريكية لتعينها على ذلك، كما ان بريطانيا بدأت تشارك في مشاريع الوحدة الاوربية وهو ما بدأ خروجها منها على سياستها التقليدية في اوربا، وسلمت طوعا بانتقال الزعامة على دول الغرب منها الى الولايات المتحدة الأمريكية.

كان تراجع الدور الدولي لاوربا الغربية قد ارتبط بتصاعد الدور الأمريكي، الذي سعى غالبا الى ملئ الفراغ الذي تركه انسحاب الاوربيين من المناطق التي كانت تحت سيطرتها، وهي عملية بدت في مظهرها تحمل صيغة توافقية لكنها احتوت في جوهرها طابعا تنافسيا، وما زال البعض في اوربا يتهم الولايات المتحدة الأمريكية بانها تجاوزت مكونات الشراكة، عندما تخلت عن دعم المنهج الاستعماري الاوربي ابان حركة

الاستقلال في افريقيا واسيا، والحقيقة ان الادارة الامريكية لم تكن راغبة بانغماس واسع لا يتفق مع رؤيتهم المصلحية.

ان الاتحاد الاوربي يسعى بخطوات حذرة نحو تطوير دوره السياسي اقليميا ودوليا، وان هذا المسعى تجذبه الاهتمامات المصلحية ويتركز على مناطق القرب الجغرافي، ويعتمد على السلوك الجماعي فضلاً عن الامكانيات الفردية لعدد من الدول الاوربية مثل فرنسا وبريطانيا، غير ان الحديث عن دور سياسي واسع وفعال للاتحاد الاوربي لن يكون ممكناً الا اذا توصل الاوروبيون الى الية اكثر فاعلية في توجيه سلوكهم السياسي، واستبدلوا مفهوم السياسة المشتركة بمفهوم السياسة الموحدة، وهو امر يرتبط كثيراً بمدى استعداد المانيا لرفع سقف فعلها السياسي، ومدى تقبل بريطانيا لتجاوز تحفظاتها بهذا الشأن.

ان النفوذ السياسي عادة ما يكون امتداداً للتغلغل الاقتصادي او الوجود العسكري في منطقة معينة، وبموجب هذا المفهوم فان هنالك علاقة امريكية اوربية مركبة تحتوي على جوانب تعاونية وتنافسية في الوقت ذاته، ففي حين تعتمد الولايات المتحدة الامريكية الى لعب دور الوكيل الذي يعمل من اجل مصالح الغرب وبتفويض من الدول الحليفة، فإنها تتحول الى منافس لشركائها عندما تجد ان لا مجال لتقاسم الادوار، او ان مثل هذا التقاسم سيضعف من نفوذها ويتزعزع بعضها من مكاسبها.

ان موضوع الكتاب يركز اهتمامه على دراسة تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي بين عامي 1989-2000 وهي مدة تولي الرئيسين (جورج بوش الاب وبيل كلينتون) لنظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، كما ان كلا الطرفين لا يمثلان فقط القطبين الرئيسيين داخل المنظومة الرأسمالية، التي اخذت بالتشكل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بموجب الجهد الذي بذلته الولايات المتحدة الامريكية لاحتواء الاتحاد السوفيتي السابق وتوسيع نموذجها النفعي، بل انهما بموجب جميع الاعتبارات والمفاهيم يشكلان بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م القوتين الاكثر اهمية على الصعيد العالمي.

كما تهدف الدراسة الى بيان مظاهر الشراكة والتعاون ومواضع التنافر والتنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، رغم ان علاقاتهما الاقتصادية قد خضعت غالباً للمظهر التنافسي.

وقد تضمنت الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، استعرض الفصل الأول (الولايات المتحدة الأمريكية ومشاريع الوحدة الأوروبية حتى توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992م) ودور الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة التكتلات والمشاريع الاقتصادية والسياسية الأوروبية، والتي كانت بداياتها بعد الحرب العالمية الثانية، وهي موجهة بصورة مباشرة ضد نفوذ الكتلة الاشتراكية، فضلاً عن تسليط الضوء على رغبة أوروبا في المضي قدماً نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية، والتي اثمرت إيجاباً من خلال توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992م.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان (العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 1989-2000)، وتم تقسيمه على مبحثين، تناول المبحث الأول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي، ودرس المبحث الثاني السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

وخصص الفصل الثالث لدراسة (العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 1989-2000)، وقد قسم على مبحثين، عالج المبحث الأول التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، في حين ركز المبحث الثاني على الجوانب الأساسية للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وتطرق الفصل الرابع إلى (موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من قضايا العرب الاستراتيجية 1989-2000) إذ قسم على مبحثين، المبحث الأول درس التحالف الأمريكي-الأوروبي في حرب الخليج الثانية عام 1991م، والمبحث الثاني تناول الموقف الأمريكي-الأوروبي من الصراع العربي-الإسرائيلي).

تحليل المصادر

اعتمدت الدراسة على مصادر ومراجع متنوعة استقت منها مادتها العلمية، ولا سيما الأجنبية منها، التي قدمت في مجملها معلومات قيمة غطت جوانب الدراسة المتعددة.

تأتي الوثائق غير المنشورة في مقدمة مصادر الدراسة والتي -رغم قلتها- أفادت في عدد من الجوانب لا سيما الفصل الأول، إذ استطاع الكاتب الحصول على عدد من

الوثائق العربية غير المنشورة (وثائق وزارة الخارجية المصرية) و (وثائق وزارة الخارجية العراقية). اما الوثائق الاجنبية المنشورة فقد استفادت الدراسة من نشرة وزارة الخارجية الامريكية تحت عنوان (The department of state Bulletin). فضلا عن استخدام عدد من الكتب الوثائقية باللغتين العربية والانكليزية.

وافادت الدراسة من بعض المذكرات الشخصية لشخصيات سياسية وعسكرية، ويأتي في مقدمتها مذكرات جيمس بيكر (سياسة الدبلوماسية) وزير الخارجية الامريكية في عهد الرئيس الامريكي جورج بوش الأب، اذ افاد الكاتب منها في تتبع السياسة الامريكية ودورها تجاه المنطقة العربية، سيما ابان حرب الخليج الثانية، اذ بينت هذه المذكرات كل النوايا الامريكية تجاه العراق، فضلا عن الجهود الدبلوماسية المبذولة في توجيه الامم المتحدة من اجل استصدار القرارات بشأن ادانة العراق.

ولا تقل اهمية المعلومات التي قدمتها المصادر العربية والمعرّبة في اغناء الدراسة بالمعلومات في جميع فصولها، بهذا القدر او ذاك، ومنها كتاب المرحوم الاستاذ الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور الاستاذ في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد والموسوم بـ(تأثير الخلافات الامريكية-الاوروبية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة) ويعد كتابا مهما شاملا للقضايا العربية المعاصرة، ومدى تأثير الدور الامريكي-الاوربي على المنطقة العربية، وما هي ابرز مواقفها تجاه الازمات العربية.

كما استفاد الكاتب من كتاب (طبيعة الاتحاد الاوروبي) للمؤلف جواس حسن التدريسي في كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين -اربيل في جوانب عديدة من الدراسة لا سيما في تتبع مراحل تأسيس الاتحاد الاوربي، وابرز مؤسساته، وطبيعة عمله. كما تم الاستفادة من كتاب (سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة) للدكتور علي الحاج، اذ كان للكتاب اهمية كبيرة في اغناء فصول الدراسة كون الكتاب في الاصل اطروحة دكتوراه نشرت في مركز دراسات الوحدة العربية ضمن سلسلة اطروحة الدكتوراه رقم (51).

وقد استعان الكاتب بمؤلفات (زيغنيو بريجنسكي) -مستشار الامن القومي الامريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر- الاجنبية والمعرّبة، لاسيما كتاب (رقعة الشطرنج

الكبرى)، اذ تناول الكتاب علاقات الولايات المتحدة الامريكية الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة.

كما كان للمصادر الانكليزية حضورا اكبر بأقرانها من المصادر الاجنبية الاخرى، ومن هذه الكتب كتاب المؤلف John Pinder والموسوم (The Building of the European Union تأسيس الاتحاد الاوربي) وهو من الكتب المهمة في تاريخ مسيرة الاتحاد الاوربي، فضلا عن توضيح الكتاب لجميع مؤسسات الاتحاد الاوربي، وكتاب (The Development of Economics in Western Europe Since 1945) تطور الاقتصاديات في غرب اوربا منذ عام 1945) الذي اعده (A.W. Bob Coats) إذ يعد من المصادر المهمة في تاريخ الاقتصادي الاوربي.

وتصدرت البحوث والدراسات الاجنبية منها والعربية مكانة كبيرة وبارزة في فصول الدراسة واسهمت في اغنائها، والتي كان النصيب الاوفر لـمجلة الشؤون الخارجية (Foreign affairs)، والتي استطاع الكاتب من الحصول على اعداد كثيرة منها والتي ساهمت في اغناء معظم فصول الدراسة لما تضمنته من معلومات قيمة. فضلا عن استخدام اعداد كبيرة ومختلفة من مجلة السياسة الدولية التي تصدر في مركز الاهرام بالقاهرة ولما لهذه المجلة من مكانة مرموقة على المستوى العلمي.

كما اعتمدت الدراسة على عدد من الموسوعات، كان من اهمها موسوعة المؤلف عبد الوهاب الكيالي وآخرون المعنونة بـ(موسوعة السياسية) بأجزائها السبعة التي غطت تعريف العديد من المصطلحات والشخصيات.

وكان لشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وللمواقع العلمية الموجودة عليها دور بالغ الاهمية في تطوير المعلومات التي حصلت عليها من مراجع ومصادر متعددة، وكان لها الفضل ايضا في ابقائي على اتصال دائم بمراكز الابحاث والجامعات الاجنبية. فضلا عن ما ذكرناه فقد اعتمدنا على مجموعة اخرى من الكتب والبحوث التي يمكن الاطلاع عليها في قائمة المصادر.

ومن الله التوفيق

الفصل الاول

الولايات المتحدة الأمريكية وفكرة الوحدة الأوروبية إلى توقيع

معاهدة ماستريخت عام 1992م

الفصل الاول

الولايات المتحدة الأمريكية وفكرة الوحدة الأوروبية إلى توقيع

معاهدة ماستريخت عام 1992م

أن جذور الوحدة الأوروبية فكرة ليست بالحديثة إذ إنها كانت فكرة مسيحية قديمة، ثم أصبح للشاعر الايطالي (دانتي⁽¹⁾ Dante) في بداية القرن الرابع عشر رؤية خاصة عن إقامة مثل هذه الوحدة، ومنذ انهيار الكنيسة العالمية ونظام الإمبراطورية وتوالي الحروب بين الدول القومية الاوربية الجديدة، لاحت هذه الفكرة في مخيلة عدد من الساسة البارزين، فبعد الحروب الدينية في فرنسا رسم (مكسمليان سولي⁽²⁾ M. Sully) وزير الملك (هنري الرابع⁽³⁾ Henry IV 1589-1610) ما عرف بـ (المخطط العظيم)، الذي حاز على تأييد (هنري الرابع) وكان يقوم على أساس إقامة دولة مسيحية في أوربا تتألف من كتلة ملكية وكتلة جمهورية. وخلال حروب الثورة الفرنسية دعا الفيلسوف الألماني (إيمانويل كانت⁽⁴⁾ Immanuel Kant) إلى أوربا المتحدة،⁽¹⁾ ثم جاء

(1) دانتي البجيري (1265-1321): شاعر إيطالي يعد من أكبر شعراء العالم مؤلف (الكوميديا الإلهية). شغل بعض المناصب السياسية، له العديد من الأعمال الأدبية، أهمها: (الحياة الجديدة) و (المادية)، توفي في رافنا عام 1321. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، (القاهرة، د.ت)، ص 778.

(2) ديوك أوف سولي: وزير المالية في عهد الملك الفرنسي هنري الرابع قام بإصلاحات واسعة في فرنسا خلال القرن السابع عشر. للمزيد من المعلومات ينظر:

David ogg, Europe in The 17 Th Century, (London, 1965), PP. 51-72.

(3) الملك هنري الرابع: بعد مؤسس عائلة آل بوربون وتسلم العرش عام 1589م عقب حروب دموية انتهت بموت هنري الثالث ملك فرنسا ونهاية أسرة فالوا المالكة. للمزيد من المعلومات، ينظر:

Louis Gottscalck and F.D. Lach, Europe and Modern World, Vol.1, (Chicago,1951), P.278; J. White, The Origin of Modern Europe, (New York,1966), P,212.

(4) إيمانويل كانت: ولد في لوكسمبورغ عام 1724م، تلقى تعليمه في إحدى المدارس الثانوية في المدينة وتخرج من جامعة لوكسمبورغ وظل طيلة حياته مهتماً بالعلوم الرياضية والطبيعية، توفي عام 1804م. للمزيد من المعلومات ينظر:

(بول فاليري Paul Valery) - وهو من كبار الساسة الفرنسيين - ليؤكد في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914-1918) على قيام مبررات قوية جديدة تجعل من فكرة إقامة وحدة أوروبية أمراً ضرورياً بسبب انجازاتها الروحية والعقلية وبعد أن أصبح تصنيف العالم آنذاك إلى أقاليم سكانية يتم بناءً على الحقائق المادية المتعلقة بالسكان والمواد الخام⁽²⁾.

ثم جاء الكونت النمساوي (ريتشارد كودينهوف كاليرجي R.C. Kalergi) الذي أخذ يدعو في عام 1923 إلى فكرة الجامعة الأوروبية وإقامة ما سُمّي به (الولايات المتحدة الأوروبية The United States of Europe) بهدف توحيد القارة الأوروبية سياسياً بدرجة تكفي لإقامة حكومة مركزية أوروبية لها سلطة تضمن تحقيق السلام والنظام وإتاحة الفرصة لإقامة نظام اقتصادي أكثر ديناميكية من تلك الأنظمة التي كانت موجودة آنذاك. ونتيجة لجهود الكونت في هذا الشأن أصبحت حركة الوحدة الأوروبية منذ ذلك الحين مرتبطة به وأصبح الرمز المجسد لها⁽³⁾.

وعلى الرغم مما حصلت عليه مبادرة الكونت (كاليرجي) من تأييد بعض الساسة الأوروبيين فقد ظلت مبادرة شخصية ولم تكتسب الحركة طابعاً شبه رسمي حتى عام 1929م، عندما فوجئ العالم خلال انعقاد الجلسة العاشرة لعصبة الأمم في سبتمبر/أيلول 1929م برئاسة رئيس وزراء فرنسا (أرستيد بريان Aristide Briand) بدعوته إقامة وحدة فيدرالية أوروبية، ثم قام بكتابة مذكرة بهذا الشأن أرسلها إلى الحكومات الأوروبية في

روزنتال يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، مراجعة: صادق جلال العظم وجورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1974)، ص 267.

(1) Norman J. Padel Ford, Contemporary international relations 1949-1950, Harvard University Press, 1950, pP.353-354.

(2) Rene Courtini, "French Views in European Union", Translated by Anthea Milles, (The International Affairs), Vol. 25, No.1, January-1949, P.8.

(3) Arnold Zurcher, The Struggle to Unite Europe 1940-1958, (New york, 1958), P.3.

مايو/ أيار 1930م أكد فيها على الرغبة في التوصل إلى اتفاق بين الحكومات بشأن وضع دستور موحد للشعوب الأوروبية وإقامة نوع من الاتحاد الفيدرالي⁽¹⁾ بينها. وقد بدا واضحاً من هذه المبادرة أن أهداف (بريان) الحقيقية كانت تتلخص في توطيد الهيمنة السياسية والاقتصادية الفرنسية على القارة الأوروبية وكذلك حماية أوروبا في مواجهة تزايد النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾. ولكن ماذا كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المبادرات الأوروبية؟

يبدو أن السياسة الأمريكية إزاء الوحدة الأوروبية - كفكرة - كانت بعيدة عن مجرى التيارات السياسية للفكر الأمريكي. ولكن خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تبدي ارتياباً تجاه مثل تلك الخطط الرامية إلى إقامة تلك الوحدة؛ إذ اعتبرت مشروع (بريان) مجرد مسعى أوروبي لاستبعاد المصالح الاقتصادية الأمريكية من أوروبا عن طريق إزالة الحواجز الكمركية بين الدول الأوروبية ورفع قيمة تلك الرسوم في وجه التجارة القادمة إليها من بقية أنحاء العالم⁽³⁾.

وقد بدأ موقف الرأي العام الأمريكي يتحول تدريجياً إلى صالح فكرة الوحدة الأوروبية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) ذلك أن الكونت (كاليرجي) قد توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية في آب/ أغسطس 1940م داعياً إلى فكرته هناك إذ أستطاع جذب اهتمام واسع من جانب رجال الصحافة، كما سعى إلى

(1) الاتحاد الفيدرالي: تعني اتحاد وحدات أو ولايات مستقلة تحت سلطة سياسية واحدة في السياسة الخارجية والدفاع، على أن تبقى باقي السلطات في أيدي الولايات والتي تتمتع بالحكم الذاتي، وينظر إليه بأنه يسهم مساهمة كبيرة في الدفاع عن الحرية وحمايتها من ظهور الاستبداد المركزي. اسماعيل عبد الفتاح، معظم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، العربي للنشر والتوزيع، ط1، (القاهرة، 2008)، ص 208.

(2) Alexander Galin, "Europe: split or united", (Foreign affairs), Vol. 25, No.3, April 1947, pP.408-409;

ينظر: خالد علي عبد المجيد، الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف والمؤسسات، مركز المرقن للدراسات الاستراتيجية، (فيينا، 2001)، ص 10.

(3) Max Beloff, The United States and the Unity of Europe, (London, 1963), P.1.

تفسير أفكاره في الهيئات الأكاديمية والمراكز البحثية، وعلى رأسها (جامعة نيويورك New York University) حتى استطاع الكونت في النهاية - وبمساعدة عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين - وضع ما سمي بـ (دستور الولايات المتحدة الأوربية) الذي نشرته جامعة (نيويورك) في أبريل / نيسان 1944م. أما الانجاز الثاني الذي حققه الكونت فهو اقناع الأمريكيين أن وحدة أوروبا على أسس فيدرالية أو كونفدرالية يجب أن تكون أحد أهم الأهداف الأمريكية وأن تطبيقها سوف يخدم المصالح الأمريكية مما أدى في النهاية - وبعد جهود مضيئة استمرت بين عامي 1940 - 1945 - إلى تمهيد الطريق لقبول الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً لفكرة الاتحاد الفيدرالي في أوروبا لتصبح جزءاً من السياسة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن لاقت دعوته قبولاً لدى رجال الكونغرس بل وتحمساً من جانب الخارجية الأمريكية أيضاً⁽¹⁾. كل هذا كان من شأنه أن يمهّد الطريق لموقف أمريكي مؤيد للوحدة الأوربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لقد ازداد الاهتمام الأمريكي بأوروبا - لاسيما أوروبا الغربية - مع تصاعد حدة الحرب الباردة⁽²⁾، إذ عدّت الولايات المتحدة الأمريكية أن أوروبا أهم أراضى التنافس بالنسبة لها في صراعها مع الاتحاد السوفيتي وخشيت من خضوع دول غرب أوروبا الواحدة تلو الأخرى - كما حدث مع دول شرق أوروبا - للمد الشيوعي نتيجة للتدهور الاقتصادي الذي ألم بها. وقد تلاحقت الأحداث الدولية على مدى السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فزاد الصدع والهوة الإيديولوجية بين الشرق والغرب وكانت هذه الظروف التي في ظلها تلاحقت الأحداث في أوروبا وكان لها منذ البداية

(1) Arnold Zurcher, OP. Cit, PP.10-14; Max Beloff, OP. Cit, P.3.

(2) الحرب الباردة Cold War: مصطلح سياسي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية للدلالة على الصراع الخفي والمعلن الذي دار بين أمريكا والاتحاد السوفيتي. للمزيد من المعلومات، ينظر: حسين فوزي النجار، أمريكا والعالم دراسة في السياسة الدولية، مكتبة مذبولي، (القاهرة، 1986)، ص ص 282-283.

Deborah Welch Larson, Anatomy of Mistrust: U.S.-Soviet Relation During the Cold War, (U.S.A, 1997), pp. 3-39.

وضعاً هاماً في الحرب الباردة⁽¹⁾. وطبقاً لذلك كان من المحتوم أن يتطور موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول أوروبا الغربية، وكان من المحتوم كذلك أن تتأثر تلك المنطقة بالسياسات الأمريكية الخاصة بالحرب الباردة. إذ كانت هي القوة الوحيدة التي تمتلك القدرات التي تؤهلها لاتخاذ المبادرة في إصلاح أحوال أوروبا الاقتصادية. كما أن أوروبا بقدراتها الإنتاجية الكامنة وعمالها المهرة ومواردها وأهميتها الإستراتيجية كانت تفرض مخاوف على الولايات المتحدة الأمريكية من أن يتحول كل هذا لصالح الاتحاد السوفيتي وبذلك تميل كفة الميزان العسكري إلى غير صالح الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبح من الواضح أن الأمن الأوروبي ليس بمعزل عن الأمن الأمريكي. كل هذا أصبح يستلزم تقديم مقادير ضخمة من الأموال والدعم في ظل برنامج كبير للمساعدات الاقتصادية تستعيد به دول أوروبا الغربية عافيتها الاقتصادية⁽²⁾.

(1) Geoffrey Roberts, The Soviet Union in World Politics: Coexistences Revolution and Cold War 1945-1991, (U.S.A, 1999), pp. 13-43.

(2) الكسندر كيرسانوف، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية: العلاقات الاقتصادية بعد الحرب الكونية الثانية، تعريب: جبرائيل فياض، دار الفارابي، (بيروت، 1974)، ص ص 47-73.

المبحث الاول

الولايات المتحدة الامريكية وفكرة الوحدة الاوربية من مشروع مارشال حتى

قيام السوق الاوربية المشتركة

أولاً: مشروع مارشال 1947 Marshall Plan

كما أوضحنا سابقاً فقد خرجت الدول الأوربية من الحرب العالمية الثانية وقد أصيبت اقتصادياتها بحالة من التدهور الحاد، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الدمار الشديد الذي ألحقته الحرب بمقدراتها وقد فقدت الملايين من أبنائها، كما انهارت إلى حد كبير مشروعات البنية الأساسية.

فضلاً عن ذلك، أن الأوضاع الداخلية لدول أوربا كانت نذراً للخطر على نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان الشيوعيون يتطلعون للوصول إلى مواقع السلطة، ونظراً لدورهم الهام في الحرب العالمية الثانية فقد لقيت تطلعاتهم هذه تأييداً لا يستهان به من قبل عدد من شعوب دول أوربا. ولعل أوضح صور هذا التأييد في أثناء أول انتخابات أجريت غداة الحرب العالمية الثانية في فرنسا- أكتوبر/ تشرين الأول 1945م- إذ حصل الحزب الشيوعي على أكثر من خمسة ملايين ناخب أي ما يعادل 26٪ من الأصوات وأصبح الحزب الشيوعي الحزب الأول في فرنسا⁽¹⁾. ولم تختلف الأمور عن ذلك كثيراً في إيطاليا⁽²⁾. ولذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن عليها البدء في وضع مشروع أمريكي لتقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأوربية حتى تتمكن من

(1) أكرم عبد علي، الحزب الشيوعي الفرنسي وموقفه من بعض القضايا العربية المعاصرة، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل)، ع(19)، س(7)، تموز 2010، ص 169.

(2) نزيهة الأفندي، الانتخابات الإيطالية وحتمية التغيير، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(45)، س(12)، 1976، ص 150-151؛

Elizabeth Wiskemann, "Socialism and Communism in Italy", (Foreign Affairs), Vol.24, No.3, April 1946, pP. 484-493.

استعادة عافيتها الاقتصادية التي أتت عليها الحرب ولكي يتم عزل الاتحاد السوفيتي والأحزاب الشيوعية الأوروبية حتى يقضى على نشاطها المتصاعد في النهاية⁽¹⁾.

وعلى ألا تغفل الاعتبار الاقتصادية التي وضعها مخططو السياسة الأمريكية والخاصة بالأهمية الاقتصادية للغرب الأوروبي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، فعلى مدى سنوات طويلة حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على علاقات تجارية نشطة مع أوروبا- التي عدتها أهم منفذ لمنتجاتها- لذلك لم يكن مستبعداً أن يعاني الاقتصاد الأمريكي بشدة إذا ما حرم من هذا المنفذ الرئيسي لصادراته⁽²⁾. وكان لا بد لرؤوس الأموال الأمريكية أن تجد سوقاً خارجية للاستثمار⁽³⁾. وقد كان هذا طبيعياً جداً فقد نص البند (511) من قانون الأمن المتبادل الأمريكي - الصادر من الحكومة في سبتمبر/ أيلول عام 1947 - في فقرته الثانية على أنه لا يجوز منح مساعدات اقتصادية أو فنية لأي بلد من البلدان إلا إذا كانت هذه المساعدات تدعم أمن الولايات المتحدة الأمريكية فهي إحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية التي تستخدم لمنع الظروف الاقتصادية والسياسية من التدهور في البلدان التي يكون الحفاظ على حكومتها القائمة ذو قيمة سياسية وإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

كما خشيت الولايات المتحدة الأمريكية من اتجاه دول أوروبا إلى عقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها تؤدي إلى فرض إجراءات مقيدة على الواردات القادمة من الولايات

(1) Peter Weiler, "The United States International Labor and The World Federation of Trade Unions", (Diplomatic History), Vol. 5, No.1, Winter 1981, P.2.

(2) Sir Arthur Salter, "European Recovery; Alook Ahead", (Foreign Affairs), Vol. 27, No.2, January 1949, P.289.

(3) ر.و.خ.م.، السفارة الملكية المصرية بباريس، تقرير حول مشروع مارشال وأثره على اقتصاديات الشرق الأوسط، الأرشيف السري الجديد، كيونيو/ حزيران 1949، محفظة رقم 1482، ملف 11/4/45، ج1.

(4) نعمة حسن محمد السيد، العلاقات البريطانية- الأمريكية 1945-1953 دراسة في العلاقات السياسية، (القاهرة، 2004)، ص135.

المتحدة الأمريكية مما يشكل أضراراً جسيمة بالاقتصاد الأمريكي بل أن الحكومة البريطانية كانت قد هددت بالفعل في يونيو/ حزيران 1947م بعقد اتفاقيات ثنائية تجارية مع دول أوربية إذا لم تتلق قسماً عاجلاً من المعونة الأمريكية⁽¹⁾.

لكل هذه الأسباب شرع جورج مارشال⁽²⁾ George C. Marshall - وزير الخارجية الأمريكي - فور عودته في 28 أبريل/ نيسان 1947م من مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى بموسكو في الإعداد لمشروعه بعد أن أتضح مدى استحالة تلاقي الأهداف الأمريكية والسوفيتية حيث أجمع في اليوم التالي مع جورج كينان⁽³⁾ George Kennan واخبره بضرورة العمل لوضع مشروع لمساعدة أوربا دون أن يجلب عليه ذلك انتقادات الكونغرس⁽⁴⁾ كما طلب إلى ويل كلايتون Will Clayton - مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية - إعداد مذكرة بهذا الشأن⁽⁵⁾. وقد جاء تقرير (كلايتون) ليؤكد على

(1) Helen- Leigh Phippard, Congress and U.S. Aid to Britain, (New York, 1995), P.40.

(2) جورج كاتليت مارشال: ولد في بنسلفانيا بتاريخ 31 كانون الأول 1880م، تخرج من الكلية العسكرية عام 1901م برتبة ملازم، شارك في الحرب العالمية الأولى وأصبح رئيساً لإدارة شعبة خطط الحرب في عام 1938م ثم رئيساً لهيئة أركان الحرب عام 1944م ثم طلب منه ترومان أن يكون وزيراً للخارجية عام 1947م وفي عام 1950م حصل على جائزة نوبل لإسهاماته في إنعاش الاقتصاد الأوربي، توفي في واشنطن بتاريخ 16 تشرين الأول 1959م.

Harvard Sitkoff, Post War American: A student Companion, (U.S.A,2000),pP.70-71.

(3) جورج كينان: رئيس قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية ومقترح سياسة الاحتواء الأمريكية التي ارتكزت إلى فكرة فرض حصار طويل الأمد وسياسة حازمة ضد الاتحاد السوفيتي واحتواء سياسته التوسعية، عين سفيراً لدى الاتحاد السوفيتي للفترة (1952-1953).

Allen Weinstein and David Rubel, The Story of America Freedom and Crisis From Settlement to Superpower, (New york,2002), P.130.

(4) د.ك.و.، الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية العامة، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، الرقم د/ 665/665/600/19602، بغداد 19 أيلول 1949، سري، نسخة من تقرير السفارة العراقية في واشنطن المرقم 286 والمؤرخ في 29 آب 1949، حول موقف الولايات المتحدة من السياسة الخارجية، إلى رئاسة الديوان الملكي، سكرتارية مجلس الوزراء، رقم الملف 5029، و 83، ص ص 185-186.

(5) George Kennan, Memoirs 1925-1950, (Boston, 1967), pP.325-329.

ضرورة تولي الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها الدعوة إلى إقامة وحدة أوروبية اقتصادية بحيث تتولى عرض المشروع وتنفيذه⁽¹⁾. أما جورج كينان فقد أكد على وجوب أن يكون برنامج الإصلاح الاقتصادي الأوربي الشامل بمبادرة أوروبية رسمية؛ بحيث تكون بريطانيا هي المسؤولة عن أخراج هذا المشروع على أن يقتصر الدور الأمريكي على إعطاء الدعم المالي بناء على طلب أوربي، ولذلك فإنه من اللازم بحث الأمور مع البريطانيين سراً للحصول على ضمانات خاصة باستجابة أوروبية فعالة للمشروع والتأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تساعد سوى من يريدون مساعدة أنفسهم⁽²⁾.

وقد خرج مشروع مارشال كمزيج أمثل من الاقتراحين، وألقى (جورج مارشال) خطابه الشهير في جامعة هارفارد Harvard University في 5 يونيو/ حزيران 1947م، الذي أسترخص فيه الخسائر التي تعرضت لها أوروبا والدمار الذي أصاب مناحي النشاط الاقتصادي بها وأكد على أن السبيل الوحيد لإنقاذها من هذا الحال هو أغاثتها من الخارج وأن الولايات المتحدة الأمريكية التي تنشد الاستقرار الاقتصادي تتقدم لتحقيق هذه الغاية بإرادة قوية، مؤكداً على الدول الأوروبية أن تخطو هي الخطوة الأولى في هذا المضمار لأن القضية قضيتها، وعليها أن تحدد حاجاتها وترسم لنفسها طريقة العلاج⁽³⁾.

ويلاحظ أن المشروع أعلن على أساس مبادرة أمريكية والوعد بالمساعدة الاقتصادية ليظهر أيادي الأمريكيين البيضاء على أوروبا، فإنه لم يشتمل على برنامج محدد بل أنه علق مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا على أن تخطو تلك الدول الخطوة

(1) R.C.Mowat, Ruin and Resurgence 1939-1965, (London, 1966), P.160.

(2) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص 136.

(3) ر.و.خ.م، المفوضية الملكية المصرية بمدينة بروكسل (التمثيل التجاري)، تقرير عن مشروع مارشال، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 1482، ملف 11/4/45، ج2؛

Stacy May, "Measuring the Marshall Plan", (Foreign Affairs).Vol.26, No.3, April 1948, P.157.

الأولى من أجل حل مشكلاتها، ويبدو أن السبب وراء ذلك كان يكمن في أن الإدارة الأمريكية كانت تتوقع احتمالية اعتراض الكونغرس على تلك المساعدة. ومهما يكن من أمر فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع بالطبع إلى بريطانيا كبرى دول أوروبا لأخذ زمام المبادرة لحشد الاستجابة الأوروبية لدعوة مارشال نظراً لمكانتها الكبيرة بين الدول الأوروبية. وعلى الرغم من ضعف الاقتصاد البريطاني - في تلك المرحلة - فقد رأت أنه الأقوى نسبياً بين اقتصاديات دول أوروبا الغربية والوحيد القادر على لعب الدور البارز في دفع أوروبا الغربية نحو الانتعاش والوحدة⁽¹⁾. وبالفعل فقد أرسل كلمنت أتلي⁽²⁾ Clement Attlee - رئيس وزراء بريطانيا - إلى سفير بلاده في واشنطن (لورد إنفرشابل Lord Inverchapel) برفقة عاجلة لينقل لـ (مارشال) عزم بريطانيا على التشاور مع فرنسا بشأن أفضل ما يمكن عمله لتنظيم الاستجابة الأوروبية الفورية للمشروع الأمريكي⁽³⁾. كما عقد (أرنست بيفن)⁽⁴⁾ Ernest Bevin - وزير الخارجية البريطانية - ونظيره الفرنسي (جورج بيدو)⁽¹⁾ George Bidault عدة لقاءات في 17 و18 يونيو/ حزيران لنفس الغرض⁽²⁾.

(1) Dauglas to Marshall, July 25, 1947. in U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of United States, Vol. III, (Washington, 1972), P.442.

(2) كلمنت ريتشارد أتلي: سياسي بريطاني ولد عام 1883م، درس في جامعة أكسفورد وأمتحن المحاماة، وبعد ذلك انضم إلى حزب العمال البريطاني، انتخب عضواً في مجلس العموم عام 1922م، وتولى وزارة الحرية عام 1924م، أصبح زعيم حزب العمال عام 1935م، أصبح نائب لرئيس الوزراء (تشرشل) ثم أصبح رئيس وزراء بريطانيا للمدة من 1945-1951م، توفي في 8 تشرين الأول 1967م.

The New Encyclopedia Britannica, Vol.5, (U.S.A., 2003), P.688.

(3) John Williams, "The End of Marshall Plan", (Foreign Affairs), Vol.30, No.4, July 1947, P.594.

(4) أرنست بيفن: سياسي بريطاني ولد عام 1881م، انضم إلى حزب العمال، وشارك في النشاط النقابي لعمال النقل، وانتخب عضواً في مجلس العموم عام 1940م، ثم وزيراً للعمل، ووزيراً للخارجية عام 1945م، ساهم في التوقيع على

ثم جرت في أعقاب ذلك محادثات بريطانية- أمريكية في لندن في المدة ما بين 24-26 يونيو/ حزيران 1947م، بين مساعد وزير الخارجية الأمريكي (ويل كلايتون) و (لويس دوجلاس L. Douglas) السفير الأمريكي في لندن وعن الجانب البريطاني (كلمنت أتلي) و(أرنست بيفن) ووزير الخزانة البريطاني (هوغ دالتون Hugh Dalton) وخلال تلك المحادثات أكد (أرنست بيفن) على أحقية بريطانيا في أن تعاملها الولايات المتحدة الأمريكية كشريك لها في عملية النهوض بالاقتصاد الأوربي وأحتج على وضع بريطانيا بلا مكانة مميزة لها وسط دول أوربا الأخرى⁽³⁾. كما دعا إلى وضع برنامج منفصل لإصلاح الاقتصاد البريطاني إلا أن (ويل كلايتون) لم يحقق للبريطانيين ما أرادوا، إذ أكد على ضرورة السير على أساس إستراتيجية موحدة لإصلاح أوربا، وأكد أيضاً على أن أوربا كلها بما فيها بريطانيا تعاني من مشكلة واحدة وهي عدم امتلاكها للعملة الصعبة (الدولار الأمريكي). ورفض أن يلي بريطانيا رغبتها الخاصة بوضع خاص بها ومنفصل عن برنامج الانتعاش الأوربي العام⁽⁴⁾.

وعلى أية حال، فقد قبلت 14 دولة أوروبية المشروع فضلاً عن بريطانيا وفرنسا. وشكلت تلك الدول (لجنة التعاون الاقتصادي الأوربي) في 15 يوليو/ تموز 1947م بهدف أعداد التقارير عن موارد الدول الأوروبية المشاركة واحتياجاتها في السنوات الأربع

اتفاقية حلف شمال الأطلسي عام 1949م. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص652.

(1) جورج بيدر: سياسي فرنسي ولد عام 1899م، برز أثناء الحرب العالمية الثانية في صفوف المقاومة الفرنسية وعمل كوزير للخارجية في ظل قيادة ديغول وكرييس للوزراء للفترة 1946-1949-1950، للمزيد من المعلومات ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص638.

(2) Lionel Gilber, America in Britain's Place, (New York, 1961), P.44.

(3) R.B. Manderson- Jones, The Special Relationship: Anglo- American Relations and Western Unity 1947-1956, (London, 1972), P.1.

(4) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص138.

التالية. وبتصديق الكونغرس الأمريكي على المشروع في فبراير/ شباط 1948م خرج (برنامج الانتعاش الأوربي) European Recovery Program⁽¹⁾، الذي تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاه بتقديم قروض ومنح إلى حكومات الدول المشتركة في البرنامج لتمدها بالأرصدة المالية الكافية لتمويل وارداتها من سلع معينة يحددها البرنامج⁽²⁾. ثم أقيمت (منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي Organization of European Economic cooperation) في 5 يونيو/ حزيران 1948م لتنظيم الجهود المشتركة للتعاون الاقتصادي فيما بينها، كما كان الأمريكيون قد أقاموا في أبريل/ نيسان 1948م (إدارة التعاون الاقتصادي Economic Cooperation Agency) في الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة المعونة المقدمة لأوروبا⁽³⁾.

ثانياً: ميثاق بروكسل 1948 Brussels pact

مع نهاية عام 1947 بدا بوضوح عزم (ارنست بيفن) على تقوية قدرات أوروبا الغربية لمقاومة الشيوعية، كما سعى كذلك إلى توطيد دعائم نظام أممي عسكري أوربي طويل الأمد ولتحقيق ذلك كان يأمل في الجمع بين هدفين قديمين لبريطانيا وهما: التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنها هي الوحيدة التي تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية لمقاومة النفوذ السوفيتي، والثاني إقامة دعائم تعاون أوربي غربي لإعطاء القارة

(1) للمزيد من المعلومات ينظر:

Thomas Finlter, "The European Recovery Programme in Operation", (The International Affairs), Vol.25, No.1, January 1949, pP.1-7; John Williams, "The Marshall Plan: Half Way", (Foreign Affairs), Vol. 28, No.3, April 1950, pP. 463-476;

رغد لبصل عبد الوهاب نفاوة، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أوروبا الغربية في عهد الرئيس الأمريكي هاري أس. ترومان 1945-1952، دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت إلى كلية الآداب - جامعة البصرة، 2005، ص ص 319-366.

(2) Michael Hogan, "American Marshall Planners and the Search for European Neocapitalism", (The American Historical Review), Vol. 90, No.1, February 1985, pp47-50.

(3) R.C. Mowat, OP. Cit., P.161.

الثقة المطلوبة في قدراتها وفي نظامها الديمقراطي الغربي لتصبح قوية ومستقلة في ظل القيادة البريطانية في مواجهة الكتلة الشرقية (الشيوعية) حتى بدون الدعم الأمريكي⁽¹⁾.

وقد أستغل (أرنست بيفن) فرصة الفشل الذريع الذي لحق بمؤتمر وزراء الخارجية الاوربي بلندن (27 نوفمبر/ تشرين الثاني - 15 ديسمبر/ كانون الأول 1947م)، الذي أتضح فيه بجلاء الخلاف بين الدول الأربع التي تحتل ألمانيا وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي، إذ وقفت فيه الدول الغربية الثلاث في جانب، في حين وقف الاتحاد السوفيتي في جانب آخر. وقد أكد (أرنست بيفن) لنظيره الفرنسي (جورج بيدو) في 15 ديسمبر/ كانون الأول 1947م على أن انقسام أوروبا إلى معسكرين شرقي وغربي قد أصبح حقيقة واقعة وأنه من الضروري السعي إلى تنظيم دول غرب أوروبا في وحدة متماسكة، وأنه حان وقت العودة إلى الجانب الدفاعي، إلا أن الوزيرين كانا يعلمان أن السلام في أوروبا لا يمكن تحقيقه إلا بدعم الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾. ذلك أن أي تكتل دفاعي أوروبي لن يكون ذو فاعلية إلا إذا حاز على مباركة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالفعل فقد التقى (أرنست بيفن) مع (جورج مارشال) في لندن أثناء انعقاد مؤتمر لندن في ديسمبر/ كانون الأول 1947م إذ أكد لـ (جورج مارشال) أنه لا أحد في أوروبا يشعر بالثقة في المستقبل ولا في القدرة على مواجهة القوة العسكرية السوفيتية، وأكد على الحاجة إلى إيجاد نوع من النظام الأمني الغربي يشمل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيطاليا ودول (البنلوكس⁽³⁾ Benlux)

(1) David Gowland and Arthur Turner (eds), Britain and European Integration 1945-1998: A Documentary History, (London, 2000), P.1.

(2) Field-Marshal the Viscount Montgomery, The Memoirs of Field-Marshal Montgomery of Alamein, (London, 1958), P.498.

(3) دول البنلوكس: تجمع اقتصادي من دول بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ شكل عنصراً أساسياً في الإنتاج الأوربي للفحم والحديد، ففي عام 1943 عقد اتفاق تقدي بين هذه الدول، وفي عام 1944 اتفاق كمركي، وتمتلك هذه الدول ثاني ميناء عالمي وهو (روتردام Rotterdam) بهولندا. للمزيد من المعلومات، ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج1، ص661.

و(الكومنولث⁽¹⁾ Commonwealth) على ألا يكون هذا تحالفاً رسمياً بل اتحاداً روحياً بين تلك الدول تدعمه القوة والمال والتحرك الحازم. وقد أكد (جورج مارشال) على أن الشكل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف، هو أن يتحد الأوروبيون معاً ويدمجون جهودهم الدفاعية ثم يتجهون بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لإصلاح الفجوة بين قدراتهم ومتطلبات الموقف الحقيقية⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر، أن الرد الأمريكي كان مشجعاً ولذلك فقد بدأ (أرنست بيفن) في ترتيب أفكاره التي أفصح عنها في مجلس العموم في 22 يناير/ كانون الثاني 1948م، ليكشف خطته على الملأ للمرة الأولى إذ قال: "إننا مؤهلون لحشد الأرواح المتألفة في الغرب كما فعلوا السوفيت في الشرق وأني أمل أن يتعاون جيراننا من دول البينلوكس معنا، بالإضافة إلى فرنسا، لإقامة نواة لوحدة أوروبية غربية، ويمكن فيما بعد أن تبسج تلك الدائرة بانضمام إيطاليا وغيرها من دول الغرب الأوروبي ويصبح بالإمكان دعم هذا التنظيم الأوروبي اقتصادياً. بإقامة أوثق تعاون ممكن بين تلك الدول والكومنولث البريطاني وممتلكاتنا عبر البحار وكذلك ممتلكات فرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال"⁽³⁾.

(1) الكومنولث: أطلق مصطلح الكومنولث في القرن التاسع عشر على مجموعة الدول الداخلة في إطار الإمبراطورية البريطانية، سواء منها تلك التي لم تستقل أو تلك التي استقلت وظلت تربطها ببريطانيا رابطة ما، كالولاء من الناحية الشكلية-للتاج البريطاني، أو تتمتع بريطانيا فيها بحقوق أو امتيازات معينة، كحق الحماية البحرية، أو حق القيتو على بعض التصرفات الخارجية، ومن دول الكومنولث (كندا، الهند وباكستان، اتحاد جنوب أفريقيا، أستراليا ونيوزيلندا). للمزيد من المعلومات، ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص ص 291-292؛

Henri Grimal, Histoire Du Commonwealth Britannique, (Paris, 1971), pp. 108-124.

(2) Charles Bohlen, Witness to History 1929-1969, (New York, 1973), P.266; Harry S. Truman, Memoirs: The Years of Trial and Hope 1946-1953, Vol.2, (New York, 1956), P.243.

(3) Great Britain, H.C. Deb., 5th. Series, Vol. 446, Cols 397-398.

وقد أتضح فيما بعد أن (أرنست بيفن) كان يقصد بخطابه هذا عقد مجموعة من الموائيق الدفاعية الثنائية بين بلدان غرب أوروبا على طراز اتفاقية دنكرك⁽¹⁾ Dunkerque رابطة اقتصادية سياسية عسكرية واحدة تربط دول غرب أوروبا والكمونولث معاً⁽²⁾. ولكن (أرنست بيفن) وجد تصميماً من جانب دول البينلوكس على عقد ميثاق دفاعي إقليمي وهو ما شعر معه بأنه سوف يثير قلق الحكومة البريطانية إلى أقصى درجة وربما لا يحوز على موافقتها ولكن بعد مناقشات طويلة وحادة أعطته حكومته الموافقة لعقد هذا الميثاق الدفاعي الجماعي⁽³⁾.

وبالفعل ففي 17 مارس/ آذار 1948، عقدت بريطانيا وفرنسا ودول البينلوكس ميثاقاً للدفاع الجماعي والتعاون الاقتصادي والثقافي فيما بينها وهو ما عرف باسم ميثاق بروكسل⁽⁴⁾. وفي اليوم نفسه أعلن الرئيس الأمريكي هاري أس ترومان⁽⁵⁾ Harry S. Truman (1945-1952) أمام الكونغرس الأمريكي عن ترحيبه

(1) عقدت الاتفاقية بين بريطانيا وفرنسا في آذار 1947، وكان الغرض من ذلك تعزيز قوتيهما العسكرية أمام الاتحاد السوفيتي، ولا سيما أنهما قد ضعفتا كثيراً من الناحية الاقتصادية على أثر الحرب العالمية الثانية.

أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، (الأردن، 1981)، ص 17.

(2) F.S. Northedge, British Foreign Policy: The Process of Readjustment 1945-1961, (London, 1962), P.46.

(3) Elizabeth Barker, The British Between the Superpowers 1945-1950, (Toronto, 1983), P.114.

(4) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج 2، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، 1983)، ص 138.

(5) هاري أس ترومان: ولد هاري ترومان في مزرعة بولاية ميسيسي في 8 أيار 1884م، شارك في الحرب العالمية الأولى، كما شارك في الهيئة السياسية لمدينة كنساس بوصفه مرشحاً ناجحاً، وبعد أن أيدته الهيئة في انتخابات قاض المنطقة دعمته لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي، وبرز في تلك المدة بوصفه رئيساً للجنة تدقيق اتفاقيات الحرب، وفي عام 1944 أصبح ترومان نائباً للرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، وعندما توفي روزفلت في نيسان 1945 أصبح ترومان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية وفي عام 1948 أعيد إنتخابه للمرة الثانية، توفي ترومان في 26 تشرين الثاني 1972م.

John Whitcomb and Clair Whitcomb, Real Life at the White House: Tow Hundred Years of Daily Life At Americas Most Famous

بالاتفاقية قائلاً أن تصميم أمم أوروبا الحرة على حماية نفسها سوف يقابله تصميم مماثل من جانبنا على مد يد العون لهم في سبيل تحقيق هذه الغاية⁽¹⁾.

وفي الاطار الاقليمي الاوربي، تطور ميثاق بروكسل بعد انضمام كل من المانيا وايطاليا إليها، إلى انشاء منظمة جديدة تحت اسم (اتحاد أوروبا الغربية Western European Union) في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 1954⁽²⁾. غير ان هذا التطور لم يشكل أية اضافة نوعية على عملية الاندماج الاوربي في مجال الامن والدفاع، وذلك لان المنظمة الجديدة لم تكن تتمتع بأية سلطات ما فوق الوطنية، أي ان الامر لم يكن اكثر من انشاء آلية جديدة للتعاون الامني قابلة للاستخدام في حالة الطوارئ والازمات فقط.

ثالثاً: حلف شمال الأطلسي 1949 North Atlantic Treaty Organization

على الرغم من ترحيب الرئيس الأمريكي باتفاقية بروكسل واشتراط الأمريكيين لعقد ميثاق دفاعي أوربي كمقدمة للحصول على التدخل الأمريكي في تنظيم أمني يشمل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأ واضحاً نفور عدد من الساسة الأمريكيين من التورط في تحالف يلزمهم بالدفاع عن أوروبا الغربية في مواجهة الكتلة

Residence, (U.S.A.,2000) P.320; Marks. Byrnes, The Truman Years 1953-1954, (U.S.A., 2000), P.1;

جريدة النهار، (بيروت)، ع3098، 15 نيسان 1945.

(1) The Department of State Bulletin, April 17, 1949, P.493;

د.ك.و. الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية العامة، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، نسخة من تقرير قنصليتنا العامة في نيويورك المرقم 2/4/162 والمؤرخة في 2 آب 1949، حول سياسة أمريكا الخارجية، رقم الملف 5028، و38، ص117.

(2) محمد الجلوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي، (بيروت، 2005)، ص 470.

الشيوعية، حيث كانوا يرون أنه على بريطانيا أن تتولى هذه المهمة. وقد ارتبطت وجهة النظر تلك بـ (جورج كينان)⁽¹⁾.

أما الرأي المضاد فقد تمثل في موقف (مجلس الأمن القومي الأمريكي National Security Council)⁽²⁾ الذي أكد على أن هيمنة السوفيت على دول شرق أوروبا منذ عام 1945م ثم حصار برلين ودعم السوفيت الصريح للشيوعية في حوض البحر المتوسط ودول غرب أوروبا أكد على وجود نوايا توسعية سوفيتية، وطبقاً لتقارير الاستخبارات الأمريكية فإن الجيش السوفيتي كان يمتلك تحت تصرفه (175) فرقة في دول شرق أوروبا مع بداية عام 1949م أما دول غرب أوروبا فلديها (12) فرقة فقط، وسواء كانت هذه التقديرات صحيحة أم مبالغ فيها فإن أصحاب هذا الرأي أكدوا أن ذلك يعني تفوقاً لصالح السوفيت في القدرات العسكرية، وأنه في حالة ظهور دليل على ضعف الإرادة الغربية فأن السوفيت سوف يهاجمون أوروبا الغربية، ولذلك فمن الضروري تقديم الدعم الصريح لدول غرب أوروبا⁽³⁾.

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: ج.ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، تعريب: نور الدين جاطوم، دار الفكر، (دمشق، 1983)، ص ص 210-217.

(2) مجلس الأمن القومي: يشكل مجلس الأمن القومي أهم مجالس السلطة التنفيذية في الحكومة الأمريكية إذ تم استحداثه في عهد الرئيس ترومان حيث ركزت مهمته الأساسية في بحث واتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية، ويتألف المجلس من خمسة أعضاء دائمين هم: رئيس الجمهورية، ونائب رئيس الجمهورية، وزير الخارجية، وزير الدفاع، ومدير مكتب التعبئة العامة. ويجتمع جلسات مجلس الأمن القومي بصفة استشارية كل من قائد أركان القوات المسلحة والمدير العام لوكالة المخابرات المركزية (C.I.A)، ويحق لرئيس الجمهورية أن يدعو من يشاء من وزرائه لحضور اجتماعات المجلس. هشام شرابي، وزارة الخارجية الأمريكية والجماعات الضاغطة، ذات السلاسل، (الكويت، 1987)، ص 98؛ ياسر عبد الحسين علوان الدرويش، مجلس الأمن القومي الأمريكي ودوره في عملية صنع القرار، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد - 2009، ص ص 72-111.

Norman Graebner, An Uncertain Tradition: American Secretaries of State in the Twentieth Century, (New York, 1981), P.160.

(3) David Sanders, Losing an Empire: Finding a Role; An Introduction to British Foreign Policy Since 1945, (New York, 1989), P.62.

لقد انتصرت تلك الرؤية في النهاية ألا وهي المشاركة الصريحة في تحالف يجمعها بدول غرب أوروبا. ولكن بدا لإدارة (ترومان) أنه لزاماً عليها قبل الشروع في التفاوض من أجل عقد ذلك الحلف أن تضمن موافقة الكونغرس، وقد أرسل (أرنست بيفن) أحد كبار مسؤولي الخارجية البريطانية وهو (جلادوين جيب Gladwin Jebb) إلى واشنطن، لإجراء محادثات سرية مع الأمريكيين في أعقاب توقيع ميثاق بروكسل والتي تمخض عنها وثيقة عرفت باسم (برنامج البتاغون) حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها إلى دعوة اثنتي عشر دولة أوروبية فضلاً عن كندا لعقد مفاوضات خاصة بعقد اتفاقية دفاعية خاصة بمنطقة شمال الأطلسي في واشنطن في شهر مايو/ أيار 1948م إلا أن المؤتمر لم يعقد في موعده،⁽¹⁾ إذ رأت إدارة (ترومان) ضرورة تأجيل تلك المفاوضات إلى ما بعد انتهاء انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر/ تشرين الثاني 1948م⁽²⁾. ولكنها عملت في ذلك الوقت على الاستعانة بالسنتور (أرثر فاندبرغ A. Vandenburg) - رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس - الذي قدم المبرر الذي أرادته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لإقناع الرأي العام الأمريكي - من خلال استغلاله للموقف المتأزم أثناء حصار برلين - بأن الغرب معرض بالفعل للخطر، كما شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملة للتأكيد للرأي العام أن دول غرب أوروبا هي خط الدفاع الأول عن الأراضي الأمريكية وأن الحفاظ على أمن تلك الأمم يدعم أمن الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

(1) W.M. Roger Louis and Hedley Bull (eds.), The Special Relationship: Anglo-American Relations Since 1945, (Oxford, 1986), P.58.

(2) د.ك.و. الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، نسخه من تقرير تنصليتنا العامة في نيويورك، الحزب الجمهوري وانتخابات الرئاسة الأمريكية، الرقم (متفرقة) 326/39، في 30 تشرين الثاني 1948، رقم الملف 5028، و53، ص168.

(3) William Langer, "The Mechanism of American Foreign Policy", (The International Affairs), Vol.24, No.3, July 1948, P.319.

وقد تمخض عن ذلك كله صدور قرار مجلس الشيوخ الأمريكي في 11 يونيو/ حزيران 1949م الذي سمي بـ (قانون فاندبرغ) والذي تم التخلي بموجبه عن مبدأ عدم التورط في أي تحالفات زمن السلم وهو المبدأ الذي حاولت أن تتمسك به الولايات المتحدة الأمريكية طوال تلك الفترة،⁽¹⁾ وبذلك أصبح من حق الإدارة الأمريكية بواسطة الطرق الدستورية وبموافقة السلطة التشريعية (الكونغرس) الدخول في ترتيبات أمن جماعية وهو ما مثل بارقة أمل لدول ميثاق بروكسل وفتح الطريق لتوقيع اتفاقية حلف شمال الأطلسي.

وعلى هذا الأساس، فقد أكد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية (لوفيت) في مارس/ آذار 1949م، لـ (أوليفر فرانكس) Oliver Franks السفير البريطاني في واشنطن على ضرورة استغلال تأييد الرأي العام للفكرة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في ظل استمرار حصار برلين⁽²⁾.

وبالفعل ففي 4 أبريل/ نيسان 1949م تم التوقيع على اتفاقية حلف شمال الأطلسي NATO في واشنطن بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبمشاركة ايسلندا والنرويج والدنمارك وإيرلندا والبرتغال وإيطاليا⁽³⁾. والتي تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاها أن تمد يد العون لحلفائها إذا ما دعت الضرورة بكل الوسائل

(1) Arthur Schlesinger (ed.), The Dynamics of World Power: A Documentary History of the U.S. Foreign Policy 1945-1973, Vol.1, (Western Europe), (Newyork,1973), P.133.

(2) Ritchie Ovendale, The English Speaking Alliance: Britain: The United Stated (The Dominions and the Cold War 1945-1951), (London,1985), pP.82-83.

(3) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ص 19-20.

الممكنة بما في ذلك استخدام قوتها العسكرية للحفاظ على أمن وسلامة منطقة شمال الأطلسي⁽¹⁾.

رابعاً: مجلس أوروبا 1950 Council of Europe

على مدى الست سنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قادت حكومة حزب العمال بريطانيا (1945-1951) من الحرب إلى السلام، ووضعت ونفذت برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والسياسي في الداخل⁽²⁾ وحاولت إيجاد مكانة تليق ببريطانيا في العالم المتغير، وأمنت تلك الحكومة أن باستطاعتها أن تحقق أمرين معاً وهما أن تكون شريكاً للولايات المتحدة الأمريكية وأن تقف على قدم المساواة معها في إطار عمل مشترك يجمع بلدان الغرب الأوربي والكونومونولث البريطاني وأن تكون قادرة في الوقت ذاته على مواصلة دورها كقوة عالمية⁽³⁾. وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بريطانيا بالترتيب لإقامة اتفاقيات تخلق -مع أمريكا- نظاماً جديداً تعيش في ظله بريطانيا في أمن وسلام من خطر أي اعتداء مفاجئ فجاءت اتفاقيات بروكسل والمنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي وحلف شمال الأطلسي في هذا السياق.

(1) للمزيد من المعلومات عن تنظيم الحلف وواجباته، ينظر: لوينستين، حلف شمال الأطلسي والدفاع عن الغرب، ترجمة: محمد طلعت، (القاهرة، 1966)؛

Drew Middleton, "Nato Changes Direction", (Foreign Affairs), Vol.31, No.3, April 1953, pP.427-441; G.F. Eliot, "Military Organization Under the Atlantic Pact", (Foreign Affairs), Vol.27, No.4, July 1949, pP. 640-652;

ومن الجدير بالذكر أن الحلف توسع عام 1952 بانضمام اليونان وتركيا، كما انضمت ألمانيا الغربية إلى الحلف عام 1955، وإسبانيا عام 1982. ينظر: أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص 132-161.

(2) للمزيد من المعلومات عن نشأة حزب العمال البريطاني ودوره في الإصلاحات الداخلية في تلك الفترة، ينظر: نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (1945-1951)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت إلى كلية التربية -أبن رشد- جامعة بغداد، 1996م.

(3) للمزيد من المعلومات، ينظر: ك.م. وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: حسين القباني، مراجعة: محمد سامي عاشور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (القاهرة، د.ت)، ص 12-47.

بعد توقيع ميثاق بروكسل وأثناء انعقاد المؤتمر الأوروبي في لاهاي في مايو/ أيار 1948م ظهر اقتراح فرنسي يدعو للاهتمام بالأمور غير العسكرية ألا وهي إدماج السيادة القومية الخاصة بكل دولة أوروبية في هيئة برلمانية أوروبية يتم اختيار أعضائها من قبل برلمانات الدول الأعضاء كما دعا الاقتراح إلى إقامة دستور فيدرالي واحد⁽¹⁾.

إلا أن تلك المقترحات لم تلق أي رد فعل ايجابي من قبل الحكومة البريطانية، بل إن (ارنست بيفن) رأى أن أقصى ما يمكن تحقيقه، هو إقامة مجلس وزراء يتكون من وزراء خارجية دول غرب أوروبا، مؤكداً على أن إقامة مثل هذه الهيئة البرلمانية المقترحة يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضارب بين القرارات التي يمكن أن تصدرها تلك الهيئة وقرارات الحكومات الأوروبية. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية -وهو ما لم تحسب له بريطانيا حساب- أيدت الاقتراح الفرنسي⁽²⁾.

حيث أعربت الخارجية الأمريكية عن تأييد الإدارة الأمريكية لإقامة أوثق شكل ممكن من أشكال الوحدة بين أمم غرب أوروبا، وأنها لا ترى أمكانية أن تحقق الوحدة الاقتصادية أهدافها إلا إذا واکبها وحدة سياسية⁽³⁾. بل أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تمارس ضغوطاً شديدة من أجل تبني هذا الاقتراح، حيث هددت الخارجية الأمريكية بأن الكونغرس ربما يمتنع عن التصويت لصالح أقرار المخصصات المالية - الجديدة لمعونة مشروع مارشال لعامي 1950-1951م إذا لم تبدي دول غرب أوروبا دلائل في أسرع وقت ممكن على سعيها الحقيقي نحو إقامة وحدة أوثق فيما بينها⁽⁴⁾. وهنا أبدت بريطانيا استيائها الشديد من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملها كدولة صغرى بل

(1) Paul Reynaud, "The Unifying Force for Europe", (Foreign Affairs), Vol. 28, No.2, January 1950, P.255.

(2) Maurice Edelman, "The Council of Europe 1950", (The International Affairs), Vol.27, No.1, January 1951, P.26.

(3) F.S. Northedge, OP. Cit, P.139.

(4) Elizabeth Barker, Op,Cit,156.

وتهددها بوقف المعونة الاقتصادية بعد كل ما أسدته الحكومة البريطانية لقضية الوحدة الأوربية⁽¹⁾.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تتزحزح عن موقفها حيث أعلنت في يناير/ كانون الثاني 1950م موقفها الواضح من الاقتراح بقولها: "إننا قد عقدنا العزم على ألا نعرض للخطر ما حققناه في هذه الجزيرة عن طريق السماح بأن تخرج من أيدينا السيطرة على مقاديرنا وقراراتنا المصيرية في الأمور الهامة وأن تتحول من برلمان وستمنستر إلى جمعية أوربية تتخطى الحدود القومية"⁽²⁾.

وبالفعل فأمام إصرار بريطانيا هذا تم التوصل إلى حل وسط في الشهر نفسه بأن تم الاتفاق على إقامة مجلس أوربي استشاري يتم انتخاب أعضائه من قبل البرلمانات الوطنية، واتفق على أن يخضع صدور القرارات فيه لقاعدة الإجماع. وقد تكون المجلس من جهازين رئيسيين هما اللجنة الوزارية وتتكون من ممثل لكل دولة عضو في المجلس، واستقر العرف على أن يكون هؤلاء الممثلون هم وزراء خارجية الدول الأعضاء والجهاز الآخر هو الجمعية الاستشارية وتضم ممثلين من البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في المجلس. وقد تم التوقيع على دستور المجلس الأوربي في 5 مايو/ أيار 1950م⁽³⁾.

(1) Michael Hogan, The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe 1947-1952, Cambridge University Press, 1987, P.180.

(2) F.S. Northedge, OP.cit, P.136.

(3) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، (جامعة الكويت، 1993)، ص ص 1036-1037.

وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزير خارجيتها (دين أتشيسون⁽¹⁾ Dean Achesen) عن ارتياحها بشأن اتخاذ تلك الخطوة الهامة على طريق تحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة⁽²⁾.

وعلى أية حال، فقد كان مجلس أوروبا حلاً وسطاً بين رغبات دعاة الفيدرالية الكاملة فوق القومية، عن طريق إقامة جمعية استشارية شبه برلمانية التي تمثلت في المقترحات الفرنسية والبنلوكسية لتنظيمات فوق القومية، وبين الإصرار البريطاني على شكل رخصو للتعاون بين الحكومات الأوروبية وفي النهاية قبلت بريطانيا بالجمعية الاستشارية فقط بعد أن ضمنت تبيعيتها للجنة الوزراء وكونها الهيئة الوحيدة التي يمكن للجمعية أن ترسل التقارير إليها وأن ما تصدره هو مجرد توصيات⁽³⁾. وليس لها أية سلطات ملزمة.

خامساً: مشروع شومان 1951 Schuman plan

رأى (روبرت شومان⁽⁴⁾ R. Schuman) وزير الخارجية الفرنسي أن وضع صناعات الفحم والصلب الفرنسية والألمانية تحت سلطة عليا واحدة ليحدث تمازج وتداخل بين الصناعات الثقيلة للبلدين إلى حد يجعل من المستحيل معه فصلهما هو

(1) دين جوهام أتشيسون: ولد عام 1893م، أكمل دراسة القانون في جامعة يال عام 1933 وهو وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1949-1953، حذا تقديم مساعدات للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، واجهته عدة صعوبات في تسوية الخلافات الدائرة بين بلاده والاتحاد السوفيتي آنذاك، توفي عام 1971م.

Richard C. Snyder and Valerie M. Hudson, Foreign Policy Decision Making Revisited, (U.S.A., 2005), P.919

(2) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص154.

(3) R.B. Manderson-Jones, OP. Cit, pP.29-30.

(4) روبرت شومان: ولد في لوكسمبورغ عام 1886م من والدين ينتميان في الأصل إلى منطقة اللورين التي ضمها الألمان عام 1871م ولذلك فقد عاش (روبرت) سنوات عمره الأولى مواطناً ألمانيا بل خدم في الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد انضمام الألزاس واللورين لفرنسا- بعد معاهدة فرساي- أصبح مواطناً فرنسياً، وقد تدرج في المناصب حتى أصبح وزيراً للخارجية الفرنسية في 27 يوليو/ تموز 1948.

R.C. Mowat, OP. Cit, PP. 215-219.

أفضل حل لمنع ألمانيا أن تستخدم في المستقبل صناعات الفحم والصلب لديها لأغراض عسكرية وتصبح بذلك الحرب مستحيلة بين البلدين، وفي الوقت نفسه سوف يساعد ذلك على تدعيم الصناعات الفرنسية الثقيلة وتضمن فرنسا الاستفادة من فحم الروهر⁽¹⁾.

لقد بدأ مشروع شومان على أنه محاولة لوقف الخسائر الفرنسية، وخلق موقف جديد كلياً، إذ أراد تحقيق بعدين أحدهما نفسي والآخر سياسي في التعامل مع الألمان مع التأكد على وجوب أن تشكل فرنسا وألمانيا معاً في الوحدة الأوروبية لأنهما الزعيمان الطبيعيان اقتصادياً للقارة، كما أن خلق تلك الهيئة المشتركة سوف يقوي الروابط الاقتصادية بين ألمانيا الغربية والوحدة الأوروبية⁽²⁾.

وقد وجد (روبرت شومان) أن عليه قبل أي شيء أن يحيط الأمريكيين علماً بأفكاره تلك حتى يضمن دعمهم المسبق ويضمن نجاح المشروع فيما بعد. وقد سنحت له الفرصة لتحقيق ذلك أثناء وجود وزير الخارجية الأمريكي (دين أتشيسون) في باريس بتاريخ 8 مايو/ أيار 1950م وهو في طريقه لحضور اجتماعات مجلس وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي في لندن⁽³⁾. وقد أخبره (روبرت شومان) بفحوى المشروع وبعد أن أطمأن إلى المباركة الأمريكية لأفكاره أعلن في اليوم التالي في باريس عن الهيئة المقترحة مؤكداً أن الباب مفتوح أمام أي دولة أوروبية ترغب في الانضمام إليه، شرط قبول مبدأ

(1) Carlo Schmid, "Germany and Europe", (Foreign Affairs), Vol.30, No.4, July 1952, P.544; Arnold Toynbee, "A turning point in cold war", (International Affairs), Vol.25, No.4, October 1950, P.461.

(2) ج.ب. دروزيل، المصدر السابق، ص 203-205.

(3) A.W. Lovett, "The United States and the Schuman Plan: A Study in French Diplomacy 1950-1952", (The Historical Journal), Vol.39, No.2, 1996, P.425.

(تخطي الحدود القومية Supranational) كشرط مسبق لانضمامها للمحادثات الخاصة
بالمشروع⁽¹⁾.

كما أعربت ألمانيا الغربية عن ترحيبها الفوري بالمشروع، كما حصل المشروع على
دعم الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) الذي وصف اقتراح (روبرت شومان) في
19 مايو/ أيار 1950 أمام الكونغرس بأنه مشروع بناء يدعم الوحدة الاقتصادية الأوروبية
ويساعد على تقليل المساعدات المالية الأمريكية لأوروبا⁽²⁾ كل هذا أعطى دفعات قوية
للمشروع.

قامت الحكومة الفرنسية في 25 مايو/ أيار 1950م بدعوة الحكومات الست
(بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا ودول البينلووكس) للانضمام إلى المفاوضات الخاصة
لمشروع (شومان)، وقد لبّت تلك الحكومات الدعوة ماعدا بريطانيا التي وجدت نفسها في
مأزق فإذا لبّت الدعوة فسوف يعتبر ذلك التزاماً منها بقبول المبدأ فوق القومي والتزاماً
بالتوقيع على الاتفاقية النهائية⁽³⁾. وإذا ما رفضت فإنها سوف تتعرض لانتقادات حادة
في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لأنها رفضت اقتراحاً سوف يعود بالفائدة على
الصناعات الثقيلة في أوروبا، ومن ناحية أخرى تعرضت الحكومة البريطانية لضغوط من
جانب العاملين في مجال صناعة الصلب في بريطانيا، الذين كانوا يشعرون بالقلق من جراء
تكوين مثل هذه الهيئة الاتحادية الأوروبية دون مشاركتهم، فضلاً عن ذلك فإن فشل
المشروع بسبب بريطانيا سوف يكون له تأثيراته السيئة على العلاقات البريطانية-
الفرنسية، ولذلك رأت بريطانيا أن عليها أن تتبنى موقفاً واضحاً غير متردد وغير معادي

(1) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص 157؛ يعرف المشروع أيضاً باسم (إعلان التاسع من أيار 1950).

(2) The Department of State Bulletin, May 25, 1950. P.828.

(3) David Gowland and Arthur Turner (eds.), OP. Cit, P.20;

للمزيد من المعلومات، ينظر:

Andre Philip, The Schuman Plan, Brussels, European Movement, 1951.

للمشروع، وعليها أن ترحب بالمشروع ولكن في الوقت نفسه تؤكد على عدم انضمام بريطانيا إليه⁽¹⁾.

ولذلك جاء قرار الحكومة البريطانية في 2 يونيو/ حزيران 1950م ليؤكد أنه ليس بمقدور بريطانيا في تلك المرحلة إعطاء مثل ذلك الالتزام. وبذلك فقد جرت مفاوضات مشروع شومان في صيف عام 1950 بدون مشاركة بريطانيا، أكبر منتج للفحم والحديد في أوروبا آنذاك⁽²⁾. ودامت المناقشات ستة شهور⁽³⁾.

وعلى أية حال، فقد تم في النهاية التوصل إلى اتفاق رسمي في 18 أبريل/ نيسان 1951م في باريس بدون مشاركة بريطانيا وعلى أثر ذلك أقيمت رسمياً (الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد European Coal and Steel Community)⁽⁴⁾. وأعلنت الدول الموقعة تصميمهم على تحقيق دمج مصالحهم الأساسية بدل المناقشات المزيفة ووضع الركائز الأولى لتجمع أوربي أوسع وأعمق بين الشعوب التي تواجهت طويلاً بالانقسامات الدائمة، لإرساء قواعد المؤسسات القادرة على توجيه المصير الموزع حتى الآن وهذا ما يلجح إلى إقامة المجموعة الاقتصادية⁽⁵⁾.

وقد صادقت مختلف المجالس البرلمانية للدول الأعضاء على هذه الاتفاقية، فولدت بذلك أول منظمة اقتصادية أوروبية ذات نمط اتحادي، وقد اختيرت لوكسمبورغ مقراً لها⁽⁶⁾. والاقتصادي الفرنسي (جان مونييه⁽⁷⁾ Jean Monnet) مديراً.

(1) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص 159.

(2) Barbara Ward, Policy for the West: A Construction Analysis of the Communist Challenge and Way to Meet it, Penguin Books, 1951, P.199.

(3) Andre Philip, OP. Cit., P.292.

(4) أوغستو لوبيز-كارلوس، الجماعة الأوروبية في الطريق إلى التكامل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، أيلول 1987، ص 35.

(5) نقلاً عن: رغد ليصل عبد الوهاب نقارة، المصدر السابق، ص 418.

(6) Andre Philip, OP. Cit., P.292.

(7) جان مونييه (1888-1979م): اقتصادي وإداري فرنسي واحد أكبر دعاة الوحدة الأوروبية. ولد في مدينة كونيكا، عمل في الزراعة ولم يدخل أي مدرسة ولا جامعة، فجميع الشهادات التي حملها كانت فخرية. وضع برنامجاً لتحديث

سادساً؛ مشروع بليفين 1952 Pleven Plan

بدأ الفرنسيون - الذين أصبحوا يخشون أن تخضع مشروعات الوحدة الأوروبية للزعامة الأمريكية - يرغبون في أن تتحول الزعامة الأوروبية لهم، وأصبحوا يفكرون في اخراج مشروع وحدوي جديد،⁽¹⁾ فخرج في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1950م ما عرف باسم (مشروع بليفين) نسبة إلى رئيس وزراء فرنسا (رينيه بليفين R. Plevin)⁽²⁾ حينما عرض على البرلمان الفرنسي اقتراحاً دعاه فيه إلى إقامة جيش أوروبي موحد تشارك فيه دول غرب أوروبا بفرق عسكرية وطنية وتتحد تحت رئاسة وزير دفاع أوروبي وقيادة مسؤولة أمام الجمعية الأوروبية وتشارك فيه كتائب عسكرية ألمانية⁽³⁾. وربما كان المشروع بمثابة تطبيق لمبادئ مشروع (شومان) إذ كان يعني أيضاً تنازلاً من جانب الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها القومية والالتزام بتعاون عسكري مشترك.

وكما حدث بالنسبة لمشروع (شومان)، فقد أعلن (كلمنت أتلي) في فبراير/ شباط 1951م في مجلس العموم البريطاني أن كثيراً من ملامح مشروع (بليفين) لا يمكن قبولها، كما أكد وزير خارجية بريطانيا (أرنست بينن) لسفير بلاده في باريس أن مصلحة

الاقتصاد الفرنسي عام 1945م، ونادى بتوحيد أوروبا اقتصادياً وسياسياً بل وعسكرياً. عين أول رئيس للسلطة العليا للجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ حاز عام 1963 على جائزة الحرية من الولايات المتحدة الأمريكية، توفي في بلدة مونفور - لاموري. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص ص 494-495.

(1) و.و.خ.م.، المفوضية المصرية بمدينة الفاتيكان، تقرير بشأن جماعة الدفاع الأوروبي، الأرشيف السري الجديد، 23 ديسمبر/ كانون الأول 1953، محفظة رقم 1402، ملف 29/26/38.

(2) رينيه بليفين؛ سياسي فرنسي ولد في 15 إبريل/ نيسان 1901، درس القانون في جامعة باريس، ونتيجة لفشله في اجتياز الامتحانات قرر أن ينتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح عام 1941 المفوض الوطني للاقتصاد والتمويل والمستعمرات والشؤون الخارجية، بعد تحرير فرنسا عام 1944 أصبح وزيراً للمالية والاقتصاد في الحكومة المؤقتة، أصبح في تموز/ يوليو 1950 رئيساً للوزراء، توفي بأزمة قلبية في 12 يناير/ كانون الثاني 1993.

www.ar.wikipedia.org

(3) Roy F. Willis, France; Germany and New Europe 1945-1967, (Oxford, 1968), P.130.

بريطانيا كقوة شمال أطلسية تكمن في ضمان قيام الدفاع الأوربي على أساس أطلسي أوسع، وليس على أساس قاعدة أوربية ضيقة بدون المشاركة الأمريكية، وبدون ضمان تمويلها بالعتاد والقوات الأمريكية، بل أن إقامة نظام دفاع أوربي فعال بدون مشاركة أمريكية يعد أمراً مستحيلاً⁽¹⁾.

لذلك فعندما عقد في باريس في 15 فبراير/ شباط 1951م مؤتمراً لمناقشة مشروع إقامة (جماعة الدفاع الأوربي European Defense Community) المقترح بمشاركة فرنسا وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبرغ وألمانيا الغربية، اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمراقبين فقط عنهما⁽²⁾.

والجدير بالذكر أنه في الوقت نفسه دارت في ألمانيا الغربية مناقشات بين حكومة المستشار الألماني (كونراد أديناور)⁽³⁾ Konrad Adenauer وممثلي الدول الغربية الثلاث (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) بشأن إمكانية المشاركة الألمانية المباشرة في حلف شمال الأطلسي وهو ما كانت تفضله بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتعارضه فرنسا. ولكن بعد التوقيع على اتفاقية الجماعة الأوربية للفحم والفولاذ في أبريل/ نيسان 1951م زاد الحماس الأمريكي تجاه إمكانية إقامة الاتحاد الدفاعي المقترح وفعاليته في تخفيف العبء عن الأمريكيين إزاء الدفاع عن أوربا، لا سيما أن المناقشات في ألمانيا الغربية السالفة الذكر انتهت دون اتفاق⁽⁴⁾.

(1) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص 166.

(2) علي عافطة، ألمانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2002)، ص 34.

(3) كونراد أديناور (1876-1961): سياسي ألماني، تم انتخابه رئيساً للبرلمان الألماني (ألمانيا الغربية) بتوجيه من الحلفاء لصياغة الدستور الأساسي وكان المتحدث الرسمي باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية، وشغل منصب أول مستشار للحكومة الألمانية الاتحادية عام 1949م، وظل في هذا المنصب أربعة عشر عاماً. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج 1، ص ص 118-119.

(4) R.B. Manderson- Jones, OP. Cit., P.98.

ومن ناحية أخرى فقد اعتلت صحة (أرنست بيغن) وترك منصبه ليحل محله (هربرت موريسون⁽¹⁾ Herbert Morison) كوزير للخارجية- في مارس/ آذار 1951م- وهو الذي كان أكثر ميلاً من (أرنست بيغن) للاستجابة لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية فأخذ يتبنى موقفاً أكثر إيجابية تجاه الجيش الأوربي، إذ رأى أنه أفضل وسيلة لإرضاء المعارضة الواسعة في داخل حزب العمال البريطاني وداخل الحكومة نفسها إزاء إعادة تسليح ألمانيا الغربية لأن هذه الفكرة لن تؤدي إلى إقامة جيش ألماني وطني ولذلك بدأ التزاماً على (هربرت موريسون) أن يعطي كل تشجيع لها⁽²⁾. وعلى هذا فقد انضمت بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في 14 سبتمبر/ أيلول 1951م بتصريح رحبت فيه الدول الثلاث بمشروع الدفاع الأوربي وقد أكد هذا البيان رغبة بريطانيا في إقامة أوثق علاقات ممكنة مع مشاريع الوحدة الاوربية في كل مراحل تطوره⁽³⁾.

ونتيجة للمفاوضات التي جرت بين دول مشروع (شومان) الست تم التوقيع بينها في 27 مايو/ أيار 1952م على (ميثاق الاتحاد الدفاعي الأوربي) ولم تكن بريطانيا طرفاً فيه. واكتفت بريطانيا بالتوقيع على ثلاث وثائق إضافية الأولى تضمنت تعهدات أمنية متبادلة بين بريطانيا ودول ميثاق الاتحاد الدفاعي الاوربي الست ونصت على حضور ممثل بريطاني اجتماعات الاتحاد. والثاني بروتوكول خاص باتفاقية حلف شمال الأطلسي إذ وصِفَ الهجوم على أي عضو من أعضاء الميثاق الدفاعي الأوربي هجوماً

(1) هربرت ستانلي موريسون (1888-1965): زعيم وسياسي من أعضاء حزب العمال البريطاني، شغل منصب وزير التموين عام 1940، ووزير الداخلية ووزير الأمن الداخلي في الأعوام 1942-1945، تولى رئاسة مجلس العموم بين عامي 1945-1951م، للمزيد من المعلومات، ينظر: روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلي، ج2، دار المأمون، (بغداد، 1990)، ص ص 423-424.

(2) H.G. Nicholas, Britain and the United States, (London, 1963), P.55.

(3) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص167.

على دول حلف شمال الأطلسي⁽¹⁾. والثالث بيان ثلاثي بريطاني -فرنسي - ألماني يؤكد على اهتمام الدول الثلاث بفاعلية وقوة الاتحاد الدفاعي الأوروبي⁽²⁾. وعلى أية حال فقد كان الفشل مصير هذا المشروع ذلك أن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت التصديق على الميثاق في 30 أغسطس/ آب 1954م وكان من أهم أسباب رفضها هو عدم مشاركة بريطانيا في المشروع⁽³⁾. وعلى هذا فقد شكت في جدواه وقيمتها.

سابعاً: السوق الأوروبية المشتركة (معاهدة روما عام 1957م).

قدمت دول الينلوكس إقتراحاً لإنشاء سوق مشتركة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية، أي لا تقتصر على قطاع معين فقط مثل الجماعة الأوروبية للفحم والفلوإذ، وفي الوقت نفسه أستمروا (جان مونييه) على أسلوب التكامل القطاعي واقترح إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية كحل للمشكلة الأوروبية المتكررة في مجال تزويد الطاقة⁽⁴⁾. استجابت ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا لإقترح دول الينلوكس وعقدت الدول الست في يونيو/ حزيران 1955م في ميسينا Messine بإيطاليا مؤتمراً لدراسة الإقترح المذكور،⁽⁵⁾ وقررت تكوين لجنة من الخبراء لبحث إمكانية إنشاء سوق مشتركة⁽⁶⁾ برئاسة

(1) و.ر.خ.م.، السفارة الملكية المصرية بمدينة بروكسل، البروتوكولات والاتفاقيات والمكاتبات المتبادلة بشأن المعاهدة الخاصة بالجماعة الأوروبية للدفاع الموقعة في 27 مايو/ أيار 1952، الأرشيف السري الجديد، محفظة 1402، ملف 29/26/38.

John W. Young, "The Russian and Western Alliance", (English Historical Review), Vol.101, No.401, October 1986, P.890.

(2) The Department of State Bulletin, June 9, 1952, P.897.

(3) رمسيس النواب الفرنسيون التصديق على المعاهدة بأغلبية 319 صوتاً ضد 264 صوتاً. جريدة التآخي، ((بغداد))، ع 4669، 18/ كانون الثاني/ 2006.

(4) John Pinder, The Building of the European Union, 3rd Edition, Oxford University press, (New York, 1998), P.10.

(5) محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية، (دم، 1978)، ص 349.

(6) الشافعي محمد بشير، أسس وسمات التنظيم الدولي العربي والأوروبي، مجلة القانون والاقتصاد، (القاهرة)، ع (4)، 1967، ص 10.

بول هنري سباك⁽¹⁾ Paul Henri Spaak وقامت اللجنة على الفور بدعوة بريطانيا إلى حضور اجتماعاتها- إذ كانت بريطانيا عضواً في الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد منذ عام 1954- وبدأت المناقشات في يوليو/ تموز 1955⁽²⁾، لكن حدث انقسام فيها منذ البداية وقد اقترحت بريطانيا إنشاء منطقة للتجارة الحرة في الوقت الذي رأت الدول الست ضرورة إنشاء اتحاد كمركي، وهو الأمر الذي كان مقرراً في اجتماعات ميسينا لذلك انسحبت بريطانيا من اللجنة، ولكن (بول هنري سباك) قرر المضي قدماً في أعمال اللجنة نحو تحقيق السوق الأوروبية المشتركة.⁽³⁾

استمرت اللجنة في دراستها واجتمع الخبراء في بروكسل في إبريل/ نيسان عام 1956 وبحثوا موضوع إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وقدمت تقريراً للدول الست عرف باسم (تقرير سباك)⁽⁴⁾.

اجتمع وزراء خارجية الدول الست المنعقد في البندقية بتاريخ 29-30 مايو/ أيار 1956 لغرض وضع الأسس العامة لسياسة زراعية مشتركة والاتفاق على قواعد حرية

(1) بول هنري سباك (1899-1972): سياسي بلجيكي، تولى عدة مناصب فقد كان وزيراً للخارجية بين عامي 1936-1938، رئيساً للوزراء للفترة 1938-1939، ووزيراً للخارجية مرة أخرى للمدة 1954-1957، شغل منصب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي للمدة 1957-1961، كان من دعاة الوحدة الأوروبية ورئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946، نال جائزة شارلمان عام 1957م، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص130.

(2) صحيفة الحياة، (لندن)، 18 تشرين الاول 1992.

(3) أسفرت الجهود البريطانية فيما بعد عن التوقيع على اتفاقية استوكهولم بالسويد المنشئة للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة European Free Trade Association التي ضمت كلاً من بريطانيا، والنرويج، والدنمارك، والسويد، وسويسرا، والبرتغال، وخرجت إلى حيز الوجود الفعلي في 4 يناير/ كانون الثاني 1960م. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2004)، ص146.

وكانت وجهة نظر الدول الست الساعية إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تتركز في أن بريطانيا بإنشاء منطقة التجارة الحرة إنما كانت تستخدم ذلك كوسيلة لمنافسة السوق المشتركة ومن ثم العمل على فشلها. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1986)، ص ص 48-50.

(4) جمال الشليبي، العرب وأوروبا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 2000)، ص133.

انتقال رؤوس الأموال والعمل والتعاون في مجال الطاقة الذرية. وكذلك أكد (تقرير سباك) على الاتفاق حول السياسات الاجتماعية، ولا سيما المساواة في أجور العمل بين الرجال والنساء⁽¹⁾. وفي نهاية هذه الجهود تم الاتفاق بشأن مجموعتين اتحاديتين هما: (الجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community) برئاسة فالتر هولشتاين Walter Hallstein و (الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية European Atomic Energy Community) برئاسة لويس آرمان Luis Armand استطاعت الدول المتفاوضة التوصل إلى صيغة مقبولة للاتفاقيتين، وتم التوقيع عليهما في تل كابينولن بروما في 25 مارس/ آذار 1957م،⁽²⁾ ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 1 يناير/ كانون الثاني 1958م، بعد تصديقها من قبل حكومات الدول الموقعة عليها⁽³⁾.

تكونت الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) من خمس هيئات هي:
أولاً: السلطة العليا High Authority: مقرها لوكسمبورغ وتتكون من تسعة أشخاص ومدة العضوية فيها ست سنوات وتولى أول رئاسة للسلطة العليا جان مونيه، وتتولى هذه السلطة تنفيذ معاهدة السوق بالوسائل المقررة بها، وتقوم بأجراء دراسات مستمرة للأسواق واتجاهات الأسعار وتعد كذلك بصفة دورية برامج تعطي تنبؤات تأشيرية للإنتاج والاستهلاك والصادرات

(1) إسماعيل صبري مقلد وحدة أوربا السياسية في الثمانينيات، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(34)، ص(9)، 1973، ص33.

(2) بان ثامر إبراهيم العاني، الاتحاد الأوروبي 1949-1964 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت إلى كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، 2006، ص ص 91-92؛

Philip Thody, Europe Since 1945, (New York, 2000). Pp. 145-170.

(3) صالح محمد بدر الدين، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ج2، (دم، 2000)، ص409، للمزيد من المعلومات حول مبادئ معاهدة روما، ينظر: بان ثامر إبراهيم العاني، المصدر السابق، ص ص 93-94؛ محمد جمال الدين العلوي، أنساب تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للدراسات التركية، مركز الدراسات التركية (الأقليمية حالياً)، جامعة الموصل، 1989.

والواردات، وتصدر بصفة دورية أهدافاً عامة عن التحديث وتخطيط بعيد الأجل للإنتاج وتوسيع الطاقة الإنتاجية⁽¹⁾.

ثانياً: المجلس Council: وهو مجلس وزراء متخصص يضم وزيراً لكل حكومة يتلقى توجيهاته من حكومته، وتم إنشاء هذه الهيئة ومقرها بروكسل - بناء على اقتراح تقدمت به دول البينلوكس، وتصدر قراراته بالأغلبية البسيطة⁽²⁾.

ثالثاً: اللجنة الاستشارية Consultative Committee: مقرها بروكسل وعدد أعضائها بين 30-51، يمثلون أربع مجموعات بالتساوي: المنتجين والعمال والمستهلكين والتجار، ويعينهم المجلس لمدة سنتين من بين أشخاص تسميهم النقابات والمنظمات الممثلة لتلك الفئات. وتتشاور معها السلطة العليا في أمور تتعلق بالتسويق والأسعار⁽³⁾.

رابعاً: محكمة العدل Court of Justice: وتتكون من سبعة قضاة تعينهم الحكومات لمدة ست سنوات، ويضاف إليهم تسع مدعين عموم يعينون لست سنوات ويقوم قضاة محكمة العدل بدراسة القضايا بجدية تامة، ويعين من بينهم رئيساً للمحكمة ومقرها لوكسمبورغ ويتبعها خمسة محاكم هي: المحكمة الدستورية والمحكمة الإدارية، والمحكمة الجنائية وأخرى محكمة العمال، وأخيراً محكمة للتحكيم⁽⁴⁾.

خامساً: الجماعة البرلمانية الأوروبية European Parliament community: وتتكون من ممثلين لشعوب الدول الأعضاء ويتم اختيارهم من برلمانات الدول الأعضاء، إذ يمثل لكل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا ثمانية عشر

(1) محمد محمود الأمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، ط1، (القاهرة، 1998)، ص91.

(2) أحمد علي دغيم، مستقبل السوق الأوروبية المشتركة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 1981، ص28.

(3) محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، (مصر، 1987)، ص485.

(4) بان ثامر إبراهيم العاني، المصدر السابق، ص96.

عضواً، وعشرة أعضاء لكل من بلجيكا وهولندا، وأربعة أعضاء للوكسمبورغ. وتتولى مراقبة الأمور الإدارية العامة ومناقشة التقرير السنوي للسلطة العليا في جلسة علنية⁽¹⁾. وفي 30 مارس/ آذار 1962م قررت الجمعية أن يصبح أسمها (البرلمان الأوروبي)⁽²⁾.

وقد وضحت معاهدة روما العضوية في السوق الأوروبية المشتركة وحددتها بنوعين، الأولى: العضوية الكاملة، والثانية: العضوية المشاركة، فقد نصت المادة (237) من المعاهدة على منح العضوية الكاملة وجعلها مفتوحة لأي دولة من الدول الأوروبية المتقدمة صناعياً، وعلى أن تقدم الدولة بطلب إلى مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية الأوروبية للعضوية فيها ويصدر قراره بالإجماع بعد أخذ رأي اللجنة التنفيذية فيها⁽³⁾.

ومن الجدير بالذكر، أن الأوساط الحاكمة في دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية تهتم بالمحافظة على الاتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من التناقضات التي تفصل بينهما، فهي تحرص على الحصول على العون الاقتصادي من الأمريكيين وعلى استدراج الرساميل الأمريكية من أجل استعمالها لتقدمها التقني والاقتصادي كما يجمعها أيضاً الحلف العسكري الموجه ضد الدول الاشتراكية، ومع ذلك تريد هذه الأوساط أن تكون السيد المطلق في بلدانها⁽⁴⁾.

كما صدر بيان عن الإدارة الأمريكية في ديسمبر/ كانون الأول 1957م يعطي فكرة عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إذ رحبت الإدارة الأمريكية بقيام المشروع الوحدوي الجديد، ولكنها عبرت في الوقت نفسه عن انزعاجها من الحواجز الممكنة أقامتها ضد تصدير المتوجات الأمريكية، على الرغم من أن البيان قد أشار إلى أن واشنطن قد حصلت على ضمانات تؤكد بموجبها طبيعة علاقاتهما المستقبلية، إذ تسعى بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية لزيادة متوجاتها فيما بينها فضلاً عن الدول الأخرى⁽⁵⁾. وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية رغم مساندتها وتأييدها للمشروع الجديد، إلا أنها لا تنسى مصالحها التجارية الخاصة.

(1) محمد محمود الأمام، المصدر السابق، ص 95.

(2) بان ثامر إبراهيم العاني، المصدر السابق، ص 96.

(3) محمد جمال الدين العلوي، المصدر السابق، ص 5.

(4) الكسندر كيرساثوف، المصدر السابق، ص 148.

(5) المصدر نفسه، ص 149؛

المبحث الثاني

الولايات المتحدة الأمريكية ومشاريع الوحدة الأوروبية منذ معاهدة

القانون الأوروبي الموحد حتى توقيع معاهدة ماستريخت

أولاً: معاهدة القانون الأوروبي الموحد لعام 1986

أصبح الطريق أمام حركة التكامل الأوروبي مفتوحاً لتحديد وجهتها وضبط سرعة حركتها، وأصبح محتماً عليها أن تحدد موقفها بوضوح من مسألتين وهما⁽¹⁾:

1- التوسع الأفقي، أي انضمام أعضاء جدد للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

2- التوسع العمودي، أي فتح مجالات ومؤسسات اقتصادية أخرى.

لذلك قام رؤساء الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية⁽²⁾ بعقد مؤتمر قمة في

1 ديسمبر/ كانون الأول عام 1969 في لاهاي الذي يعد دفعة جديدة لمسيرة التكامل الأوروبي لبحث تلك القضايا المصيرية ومناقشة إمكانية التوجه نحو التعاون السياسي الأوروبي⁽³⁾ لاسيما في مجال السياسة الخارجية.

وعلى صعيد التوسع الأفقي، كان على الدول المؤسسة أن تحدد أذا كانت ستبقى مجرد ناد مغلق العضوية أم نواه لوحدة أوروبية أشمل⁽⁴⁾ لأنه لم يكن بوسع التكامل الأوروبي أن يمضي قدماً دون أن تحسم المشكلة الخاصة بتوسيع الإطار الجغرافي لنشاطها

(1) حسن نافعة، المصدر السابق، ص 152-153.

(2) ظهرت تسمية الجماعة الأوروبية في عام 1967 كمصطلح جماعي لجماعة الفحم والفولاذ الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وفي أعقاب التوقيع على معاهدة ماستريخت غيرت الجماعة الأوروبية تسميتها إلى الاتحاد الأوروبي. هنري باركي وآخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة: هفال، (أربيل، 2007)، ص 189.

(3) جريدة التأخي، ((بغداد))، ع 4671، 21/ كانون الثاني/ 2006.

(4) حسن نافعة، المصدر السابق، ص 153.

وعضويتها،⁽¹⁾ لذلك ناقشت الدول الأعضاء هذا الأمر في قمة لاهاي وقررت لمصلحة التوسع وفتح باب المفاوضات فيما يتعلق بدخول أعضاء جدد، وتم ذلك بموافقة فرنسا، وعليه بدأت المفاوضات بين الجماعة الأوروبية وكل من بريطانيا وإيرلندا والدانمارك والنرويج، وتم التوصل إلى الاتفاق والتوقيع على معاهدة الانضمام في بروكسل في يناير/ كانون الثاني عام 1972م، إلا أن الشعب النرويجي رفض التصديق على معاهدة الانضمام بموجب الاستفتاء الذي تم لهذا الغرض⁽²⁾، وبذلك أصبحت الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية تسع دول.

لم يتوقف التوسع الأفقي عند هذا الحد، إذ قدمت بلدان أوروبية أخرى طلبات الانضمام منها اليونان إذ طلبت الانضمام في عام 1975، وبذلك أصبحت اليونان عضواً في يناير/ كانون الثاني عام 1981م، كما قدمت أسبانيا والبرتغال طلب الانضمام للجماعة الأوروبية في عام 1977م، وتمت الموافقة على الانضمام في يناير/ كانون الثاني 1986⁽³⁾.

أما على صعيد التوسع العمودي، فقد شهدت الجماعة الأوروبية في السبعينيات والثمانينيات عدة تطورات مهمة، ففي بداية السبعينيات تمت إقامة آلية للتعاون في مجال السياسة الخارجية من خلال النظام المعروف بالتعاون السياسي الأوروبي European Political co-operation الذي بدأ في عام 1970م، والذي عد منبراً للتشاور والتنسيق بين حكومات الدول الأعضاء حول شؤون السياسة الخارجية، لذلك بقي العمل فيه بيد مجلس وزراء الخارجية، بينما كان للبرلمان دور غير مباشر. وساعد هذا

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط2، (الكويت، 1979)، ص494.

(2) بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة: جوزف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1993)، ص150.

(3) نزمين النواوي، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، أكتوبر 2000، ص105.

التعاون على بناء سياسة خارجية منسقة -وليست موحدة- بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية⁽¹⁾.

ونتيجة للتوسع الأفقي، عقد مؤتمر قمة في أكتوبر/ تشرين الأول عام 1972 لبحث دعم وتطوير الجماعة الأوروبية، وصدر إعلان عن القمة كان بمثابة وثيقة شاملة حددت أهداف ووسائل التعاون بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية لاسيما في المجالات التجارية والاقتصادية، أما بخصوص مشروع الوحدة السياسية فإن الوثيقة أكدت على عزم الدول المشاركة على تحويل العلاقات التي تربط بعضها ببعض إلى وحدة أوروبية شاملة قبل نهاية عقد السبعينيات، لذلك طلبت من المؤسسات التابعة للجماعة الأوروبية أعداد التقارير الخاصة بخطوات الوحدة السياسية، حتي يتسنى بحثها وإقرارها من قبل مؤتمرات القمة الأوروبية التالية⁽²⁾، لكن اختلاف رؤية الدول الأوروبية بهذا الشأن أدى إلى الحيلولة دون تحقيق تطور جدي في هذا المجال في حين جذت ألمانيا الغربية التوجه لاستكمال التكامل النقدي والاقتصادي والتحرك نحو التكامل السياسي معتمدة على تفوقها الصناعي، لم تكن بريطانيا متحمسة للوحدة السياسية وأيدتها فرنسا في ذلك⁽³⁾.

فضلاً عن ذلك، فقد ذهب أعضاء مؤتمر القمة إلى ضرورة دعم البرلمان الأوروبي وتقوية سلطاته بوصفه وسيلة الربط بين شعوب الدول الأعضاء ويضم الممثلين عن الشعوب الأوروبية⁽⁴⁾ وعليه أصدرت الجماعة الأوروبية في سبتمبر / ايلول 1976م قراراً بانتخاب البرلمان الأوروبي بوساطة الشعوب الأوروبية بالاقتراع المباشر، وذلك بهدف تعزيز دوره في مجالات التشريع والمراقبة⁽⁵⁾ وهو ما تم بالفعل بدءاً من عام 1979م.

(1) جواس حسن، طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية- سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، دار المعرفة، ط1، (بيروت، 2010)، ص ص 98-99.

(2) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، (بيروت، 1985)، ص 527.

(3) محمد محمود الأمام، المصدر السابق، ص 143.

(4) محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية، ص 353.

(5) جواس حسن، المصدر السابق، ص 100.

وفي مجال تطور التكامل الاقتصادي، وبهدف تحقيق السوق الموحدة- بما يعنيه ذلك من تحرير حركة انتقال الأشخاص وعناصر الإنتاج- قرر مؤتمر قمة لاهاي في عام 1969، أعداد مشروع وحدة اقتصادية ونقدية، وتكونت لجنة خاصة باسم (لجنة فرنر)⁽¹⁾ لبحث هذا الموضوع والتي قدرت إمكان التوصل إلى اتحاد نقدي واقتصادي في أوائل الثمانينيات، لكن حال دون ذلك اضطراب النظام النقدي العالمي في أوائل السبعينيات الذي أدى بالدول الصناعية إلى الأخذ بنظام أسعار الصرف المركزي وسياسة الحماية الاقتصادية⁽²⁾.

وفي أبريل/ نيسان عام 1970م تم الاتفاق بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق التمويل التدريجي لمؤسسات الجماعة الأوروبية بواسطة مصادر خاصة- دون الاعتماد على مشاركة الدول الأخرى⁽³⁾- التي كانت من أهمها الضرائب المباشرة أو الرسوم على الواردات، بمعنى تمكين المؤسسات التنفيذية في نظام الجماعة الأوروبية سلطة فرض وتحصيل الضرائب مباشرة دون وساطة الدول الأعضاء⁽⁴⁾.

ومن جهة أخرى بدأ العمل بالنظام النقدي الأوروبي (European Monetary System) اعتباراً من مارس/ آذار 1979م بهدف تحقيق الاستقرار المالي بين الدول الأعضاء بما يهيئ أساساً أفضل للنمو الاقتصادي⁽⁵⁾ وأصبح أساساً لإصدار عملة أوروبية موحدة وإنشاء البنك المركزي الأوروبي فيما بعد.

(1) سميت اللجنة بهذا الاسم نسبة إلى بيير فرنر Pierre Werner رئيس وزراء اللوكسمبورغ للمدة من (1959-1974)، ومرة أخرى للمدة (1979-1984)، إذ ترأس فرنر رئاسة اللجنة، ولعب دوراً كبيراً في رسم السياسة النقدية الأوروبية. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص506.

(2) محمد محمود الإمام، المصدر السابق، ص145.

(3) جريدة التأخي، ((بغداد))، ع 4671، 21/ كانون الثاني 2006.

(4) حسن نافعة، المصدر السابق، ص160.

(5) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2001)، ص28؛ للمزيد من المعلومات، ينظر: خالد سعد زغلول حلمي، النظام

ويلاحظ مما سبق أن وتيرة التكامل الاقتصادي - مع كل المعوقات - كانت أكثر سرعة مقارنة بوتيرة التكامل السياسي، لذلك بدأ الفرق واضحاً بينهما في نهاية السبعينيات، وهذه المفارقة دفعت بالبرلمان الأوروبي إلى اتخاذ قرار بالأغلبية للمطالبة بإبرام معاهدة أوروبية جديدة عرفت بـ (سينيللي) والذي أقره البرلمان الأوروبي في 6 يوليو/ تموز 1982م، بهدف التوفيق بين نهجين مختلفين في التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي، والذي كان استخدامها معاً يؤدي إلى نتائج متضاربة أحياناً وهما: النهج التعاوني في مسار التكامل السياسي، والنهج الاندماجي في مسار التكامل الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم يحظ بحماس الدول الأعضاء، إلا أنه لفت الانتباه إلى قضايا جوهرية تعين التعامل معها بجدية أكبر في المستقبل ومن أهمها إعادة النظر في معاهدة روما في ضوء المتغيرات العميقة التي طرأت على الجماعة الأوروبية والبيئة المحاطة بها⁽¹⁾.

تصاعدت الأصوات داخل الجماعة الأوروبية مطالبة بإزالة الحواجز الوطنية لتحقيق الحرية الكاملة لحركة المنتجات وعوامل الإنتاج،⁽²⁾ وذلك لأن الدول الأوروبية رأت بأنه من غير الممكن الاستمرار في عملية التعثر الاقتصادي، وأدركت بأنه ما لم تتمكن من الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية من جراء تحقيق سوق موحدة واسعة،

القانوني للاتحاد النقدي الأوروبي، مجلة الحقوق، (الكويت)، ع(3)، جامعة الكويت، 2000. لتحقيق هذا الهدف تم إنشاء عملة نقدية شكلية لحساب تصريف العملة تحت اسم الايكو (Ecu)، التي من الممكن على المرء وصفها بأنها العملة الأوروبية الموحدة السابقة لليورو.

www.ar.wikipedia.org

(1) حسن نافعة، المصدر السابق، ص161.

(2) محمد محمود الأمام، المصدر السابق، ص146.

فإن الجماعة الأوروبية سوف تستمر في فقدان موقعها وأسواقها لصالح منافسيها الرئيسيين: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان⁽¹⁾.

وعليه طالب البرلمان الأوروبي خلال عام 1984 بتعديل معاهدة روما وتحقيق المزيد من صفة ما فوق الوطنية على عملية اتخاذ القرارات في الجماعة الأوروبية وتمكينها من الاستقلال بمواردها. وفي هذا السياق عقدت القمة الأوروبية (المجلس الأوروبي)⁽²⁾ اجتماعاتها في يونيو/ حزيران 1984م وأنشأت لجنة باسم Dodge Committee للإصلاحات المؤسسية - وكانت تشبه من حيث عملها بلجنة (بول هنري سباك) التي وضعت الحجر الأساسي لمعاهدة روما 1957م - وقد ضمت اللجنة ممثلين عن رؤساء الدول والحكومات، وكان واجبها تقديم اقتراحات خاصة بتحسين التكامل الأوروبي بما يساعد التقدم نحو الوحدة الأوروبية⁽³⁾.

... وقرر المجلس الأوروبي في اجتماعه في آذار/ مارس 1985م إعطاء الأولوية لإنشاء السوق الموحدة بنهاية عام 1992، وطلب من المفوضية الأوروبية وضع خطة مفصلة ذات جدولة واضحة تفرض عليه فيما بعد⁽⁴⁾ وعليه قامت المفوضية بوضع برنامج متكامل وقابل للتنفيذ، الذي كان يتضمن ثلاث مئة نقطة من أجل إزالة الحواجز القائمة أمام تحقيق سوق أوروبية موحدة خلال مدة تنتهي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 1992م وقدمته في (الكتاب الأبيض) إلى المجلس الأوروبي، الذي أقره بدوره في حزيران/ يونيو عام 1985، كما أقر تقرير لجنة Dodge الذي تضمن عقد مؤتمر حكومي لدراسة تعديلات المعاهدات الموقعة سابقاً، ثم أقر في لوكسمبورغ في ديسمبر / كانون الأول عام 1985م

(1) راجية إبراهيم صدقي، الجماعة الأوروبية: مشروع أوربا 1992، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(99)، 1990، ص 102-103.

(2) كان من نتيجة انعقاد مؤتمرات القمة الأوروبية بصورة دورية ومنتظمة ظهور كيان جديد ضمن حركة التكامل الأوروبي وأطلق عليه اسم (المجلس الأوروبي)، وأصبحت مؤسسة رسمية عندما نصت عليها معاهدة القانون الأوروبي الموحد في عام 1986. جواس حسن، المصدر السابق، ص 100.

(3) عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة، (عمان، 2002)، ص 191.

(4) أسامة المجذوب، العولة والإقليمية، ط2، الدار المصرية اللبنانية، (القاهرة، 2001)، ص 61.

(معاهدة القانون الأوروبي الموحد Single European Act) وتم التوقيع عليها في
لوكسمبورغ في 16 فبراير / شباط 1986م، متضمناً جدولاً لتطبيق (270) نقطة لإقامة
سوق موحدة، وبدأ تنفيذها في يوليو / تموز عام 1987م⁽¹⁾.

وبذلك تعد معاهدة القانون الأوروبي الموحد كالحجر الأساسي في صرح الاتحاد
الاقتصادي على البعد السياسي في عملية التكامل الأوروبي.

ثانياً: معاهدة الاتحاد الأوروبي (ماستريخت) عام 1992.

أ- التوقيع على معاهدة ماستريخت Maastricht treaty

تأثرت الجماعة الأوروبية بالتحويلات العنيفة التي شهدتها النظام الدولي مع بداية
التسعينيات، فبدأت بلدان وسط وشرق أوروبا في عام 1989م تخرج من تحت الهيمنة
السوفيتية، ثم دول شرق أوروبا⁽²⁾، وتوحدت ألمانيا في عام 1990 وتفكك الاتحاد
السوفيتي في عام 1991 وانتهاء ما يعرف بالحرب الباردة⁽³⁾، وعليه وجدت أوروبا نفسها
أمام خريطة جديدة لم يكن أحد يتوقع بروزها بهذه السرعة، ولم تكن الأحداث المهمة
كلها إيجابية، فما لبثت الحروب أن ظهرت في أوروبا - لاسيما في منطقة البلقان - لذلك
كانت على أوروبا أن تتحرك بسرعة، ليس فقط للتكيف مع تلك المتغيرات وإنما للمساهمة
في صياغة مستقبل جديد للمقارة.

بنهاية الحرب الباردة ظهرت رؤيتان حول مستقبل التكامل الأوروبي: الأولى، كانت
تصور الحرب الباردة كأنها مدة من الاستقرار مقحمة بين مدد الاضطراب التي سبقتها،

(1) جواس حسن، المصدر السابق، ص 105؛

Erik Oddvar Eriksen and Others (ed.), Development a Constitution for
Europe, (New York, 2004), pp. 163-170.

(2) John W. Mason, The Cold War 1945-1991, (London, 1996), pp. 66-69.

(3) كان من نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي ظهور خمسة عشر جمهورية، وهي: (لاتفيا، ليتوانيا، استونيا، أذربيجان، أرمينيا،
جورجيا، كازاخستان، أوزبكستان، تركمنستان، أوكرانيا، مولدافيا، بيلاروسيا، قرغيزستان، طاجيكستان، روسيا
الاتحادية). عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج 6، ص ص 21-42؛ محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفيتي، دار
الشرق، ط 2، (بيروت، 1990)، ص ص 90-126.

بمعنى أن نهاية الحرب الباردة تعني العودة إلى الصراعات الوطنية والقومية التي كانت سائدة من قبل في أوروبا. أما الرؤية الثانية، فقد كانت تميل إلى وجهة نظر أكثر تفاؤلاً، وكانت ترى أن السياسات التكاملية في السنوات السابقة قد بلغت قدراً من الحصانة يجعلها ذاتية التعزيز وقادرة على البقاء بعد الحرب الباردة،⁽¹⁾ أي أنشأت هذه السياسات دينامية خاصة بها لن تسمح بتكرار النزعة القومية للاكتفاء الذاتي والشمولي اللتين شهدهما العصر السابق.

ومن الجدير بالذكر، أن الكثيرين لم يتوقعوا أن تأتي استجابة أوروبا الغربية لتلك التحديات على الصورة التي تمت بالفعل، فبدلاً من أن تستولي المخاوف القديمة عليها وتدفعها للتقوقع على نفسها، راحت تستحضر قوتها وتقرر المضي على طريق الوحدة بالمزيد من الوحدة والانفتاح على الآخرين.⁽²⁾

إزاء هذه الظروف والمتغيرات الدولية رأت كل من فرنسا وألمانيا أنه يجب استكمال البناء الأوروبي والسعي نحو توثيق التكامل السياسي للجماعة الأوروبية، لأن فرنسا حاولت احتواء ألمانيا من خلال أوروبا الموحدة،⁽³⁾ ومن جهة أخرى كانت تسعى إلى إعادة أحياء أوروبا لأنها كانت تعدّها كوسيلة لاستعادة عظمتها الغابرة بعد التدهور المضطرد لمركزية أوروبا في الشؤون الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك رأت فرنسا أن قيام

(1) مايكل جي هوغان، نهاية الحرب الباردة: مدلولاتها وملابساتها، ترجمة: محمد أسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة، (دمشق، 1998)، ص 346. للمزيد من المعلومات ينظر:

Thomas Köning and Simon Hug (ed.), Policy-Making Processes and the European Constitution, (London, 2006), pp. 15-67.

(2) جواس حسن، المصدر السابق، ص 107.

(3) أن وحدة شطري ألمانيا كانت تشكل تحدياً هاماً في نظر الكثير من الأوروبيين، والذي يتمثل في احتمالية إعادة ظهور القومية الألمانية وخطرها لا سيما عندما بدأت ألمانيا تستعيد مكانتها وقوتها السياسية على نحو يكافئ مع ثقلها الاقتصادي والثقافي، نبية الأصفهاني، معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(111)، 1993، ص 113.

أوروبا- متكاملة حقيقياً- من الأطلسي حتى جبال الأورال ⁽¹⁾ علاج لتلك الحالة المؤسفة، وعلية أكدت على المزيد من التكامل والوحدة ⁽²⁾.

أما ألمانيا فحاولت موازنة توجه سياستها الخارجية نحو الشرق عن طريق دعم علاقاتها الغربية، التي قدمت لها أربعة عقود من السلام والرخاء (1949-1989) ⁽³⁾، وكانت بحاجة إلى إطار أوروبي لكي يتم قبول حجمها وقوتها الجديدتين ⁽⁴⁾. أي أنها كانت تحاول إضفاء الشرعية على قوتها في نظر شركائها، كما أتاح لها اندماجها داخل الكيان الأوروبي استعادة شيء من شرعيتها لقاء التنازل عن جزء من سيادتها، لذلك سار المستشار الألماني هلموت كول ⁽⁵⁾ Helmut Kohl 1982-1998 على سياسة الدفاع عن التكامل الأوروبي بهدف الحيلولة دون العزلة الألمانية ⁽⁶⁾.

ومن جهة أخرى أدركت ألمانيا -لاسيما بعد توحيد شطريها- أن مسألة الاستقرار في النظم السياسية لدول شرق أوروبا ستؤثر في الوضع الألماني برمته، وتعد تلك الدول

(1) يعرف هذا المصطلح على أنه سياسة طويلة الأمد هدفت لتوحيد أوروبا شرقاً وغرباً دون الالتفات إلى فوارق النظم الاجتماعية. وضع هذه السياسة الجنرال ديفول عام 1958 لنشر السلام في أوروبا ولوضع حد لسياسة الستارة الحديدية لدول أوروبا الشرقية وللمقاطعة الاستراتيجية للدول الغربية، وأصبحت هذه السياسة مرتبطة برغبة الدول الأوروبية الغربية في التحرر من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وتنطبيع العلاقات الأوروبية. عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج6، ص 331.

(2) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، دار الأهلية للنشر، ط1، (عمان، 1999)، ص 83.

(3) أن ألمانيا بعد التوحيد مارست سياسة الاندفاع نحو الشرق الأمر الذي أيقظ بعض المخاوف القديمة في الميمنة الألمانية على القارة الأوروبية. ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، (ابوظبي، 2003)، ص ص 58-59.

(4) جان ماركو، أي غد لأوروبا، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(157)، 2004، ص 126.

(5) هلموت كول: ولد في لودفيغشاف عام 1930، درس التاريخ والحقوق والعلوم السياسية في جامعة فرانكفورت، أصبح عام 1959 رئيساً للحزب الديمقراطي المسيحي في مدينته، فاز حزبه في انتخابات عام 1982، الذي حمله إلى منصب المستشارية. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص ص 238-239.

(6) جواس حسن، المصدر السابق، ص ص 108-109.

من المصالح الحيوية لألمانيا بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي، لذلك أجهت ألمانيا نحو تعميق الجانب السياسي والاقتصادي للجماعة الأوروبية والانهاء من مسألة دمج دول شرق أوروبا في التكامل الأوروبي⁽¹⁾، نظراً لعدم قدرة ألمانيا الاتحادية أن تقوم بمفردها بمهمة إعادة بناء دول الكتلة الشيوعية -بعد أربعين عاماً من القمع السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية- نظراً لحجم المشكلات التي كانت تعانيها تلك المناطق وعدم إمكانية تخطيطها إلا إذا توافرت الإرادة لدى جميع دول الجماعة الأوروبية للقيام بإسهامات ذات شأن لإنعاش المنطقة⁽²⁾. بالإضافة إلى أن نهاية الحرب الباردة فسحت المجال أمام الأوروبيين لتحقيق حلم (أوروبا العظمى) لتلعب دوراً رائداً في النظام الدولي وأن تحتل مكانه كقوة عالمية في السياسة الدولية عن طريق المزيد من التكامل⁽³⁾.

في ضوء تلك الحقائق، كان على الدول الأوروبية التحرك سريعاً نحو توحيد كلمتها والقيام بخطوات مناسبة في سبيل تأمين المصالح الأوروبية. لذلك تم عقد مؤتمرين حكوميين بين زعماء الجماعة الأوروبية في ديسمبر/ كانون الأول عام 1990م: الأول، لدراسة الاتحاد الاقتصادي والنقدي للجماعة الأوروبية، إذ ناقش تقرير ديلور⁽⁴⁾ هذا الموضوع. والثاني، لدراسة الوحدة السياسية حيث ناقش الاتفاق الذي تم في اجتماع المجلس الأوروبي في دبلن-أيرلندا في يونيو/ حزيران 1990م، بناء على اقتراحات الرئيس

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص 59.

(2) Michael Burgess and Hans Vollaard (ed.), State Territoriality and European Integration, (New York, 2006), pp. 37-62.

(3) سعيد اللاوندي، أمريكا- أوروبا: سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط 1، (القاهرة، 2006)، ص 5.

(4) نسبة إلى جاك ديلور، وزير مالية اشتراكي فرنسي، تم تعيينه في عام 1985 رئيساً للمفوضية الأوروبية (ال جهاز التنفيذي للجماعة الأوروبية) وكان أول من ساهم في توعية الدول الأعضاء في الثمانينيات من القرن العشرين نحو الاهتمام بمشروع أوروبا الموحدة على أثر الانحسار الاقتصادي والهبوط في مستوى الاقتصادات الأوروبية. خالد سعد زغلول حلمي، المصدر السابق، ص 67.

الفرنسي (فرانسوا ميتران) Francois Mitterrand (1981-1995)⁽¹⁾ والمستشار الألماني هلموت كول والحكومة البلجيكية⁽²⁾.

أسفر هذان المؤتمران عن مشروع (معاهدة الاتحاد الأوروبي) الذي وافق عليه المجلس الأوروبي في اجتماعاته في ماستريخت بهولندا في ديسمبر/ كانون الأول 1991م، ليشمل على نصوص الاتحاد السياسي وإقامة اتحاد اقتصادي ونقدي في موعد لا يتجاوز 1 يناير/ كانون الثاني 1999م، وتم التوقيع على مشروع المعاهدة في ماستريخت في 7 فبراير/ شباط 1992م والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1993م⁽³⁾، وصف الرئيس الفرنسي (ميتران) معاهدة ماستريخت بأنها: قفزة إلى الأمام على نفس مستوى معاهدة روما⁽⁴⁾. وقد حددت معاهدة ماستريخت ثلاث أعمدة رئيسية تستند إليها مجالات واليات عمل الاتحاد الأوروبي بالشكل الآتي:-⁽⁵⁾

أولاً:- تشمل مجالات عمل الجماعات الأوربية الثلاث، ويتضمن الآليات التي تعمل على توحيد السياسات ولا سيما في المجالات الاقتصادية والنقدية، فللاتحاد الأوروبي في هذه المجالات هدف واضح وهو إقامة وحدة اقتصادية ونقدية

(1) فرانسوا ميتران: ولد في جارتناك عام 1916، أصبح وزيراً لقضايا المحاربين في الجمهورية الفرنسية الرابعة، ثم وزيراً للأعلام ومقاطعات ماوراء البحار والشؤون الأوربية، ثم وزيراً للداخلية وأخيراً العدل، أصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية في أيار/ مايو 1981، توفي في 8 كانون الثاني/ يناير عام 1996 بسبب سرطان البروستات. جورج فرسخ، فرانسوا ميتران والقضايا العربية، ج1، ط2، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1985)، ص ص 33-38.

(2) عبد العظيم الجنزوري، الاتحاد الأوروبي: الدولة الأوربية الكونفدرالية، دار النهضة العربية، (القاهرة، د.ت)، ص 17.

(3) جواس حسن، المصدر السابق، ص 110؛ ان معاهدة الاتحاد الأوروبي نظمت انواع العضوية به على النحو الآتي: أولاً: العضوية الأصلية (هي العضوية التي منحت للدول الأوربية المؤسسة للاتحاد الأوروبي)، ثانياً: العضوية بالانضمام (هي العضوية المفتوحة للدول الأوربية فقط، وذلك وفقاً لشروط الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، وتعد العضوية بالانضمام عضوية كاملة)، ثالثاً: العضوية بالانتساب (هي العضوية المفتوحة للدول الأوربية والدول غير الأوربية على حد سواء وتعد العضوية بالانتساب عضوية غير كاملة). صلاح سالم زرنوقة، توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي: الواقع والتحديات، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، أكتوبر 2000، ص ص 82-87.

(4) نقلاً عن: نبيه الأصفهاني، المصدر السابق، ص 111.

(5) للمزيد من المعلومات، ينظر: جواس حسن، المصدر السابق، ص ص 110-111؛ حسن نافعة، المصدر السابق، ص ص 162-163؛ محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المصدر السابق، ص ص 37-39.

كاملة تشمل صك عملة أوروبية موحدة، تحدد لصدورها تاريخ معين تحل فيه محل العملات الوطنية، وإنشاء بنك مركزي أوروبي إلى جانب البنوك المركزية الوطنية، وقد منحت الدول الأوروبية فسحة من الوقت لتوفيق أوضاعها واتخاذ الإجراءات الفنية الضرورية التي تتفق مع الشروط والمعايير التي تسمح لكل منها بالتحول من عملتها الوطنية إلى العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) بدءاً من 1 يناير/ كانون الثاني 1997 أو 1 يناير/ كانون الثاني 1999 على أقصى تقدير. وإن معاهدة ماستريخت أدخلت -لأول مرة- مجموعة جديدة من مجالات النشاط التي تستهدف بلورة سياسات أوروبية مشتركة بشأنها تمهيداً لتوحيدها. وتشمل هذه المجالات: المواطنة والتعليم والثقافة والصحة والبيئة والسياسة الاجتماعية. وتتخذ القرارات فيها بالأغلبية البسيطة ويمارس البرلمان الأوروبي بصددتها دوراً أكبر.

ثانياً: - ويتضمن آليات تستهدف تنسيق السياسات الخارجية والأمنية للدول الأعضاء. فقد نصت المعاهدة على ضرورة بذل جهد أكبر لبلورة سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة من خلال تعاون منظم ومنسق بين الدول الأعضاء على إجراءات أو أفعال مشتركة تصدر بشأنها قرارات من المجلس تتخذ بالإجماع.

ثالثاً: - ويتضمن آليات تستهدف تحقيق التعاون في مجالات القضاء وشؤون الأمن الداخلي. وقد أكتفت معاهدة ماستريخت في هذا الشأن بسرد قائمة بمجموعة من القضايا التي يتعين إجراء مشاورات منتظمة بشأنها بين حكومات الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل: شؤون اللاجئين والهجرة، واللوائح الكمركية، والإجراءات الأمنية (البوليسية)، وإجراءات التقاضي وغيرها. ويمكن لهذه القضايا أن تطرح وتناقش داخل المجلس، أما القرارات المتعلقة بها، شأنها شأن قضايا السياسة الخارجية والأمن، فتتخذ بالإجماع.

ب- مؤسسات الاتحاد الأوروبي

أن الاتحاد الأوروبي -وبناء على المعاهدات المنشئة له- كان بحاجة إلى إنشاء مؤسسات خاصة به للقيام بتنفيذ أهداف تلك المعاهدات، ولذلك كان هناك حرص واضح من قبل المؤسسين للاتحاد لأجل بناء مؤسسات ذات هياكل وصلاحيات واضحة لتحقيق أهداف الاتحاد وتأسيساً على ذلك يمكن ان نبين تلك المؤسسات من حيث أنواعها وتطورها وتكوينها وصلاحياتها.

1- المجلس الأوروبي European Council

يضم المجلس الأوروبي رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، ويعد أعلى مستوى في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وتكون رئاسة المجلس دورية من قبل الدول الأعضاء ولمدة ستة أشهر لكل دورة، حيث يتولى رئيس الدولة أو رئيس الحكومة (بحسب طبيعة نظام الحكم في الدولة) رئاسة المجلس ويقوم بعملية التنسيق والإعداد لاجتماعاته خلال تلك المدة. وتعد عادة اجتماعات المجلس في إحدى مدن الدولة التي تترأسه، لكن تم الاتفاق لاحقاً في معاهدة (نيس) على ضرورة انعقاد كافة اجتماعات المجلس الأوروبي (الأمانة العامة) في بروكسل بمجرد وصول عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى (28) دولة⁽¹⁾.

2- مجلس الاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء) Council of Ministers

مجلس الوزراء هو صورة تقليدية لمؤسسات ما بين الحكومات على شاكلة مؤسسات المنظمات الدولية، لان الدول تتمثل فيه على مستوى الوزراء من كل دولة من الدول الأعضاء، ويكون كل وزير مسؤولاً أمام حكومته وبرلمان بلاده، لذلك يحاول الوزراء - من منطلق إدراكهم حقيقة مسؤوليتهم أمام دولهم - أن يحققوا مصالح بلدانهم

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: حسن نافعة، المصدر السابق، ص ص 190-194. إن الاتحاد بدأ في عام 1951 بست دول هي (فرنسا، ألمانيا الغربية، بلجيكا، ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا)، وبعدها بدء بالتوسع، للاطلاع على تسلسل الأعضاء الجدد، ينظر: الملحق رقم (1).

وفق آرائهم الخاصة أو آراء حكوماتهم أثناء الأعمال التي ينجزونها في المجلس. لذلك نصت (المادة 203) من معاهدة ماستريخت على أن يتشكل المجلس الوزاري من ممثل واحد عن كل دولة يتعين أن يكون على مستوى وزاري، يكون مفوضاً ويملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها، أي لا يجوز أن ترسل الدول الأعضاء موظفين أداريين لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس⁽¹⁾.

3- المفوضية الأوروبية European Commission

هي بمثابة التجسيد لفكرة الاندماج الأوروبي، فإذا كان مجلس الوزراء يعد أطراً لتمثيل مصالح الدول الأعضاء، فإن المفوضية تمثل أطراً للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوروبي ككل. على الرغم من أن أعضائها يتم تعيينهم بواسطة الدول الأعضاء إلا أن ولائهم الكامل يجب أن يكون لمصالح الاتحاد الأوروبي. وعند تولي كل عضو لمنصبه في المفوضية فإنه يقسم على ما يأتي: أن أتولى القيام بواجباتي، باستقلالية تامة وفقاً للمصالح العامة للجماعة، وفي قيامي بواجباتي لن أقوم بطلب أو الحصول على تعليمات من أي حكومة أو جهة⁽²⁾. ويقع مقر المفوضية في بروكسل.

4- البرلمان الأوروبي European Parliament

البرلمان الأوروبي هو الوجهة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي، والهدف الأساسي منه توسيع عملية المشاركة في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي⁽³⁾. ويتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي لمدة خمس سنوات، وطبقاً للمواطنة الأوروبية في أي دولة عضو فيها وبذات الشروط المطبقة على مواطني هذه الدولة. ويعقد البرلمان الأوروبي دوراته السنوية في شهر مارس/ آذار من كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية، ويقع مقره الرئيس في ستراسبورغ

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: محمد مصطفى كمال وفؤاد نهر، المصدر السابق، ص 42-45؛

Maurizio Carbone, The European Union and International Development: The Politics of foreign aid, (Now York, 2007), pp. 7-83.

(2) نقلًا عن: جواس حسن، المصدر السابق، ص 147.

(3) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهر، المصدر السابق، ص 48.

بفرنسا، ويتكون البرلمان الاوربي من (785) مقعدا موزعة على الدول الاعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها⁽¹⁾.

5- محكمة العدل الأوروبية The European court of Justice

هي بمثابة الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، وتتكون من قاضٍ من كل دولة ممن يشهد لهم بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية، ويقوم مجلس الوزراء باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول. ويختار القضاة واحداً منهم ليكون رئيس المحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، والقضايا المهمة (الخلاف بين الدول الأعضاء) تنظر فيها المحكمة ككل، ولكن في قضايا أخرى يمكن أن ينظر فيها عدد من القضاة (من 3-5 قضاة). وبالإضافة للقضاة هناك ستة مدعين عامين⁽²⁾.

فضلاً عن ما تقدم، فإن هناك هيئات ومؤسسات استشارية، مثل: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية) و (لجنة الأقاليم). فضلاً عن وجود هيئات ومؤسسات ذات طابع تقني، مثل: (البنك الأوروبي للاستثمار) و (البنك الأوروبي)⁽³⁾.

ج- أهمية منطقة الاتحاد الاوربي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية

ترى الولايات المتحدة الامريكية من المنظور الجيوبولوتيكي (الجغرافية السياسية) ان منطقة الاتحاد الاوربي ذات أهمية استراتيجية في حركتها نحو اقامة نظام امريكي عالمي، كما ترى من المنظور الجيوستراتيجي انها بمثابة جسرا للاستراتيجية العسكرية

(1) جواس حسن، المصدر السابق، ص ص 132-133.

(2) للمزيد من المعلومات، ينظر: حسن نافعة، المصدر السابق، ص ص 214-218؛

Jean-Claude Pirijs, The Constitution for Europe: A Legal Analysis, Cambridge University Press, (New York, 2006), pp. 186-222.

(3) للمزيد من المعلومات عن هذه الهيئات والمؤسسات، فضلاً عن الأعمال القانونية للاتحاد الأوروبي وطبيعة صنع القرار، ينظر: محمد مصطفى كمال وفؤاد نهر، المصدر السابق، ص ص 53-61؛ حسن نافعة، المصدر السابق، ص ص 223-236؛ جواس حسن، المصدر السابق، ص ص 159-171؛ محمد سعد ابو عامود، البناء المؤسسي للاتحاد الاوربي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س (36)، ع(142)، اكتوبر 2000، ص ص 78-79.

الامريكية العالمية، يتحقق معه تجاوب وتفاعل استراتيجي بين المحيطين الاطلسي والهندي مع بعضهما⁽¹⁾.

ونتيجة لقناعة الولايات المتحدة الامريكية بالاهمية الاستراتيجية لمنطقة الاتحاد الاوربي فانها توظفها لتحقيق التوجهات الامريكية العالمية، وذلك على النحو الآتي⁽²⁾:

1. فرض الهيمنة الامريكية على منطقة الشرق الاوسط⁽³⁾، والمنطقة العربية بوصفهما مناطق مصالح استراتيجية تحقق لها السيطرة على مصادر الطاقة، ولا سيما على الاحتياطي العالمي من النفط والغاز الطبيعي، وتضمن تدفق نفط الخليج العربي بأسعار ثابتة إلى السوق العالمية، ومنها السوق الامريكية. ومن هذا المنطلق، فان الولايات المتحدة الامريكية تعمل على ضمان حرية الملاحة الآمنة عبر الممرات الملاحية الدولية ولا سيما عبر البحرين المتوسط والاحمر، والخليج العربي.

2. الوجود الامريكي داخل الحزام الاقليمي الشرقي لمنطقة الاتحاد الاوربي، مع العمل على امتداده شرقاً من خلال السيطرة على دول وسط آسيا، جمهوريات آسيا الوسطى الخمس (طاجاكستان، تركمانستان، قرغيزستان، اوزباكستان،

(1) سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا: العولمة والعولمة المضادة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ص (36)، ع (142)، أكتوبر 2000، ص ص 128-130.

(2) سعيد اللاوندي، أوروبا.. أمريكا: وإشكالية الهيمنة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ص (36)، ع (141)، يوليو 2000، ص ص 182-184؛ زيفينيو بريجنسكي، المصدر السابق، ص ص 218-232.

(3) هناك تعريفات مختلفة لمصطلح الشرق الاوسط، فيرى البعض أنه يضم تركيا وجميع البلاد العربية باستثناء (المغرب وموريتانيا)، ويرى البعض الآخر أنه يشمل معظم شمال أفريقيا، ويشمل الشرق الاوسط المعروف بهذه الطريقة كافة المناطق الافروآسيوية التي شكلت سابقاً - جزءاً من النفوذ السياسي العثماني. والشرق الاوسط كمصطلح جيو سياسي، في الواقع هي تسمية ابتدعها الاميرال الامريكي الفريد ماهان عام 1902م لوصف المنطقة الواقعة بين أوروبا الشرقية التي أطلقوا عليها تسمية الشرق الادنى وبين بلاد الصين وما حولها التي أطلقوا عليها تسمية الشرق الاقصى وهم ينطلقون من رؤية استعمارية ترى في بلادهم وكأنها مركز العالم وان ما حولهم من بلاد إنما هي تابعة لها. للمزيد من المعلومات ينظر: ل. كارل براون، السياسة الدولية والشرق الاوسط: قواعد قديمة لعبة خطيرة، ترجمة: عبد الهادي حسن جواد، مراجعة سعد ناجي جواد، (بغداد، 1987)، ص ص 15-16؛ محمد علي حوات، مفهوم الشرق اوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي، ط 1، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2002)، ص ص 14-21.

كازاخستان)، ودول جنوب القوقاز الثلاث (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا)، وذلك لتحقيق الاقتراب من الحدود الدولية للدول الكبرى، سواء المنافسة منها (روسيا الاتحادية)، أو الصاعدة (الصين).

3. استغلال الازمات ونشوب الصراعات المسلحة داخل منطقة الشرق الاوسط ومنطقة القوقاز في تحقيق الوجود العسكري الامريكى الدائم داخل منطقة الاتحاد الاوربي، باستغلال عضويتها الفاعلة في منظمة حلف شمال الاطلسي. وقد يأخذ الوجود العسكري اشكالا مختلفة (القواعد والتسهيلات العسكرية، التخزين الاستراتيجي للمعدات العسكرية، وغيرها)، أو اقامة التحالفات العسكرية الامريكية.

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

1989 - 2000

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

1989 - 2000

شهدت البيئة الدولية جملة من المتغيرات التي كان لابد لها وان تنعكس على نمط التفاعل بين القوى الكبرى الرئيسية لاسيما وان هذه المتغيرات ارتبطت بما يجري من تحول باتجاه إعادة هيكلة النظام السياسي الدولي⁽¹⁾ وفق منظور جديد يقترن بنمط اخر من الاستقطاب، وبأجندات اخرى مختلفة عن تلك التي حكمت هذا النظام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(1) يمثل النظام السياسي الدولي في تعريفه العلمي الشامل هيكلًا بنيويًا تشكله وحدات متعددة تتفاعل على وفق أنماط سلوكية منتظمة ترتب جملة نتائج سلبية كانت أم إيجابية بعضها على البعض الآخر من ناحية، وعلى الإطار الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي : دراسة في الأصول والنظريات المعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1995)، ص 9.

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي

شهدت المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية قدراً متميزاً من الإجماع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية مما أوجد زخماً وحركة فاعلة للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد كان الخطر الشيوعي بما يمثله من تهديد فكري وسياسي واستراتيجي، عاملاً أساسياً في إقامة هذا الإجماع وفي صياغة حدود الجدل السياسي⁽¹⁾.

وتكمن المشكلة الأساسية التي واجهتها عملية إعادة التقييم في تباين التغيرات حول الحقائق القائمة والمتوقعة والأمر لا يرتبط بالمعطيات الدولية الجديدة فحسب، بل أنه يرتبط وبالقدر نفسه بالمعطيات الداخلية⁽²⁾.

ومن الصعب إدراك جوانب السلوك السياسي⁽³⁾ بدون إدراك الدوافع التي توجه ذلك السلوك، كما لا يمكن فهم جزئياته بدون استيعاب المبادئ الكلية التي تحكمه، وعندما يتعلق الأمر بدولة كالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أهدافاً ومصالحاً ذات صفة عالمية، فإن فهم سياستها تجاه أحد الأطراف لابد أن يبدأ من محاولة إدراك المبادئ العامة التي تحكم السياسة الأمريكية لاسيما عندما يتم ذلك في ظل بيئة دولية ترسم فيها الكثير من ملامح التغيير والتحول.

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: محمد إبراهيم الحلوة، "الراي العام الأمريكي والسياسة الخارجية دراسة نظرية"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، (الكويت)، مج (6)، ع(24)، 1986، ص 110؛ إيرل تيلفورد، رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 1997)، ص 116.

(2) ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1987)، ص 21.

(3) السلوك السياسي: هو مدخل جديد من مداخل علم السياسة، بدأ بأحياء الاهتمام السايكولوجي في الدراسات السياسية، وهو يتناول ممارسة الناس الساسية والاتجاهات والمعاني والقيم خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة. اسماعيل عبد الفتاح، المصدر السابق، ص 164.

أولاً : الطبيعة العامة للسياسة الخارجية الأمريكية

شهدت المدة الرئاسية لهاري ترومان اهتماماً كبيراً في القضايا الخارجية، وظهر أن الرئيس الأمريكي يتبنى رؤية حماسية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية عبر الدعوة إلى "توسيع الولايات المتحدة الأمريكية لمدى التزاماتها الخارجية وأن تتناسب هذه الالتزامات مع الموارد المتاحة لها"⁽¹⁾. إذ أدرك هاري ترومان أن العزلة السياسية باتت أمراً مرفوضاً لدولة ذات مصالح عالمية متسعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأدرك أن الدور الأمريكي الخارجي يعزز من قوة الوضع الاقتصادي ويشير إلى أن مكانة الولايات المتحدة بوصفها دولة كبرى تساعد على تنشيط اقتصادها وليس العكس⁽²⁾، واللافت للنظر أن نهاية الحرب العالمية الثانية شكلت في نظر ترومان مدخلاً نحو تعزيز الموقع الدولي للولايات المتحدة الأمريكية التي باتت القوة الكبرى والمؤثرة التي لها الإرادة والقبالية على ممارسة القوة على صعيد عالمي وبعداً أكثر حرية⁽³⁾.

فضلاً عن ذلك فإن إدارة ترومان حددت هدفها الأساسي بالعمل على الاحتفاظ بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى - بنظرها آنذاك - والحيلولة دون بروز أي قوة أخرى منافسة⁽⁴⁾، لكن طبيعة الواقع السياسي الذي ظهر في تلك المدة، ارتبط أساساً بمستوى الانغماس الذي ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعتمد في سلوكها

(1) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص 512.

(2) د. ك. ر. الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، سري، نسخة من تقرير قنصليتنا العامة في نيويورك الرقم 2/4/476 والمؤرخ في 30 حزيران/ 1947، إلى رئاسة الديوان الملكي، سكرتارية مجلس الوزراء، رقم الملف 5027، و 11، ص 16-19.

(3) Robert Gilpin, U.S. Power and the Multinational corporation: the political Economy of Foreign direct Investment, (New York, 1975), P.11.

(4) Walter Lafeber, the Origins of the Cold War 1941- 1947: A Historical Problem with Interpretations and Documents, (New York, n.d), P.77,

تشارلس آر . ريتش، الحرب الباردة وما بعدها، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1986)، ص 128.

الخارجي، فقد وجد الانعزاليون⁽¹⁾ ان الولايات المتحدة الأمريكية تنكفي فقط عند نصف الكرة الغربي، في الوقت الذي رأى فيه الانفتاحيون- ومن ابرز أنصارهم هاري ترومان، جورج كينان، دين اتشيسون، جورج مارشال- ان المواجهة مع الشيوعية امر لا بد منه⁽²⁾.

(1) لقد ظهر الاتجاه الانعزالي في السياسة الأمريكية أربع مرات منذ القرن التاسع عشر، وقد كان صاحب هذا الاتجاه الرئيس السابق هربوت هوفر والسفير الأمريكي جيمس تافت، وفي مطلع السبعينيات ظهرت طروحات افول او تراجع القوة الأمريكية الا انها اكتسبت بعدا اكثر وضوحا خلال الثمانينيات حيث كان رائد مدرسة الافول هو بول كندي صاحب كتاب (صعود وهبوط القوى العظمى) وذلك بعد أن تفاقمت مشاكل العجز التجاري والمديونية العامة إذ اعتقد بول كندي أن الولايات المتحدة لازالت تتبنى التزامات خارجية تتجاوز حدود امكانياتها الاقتصادية، وكانت هذه الحقائق انعكاساتها على ما يعرف بنظرية الدورية (Cylical)، التي تعتقد بان السياسة الخارجية الأمريكية تخضع دائما لاتجاهين اساسيين يتبادلان التأثير فيها بشكل متناوب، الاتجاه الانعزالي الذي يرى ان تنأى أمريكا بعيدا عن الانغماس في القضايا الدولية والاتجاه الانفتاحي الذي يدعو الى دور امريكي فاعل. وقد كان لطروحات الافول دورها المؤثر في انبعاث الاتجاه الانعزالي مطلع التسعينيات حيث خضع الجدل السياسي لدعوة متصاعدة من اجل تركيز الاهتمام على اصلاح الوضع الداخلي، لذلك شهدت الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 1992 تراجعا غير مسبوق في أهمية القضايا الخارجية، وتجسدت الرغبة بالتغيير من خلال انتخاب مرشح الحزب الديمقراطي (بيل كلينتون) حيث تبنى رؤيا اقل حماسا فيما يتعلق بالقضايا الخارجية. بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البدرى، المكتبة الاهلية، (عمان، 1993)، ص 102؛ حسن نافعة، حتمية الزعامة الأمريكية: تجسيد للانعزالية الجديدة، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع (227)، 1998، ص 196.

(2) Bermard C. Cohen, The Public's Impact on Foreign Policy, Brown and company Boston, 1973, P.82;

مروان رافت البحيري، من ترومان الى كيسنجر، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع (29)، ص (4)، 1981، ص 81.

كما لا ننسى دور جماعات الضغط Pressure Group⁽¹⁾ في رسم السياسة الأمريكية سواء تلك التي تمس الأوضاع الداخلية او الخارجية، وقد اختلفت مسببات وجود هذه الجماعات واقتترانها في النظام السياسي القائم في الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

وبذلك فان السياسة الخارجية الأمريكية تركز على التفاعل بين جملة من العوامل الموضوعية والذاتية التي تترك أثرها على المنهجية العامة لهذه السياسة، كما ان هذا التفاعل يقوم بدرجة رئيسية على عملية التأثير المتبادل بين المحددات الداخلية والخارجية، ومن اجل استخلاص صورة شاملة لدراسة الطبيعة العامة للسياسة الخارجية الأمريكية لابد أولاً من تحديد العوامل المؤثرة فيه قبل تحديد الأسس العامة للسياسة الخارجية الأمريكية.

أ- العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية

لقد غذت نهاية الحرب الباردة شعوراً لدى البعض بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تواجه خطراً شاملاً، وعندما طرح فوكاياما فرضيته عن نهاية التاريخ⁽³⁾ محاولاً إشاعة الإحساس بانتصار النموذج الأمريكي، فإنه دعا ضمناً

(1) جماعات الضغط : هي جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة مؤقتة او دائمة، وتجمع هؤلاء الافراد يقوم على اساس وجود هدف مشترك او مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم علنية او سرية ويسعون الى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترضى مصالحهم واهدافهم المشتركة. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، ط2، دار الحكمة، (بغداد، 1991)، ص355؛ للمزيد من المعلومات ينظر: كريم صبح، جماعات الضغط اليهودية: التنظيم-الدور والتأثير في صنع القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية 1945/1969 - دراسة تاريخية، ج1، بيت الحكمة، (بغداد، 2009)، ص ص 54-202.

(2) John D . Lees, The political system of united states, second edition , (London, 1975), P. 127; Magruder Frank abbott, American Government, (Boston, 1963), P. 124.

(3) طرح فرانسيس فوكاياما فرضيته عن نهاية التاريخ مبشراً بانتهاء الصراع الايدولوجي لصالح النموذج الليبرالي الرأسمالي الذي يشكل باعتقاده "المرحلة النهائية في التطور العقائدي للجنس البشري" والجدير بالذكر ان فوكاياما تراجع عن افكاره هذه لاحقاً. فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ والرجل الاخير، ترجمة : حسين الشيخ، دار العلوم العربية، (بيروت، 1993)، ص1.

للانسحاب من الصراع العقائدي ما دامت الأخطار قد تلاشت والتهديدات لم تعد قائمة، مقابل ذلك ظهر من يتحدث عن الزعامة الأمريكية كواقع ينبغي تدعيمه محاولاً إضفاء الشرعية على تلك الزعامة من خلال طرح مفهوم "القوة المركزية Central Power" التي يركز عليها النظام الدولي ويستمد استقراره وديمومته اعتماداً على وجودها⁽¹⁾، وبالطبع فإن الولايات المتحدة الأمريكية اعتقدت بأنها وحدها كانت المؤهلة للنهوض بهذا الدور وظهرت طروحات متعددة تسعى لبناء اجماع جديد لتبرير القيادة الأمريكية، وأشار الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون⁽²⁾ 1969-1974 Richard M. Nixon) ضمن دعوته لانتهاز الفرصة السانحة الى أن العالم كله سوف يتطلع نحو الزعامة الأمريكية لمجابهة مشاكل بعد الحرب الباردة⁽³⁾.

لم تكن نهاية الحرب الباردة وحدها من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية بل انها تفاعلت مع متغيرات أخرى في مقدمتها الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، فصرع القوة الذي دخلته الاخيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

(1) قيس جواد العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين (رؤية استراتيجية)، مركز الدراسات العربي الأوربي، (لندن، 1997)، ص 16.

(2) ريتشارد نيكسون : ولد عام 1913 في مدينة يوريا ليندا في كاليفورنيا، حصل على بكالوريوس في القانون من جامعة ديوك عام 1937م. رشحه الحزب الجمهوري ممثلاً له عن ولاية كاليفورنيا لعضوية مجلس النواب الأمريكي وفاز فيها عام 1946م. أصبح عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1950، ثم أصبح نائباً للرئيس الأمريكي ايزنهاور خلال فترتي رئاسته (1953-1961). رشح نفسه للانتخابات الرئاسية عام 1960م ممثلاً عن الجمهوريين لكنه فشل في التقدم على جون كيندي (1961-1963). وفي عام 1968 رشح نيكسون نفسه مرة أخرى في الانتخابات الرئاسية وفاز فيها ليكون الرئيس (37) للولايات المتحدة الأمريكية. وفاز نيكسون ايضاً بولاية ثانية في انتخابات عام 1972، لكنه استقال في 8 اب 1974 بعد فضيحة (ووتر غيت)، توفي عام 1994م. للمزيد من المعلومات، ينظر:

Michael A. Genovese, the Nixon Presidency: power and politics in turbulent times, (Green wood , 1990)

(3) ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة : محمد زكريا، (بيروت، 1992)، ص 42.

بمواجهة الاتحاد السوفيتي - سابقا - كان ذو تكلفة عالية تركت اثارها السلبية على قوة الاقتصاد الأمريكي ومنزلته بين القوى الاقتصادية الرئيسية⁽¹⁾.

اختلفت اتجاهات صانعي السياسة الخارجية الأمريكية حول مدى الارتباط بين المصلحة الأمريكية والدور الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، فهناك اتفاق على أنه لم يعد بإمكان الأخيرة العيش بعزلة عن العالم الخارجي لكن الجدل القائم يرتبط أساسا بمستوى الانغماس الذي ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعتمد في سلوكها الخارجي، فالانعزاليين وجدوا أن نهاية المواجهة مع الشيوعية باتت تبرر أن تضيق الولايات المتحدة الأمريكية من نطاق التزاماتها الخارجية، وأن تنبذ سياسات الأحلاف والتعهدات الأمنية والإستراتيجية وتوجه تركيزها نحو تبني سياسة تنطلق من اعتبارات الحاجة والمصلحة الذاتية، ويتعلق الأمر أساسا بالرغبة في أن تعطى الأولوية للجوانب الاقتصادية عن طريق توجيه السياسة الخارجية نحو الاحتفاظ بديمومة التفوق الأمريكي الذي يساعد بدوره على ضمان نمط مقبول من الرفاهية الداخلية⁽²⁾.

غير أن الانفتاحيين (التدخليين) يتبنون تفسيرا آخر للمصلحة الوطنية وهم يجادلون بأن الدور الأمريكي الخارجي يعزز من قوة الوضع الاقتصادي، ويشير البعض إلى أن مكانة الولايات المتحدة كزعيمة للعالم تساعد على تنشيط اقتصادها وليس العكس⁽³⁾. ونهاية الحرب الباردة تشكل في نظر هؤلاء مدخلا نحو تعزيز الموقع الدولي لأمريكا التي باتت هي القوة الوحيدة التي لها الإرادة أو القابلية على ممارسة القوة على صعيد عالمي ويبدو أكثر طلاقة⁽⁴⁾. ويشير ريتشارد نيكسون أن أولئك الذين يرون بأن أمريكا أخذت بالانحطاط

(1) كيت أوسي، الإستراتيجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: نجوى أبو غزالة، مجلة شؤون سياسية، ع(6-7)، 1996، ص 116.

(2) Paul Johnson, "The Myth of American Isolationism", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 3, 1995, P.16.

(3) حسن نافعة، حتمية الزعامة الأمريكية.....، ص 167.

(4) كاظم هاشم نعمة، الصين والهيمنة الأمريكية الجديدة، دراسات إستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(2)، 1995، ص 11.

مخططون لانهم يأخذون تمنياتهم على انها حقائق وهم لا يريدون لأمریکا ان تلعب دوراً قيادياً⁽¹⁾.

رغم التباين في طبيعة الاتجاهات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية من ارتباك بعض جوانب هذه السياسة، إلا أنه ساهم في رسم حدودها واهتماماتها خلال التسعينيات، ويمكن القول أن تفاعل هذه العوامل قد أنتج رؤية وسطية غالباً ما تميل إلى اتباع نهج انتقائي وواقعي في الوقت نفسه دون الخضوع لانفعالات أحادية الجانب وهو ما يمكن ملاحظته من دراسة مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية.

ب- مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية.

لقد أدى استمرار الحزب الباردة وما تطلبت من سياسات لمدة زمنية طويلة نسبياً إلى إضفاء نوع من الثبات على تلك السياسات التي استقرت في الأذهان بوصفها مصالح راسخة وثابتة، واعتقد البعض تبعاً لذلك أن منظومة المصالح الأمريكية سوف تشهد تغييراً ملموساً بعد نهاية الحرب الباردة، وأن الحاجة لسياسة عالمية واسعة النطاق قد تضاءلت، غير أن مثل هذا التصور يحمل نوعاً من الخلط بين أهداف السياسة وأدواتها فالمصالح الأمريكية الحيوية التي استوجبت أن توسع الولايات المتحدة الأمريكية من نطاق التزاماتها الخارجية وأن تبني العديد من المؤسسات والمنظومات التحالفية التي هدفت إلى الاحتفاظ بنفوذ أمريكي متفوق في المناطق الأكثر حيوية ما زالت قائمة، وبعبارة أوضح "فإن المصالح تنسجم عموماً بالثبات النسبي وهي لا تتغير في جوهرها ولكن الذي يتغير عادة هو ما يتهدهدها"⁽²⁾.

استندت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على مبدأ (سياسة الاحتواء) The Containment Policy الذي كان يهدف في الأساس إلى تطويق الاتحاد السوفيتي وتحجيم قدرته على تهديد المصالح الأمريكية التي كانت آخذة بالتمدد

(1) ريتشارد نيكسون، المصدر السابق، ص 30.

(2) سوسن حسين، كلينتون بين إدارة التغيير ومعوقات الانطلاق، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(111)، 1993، ص 317.

والانتشار، وفي الوقت نفسه كان هذا المبدأ يسعى لتطويق احتمالات ظهور منافسين جدد في مناطق المصالح الحيوية عن طريق منهج سياسي استهدف دمج تلك المناطق بدائرة النفوذ الأمريكية⁽¹⁾، وبعبارة أخرى نقول ان منظومة الأحلاف والمؤسسات التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى بنائها في أوروبا واسيا وفق سياسة الاحتواء كان عليها ان تنهض بمهمتين، الاولى هي عزل الاتحاد السوفيتي بوصفه يشكل خطراً واضحاً على المصالح الأمريكية واعتماد وسائل المجابهة وادوات التصارع في التعامل معه، والثانية هي احتواء مصادر الخطر المحتملة على المصالح الأمريكية ليس من خلال عزلها بل عن طريق ربطها بتلك المصالح ومنح هذا الارتباط بعداً تحالفياً يكرس الدور المتفوق للولايات المتحدة الأمريكية ويحافظ عليه وهو ما كان يمثل المصلحة الأمريكية الأكثر رسوخاً.

ان المصدر الذي اضفى الفاعلية على مبدأ الاحتواء هو القوة الاقتصادية المتفوقة للولايات المتحدة الأمريكية والمقترنة بقاعدة تكنولوجية متقدمة كان بإمكانها ان تؤمن متطلبات المواجهة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي وتوفر انتشاراً عسكرياً أمريكياً واسع النطاق، وتعمل على دمج اقتصاديات الدول الحليفة بالاقتصاد الأمريكي في اطار علاقة تحفظ للأخير وضعاً قيادياً. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية كبرى قبل ان تتحول الى قوة عسكرية كبرى، وتوسعها العسكري كان مرتبطاً بتوسع دائرة مصالحها الاقتصادية، وببساطة فان الحفاظ على مستوى متقدم من الرفاه الداخلي الذي يدعم بديمومته استمرار اداء المؤسسات السياسية والاقتصادية لنشاطها كان اولوية رئيسية لكن من الصعب تحقيقها دون الاعتماد على سياسة عالمية واسعة النطاق⁽²⁾.

(1) كريم حجاج، ملامح الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997، ص67.

Richard Crockatt, The Fifty Years War: The United State and the Soviet Union in World Politics 1941-1991, (London, 1995), pp. 64-96.

(2) Hanson W. Baldwin, Strategy for Tomorrow, Harper and Row, (New York, 1970), P.298.

وعندما أخذت اقتصاديات الدول الحليفة تزداد قوة بالشكل الذي اضعف من تابعيتها للاقتصاد الأمريكي وحفز من عوامل التنافس داخل المنظومة الرأسمالية ذاتها اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية تدريجيا الى الابتعاد عن حرفة سياسة الاحتواء وباتت اكثر تركيزا على ترميم مكان من الضعف في القدرة الأمريكية على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي⁽¹⁾.

ومنذ تسلمها السلطة في 20 يناير/ كانون الثاني 1989م كان على إدارة جورج هربرت بوش⁽²⁾ George H. Bush (1989-1992) ان تتعامل مع ما تبقى من تأثيرات الحرب الباردة وان تسعى لتكييف التطورات الناتجة عن الانسحاب السوفيتي بما ينسجم مع المصلحة الأمريكية⁽³⁾، ولان تلك التطورات كانت تتسم بقدر كبير من السرعة فإن السياسة الخارجية الأمريكية استقبلتها في الغالب بأسلوب رد الفعل فلم يكن بالامكان بناء افتراضات ثابتة على ظروف متغيرة، وبموجب وثيقة سرية صدرت عام 1992 عن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) فان إدارة (جورج هربرت بوش) قد حددت هدفها

(1) Kichi Miyazawa, "To Meet The Challenge", (the Atlantic Community), Vol.18, No.3 , 1980, P.364.

(2) جورج هربرت بوش: ولد عام 1924 م في مدينة ميلتون في ولاية ماساشوسيتس، تخرج من اكااديمية فياتيس في اندوفر في الولاية نفسها عام 1942م . شارك في القوات البحرية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية . اكمل دراسته في جامعة بال 1945، وتخصص في الاقتصاد وتخرج عام 1948م. عمل في مجال النفط من خلال شركة نفط زاباتا عام 1953 وما لبث ان أصبح رئيسا لها في العام التالي. وفي عام 1962م انضم الى الحزب الجمهوري واصبح رئيس مقاطعة هارس كاوتني . وفي عام 1966 انتخب بوش ممثلا عن مقاطعة هيوستن في مجلس النواب الأمريكي . ثم شغل منصب سفير أمريكا في الأمم المتحدة خلال المدة (1971-1973) ثم سفير أمريكا في الصين (1974-1975)، ثم مدير وكالة المخابرات الأمريكية خلال المدة (1976-1977)، ادار الحملة الانتخابية للرئيس رونالد ريغان عام 1980م، وبعد فوز الأخير في تلك الانتخابات أصبح بوش نائبا له خلال المدة (1981-1988)، ثم انتخب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (1989-1992) فاصبح الرئيس (41) للولايات المتحدة الأمريكية . للمزيد ينظر :

John R. Greene , The Presidency of George Bush, (U.S.A, 1997), PP. 22-57.

(3) Campbell Craig and Fredrik Logevall, America's Cold War: The Politics of Insecurity, (London, 2009), pp. 345-357.

الأساس بالعمل على الاحتفاظ بمكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة والحيلولة دون بروز أي قوة أخرى منافسة⁽¹⁾، وبالطبع حاولت الإدارة الأمريكية إضفاء طابع ودي على هذا الهدف من خلال دعوة الرئيس الأمريكي إلى بناء نظام عالمي جديد يستند على التعاون والعمل الجماعي والالتزام بحكم القانون وتوسيع رقعة الديمقراطية⁽²⁾.

وبصورة عامة لا تتحدد مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية بموجب برنامج أعلن بقدر ما ترتبط بمنهج العمل الذي تفرضه عملية التعاطي مع حقائق الوضع الدولي القائمة، وهناك من يرى أن المشكلة التي باتت تواجهها السياسة الأمريكية كانت تتمثل بفقدانها لمبدأ مركزي يوحد اتجاهاتها ويساعدها على الوقوف فوق أرضية صلبة من الإجماع الداخلي مما يبرر محاولة التعرف على مصادر جديدة للتهديد من أجل الاحتفاظ بذلك الإجماع وهو ما يرتبط بالميل الأمريكي للتبسيط والاعتماد على سياسات تلقائية في التعامل دون الاصطدام بمفاجآت الواقع المتغير، وفي غياب قوة عالمية مثل الاتحاد السوفيتي وقوة اقليمية ذات مصداقية يصبح البحث عن التهديدات لا يخلو من الوهم والمغالاة⁽³⁾.

لقد شهدت البيئة الدولية تغيراً أساسياً ترك تأثيره في الإدراك الأمريكي، فغياب الخطر الشامل يعني أن السياسة الأمريكية ربما ستعامل مع تهديدات ذات طابع اقليمي نابعة من منطلقات وأهداف متباينة ولعل الشيء الوحيد الذي يجمعها هو في كونها تصنف كتهديد قائم أو محتمل، وفي الوقت نفسه فإن غياب التهديد المشترك يعني ببساطة أن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة لم يعودوا بحاجة ماسة للقيادة والحماية الأمريكية وأن المبدأ الذي بنى عليه التحالف لم يعد له وجود⁽⁴⁾ ومن ثم لن

(1) نقلاً عن: حسن نافعة، حتمية الزعامة الأمريكية، ص 169.

(2) Henry Kissinger, Diplomacy; Simon and Schuster, (New York, 1994), PP. 530- 532.

(3) كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص 8.

(4) كاظم هاشم نعمة، "حرب الخليج، مدخل إلى بسط الهيمنة الأمريكية، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، 1991، ص 12؛

يكون هناك مبرر لكي ينساق هؤلاء خلف نموذج السلام الأمريكي، أن الولايات المتحدة أيا كانت المرحلة التي وصلتها في سلم التطور الزمني هي اليوم قوة كبرى لا منازع لها، ومع ذلك فهي لا تسيطر على النظام العالمي بدون منازع وعاجزة عن فرض سلامها دون اللجوء إلى الحلفاء وتأييد الأمم المتحدة⁽¹⁾.

وامام هذا الواقع فإن السياسة الأمريكية تعتمد الى اكتشاف مبررات تبقي حلفائها على مقربة منها بعد ان استقر التحالف في الذهن الامريكي كمصلحة وهو كذلك ما دام يضمن احتواء اي منافس محتمل في اطار يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية قدرة اكبر على فرض رؤيتها، وهناك من يعتقد انه "لا يمكن للولايات المتحدة ان تبني نظاما عالميا جديدا اذا اعتقد حلفائها ان سياستها الخارجية تقوم على أساس انها القوة الوحيدة التي تردع اي قوة تنافسها على الزعامة"⁽²⁾، واذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية راغبة بدور القيادة فإن هذا الدور يجب ان يبنى على اقتناع الأطراف الأخرى بالقيادة على المستوى العالمي يفترض بها ان تنطلق من رضا الشركاء وهم في هذه الحالة الدول الحليفة في أوروبا وآسيا الذين يمكنهم أن يسحبوا التفويض ما دام يتجاهل مصالحهم وعندها ستكون الولايات المتحدة الأمريكية بمواجهة حالة من عدم الاستقرار⁽³⁾ ويبدو لا توجد دولة غير الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك القدرة والإرادة للقيادة ولكن هناك أكثر من دولة تملك القدرة وربما ستملك الإرادة للعصيان.

Willard C. Matthias, America's Strategic Blunders, (U.S.A., 2001), pp., 337-348.

(1) قيس جواد العزاوي، المصدر السابق، ص 100؛ اليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، (د.م، د.ت)، ص ص 9-16.

(2) سوسن حسين، المصدر السابق، ص 318.

(3) للمزيد من المعلومات، ينظر:

Zbiginiew Brzezinski, "A Geostrategic for Eurasia", (Foreign affairs) , Vol. 76, No. 5, 1997, PP. 50- 54.

وبقدر كبير من الوضوح والواقعية فهناك من يحدد ما يمكن وصفه خطرا فعليا على المصالح الأمريكية بالقول أن هيمنة قوة منفردة على أوروبا وآسيا يمثل تفسيراً جيداً للخطر الاستراتيجي على أمريكا في ظل وجوب حرب باردة أو غير ذلك، فمثل هذه القوة ستكون قادرة على تهديد مصالح أمريكا اقتصادياً وعسكرياً بعد ذلك ومثل هذا الخطر يتوجب مقاومته حتى في حالة أن القوة الجديدة صديقة للولايات المتحدة لأن النوايا متغيرة على الدوام وقد تجد أمريكا نفسها وقد تراجعت قدرتها على المقاومة الفعالة وعاجزة عن التأثير على الأحداث⁽¹⁾.

ورغم وجود نوع من عدم التوازن في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، ورغم الافتقار لمبدأ مركزي يوحد اتجاهات السياسة الأمريكية، إلا أنه بالإمكان تحديد جملة من الاعتبارات التي حكمت تلك السياسة خلال هذه المدة، أهمها:

1- الحفاظ على الموقع المتفوق للاقتصاد الأمريكي ومحاولة تجاوز المشاكل التي ألت به باعتماد سياسة تقوم في أحد جوانبها على توظيف الأبعاد الإستراتيجية والنفوذ السياسي لانتزاع مكاسب اقتصادية وقد كان الرئيس

(1) Henry Kissinger, Op, Cit., P. 539.

الأمريكي بيل كلينتون⁽¹⁾ Bill Clinton (1993-2000) واضحاً بهذا الشأن عندما قال أن أمريكا يجب أن تدعم ازدهارها الداخلي⁽²⁾.

2- تأمين قدرة وانتشار عسكريين يضيفان مصداقية أكبر على السياسة الأمريكية ويؤهلها للتعامل مع التهديدات المحتملة بقدر عال من الاستعداد والمبادأة أن القوة العسكرية هي نقطة الارتكاز الرئيسية التي تقوم عليها إستراتيجية القيادة والتي يتعين أن تتمحور حول هدف العمل على أن تظل الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة⁽³⁾.

3- الاستفادة من الأوضاع التي نشأت بعد الانسحاب السوفيتي من الدول التابعة لها لتكييفها مع الأهداف العامة للسياسة الأمريكية، وتوسيع نطاق النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في الفراغات الناتجة عن ذلك الانسحاب، على أن يتم ذلك وفق منهج حذر يتجنب الانسياق خلف الإغراء الناتج عن غياب قوة منافسة على الصعيد العالمي⁽⁴⁾.

(1) بيل كلينتون : هو ويليام جيفرسون كلينتون، ولد بتاريخ 19 اب 1946، تخرج من جامعة جورج تاون عام 1968 كمحام، انتخب كمندعي عام لاركنساس في عام 1975، عمل كحاكم ولاية أركنساس الأمريكية من عام 1979 إلى عام 1981، وهو أيضاً استاذ القانون الدولي في جامعة أركنساس، تولى منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مرتين بين (1993-2000)، وهو بذلك الرئيس الثاني والأربعون لأمريكا واحد أبرز أعضاء الحزب الديمقراطي، اسس بعد نهاية ولايته مؤسسة (ويليام ج. كلينتون) لتعزيز الوقاية ضد الامراض مثل العلاج والوقاية من مرض الايدز، في عام 2004 اصدر سيرته بعنوان (ماي لايف My Live). للمزيد من المعلومات، ينظر : مروان بشارة، بيل كلينتون : الحملة، الإدارة، والسياسة الخارجية، دار الساقى، ط1، (بيروت، 1993)، ص17-41؛ صحيفة الاسواق، (عمان)، 29 كانون الأول 1998؛

New York Times, 6/12/1993.

(2) سوسن حسين، المصدر السابق، ص316.

(3) حسن نافعة، حتمية الزعامة الأمريكية ...، ص169.

(4) Arther Schlesinger, "Back to the Womb", (Foreign Affairs), Vol. 74 No. 4, 1995, PP.5- 7; Rovert L. Hutchings, Op. Cit., pp. 326-327.

4- الحفاظ على المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف التي ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في بنائها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مثل (هيئة الأمم المتحدة) و(حلف شمال الأطلسي) والمؤسسات الاقتصادية الدولية، ومحاولة تطويرها وتجديدها وظائفها بما يتناسب مع الإدراك الأمريكي للبيئة الدولية الجديدة وبما يساعد على إضفاء سمة جماعية على اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية⁽¹⁾.

ثانياً: مقومات السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي

ان من أهم الأسئلة التي واجهت السياسة الأمريكية مهمة الإجابة عليها بعد نهاية الحرب الباردة هي تلك التي تتعلق بالكيفية التي سيتحدد في ضوءها منظور الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقاتها مع شركائها وحلفائها، فهل سيؤدي زوال الخطر المشترك الى إزالة مبررات التحالف؟ وهل سيقود ذلك الى نمط من العلاقة مع الشركاء يغلب عليها طابع المصلحة القومية ويكسبها نموذجاً تنافسياً.

وعندما يتعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي فان الموضوع يأخذ أبعاداً أوسع اذ انه لم يعرف ضمن مراحل تطوره كشريك مباشر للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما ظهر كمنافس اقتصادي بفعل غلبة الاعتبارات الاقتصادية على تكوينه، والشيء المهم هنا ان الاتحاد الاوروبي يتجه نحو تعزيز قاعدة تأثيره استناداً الى عملية التطوير التي تشهدها الوحدة الأوروبية عمودياً وأفقياً، ويعني ذلك ان مضمون السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد الاوروبي لابد وان يتجاوز حدود النظرة الأحادية ويعتمد منهجاً مركباً يأخذ بالاعتبار تباين الدلالات التي تعكسها حقيقة التعامل مع طرف حليف ومنافس في ذات الوقت. وكون ان الاتحاد الأوروبي يعكس مدلولين سياسيين، الأول هو انه الكيان الذي يعبر عن أوروبا الغربية كمفهوم موحد، والثاني انه الاطار الذي يجسد الوحدة الأوروبية بوصفها عملية تطويرية ومتغير رئيسي يمارس تأثيراً على مضمون العلاقات الأوروبية -

(1) Arther Schlesinger, "Back to the", P. 5.

الأمريكية⁽¹⁾، فإن بالإمكان تناول مقومات السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي في جانبين، يتعامل الأول مع الأسس العامة للسياسة الأمريكية ازاء أوروبا الغربية، ويتناول الثاني الرؤية الأمريكية للاتحاد الأوروبي.

أ- الأسس العامة للسياسة الأمريكية إزاء أوروبا الغربية

لقد ظلت الرؤية النضالية المشتركة توحد صفوف الأمريكيين والأوروبيين في مجابهة الخطر الشيوعي خلال الحرب الباردة وتظهرهم بوصفهم شركاء في المسؤولية والتطلعات وكانت هذه الشراكة احد اهم الأسس التي بنيت عليها سياسة الاحتواء، ولكن مع تراجع التهديد المشترك تعين على السياسة الأمريكية ان تحدد منظورها للعلاقات مع أوروبا في ضوء فهم مستجد يتناسب مع معطيات البيئة الدولية الجديدة⁽²⁾، وقد ذكر الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) في خطابه الذي القاه في بروكسل عام 1994 أن روابطنا مع أوروبا ستكون مختلفة عما كانت عليه في الماضي ولكن هذه الروابط ستظل فريدة لأنها تقوم على قيم ومصالح مشتركة⁽³⁾، ويعني ذلك رغبة أمريكية في استمرار الإطار التحالفي للعلاقات بين الجانبين، كما انه يعني في الوقت نفسه ان هذا الإطار يجب ان يشهد تحولاً ينسجم مع المرحلة الجديدة فبقدر ما تطورت الظروف الدولية فان العلاقات الأطلسية يجب ان تتطور وتتجدد⁽⁴⁾.

لقد كانت أوروبا الغربية الباب الذي تجاوزت منه الولايات المتحدة الأمريكية عزلتها التقليدية لبتتهج سياسة التدخل المباشر عن طريق بنائها لأول وأهم أحلافها العسكرية (الناتو) وهو حلف تجاوز في النظرة الأمريكية المفهوم التقليدي للحلف

(1) Philip J. Gordon and Jeremy Shapiro, 'Allies at War: America, Europe, and the Crisis Over Iraq, (New York, n.d), pp.34-81.

(2) نية الاصفهاني، العلاقات الأمريكية - الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(116)، 1994، ص204.

(3) Dispatch, "Clinton in Brussels", Vol. 15, No.1, 1994, P.1

(4) Ibid, P.2.

العسكري ليتحول الى اطار سياسي ومؤسساتي يعكس عمق الالتزام الأمريكي بأمن واستقلال أوروبا الغربية ويجسد مضمون القيادة الأمريكية للتحالف الغربي⁽¹⁾.

وقد تركت الطروحات الجيوستراتيجية التقليدية حول الأهمية الحيوية للجزيرة الأوروبية تأثيرها في إدراك رجال السياسة الأمريكية الذين اتجه تركيزهم في بناء المنظومة الرأسمالية العالمية على أوروبا وآسيا ليس لحصر الاتحاد السوفيتي فقط، بل ولضمان النفوذ الأمريكي في كل منهما، وما زال هذا الإدراك يوجه الرؤية الأمريكية في سياستها الأوروبية التي ستستمر على أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأكثر حضوراً والأوسع نفوذاً في منطقة أوراسيا، وما يترتب على ذلك من ضرورة الحيلولة دون بروز تهديدات منفردة أو جماعية تسعى لتقويض هذا النفوذ⁽²⁾.

وفي الوقت نفسه فإن أوروبا ورغم ما تحمله من أهمية لأي سياسة أمريكية شاملة ستبقى أحد الأركان الأساسية وليس الركن الوحيد لهذه السياسة، ويرتبط ذلك بوصفين رئيسيين، الأول هو أن اتساع المصالح الأمريكية حتم على الولايات المتحدة الأمريكية بناء سياستها العالمية اعتماداً على منظور متعدد الأبعاد يوفر لها حرية أوسع في المفاضلة بين الخيارات وفي توجيه أولوياتها ضمن حدود ما تتطلبه الظروف الدولية السائدة وما تفرضه المعطيات الداخلية الملحة، وبهذا الصدد فإن تحولاً في الرؤية الأمريكية للعلاقات مع أوروبا الغربية كان قد تنامي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بفعل التصاعد في ضغط المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية في أوراسيا والانكماش النسبي في تأثير الاتجاه الأوروبي على السياسة الأمريكية في الوقت

(1) Hans Dietrich Gencher, "Towards an Overall Western Strategy", (Foreign Affairs), Vol. 61, No.1, 1982, P. 62;

للمزيد من المعلومات عن الدور الأمريكي في قيادة حلف شمال الأطلسي، ينظر: نزار اسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (إبوظبي، 2003)، ص ص 52-86.

(2) Zbiginiew Brezeziski, "the future of Yalta", (Foreign Affairs), Vol. 63, No. 2, 1984, P. 281.

الذي انتقلت مواقع التأثير بقدر اكبر نحو الغرب لاسيما مع تنامي الروابط والمصالح الاقتصادية مع شرق ووسط آسيا⁽¹⁾.

والوصف الآخر مرتبط الى حد كبير بالمفهوم الذي باتت تعكسه أوروبا الغربية في المنظور الأمريكي فهي تمثل تحديا اقتصاديا آخذاً بالتنامي يمكن ان يتحول الى تحد سياسي وعسكري في المستقبل غير البعيد مع الإشارة الى ان مفهوم التحدي قد لا يعني التخاصم بقدر ما يعني التنافس، لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تفتقد بعض الشيء للمسوغ الذي يقنع الأوروبيين بالانضواء تحت هيمنتها ومنذ الثمانينيات أخذت فلسفة التحالف الغربي تفقد مصداقيتها⁽²⁾، وبالطبع فان الولايات المتحدة الأمريكية اتجهت الى تخوير مبررات الشراكة واستفادت من تسيدها للساحة العالمية بعد الانهيار السوفيتي من اجل صياغة معادلات القوة الجديدة بما يتناسب مع منظورها الخاص منتفعة من الضعف الذي يعتري المبادرة السياسية الأوروبية الموحدة وقد نجحت في ذلك حتى اليوم الا ان الحقيقة الجلية هي ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على احتواء الاتحاد الأوروبي اقتصاديا او إلغاء مبررات التنافس بين الطرفين وهو تنافس ترسخه طبيعة النظام الرأسمالي ذاته.

لقد أصبح الاتحاد الأوروبي بموجب المقاييس الكمية قوة منافسة ومعادلة اقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية، فكلا الطرفين يحظى بحوالي 20% من الناتج العالمي والتفوق الأمريكي بات في جوهره معتمداً على الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية وما توفره من نفوذ وتأثير سياسي، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلال ميزتها هذه من اجل المزاوجة بين رغبتين، الأولى هي ان هذه القوة الأوروبية الهائلة يجب ان لا تخضع لهيمنة سياسية منفردة يمكنها ان تنحرف بها بعيداً عن الدور الأمريكي وتعزز من قابليتها لتحويل مكونات القدرة الاقتصادية الكبيرة إلى قدرة عسكرية وسياسية تقضم جزءا

(1) William Wallace , "The Widening Atlantic" , (the Atlantic Community) , Vol. 18 , No.3 , 1980, P.288.

(2) كاظم هاشم نعمة، حرب الخليج، ص 9.

أساسيا من النفوذ العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، والثانية هي ان أوربا يجب ان تظل شريكة للولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي يسمح بتوجيه هذه الشراكة الوجهة التي تتفق مع المصالح الأمريكية او على الأقل لا تؤدي الى الإضرار بها⁽¹⁾.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تجد في الاعتبار الإستراتيجية مفتاحا أساسيا للحفاظ على نفوذها في أوربا، وقد نجحت في توجيه المخاوف الأمنية الأوربية الناتجة عن تراكمات انهيار الشيوعية والصراعات القومية في أوربا الوسطى والشرقية من اجل إعادة تعريف دورها الأمني في أوربا، ولكن منذ تولي الرئيس (بيل كلينتون) الحكم في 20 يناير / كانون الثاني 1993م بدأت السياسة الأمريكية في أوربا بتعدد تدريجياً عن استعراض القوة وتتطلع أكثر الى تشجيع المصالح الأمريكية مع إدراج هذه المصالح ضمن جماعة أطلسية جديدة⁽²⁾.

لقد صاغت إدارة بيل كلينتون منظورها الخارجي في ضوء الواقع الداخلي الذي أصبح أكثر تركيزا على إصلاح جوانب الخلل الاقتصادي، وقد تجسد ذلك في نمط السلوك الذي تبنته احيانا تجاه الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالخلافات الاقتصادية وهو سلوك اتسم احيانا بالعدائية، وبقدر ما أظهرت الخلافات الاقتصادية الطرفين كخصمين، فان الشراكة الأمنية تظهرهما كحليفين، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية مع ذلك احتواء التنافس الاقتصادي في اطار المؤسسات المشتركة، وقد اتفق الطرفان منذ عام 1990 على تحويل اجتماعاتها الطارئة الى اجتماعات دورية يتم خلالها التشاور والتنسيق في القضايا الاقتصادية والسياسية، وهناك دعوة أمريكية متصاعدة لاقامة منظمة أطلسية للتعاون الاقتصادي على غرار مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي (Asia-Pacific Economic Cooperation) ⁽³⁾، بوصف ان هذه الخطوة ستوسع أفاق العلاقة التشاركية

(1) نزار حمدون، مستقبل النظام الدولي، في كتاب النظام الدولي الجديد، تحرير: باسل البستاني، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1992)، ص148.

(2) نبيه الاصفهاني، العلاقات الأمريكية- الأوربية، ص204.

(3) Dispatch, "Fact-sheet: European Community", Vol. 13, No.5, 1992, P.8;

بين الطرفين، ويحفظ للولايات المتحدة الأمريكية مستوى مقبول من التأثير في جوانب القرار الأوروبي.

ومع إقرارها بأهمية صياغة استراتيجية واضحة مع الكيان الأوروبي الموحد فإن السياسة الأمريكية ميالة إلى التركيز على علاقاتها المنفردة مع الدول الأوروبية بما يوفره ذلك لها من إمكانية للاستفادة من تباين الرؤى بين تلك الدول، وبما يفتحها أمامها من خيارات في التأثير على التوازنات الإقليمية، ويقدر ما تسعى السياسة الأمريكية إلى الحيلولة دون تمركز أدوات التأثير في يد دولة واحدة فإنها أيضاً تلجأ إلى توظيف الطموحات المشروعة للأطراف الإقليمية بما ينسجم مع مصالحها الخاصة⁽¹⁾.

وعندما قدم الرئيس الأمريكي (جورج بوش الاب) دعمه للوحدة الألمانية فإن ذلك كان ناجماً عن إدراكه بأن تلك الوحدة آخذة بالتحقق في جميع الأحوال لأنها ظلت على الدوام أمراً غير طبيعي بالنسبة للألمان وإن تقديم الدعم لها سيساعد على الاستمرار بكسب الصداقة الألمانية ويمنح الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية فرض شروط لم يكن الألمان ليرفضوها وتركزت تلك الشروط على أن تبقى ألمانيا عضواً في حلف شمال الأطلسي وتقبل بالحدود التي رسمت في ضوء اتفاقية يالطا عام 1945م⁽²⁾، وإن محور الاهتمام في البعد الأوروبي للسياسة الأمريكية يتركز على ألمانيا التي تحتل موقعا

مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك ويرمز له اختصاراً (APEC) هو منتدى يضم 21 دولة تطل على المحيط الهادي والتي تسعى لتشجيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا ودول المحيط الهادي، تأسس عام 1989 تلبية للنمو الاقتصادي المتزايد للدول المطلة على المحيط الهادي. مارتن هولاند، الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث، ترجمة: صالح فرحان الصالح، (دمشق، 2006)، ص ص 113-125.

(1) Zbiginiew Brzezinski, "A Geostrategy for.....", P. 53.

(2) لمجلاء محمد نجيب، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997، ص 20؛ عقد مؤتمر يالطا في مدينة يالطا الواقعة في جنوب شبه جزيرة القرم التابعة لجمهورية أوكرانيا الحالية على ساحل البحر الأسود للفترة من 4-11 فبراير / شباط 1945 بحضور ستالين وتشرشل وروزفلت ووزراء خارجية بلدانهم، واتفق فيه على تقسيم ألمانيا على أربع مناطق تشرف على كل منها أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا. شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، (القاهرة، 2000)، ص 294.

جيوستاسيا متميزا وسط القارة الأوربية وتمتلك القدرة على ملء اي فراغ سياسي هناك مما يستوجب استمرار السياسة الأمريكية بمحاولة توجيه السلوك الألماني بشكل لا يتعارض مع أهدافها، كما بان الدعم الأمريكي لما وصفه الرئيس (بيل كلينتون) بالشراكة الإستراتيجية مع ألمانيا يدخل في اطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية الضمني لتوظيف مخاوف الدول الأوربية الأخرى التي تظل متشبثة بدور أمريكي يحد من حرية السلوك الألماني⁽¹⁾.

وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية ان المحرك السياسي الأساسي للاتحاد الأوربي هو المحور الفرنسي - الألماني وفي الوقت الذي تبدو ميالة الى تحفيز الدور البريطاني من اجل الحيلولة دون اندفاع فرنسي ألماني مشترك يقود أوربا بعيدا عن حدود الشراكة وفق المنظور الأمريكي، فإنها تسعى أيضا الى توزيع جهودها بين ألمانيا وفرنسا باعتماد سياسة تقربها من العاصمتين بما يحول دون إحداث فجوة توحى بتراجع مستوى الاحتكاك الأمريكي بالقضايا الأوربية، وتعمل على رعاية تقاربها الخاص مع كل منهما بما يساعد في بقاء البديل الأمريكي عنصرا أساسيا ضمن مقومات إدراكها السياسي⁽²⁾.

وفي الوقت الذي تظل الولايات المتحدة الأمريكية تعول على دور بريطاني اكبر في اطار الاتحاد الأوربي بفعل ثقتها بالاتجاه السياسي الذي تعتقه الأخيرة، فإنها قد لا تكون راغبة في الحفاظ على هذا الدور كخيار أساسي لاسيما مع الحالة غير المستقرة التي يتسم بها الموقف البريطاني من الوحدة الأوربية، واغلب الطروحات المعاصرة التي يتسم بها الموقف البريطاني من الوحدة الأوربية، تميل الى ضرورة الاتجاه نحو ألمانيا وفرنسا مباشرة، فكل من الطرفين يمكنه ان يسهم في احتواء طموحات الآخر، دون ان يعني ذلك تجاوز

(1) معتز محمد سلامة، الدور الألماني في أوربا، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (122)، 1995، ص 179؛ صادق الاسود، الوحدة الأوربية في النظام الدولي الجديد، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع (2)، 1992، ص 48.

(2) Zbiginiew Brzezinski, "A Geostrategy for.....", P. 54.

لأهمية الدور الذي يمكن ان تنهض به الأطراف الأخرى او انعكاس لرغبة أمريكية بالانغماس بقوة في المعادلات الأوروبية⁽¹⁾.

ب- الرؤية الأمريكية للاتحاد الأوروبي

لقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الوحدة الأوروبية منذ ظهورها بوصفها جزءاً من منهجية أوسع استهدفت ترصين وتقوية المعسكر الغربي الرأسمالي ودمج ألمانيا في منظوماتها التحالفية بالشكل الذي لا يثير اعتراض الدول الأوروبية الأخرى، فضلاً عن ذلك فقد بدا ان هذه الوحدة يمكن ان تخدم الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً من خلال إيجاد سوق واسعة لصادراتها واستثماراتها وتساعد على تعزيز الارتباط الاقتصادي بين جانبي الأطلسي⁽²⁾.

ان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة الأوروبية استند على مدى انسجام هذه الوحدة مع مصالحها، وقد أدى الاتجاه الأوروبي نحو سياسات اقتصادية حمائية⁽³⁾ أثرت سلباً على الاقتصاد الأمريكي الى ان يقترن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الوحدة بشرط ان لا تؤدي الى الإضرار بمصالح الآخرين.

لكن أصرار الجماعة الأوروبية على اتباع السياسات الحمائية والتفضيلية واعتمادها مبدأ الشراكة في علاقاتها التجارية مع العواصم الأوروبية السابقة اضر بالحصّة الأمريكية من التجارة العالمية وأدى الى بروز رأي داخل الولايات المتحدة الأمريكية يرى في الوحدة الأوروبية مصدر خطر على المصالح الأمريكية، فاعتبر البعض ان الأوروبيين يمارسون قدراً

(1) Ibid, P. 55.

(2) Lawrence B. Krause, European economic integration and the united states, (Washington, 1968), P. 27.

(3) السياسة الحمائية: وهي سياسة اقتصادية وطنية تعني حماية الانتاج الوطني من المنافسة غير المتكافئة للمنتج الاجنبي الرخيص، وذلك بفرض رسوم كمركية عالية على السلع المستوردة من الخارج. وقد قلصت اتفاقية الجاد من تطبيق هذه السياسة على المنتجات الوطنية في السوق الاقتصادية العالمية الجديدة. اسماعيل عبد الفتاح، المصدر السابق، ص 134.

كبيراً من البراغماتية⁽¹⁾ في تعاملهم مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت لهم الدعم الاقتصادي بموجب مشروع مارشال وفتحت سوقها أمام صادراتهم بدون قيود وأنقذتهم من مخاطر الشيوعية والتهديد السوفيتي، وتجاوز البعض ذلك إلى وصف السياسة الأمريكية تجاه الجماعة الأوروبية بالسذاجة وحسن النية⁽²⁾ ولكن مثل هذا الرأي يتصف بالنظرة الأحادية فالسياسة الأمريكية في أوروبا لم تكن قائمة على الإحسان بل على المصالح⁽³⁾ كما يقول ريتشارد نيكسون. كما أن الخدمة الأمريكية لم تكن مجانية بل أنها كانت في سياق الاتجاه الذي انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة تأهيل أوروبا الغربية بما ينسجم مع الظهور الأمريكي الجديد⁽⁴⁾.

لقد أخذ التأثير الأمريكي على الوحدة الأوروبية يتضاءل تدريجياً حتى وصل خلال التسعينيات إلى أدنى حدوده ودخل الاندماج الأوروبي مرحلة أصبح تطوره فيها يمثل تحدياً مفتوحاً للمصالح الأمريكية، ويشير الكاتب لستر ثرو بوضوح إلى أنه يجب على الغرباء أن يواجهوا حقيقة أن الوحدة الأوروبية ستلحق بهم الأذى وأن هذه الوحدة لن تكون فعالة إن لم تفعل ذلك⁽⁵⁾، إن ظلاً من تناقض الشاعر أزاء الوحدة الأوروبية في الولايات المتحدة الأمريكية أخذ بالتصاعد في السنوات الأخيرة من القرن العشرين تحت

(1) البراغماتية Pragmatism: مذهب فلسفي - سياسي يعتبر نجاح العمل هو المعيار الوحيد للحقيقة . فالسياسي البراغماتي يدعي دائماً أنه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره، وهو لا يتخذ قراره بوحى من فكرة مسبقة أو أيديولوجية سياسية محددة بل من خلال أخذه بعين الاعتبار للنتيجة العملية المنشودة . نشأت الفلسفة البراغماتية (الدراعية) وتطورت في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكان أول من عرضها بوضوح الفيلسوف الأمريكي تشارلز بيرس (1839-1914)، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص767.

(2) لستر ثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، ترجمة: محمد فريد، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، (أبو ظبي، 1995)، ص21.

(3) ريتشارد نيكسون، المصدر السابق، ص115.

(4) فؤاد العشاء، النظام العالمي الجديد عالم بخمسة رؤوس، دار الجمهورية، (دمشق، 1994)، ص37.

(5) لستر ثرو، المصدر السابق، ص21.

وقع الخطوات المتوالية التي تبناها الأوروبيون لتعزيز اندماجهم لاسيما وان هذا الاندماج اخذ تدريجيا يحثك بالأبعاد السياسية والإستراتيجية علاوة على ما خلفته الوحدة الاقتصادية من قاعدة متينة للمصالح المشتركة⁽¹⁾.

يشير الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) الى أن واحداً من الأسباب التي حدثت بإرادتنا الى دعم معاهدة (ماستريخت) هو اعتقادنا بأن أوروبا أكثر قوة ووحدة تقدم شريكا سياسيا واقتصاديا أكثر فاعلية⁽²⁾، غير ان الطرح الأمريكي لمفهوم أوروبا أكثر وحدة يفضل قائما على ضرورة ان لا تكون نتيجة هذه الوحدة اقضاء تاما للدور الأمريكي بقدر ما تساعد على تقليل العبء الناتج عن انغماس الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون القارة الأوروبية، وفي معرض تقييمه للموقف الأمريكي من الوحدة الأوروبية يقول ريتشارد نيكسون انه على وجه الاحتمال لا تزال المنافع الإستراتيجية ترجح على التكاليف الاقتصادية لسياسة الحماية المتصاعدة ولكن بما ان الاهتمامات الأمنية الأوروبية تتناقص بينما تأخذ المسائل الاقتصادية أهمية نسبية متزايدة فان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تستمر في تأييد الوحدة الأوروبية بأي ثمن⁽³⁾.

ان الترحيب الأمريكي بخطوات الاندماج لا يعني قبولا مطلقا وخضوعا للامر الواقع ولكنه يدخل في اطار سياسة واقعية تعمل على احتواء أوروبا الجديدة اعتمادا على حاجة الأخيرة المستمرة للدور الأمريكي، وبنفس الوقت اصبح متغير الوحدة الأوروبية الممتدة افقيا وعموديا عاملا رئيسيا في توجيه السياسة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية التي باتت أكثر اهتماما بضمان ان لا يؤدي الانبعاث الأوروبي المحتمل الى إضعاف خياراتها المستقلة⁽⁴⁾، ويرى بريجنسكي⁽¹⁾ أن الولايات المتحدة لا تستطيع ان تخلق أوروبا

(1) احمد صدقي، رؤية مستقبلية لعلاقة العالم بأوروبا حضاريا، في كتاب أوروبا الاثنتي عشر دولة والآخرين، الدورة (21) لأكاديمية المملكة المغربية، (الرباط، 1992)، ص 160.

(2) Dispatch, "Clinton in Brussel", P.2.

(3) ريتشارد نيكسون، المصدر السابق، ص 119.

(4) M. K. Bunkina, USA Versus Western Europe, progress publishers, (Moscow, 1979), P. 35.

موحدة لكنها يمكن ان تعيق نشوء أوروبا أكثر وحدة⁽²⁾، وبقدر ما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ان توظف مخاوف الدول الأوروبية للاحتفاظ بدور مؤثر في صياغة التوازنات الإقليمية فان هذا الدور اهلها ايضا لإخضاع موقفها من الوحدة الأوروبية لنوع من المساومة التي استهدفت اساسا ضمان ان لا تتحول هذه الوحدة الى اتحاد مضاد لها.

ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطيع الاكتفاء بتأييد الوحدة مع ما يترتب عنها من آثار سلبية على مصالحها كما لن تستطيع معارضتها ومن ثم مواجهة احتمال ان يقرر الأوروبيون تجاهل موقفها والمضي باتجاه تعزيز تكاملهم الذي اصبح خيارا استراتيجيا لألمانيا وفرنسا، لذا فان السياسة الأمريكية ربما عمدت الى خيار وسطي يهدف الى مقاومة اي آثار سلبية مباشرة يعكسها التكامل الأوروبي على مصالحها ومطالبة الأوروبيين بتوفير ضمانات بهذا الخصوص، لقد وصف الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) اتجاه الدول الأوروبية نحو الوحدة الاقتصادية والنقدية الشاملة بأنه "لا يمكن ان يكون الا امرا جيدا شريطة ان لا يقود الأوروبيين الى نبذ الآخرين"⁽³⁾، ولكن بعيدا عن هذا الموقف فالولايات المتحدة الأمريكية اتبعت استراتيجية اقتصادية ذات أبعاد داخلية وخارجية لمواجهة الاحتمالات المتعددة، وهي إستراتيجية بدأت بمفاوضات واتفاقيات الجات⁽⁴⁾ لتحرير

(1) زبغنيو بريجنسكي : ولد عام 1928 في وارسو ببولندا ودرس في جامعتي ماكفيل ومارفارد، هاجر الى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1938، واكتسب الجنسية الأمريكية عام 1949. عمل في التدريس في جامعة هارفارد بين عامي (1953-1960)، ثم في جامعة كولومبيا، سمي عضوا في مجلس تخطيط السياسة في وزارة الخارجية، عينه الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) مستشارا للأمن القومي عام 1977، وهو حاليا استاذ السياسة الخارجية الأمريكية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز، له العديد من المؤلفات أبرزها : (بين عصرين) و (الاختيار : السيطرة على العالم ام قيادة العالم) و (الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الأمريكية). عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج1، ص ص 537-538.

(2) Zbiginiew Brzezinski, "A Geostrategy for.....", P.53.

(3) نجلاء محمد نجيب، المصدر السابق، ص 140.

(4) الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات): تم عقد سلسلة من الاجتماعات بين الدول التجارية الكبرى بهدف الوصول الى القوانين الاساسية لتنظيم التجارة على مستوى العالم مثل خفض رسوم الاستيراد والحوافز الاخرى للتجارة الدولية الحرة. ولقد قامت اخر دورة من دورات المفاوضات (دورة اورجواي) عام 1995 بتأسيس منظمة التجارة العالمية. انتوني ماسون، اوربا الجديدة: نظرة الى احوال العالم اليوم، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ط1، (مصر، 2008)، ص 46.

التجارة الدولية وبالترتيبات الإقليمية والدولية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز نفوذها الاقتصادي من خلالها، وتكرست مع إقدام إدارة (بيل كلينتون) على إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي⁽¹⁾.

من جانب آخر فإن الوحدة الأوروبية قد تخدم السياسة الأمريكية من خلال احتوائها للتطلعات المنفردة للدول الأوروبية التي يمكن أن تحركها اتصالات المصلحة القومية وهو ما ينطبق أساساً على ألمانيا وفرنسا، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال تشجيعها لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً تتطلع إلى إغلاق الباب أمام احتمالات عودة النفوذ الروسي في شرق أوروبا وربما إلى إضعاف مركزية القرار الأوروبي وتعطيل خطوات الاندماج بفعل ما يؤدي إليه تزايد الأعضاء من تصاعد في تباين المواقف، يقول بريجنسكي أن أوروبا أكبر ستوسع مدى التأثير الأمريكي بدون أن يخلق ذلك أوروبا متكاملة سياسياً قادرة على تحدي الولايات المتحدة⁽²⁾.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة باحتواء الوحدة الأوروبية في إطار المنظومة الأطلسية التي يمثل حلف شمال الأطلسي ركنها الأساسي، وقد كان توسع الأخير باتجاه دول أوروبا الوسطى والشرقية محاولة أمريكية لتجنب أن يتوسع الاتحاد الأوروبي بمعزل عن دوزها فأوروبا الجديدة يمكن أن تنشأ عندما تجد الولايات المتحدة الأمريكية بأن ذلك منسجم مع مصالحها⁽³⁾، لقد استندت العلاقات الأمريكية الأوروبية لسنوات طويلة على معادلة قوامها، أن الضعف الأوروبي يساعد في بروز القوة الأمريكية وما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه هو تجنب أن تؤدي قوة أوروبا إلى ضعف أمريكي وما لا يرغب الأمريكيون برؤيته هو عالم يصبحون فيه قوة ثانوية، وعلى هذا الأساس تحدد سياستهم تجاه الاتحاد الأوروبي، ومنظورهم للوحدة الأوروبية.

(1) Dispatch, "Fact- Sheet...", P. 10.

(2) Zbiginiew Brzezinski, "A Geostrategy for...", P. 53.

(3) Richard Holbrooke , "America A European Power", (Foreign Affairs, Vol. 74, No,2, 1995,p .40.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

إذا كانت عملية استقصاء اتجاهات السياسة الأمريكية تواجه مصاعب ناشئة عن عدم الوضوح أو غياب المبدأ الموحد، فإن الأمر بالنسبة للاتحاد الأوربي أكثر صعوبة، فحتى مع الإقرار بحقيقة أن الاتحاد الأوربي قد أصبح أكثر من مجرد تجمع للدول القومية، بل كيان متماسك يعترف به العالم كقوة في حد ذاتها⁽¹⁾، إلا أن الإطار السياسي للوحدة الأوربية في طور النمو، والسياسة الخارجية ما زالت تخضع لأسلوب التشاور بين الدول الأعضاء بغية الوصول إلى نوع من التوفيق الذي يكون في النهاية نموذج الحد الأدنى من اتفاق الإرادات مما يحجم من فاعليتها وتأثيرها⁽²⁾.

أولاً : الإطار السياسي العام للاتحاد الأوربي

لقد كان تغيب الجانب السياسي عن عملية التكامل الأوربي ناتج عن الاعتقاد بأنه سيؤدي إلى الاحتكاك المباشر بصلاحيات الحكومات القومية ويعمق من فرقة الدول الأوربية بدلاً من أن يزيد وحدتها، واكتفت الوحدة الأوربية لسنوات طويلة بتعزيز مستوى الاندماج في إطاره الاقتصادي اعتماداً على فرضية أن المصالح الاقتصادية ستتحول بمرور الوقت إلى مصالح سياسية، والوحدة الاقتصادية ستكون الأداة المناسبة لاحتواء الصراعات الناتجة عن التباين القومي، فالوظيفة الأساسية لمنهج الاندماج الأوربي هي الربط التدريجي للمصالح من أجل خلق مصلحة جماعية تساعد في توجيه التطلعات المنفردة للدول القومية نحو اتجاهات بناءة توظف لخلق منظور أوربي موحد⁽³⁾.

(1) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة : محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق، (عمان، 1993)، ص 336.

(2) إبراهيم عوض، خيار أوربا، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع (209)، 1996، ص 130.

(3) حامد ربيع، الحوار العربي الأوربي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي، معهد البحوث والدراسات العربية، (بغداد، 1983)، ص 102.

وإذا كانت الوحدة الأوربية قد مثلت انتصارا للأسلوب الوظيفي الذي يعتمد نهجا تدريجيا في نقل أجزاء السيادة من الحكومات القومية الى المؤسسات فوق القومية بالتركيز على الجوانب الاقتصادية، فإن البعد السياسي كان حاضرا على الدوام، فقرارات الجماعة الأوربية ذات الطابع الاقتصادي كانت تتخذ في جوهرها من القيادات السياسية وبوحي من الادراك السياسي للحكومات القومية، والوظيفية الأوربية، كما يعرفها البعض هي منهج غير سياسي لبلوغ أهداف سياسية⁽¹⁾، فحتى مع تجاهلها للنهج الفيدرالي التقليدي، فإنها أكثر اقترابا من تحقيق الأهداف التي كان يسعى اليها الفيدراليون ويعتقد الكاتب William L. Clayton إن الاندماج الاقتصادي كان استجابة للتحدي السياسي، وبقدر ما استطاعت الوحدة أن تخلق كيانا اقتصاديا جديدا أنتجت حقيقة سياسية جلية⁽²⁾.

ومنذ تبني القانون الأوربي الموحد عام 1986 والذي اقر ازالة العوائق الحدودية والقانونية ووضع برنامجا لبلوغ وحدة اقتصادية ونقدية شاملة بات من الصعب تجنب الاحتكاك المباشر بالابعاد السياسية، فلم يعد منطقيا الوصول الى هذا المستوى الكبير من التكامل الاقتصادي مع هذا القدر المحدود من السلطة السياسية التي تؤطره، ووفقا لوجهة نظر المفوضية الأوربية فإن الاندماج الاقتصادي يحصل بسرعة الى درجة يشكل معها خطرا كبيرا على تماسك المجموعة ان ظلت العلاقات السياسية متخلفة وغير ناضجة⁽³⁾.

وقد انعكس هذا الإدراك على معاهدة (ماستريخت) التي وقعت عليها الدول الأعضاء في فبراير/ شباط 1992 م بهدف الوصول الى رؤية أكثر تقدما للوحدة الأوربية يمكنها ان تتجاوز الحساسيات القديمة وتبني كيانا أوربيا قادرا على التعامل مع المعطيات

(1) فتح الله ولعلو، أوربا من المجموعة الى الاتحاد، في كتاب أوربا الاثنتي عشرة دولة والآخرين، الدورة (21) لأكاديمية المملكة المغربية، (الرباط، 1992)، ص 23.

(2) William L. Clayton, United Europe, Harvard University press, (Cambridge, 1962), P. 58.

(3) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص 333.

الدولية الجديدة وقد أقرت المعاهدة في المادة الأولى استبدال مفهوم الجماعة الأوروبية European Community، ورغم أنها أشارت إلى أهمية "محافظة الدول الأعضاء في الاتحاد على كيانها المستقل"⁽¹⁾، فإنها قد أكدت على عدة إجراءات تستهدف انتزاع المزيد من صلاحيات الحكومات القومية لصالح الاتحاد، فمع إقرارها لخطة الوصول إلى وحدة نقدية وإصدار عملة موحدة أصبح الاندماج الاقتصادي أكثر اقتراباً من مفهوم الفيدرالية، ويعتقد جاك سانتر Jacques Santer رئيس المفوضية الأوروبية للمدة (1995-1999م) أن "الوحدة النقدية ستخلق شعوراً حسياً بوحدة أوروبا وستؤدي إلى الإسراع بعملية الاندماج"⁽²⁾.

وبالاتجاه نفسه تبنت معاهدة (ماستريخت) عدداً من الإصلاحات المؤسسية مثل الاعتراف بالوجود القانوني للمجلس الأوروبي المتكون من رؤساء الدول والحكومات، وتوسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي بتعزيز قدرته على مراقبة أداء المؤسسات الأوروبية وصياغة سياسات الاتحاد، وكان إقرار المعاهدة لمبدأ ((التكاملية))⁽³⁾ خطوة مهمة باتجاه تقنين العلاقة بين المؤسسات الأوروبية والمؤسسات القومية، بل إنها حاولت إضفاء بعد رمزي على الوحدة الأوروبية من خلال اعتماد علم ونشيد أوروبي مشترك فضلاً عن إجراءات أخرى استهدفت ترسيخ مفهوم "المواطنة الأوروبية" وتحويله إلى واقع يومي معاش⁽⁴⁾.

وفي عام 1995م بدأ تطبيق معاهدة (شنجن Schengen) التي تنص على فتح الحدود بين الدول الأوروبية وتعزيز التعاون في مجالات الأمن الداخلي والهجرة لتشمل

(1) جعفر الجزار، ماستريخت: الصراع الأوروبي الأمريكي الخفي، دار النفائس، (بيروت، 1993)، ص 20.

(2) Quoted in: Marcos Gonter, "Die Eu vor der Jahrtausendwende", (Deutschland), No.6, 1998, P. 30.

(3) يشير هذا المبدأ في الفصل B3 من معاهدة ماستريخت إلى أن الاتحاد لا يتدخل في المجالات التي ليست من اختصاصه إلا إذا كانت أهداف هذا العمل لا يمكن تحقيقها بشكل كامل من قبل الدول الأعضاء. نقلاً عن: فتح الله ولعلو، المصدر السابق، ص 56.

(4) ييار ميكال، تاريخ العالم المعاصر، تعريب: يوسف ضوميط، دار الجليل، (بيروت، 1993)، ص 588.

جميع دول الاتحاد الاوربي باستثناء بريطانيا وايرلندا⁽¹⁾، وفي عام 1997م وقعت دول الاتحاد الاوربي على معاهدة امستردام التي كرست مبادئ معاهدة ماستريخت من خلال تبنيها لمزيد من الخطوات باتجاه الفيدرالية الاوربية كتوسيع صلاحيات البرلمان الاوربي وتعزيز مستوى التنسيق في مجالات السياسة الخارجية والأمنية ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ عام 1999م⁽²⁾.

وعموماً فإن الاتجاه نحو توسيع صلاحيات الاتحاد الاوربي وإصلاح مؤسساته يظل مرهوناً بالكيفية التي سيتجاوز بها الاوروبيون جدلية المفاضلة بين التوسيع والتعميق، وهي جدلية أحدثت انقساماً مميّزاً شمل الدول الأعضاء كما شمل المؤسسات الاوربية ذاتها، ففي الوقت الذي تبنى البعض الدعوة لمزيد من الإجراءات باتجاه تعميق الوحدة الاوربية قبل توسيع نطاق عضويتها، بسبب الاعتقاد بأن انضمام شركاء جدد ومختلفي الإمكانيات سيجعل من ضبط عملية التعميق مسألة صعبة⁽³⁾، وهو اتجاه عكسه جاك سانتير بالقول أن أي توسيع للاتحاد بدون تحقيق تكييف مؤسسي يلاءم الزيادة المتوقعة في عدد الأعضاء لن يخدم هدف الوحدة الاوربية⁽⁴⁾.

واجه الاتحاد الاوربي في مطلع عام 2000 رغبة من عدة دول بالحصول على عضويته، ورغم أن هناك قبولاً عاماً بالفكرة تحدده الاعتبارات السياسية بالدرجة الأولى، فإن هناك تبايناً في مواقف الدول الأعضاء حول الدول المؤهلة لدخول الاتحاد والإطار

(1) Stanly Hoffmann, "Back to Euro- Pessimism", (Foreign affairs), Vol.76, No.1, 1997, P. 140.

(2) Rory Watson, "EU accused of "Stitch- up" ,over Secrecy", (European voice), Vol.5 , No.17, 1999, P. 3; Sven Biscop and Jan Joel Andersson (ed.), The Eu and the European security strategy, (Now York, 2008), pp. 68-131.

(3) Helene Sjursen (ed.), Questioning EU Enlargement: Europe in search for Identity, (London, 2006), pp. 4-38.

(4) نقلاً عن: بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص 335 ؛ للمزيد من المعلومات ينظر : نية الاصفهاني، معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق، ص ص 113 - 115 ؛ صحيفة الحياة، (لندن)، 2 تشرين الثاني، 1995.

الزمني لعملية التوسيع، وقد حدد مؤتمر لشبونة عام 1992 المعايير الأساسية لقبول الأعضاء الجدد، بضرورة الالتزام بالنظام الديمقراطي واقتصاد السوق والاستعداد للالتزام بالسياسات الجماعية للاتحاد الأوروبي والانتماء الى الهوية الثقافية الأوروبية، ويمنع غياب احد هذه الأسس بعض الدول المرشحة من دخول الاتحاد، ففي حين تبدو عضوية دول مثل سويسرا والنرويج مرهونة بارادتهما الذاتية، فان اغلب دول شرق ووسط أوروبا واجهت مصاعب في عملية التحول نحو اقتصاد السوق، في الوقت الذي تواجه تركيا عدة صعوبات منها مشكلة التباين الثقافي فضلا عن مشكلة الاقليات التي لازالت تحول دون قبول عضويتها، وفي العموم يتطلب قرار قبول أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي حصوله على إجماع أعضائه الحاليين مما يجعله أكثر صعوبة⁽¹⁾.

وقد اقرت معاهدة امستردام عام 1997 م الخطوط العريضة لبرنامج توسيع الاتحاد الأوروبي وتم تحديد عام 1999م كموعدا لبدء المفاوضات مع الدول المرشحة للعضوية وقد قررت قمة لوكسمبورغ الأوروبية عام 1997 ترشيح كل من بولندا والتشيك والمجر وسلوفينيا وقبرص واستونيا ومالطا للمرحلة الاولى من التوسيع⁽²⁾.

ثانياً: مقومات السياسة الأوروبية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تعجل البعض، منذ ان اوشكت الحرب الباردة على الانتهاء، في دفن المخاوف الأوروبية والحديث عن نهاية للشراكة الأطلسية، واعتقد هؤلاء ان النزعة

(1) Stanly Hoffmann, OP. Cit, PP. 142- 143 ؛

كما وضع المجلس الأوروبي في قمة كوبنهاغن في عام 1993 مجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية التي اطلق عليها (معايير كوبنهاغن) لضم الدول المطالبة بالعضوية، وتتضمن : 1- اقامة مؤسسات نظام ديمقراطي مستقر يحترم حقوق الانسان وسيادة القانون ورعاية حقوق الاقليات. 2- اقامة اقتصاد سوق فعال والقدرة على التعامل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي. 3- القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية وتطبيق المعايير والسياسات التي يتشكل منها قانون الاتحاد الأوروبي والعمل على تحقيق اهدافه السياسية والاقتصادية والنقدية. جواس حسن، المصدر السابق، ص120.

(2) George Soros, "Can Europe Work?", (Foreign Affairs), Vol. 75, No. 5, 1996, P. 12.

الحياضية التي ابدتها اغلب الدول الأوروبية تجاه التشدد الريغاني⁽¹⁾ في الثمانينيات كانت بداية لعصيان اوروبي للقيادة الأمريكية⁽²⁾، ومن ثم فان نهاية التهديد النسوقي تعني ان على الاتحاد الأوروبي ان يتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق مفاهيم جديدة تقوم على رغبة أوروبية بتغليب المصلحة الذاتية.

غير ان هذا الافتراض رغم ما فيه من صحة ينطوي على نوع من التبسيط، فانهيار الكتلة الشيوعية ادى الى تغيب احد مبررات الدور الأمريكي وليس جميعها، والاستقلالية الأوروبية يمكن ان تتعزز ولكن في حدود الشراكة لا خارجها، ولان السياسة الأوروبية هي نتاج مجموعة السياسات القومية والاختيارات الخاصة بالدول الأعضاء، فان هذه الاختيارات تحتفظ بمبرراتها المختلفة التي تجتمع على أهمية الدور الأمريكي⁽³⁾، وكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي تعتمد الى هذا الدور لتقوية موقعها في التعامل مع شريكاتها، فضلاً عن ان الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية هي احدى مظاهر السلوك الأوروبي الجماعي على الصعيد الدولي وهو ما يرتبط بحقيقة ان أوروبا تبدو في موقع هش تجاه النفوذ الأمريكي الآخذ بالتنامي منذ نهاية الحرب الباردة وانها غير قادرة على تجاوز خضوعها للاستقطاب الأمريكي ما دامت تجد صعوبة في تعريف وجودها بصيغة جماعية فعالة⁽⁴⁾.

شهدت تسعينيات القرن الماضي تصاعداً في الأصوات التي تطالب الاتحاد الأوروبي بأن يتبنى دوراً سياسياً اكبر ما دام هذا الدور هو الضمانة الوحيدة لتجاوز الضعف الأوروبي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فجاء سائير يقول بوضوح أن قدرتنا على

(1) نسبة الى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (1981-1988).

(2) ريتشارد نيكسون، نصر بلا حروب، إعداد المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، ط2، مركز الاهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1988)، ص213.

(3) David Calleo, "An American Skeptic in europe", (Foreign Affairs), Vol. 76, No. 6, 1997, PP.146- 147.

(4) جاك شيراك، فرنسا الجديدة : فرنسا للجميع، ترجمة : انطوان الهاشم واحمد عويدات، منشورات عويدات، (بيروت، 1995)، ص61.

الحركة مقيدة لأننا لا نستعملها، فعدم التحرك له ثمن⁽¹⁾، ان أي تعميق للوحدة الأوروبية سيؤدي الى تدعيم صلاحيات المؤسسات فوق القومية ولان هذه المؤسسات مبنية في وجودها على الاتجاه الأوروبي وتقف على قاعدة المصلحة الأوروبية المشتركة فأنها اميل في تعاملها مع واشنطن الى ان تعكس اتجاهات تلك المصلحة، ففي عام 1991 قال جاك ديلور رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك "نحن لا نتدخل في الشؤون الأمريكية ونثق بأن أمريكا سوف لا تتدخل بشؤوننا"⁽²⁾، ويعكس ذلك رغبة البيروقراطية الأوروبية بشراكة متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبأن تنأى بالشأن الأوروبي بعيداً عن المؤثر الأمريكي الذي تحركه رؤيته الخاصة.

وحتى يكون بالإمكان الحديث عن سياسة أوروبية موحدة وواضحة المعالم فلا مفر من ان يتم دراسة المنظور الأوروبي للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعامل مع الرؤية الخاصة بكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، ولان اوربا الغربية كانت على الدوام ساحة للتفاعل بين السياسات المتعارضة احياناً والمتوافقة احياناً لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا فان من الضروري التركيز على الدور الخاص بكل من الدول الثلاث كمتغير مؤثر على اتجاهات الاتحاد الأوروبي ومنظوره للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية دون تجاهل ما يمكن ان تمارسه الأطراف الأخرى من دور بهذا الصدد.

أ- ألمانيا

كان احد الافتراضات الأساسية التي قامت عليها الوحدة الأوروبية هي ان بالإمكان احتواء النزوع الألماني نحو تغيير الحالة القائمة في أوربا من خلال اعادة تعريف ألمانيا الغربية بوصفها بلداً أوروبياً غربياً وانهاء حالة التأرجح المستمر في السياسة الألمانية بين شرق القارة وغربها، وقد تأسس هذا الافتراض على رغبة أمريكية بجعل ألمانيا حجر

(1) نقلاً عن: ناصيف حتي، "حدود الدور الأوروبي في عملية التسوية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(215)، 1997، ص12.

(2) Quoted in: Noel Malcolm, "The Case Against Europe", (Foreign affairs), Vol.74, No. 2, 1995, P. 162.

الزاوية في الترتيبات الأمنية والأطلسية وعلى رغبة فرنسية بتحديد المخاطر المحتملة للسلوك الألماني من خلال احتوائه في إطار المؤسسات الأوروبية المشتركة⁽¹⁾.

وقد نجحت ألمانيا في تحقيق نهضتها من خلال الالتزام بالانتماءين الأوروبي والأطلسي، ومن خلال تبنيها سياسة لا تثير مخاوف جيرانها، لا سيما وأن موقعها الجغرافي على خط التماس مع النفوذ السوفيتي (روسيا الاتحادية) قد فرض عليها إتباع نهج يتسم بقدر كبير من الحذر والانضباط، وظل الالتزام الألماني بعلاقات متقدمة مع الولايات المتحدة الأمريكية ينطلق من حقيقتين، الأولى هي أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت في إحياء الدور الألماني الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، والثانية هي أن هدف ألمانيا الغربية باستعادة الوحدة الألمانية التي مثلت العنصر الرئيسي المؤثر في سياستها الخارجية كان يستلزم من أجل تحقيقه قبولاً ودعماً أمريكياً⁽²⁾.

غير أن الكثير من المعطيات قد شهدت تغيراً بعد نهاية الحرب الباردة، التي مثلت في أحد جوانبها تصفية للنتائج الميدانية التي انتهت إليها الحرب العالمية الثانية، ولقد أدت نهاية الصراع بين الشرق والغرب إلى إيجاد واقع مختلف كانت الوحدة الألمانية أهم تجلياته، فترأخ النظام الشيوعي في ما كان يعرف بألمانيا الشرقية وأعطى فرصة كبيرة لكي تستعيد ألمانيا وحدتها رسمياً عام 1990م ولتضع النهاية الحقيقية للحرب الباردة على حد وصف الرئيس الأمريكي (جورج هربرت بوش)، وكان هذا الحدث بمثابة تعزيز للقوة الألمانية المتصاعدة والمبنية على تفوق جيوسياسي وإمكانات اقتصادية كبيرة تؤهلها لأن تكون الدولة الأوروبية الأقوى، والأهم من ذلك فإن السلبية التي طبعت السياسة الألمانية

(1) Alfred Groser, "Deutschland Wegnach Europe", (Deutschland), No.6, 1998, P.11.

(2) Helmut Schmidt, "A Policy of Reliable Partnership", (Foreign Affairs), Vol. 59, No. 4, 1981, P.740.

والتي غالبا ما كانت تزعم الشريك الفرنسي لم يعد لها مبرر، فألمانيا بوحدها قد تحررت من كل القيود والكوابح ولم تعد بحاجة الى استرضاء احد غير نفسها⁽¹⁾.

لقد بدا ان الوحدة الألمانية انتهت حالة التكافؤ المفترض بين فرنسا وألمانيا وحدثت من الحاجة الألمانية للدعم الأمريكي، ورغم إدراك الجميع ان ألمانيا ستواجه عبئا كبيرا من اجل دمج شطريها وان هذه العملية ستأخذ الجزء الأكبر من اهتماماتها الا ان قلقا وتساؤلات عديدة أخذت تتجلى حول طبيعة الخيارات الجديدة التي ستبناها الجمهورية الاتحادية⁽²⁾.

ان المخاوف من التطلعات الألمانية تركت تأثيرها على سياسة ألمانيا الخارجية خلال التسعينيات إذ عمد الألمان الى تأكيد تمسكهم بالروابط الأوروبية والأطلسية، وكانت معاهدة ماستريخت محاولة لتجديد الافتراضات الأساسية للوحدة الأوروبية حول المحور الألماني الفرنسي، وقد أراد المستشار الألماني السابق (هلموت كول) من هذه المعاهدة تأكيد التزامه بالانتماء الأوروبي، وجاء تصريحه أن ألمانيا بحاجة الى أوروبا كما يحتاجها الآخرون⁽³⁾ وتبصريح وزير خارجيته (هانز ديترش غينشر - Hans-Dietrich Genscher) بأن الهدف هو إنشاء ألمانيا أوروبية وليس أوروبا ألمانية⁽⁴⁾ لينصبا في هذا الاتجاه.

(1) ثناء فؤاد، ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(103)، 1991، ص 239؛ عبد الواحد محمد، ألمانيا الجديدة، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(8)، 1990، ص 35؛

A.W. Bob Coats (ed.), The Development of Economics in Western Europe Since 1945, (New York, 2000), p. 121.

(2) Timothy Carton Ash, "Germany's Choice", (Foreign affairs), Vol. 73, No. 4, 1994, P. 68.

(3) نقلًا عن: كاظم هاشم نعمة، أية ألمانيا يريد الأوروبيون، نشرة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(2)، 1992، ص 7.

(4) Quoted in: Fredrick Painton, "A Case of Jitters", (Time), Vol. 135, No. 10, 1990, P.11.

غير ان هناك إدراكا بأن ألمانيا وبعد ان تتجاوز القيود الاقتصادية لوحدها ستكون أكثر قدرة على فرض رؤيتها للوحدة الأوربية، وقد أصبح الاندماج الأوربي خيارها الرئيسي وهو ما كشفه دعمها لمبدأ تعزيز صلاحيات المؤسسات الأوربية، ومساندتها لآلية السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة، والتزامها الشديد بالوحدة النقدية التي ستعزز في نظر البعض نفوذها الاقتصادي داخل أوروبا فكلما أضحى الاتحاد الأوربي أقوى وأكثر مركزية فإن نفوذ ألمانيا الموحدة على الجهاز الأوربي برمته سيكون أقوى وليس أضعف⁽¹⁾، كما يعتقد الكاتب ألفن توفلر ان تبني ألمانيا المبكر لخيار التوسع شرقا يمثل في رأي البعض إحياء للسياسة الألمانية الشرقية Ostpolilik اذ ان أوروبا الأوسع ستكرس الموقع المركزي لألمانيا وستؤكد احتمالية التوقع المستقبلي الذي يرشح برلين لان تكون مركزا للوحدة الأوربية⁽²⁾.

ورغم الاعتقاد بأن أوروبا المتمحورة حول ألمانيا ستتحول الى منافس اقتصادي وسياسي للولايات المتحدة الأمريكية الا ان الواقع يستبعد ويؤجل هكذا احتمال، فألمانيا رغم كل مظاهر قوتها لم تكن مؤهلة لان تكون ندا للولايات المتحدة الأمريكية وقدرتها الاقتصادية مقترنة بنزوع سياسي متحفظ، والأهم من ذلك انها بحاجة للدور الأمريكي الداعم، واول مبررات هذه الحاجة هي ان ألمانيا الغنية اقتصاديا قد تكون مهددة بصورة او أخرى من روسيا القوية عسكريا والمحتاجة اقتصاديا، وان لا ضامن للامن الأوربي عموما والألماني خصوصاً من انبعاث العدوانية الروسية، سوى الدور السياسي والأمني الأمريكي فضلاً عن ذلك، فإن ألمانيا وفي رغبتها بتوسيع دورها على الصعيد الأوربي وربما على الصعيد الدولي في المستقبل غير البعيد قد تكون بحاجة الى إسناد أمريكي يمنح هذا الدور مشروعيته ويوفر له تقبلاً إقليمياً ودولياً⁽³⁾.

(1) ألفن توفلر، تحول السلطة، تعريب : فتحي بن شنوان ونيل عثمان، مكتبة طرابلس، (ليبيا، 1996)، ص 566.

(2) ألفن توفلر، المصدر السابق، ص ص 566-571.

(3) Timothy Garton Ash, OP. Cit., P. 78.

ان ألمانيا مع نهاية القرن العشرين أصبحت محتاجة الى إثبات حسن نواياها أكثر من ذي قبل، فالتفوق الألماني وان كان أمرا واقعا فإنه ليس بالتفوق المطلق، وأي خيارات ألمانية منفردة قد تثير شكوك جيرانها وتحفز تعاملًا أوروبًا مشتركًا يعتمد على عزلها⁽¹⁾، وحتى مع التحول الذي أحدثته انتخابات عام 1998م والتي انتهت (16) عاما من حكم المستشار كول، وبدأت عهدًا جديدًا من حكم الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة غيرهارد شرويدر⁽²⁾ Gerhard Schröder (1998-2005)، إلا أن احتمال أي تغيير جذري في أولويات السياسة الألمانية مستبعدًا، فهذه السياسة ستظل متمسكة وفق ما أعلنه المستشار الجديد بالوحدة الأوروبية بوصفها خيارًا لا تراجع عنه، وبالانتماء الأطلسي وما يوفره من علاقة متقدمة مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

لقد وعد الألمان بالحفاظ على الشراكة الأوروبية الأمريكية والحد من اندفاعات الاتحاد الأوروبي باتجاه تبني سياسات حمائية تضر بالاقتصاد الأمريكي من أجل الحصول على مباركة الولايات المتحدة الأمريكية للوحدة الألمانية⁽⁴⁾. والألمان مقتنعون بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل متمسكة بمراقبة مدى التقيد الألماني بالوعود القديمة والجديدة، وأن الخيارات المطروحة للجمهورية الاتحادية سواء اقتضت على تدعيم الاندماج الأوروبي، أو عملت على إحياء الخيار الشرقي أو تجاوزت ذلك نحو محاولة

(1) Stanly Hoffmann, OP. Cit , P. 142.

(2) غيرهارد شرويدر: ولد في 7 أبريل / نيسان 1944 في بلدة مسنبرغ- فورن بالقرب من مدينة ليبه في ولاية شمال الراين- وستفاليا. أكمل تعليمه المهني عام 1961، وانضم إلى النقابات العمالية، تمكن بين عامي 1964- 1968 من إتمام شهادة الثانوية الألمانية، درس المحاماة في جامعة غوتنغن، أصبح رئيس ولاية ساكسونيا السفلى عام 1990م. أصدر في 26 تشرين الأول / أكتوبر 2010 مذكراته بعنوان (قرارات حياتي في السياسة) ودون فيها نقدًا لاذعًا لسياسات الرئيس الأمريكي (جورج هربرت بوش) فضلًا عن انتقادات شديدة للمستشارة الألمانية الحالية (أنجيلا ميركل).

www.ar.wikipedia.org

(3) للمزيد من المعلومات، ينظر: نيل فرجسون، الصنم: صعود وسقوط الامبراطورية الأمريكية، نقله إلى العربية: معين محمد الامام، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2006)، ص ص 351-360.

(4) عبد الواحد محمد، المصدر السابق، ص 36.

النهوض بدور عالمي أوسع ستعتمد بقدر كبير على الكيفية التي ستصرف بها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء تلك الخيارات.

ب- فرنسا

لقد بنيت الوحدة الأوربية على المحور الفرنسي الألماني، الذي يمثل المحرك الرئيسي لاتجاهاتها والضامن الاساسي لديمومتها وتطورها، وربما يشكل ذلك جانب ضعف أوربي لأنه يرهن مستقبل أوربا الموحدة بالحفاظ على الرضا المتبادل بين ألمانيا وفرنسا، ان ظهور الشراكة بينهما لم يكن ناتجا عن توافق بالأهداف والسياسات بقدر ما كان مرتبطا بإدراك الطرفين لضرورة إقامة نمط خاص من العلاقة بينهما فالمحور الذي جمع البلدين لم يكن موجهها نحو العالم الخارجي بقدر ما كان يحمل توجه كل منهما نحو الآخر مبنيا على افتراض ان اكبر قدر من التعاون بين فرنسا وألمانيا يوفر جوا من الثقة تمتد نتائجها الايجابية لتشمل الكيان الأوربي الغربي بشكل عام، وفي الوقت الذي سيكون بإمكان كل منهما ان يوظف قدرات الآخر ومميزاته لتجاوز جوانب ضعفه الخاص، فانه سيوفر ايضا القدرة على احتواء اندفاعات الآخر وتطلعاته الفردية⁽¹⁾، وباختصار فان المحور الفرنسي والألماني لم يكن اتحادا عقيديا بل انه في جوهره نوع من التحالف البراغماتي حتمته ظروف معينة.

غير ان الافتراضات التي قامت عليها الشراكة بين ألمانيا وفرنسا قد شهدت تحولا مهما، ففي حين أطلت حقبة التسعينيات بمظهر التصاعد في قوة ألمانيا وتأثيرها بدأ التأثير الفرنسي يأخذ بالانحدار، وفي حين استعادت ألمانيا هويتها القومية كانت فرنسا غير واضحة في اتجاهاتها المستقبلية⁽²⁾.

(1) David Lawday, "The Odd Couple", (The Atlantic Community), Vol. 17, No.3, 1979, P.310; Warner Wiedenfeld, "The Franco-German Friendship", (Aussen Politik), Vol.39, 1988, PP.3-5.

(2) Thomas Banchoff and Mitchell P. Smith, Legitimacy, and the European Union: The contested polity, (London, 1999), pp. 184-203.

حظي الاتجاه السياسي الفرنسي على الدوام بوضع خاص اعتمادا على البعد الاستقلالي الذي منحه له الديغولية، فقد حاول شارل اندريه ديغول⁽¹⁾ Charles Andre Degaulle (1958-1969) في منظوره للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ان يسير بالجماعة الاوربية بعيدا عن الاستسلام لشراكة هي في حقيقتها تبعية كما كان يقول، الا انه لم يطرح اي منهج حقيقي يمكنه من كسب تعاطف الدول الاوربية الاخرى، فالديغولية لم تكن معنية سوى بأحياء الدور القومي لفرنسا وتعزيز رغبتها بالقيادة مما جعل الشركاء الاوربيين يعولون على الدور الأمريكي في الحد من الطموحات الفرنسية⁽²⁾، وان المشكلة التي تواجهها السياسة الفرنسية تبدو في بعض جوانبها مناقضة للمشكلة التي تواجهها السياسة الألمانية، ففرنسا حاولت دائما الاحتفاظ بسياسة نشطة وفاعلة ووجدت إجماعا داخليا على ضرورة ان تمتلك برنامجها الخاص الذي ينطلق من اعتبارات المصلحة الوطنية، الا ان هذا التطلع تكبحه المقومات المحددة للقوة، ان ذلك لا يعني بأن فرنسا قد فقدت ريادتها وتأثيرها الحاسم في الخيارات الاوربية، بل ان تطورات التسعينيات أكدت أهمية الدور الفرنسي، الا ان هناك اعتقاداً واسعاً بأن فرنسا لعبت

(1) شارل اندريه ديغول: قائد عسكري ورئيس جمهورية فرنسي، ولد عام 1890م، عمل استاذاً في التاريخ العسكري في اكاديمية سان سير العسكرية عام 1921م، ودخل كلية الحرب العليا عام 1924. حث ديغول على تطوير مكتبة الجيش الفرنسي واوضح نظرياته في الحرب المدرعة في كتبه: (نصل السيف) و (من اجل جيش متمرس) و (فرنسا وجيشها). وفي 5 حزيران عين ديغول وكيل وزير الدولة للدفاع الوطني في حكومة (بول رينو). اصبح رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة 1944/1946. عاد ليتولى السلطة عام 1958م، توفي عام 1970م. روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلي، ج1، دار المأمون، (بغداد، 1990)، ص ص 207-208 ؛ للمزيد من المعلومات ينظر: عامر يوسف شريف شمدين اغا، السياسة الديغولية خلال حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة والموقف من قضيتي الجزائر وفلسطين 1958-1968، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية، جامعة الموصل، 2010، ص 6-79.

(2) Regionald J. Harrison , Europe in Question: Theories of Regional Integration, (London, 1974), P. 163.

دائما على المسرح السياسي دورا اكبر مما تستحق وأنها ربما تشهد اليوم انهيار اعتزازها الطويل بنفسها⁽¹⁾.

لقد عزز هذا الواقع من الحاجة الفرنسية للوحدة الأوربية، فضلاً عن ان هذه الوحدة هي الإطار الملائم الذي يوفر لها القيام بدور عالمي واسع فأنها تظل الأداة الرئيسية لضمان سلوك ألماني مقبول، ويقدر ما تبدو ألمانيا بحاجة للحفاظ على تحالفها مع فرنسا لتأكيد التزامها الأوربي فان فرنسا تعتبر هذا التحالف هو احد العناصر الأساسية لتأثيرها الخارجي، ولا يلغي ذلك حقيقة ان هناك بعض التباين في الخيارات الأوربية لكلا الطرفين، اذ ان فرنسا لا تبدي ذات الحماس الذي تبديه ألمانيا تجاه توسع الاتحاد الأوربي شرقاً وتجد فيه محاولة لإزاحة الثقل السياسي داخل الاتحاد بعيداً عنها، كما ان القيادة الفرنسية بزعامة الرئيس جاك شيراك⁽²⁾ Jacques Chirac (1995-2007) تعاملت مع مسألة الوحدة النقدية بشيء من التوجس ليس لأنها تنطوي على تنازل عن احد الرموز السيادية وحسب، بل لأنها قد تكرر هيمنة الاقتصاد الألماني على الاقتصادات الأوربية⁽³⁾.

وعموماً فان السياسة الفرنسية قد بدأت خلال حكم الرئيس فرانسوا ميتران في تبني منهجاً أكثر اقتراباً من الواقع، وهو منهج لم يتوقف خلال التسعينيات بل انه شهد تطوراً وتجدداً وانعكس على المنظور الفرنسي للوحدة الأوربية ولللاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فأوربيا اخذ الفرنسيون يتجاوزون المفاهيم الديغولية التقليدية حول

(1) Fredrick Paintion, OP. Cit., P. 13

(2) جاك شيراك : سياسي ورجل دولة فرنسي، ولد عام 1932م، درس الإدارة والمحاسبة وقضى خدمته في الجزائر . ترأس مكتب جورج بومبيدو الخاص 1962-1965م، تولى العديد من المناصب الوزارية للمدة (1971-1974)، وفي عام 1975 تولى منصب السكرتير العام للتجمع الديغولي المعروف باسم (تجمع الديمقراطيين من اجل الجمهورية)، اصبحت رئيس وزراء فرنسا للمدة 1986-1988، زار العراق وبعض الأقطار العربية الاخرى. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج3، ص ص 511-512.

(3) Domminique Moisi, "Chirac of France", (Foreign Affairs), Vol. 74, No.6, 1995, P.11.

السيادة ويصبحون أكثر تقبلاً للاتجاه الأوروبي⁽¹⁾، وأطلسيا تبدو فرنسا أكثر استعداداً للتعاطي مع الدور الأمريكي إذا ما وضع في حدوده المقبولة ولم يتحول إلى نوع من الهيمنة، ورغم أنها تنصدر معسكر المعارضين للهيمنة الثقافية الانكلو-سكسونية⁽²⁾ إلا أنه ومنذ عهد الرئيس فرانسوا ميتران أخذت فرنسا تحت الخطى باتجاه تعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتجلى هذا الاتجاه في العودة الفرنسية التدريجية إلى المنظمة العسكرية لحلف الناتو وفي العديد من المناسبات التي أظهرت الطرفين كشريكين، وفي زيارته إلى واشنطن عام 1996م أكد الرئيس جاك شيراك على الأهمية التي تنطوي عليها علاقة متقدمة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إن لفرنسا نفس المبررات التي يتبناها الشركاء الآخرون في تسويقها للدور الأمريكي، فضلاً عن أن هناك نوعاً من الاقتناع بأن هذا الدور قد يكون عاملاً مطمئناً من أي انفلات في السياسة الألمانية⁽³⁾، ورغم أن مثل هذا الانفلات يبدو أمراً غير وارد، إلا أنه لا بأس من أن تكون الاحتمالات المستبعدة، مستبعدة تماماً.

ج - بريطانيا

رغم تمسكها بأن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي إلا أن بريطانيا لم تكن مبالغة في الغالب لأي خطوة باتجاه تعميق الوحدة الأوروبية إذا كانت تلك الخطوة تنعكس سلباً

(1) زبغنيو بريجينسكي، المصدر السابق، ص ص 84-89.

(2) الانكلو-سكسون Anglo-soxons: هم القبائل الجرمانية التي غزت انكلترا في القرن الخامس والسادس الميلادي. تلك القبائل هي الأنجل (Angles)، وسكسون (Soxons)، وجوت (Jutes). وقد تركوا إرطانهم الأصلية وهي شمال ألمانيا وهولندا والدنمارك، واتجهوا نحو بحر الشمال. واستوطنوا سواحل شرق انكلترا وجنوب اسكتلندا في القرن الخامس الميلادي، وبعد حوالي مائة عام انضمت هذه المجموعات الثلاث في مجموعة واحدة دُعيت بـ (الانكلو-ساكسون). استخدم هذا المصطلح للتفريق بين الغزاة وسكان انكلترا الذين كانوا فيها قبل مجيء هؤلاء الغزاة. وقد جلب هؤلاء معهم لغة وتقاليد جديدة اندمجت بمرور الزمن مع ثقافة السكان الأصليين المعروفين بـ (الكلت) والرومان المستقرين هناك.

William Halsey and Louis Shores, Merit students Encyclopedia, Vol.1, Macmillan Educational Corporation, (New York, 1979), P. 541.

(3) David Calleo, OP. Cit, P. 146.

على طبيعة علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى انها ظلت توصف بـ(الشريك المشاكس) داخل الجماعة الاوربية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حافظت بريطانيا على خيارها بأن تكون جزءاً أساسياً من مقومات الإدراك الأمريكي حتى لو قاد ذلك امتصاصها تدريجياً والتضحية باستقلالها السياسي اختيارياً، وقد ارتبط ذلك برغبتها في الاستمرار بلعب دور عالمي اعتماداً على القوة الأمريكية المتفوقة⁽¹⁾.

غير ان الشراكة الانكلوسكسونية لم تكن قائمة على القدر ذاته من الرغبة والحماس، فبينما نأت بريطانيا بنفسها عن أوربا أحيانا للاحتفاظ بروابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فان السياسة الأمريكية رغم اعترافها بالمنزلة الخاصة لبريطانيا لم تكن راغبة في بناء افتراضاتها على روابط عاطفية أكثر من كونها روابط واقعية، بل ان النصيحة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا كانت تتركز على ضرورة ان تعمل الأخيرة من أجل تعزيز دورها في الجماعة الأوربية بطريقة تعيق أي انحراف أوربي محتمل عن الشراكة الأطلسية⁽²⁾.

ان التشكك البريطاني بالوحدة الأوربية ليس منهجاً يختص به تيار سياسي معين، بل انه يمثل اتجاهها عاماً يعكسه طبيعة الشعب البريطاني المعروف بتشبهه الشديد بخصوصيته وبرموزه التقليدية، وقد ساعد العامل الجغرافي الذي جعل بريطانيا جزيرة معزولة عن أوربا في تكوين وتنمية هذا الإدراك، وهناك من يجادل في ان بريطانيا لو كان عليها ان تختار بين انتمائها الأوربي وانتمائها الانكلوسكسوني الذي يربطها بالولايات المتحدة الأمريكية فأنها سوف تنتصر للخيار الثاني لانه متفق معها سياسياً وثقافياً⁽³⁾.

(1) Alan Compell, "Anglo- French Relations", (International Affairs), Vol. 58, No.3, 1982, P. 430.

(2) William Fox and Warner Schilling (ed), European Security and the Atlantic System, Colombia University Press, (New York, 1973), P. 88.

(3) ك . م . زورهاوس، المصدر السابق، ص 349 - 379.

غير ان بريطانيا التي كانت في السابق قوة عظمى لا يسعها وهي تشهد انحطاطها وتراجعها المستمر الا ان تبني سلوك قوة متوسطة تتعامل مع المعطيات الخارجية دون ان تكون قادرة على صياغتها وفق رؤيتها الخاصة، وهذه الحقيقة تجعلها مدركة بان فاعلية دورها تتركز في نطاقها الإقليمي⁽¹⁾، ورغم ما اوحى به سياسة رئيسة الوزراء البريطاني السابقة مارغريت تاتشر⁽²⁾ M.Thatcher (4 مايو/ أيار 1979-28 نوفمبر/ تشرين الثاني 1990) من التزام بالخط الأمريكي تجلّى في دعوتها الى ان لا تتحول الوحدة الأوربية الى اتحاد مضاد للولايات المتحدة الأمريكية، وان تلك الوحدة يجب ان تكون خطوة باتجاه الوحدة الأطلسية الشاملة لكن حتى (تاتشر) نفسها كانت مدركة بان لا دور حقيقي لبريطانيا خارج اوروبا، وأن أوروبا هي قدر بريطانيا⁽³⁾.

ان المشكلة التي تواجهها بريطانيا منذ توقيع معاهدة ماستريخت هي ان خيارات الوحدة الأوربية أصبحت أكثر احتكاكا بحساسياتها التقليدية، فالتضحية بالموقع المهم للجنه الإستراتيجي لصالح وحدة نقدية أوربية امر لا يلقى استجابة واسعة، والتنازل عن جزء من صلاحيات البرلمان البريطاني ذو التاريخ العريق لصالح المؤسسات الأوربية التي توصف من قبل لندن بانها تفتقر للشرعية الديمقراطية يبدو امرا صعبا، كما ان القبول بخطط تعميق الوحدة التي تدعم من ألمانيا او فرنسا او كلاهما سيعني استسلاما لحقيقة ان بريطانيا فقدت التأثير الفاعل داخل الاتحاد الأوربي، في الوقت الذي يبدو الاستمرار بالموقف المتحفظ والمتشكك نوع من الإضعاف للدور البريطاني في التوازنات الأوربية⁽⁴⁾.

(1) خير الدين عبد الرحمن، القوة الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجيل، (دمشق، 1996)، ص 45.

(2) مارغريت تاتشر : نائبة وزعيمة بريطانية محافظة، ولدت عام 1925م، درست القانون في جامعة أكسفورد، شغلت منصب وزيرة التربية والعلوم بين عامي 1970-1974، انتخبت زعيمة لحزب المحافظين في شباط 1975م، انتخبت في ايار 1979 رئيسة لوزراء بريطانيا . عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج1، ص 667-668.

(3) نقلا عن: احمد عبد الحليم، العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر ودول الاتحاد الأوربي، في كتاب (مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد)، مركز الدراسات السياسية، (القاهرة، 1996)، ص 214.

(4) Anthony Sampson, "the British Dilemma", (News week), No. 49, 1989, P.4.

لقد اتسم نهج حزب العمال الحاكم بزعامة توني بلير⁽¹⁾ Tony Blair (1997-2007) بالانفتاح في تعاطيه مع الشؤون الأوروبية بل انه اعلن دعمه لتطوير سياسة خارجية ودفاعية مشتركة، وقد يكون ذلك ناجم عن رغبته بتجنب العزلة التي ستهمش اي فاعلية لدور بريطاني مهم على الصعيد الأوروبي، ويعكس ذلك الرغبة بالاحتفاظ بنوع من المبادرة لمواجهة الاستحواذ الألماني والفرنسي في تقرير اتجاهات الاتحاد الأوروبي وسياساته⁽²⁾.

ورغم انها أكثر اقترابا الى المنظور الألماني من المنظور الفرنسي فإن بريطانيا روجت لفكرة إحياء محور لندن - باريس لمواجهة تصاعد القوة الألمانية وقد صرحت (قاتشر) بعد الوحدة الألمانية بأن "على الدول الأخرى ضمان عدم سيطرة ألمانيا الجديدة على القارة الأوروبية"⁽³⁾، ان ألمانيا لا تمثل بالنسبة لبريطانيا منافسا أوروبيا قويا فقط لكنها ايضا منافس رئيسي في جذب الاهتمام الأمريكي، وفي الوقت نفسه فان محاولة تفعيل الدور البريطاني داخل الاتحاد الأوروبي يظل مهما في خدمة الأهداف الأمريكية التي تسعى الى ان لا تنحرف السفينة الأوروبية بعيدا عن شواطئها⁽⁴⁾، فبريطانيا حريصة على الاحتفاظ بأولوية علاقاتها مع واشنطن، الا ان هذه العلاقات سترتبط أساسا برؤية الولايات المتحدة الأمريكية للدور البريطاني وليس العكس.

(1) توني بلير : سياسي ورئيس وزراء بريطاني، ولد في 6 مايو / ايار 1953 في ادنبرة باسكتلندا، درس القانون وبعد تخرجه مارس المحاماة للفترة 1976 - 1983، انضم الى حزب العمال البريطاني وتدرج في مناصب الحزب حتى اصبح رئيس الحزب في عام 1994م، وفي 2 مايو / ايار 1997م اصبح توني بلير رئيس وزراء بريطانيا، وبقي في هذا المنصب لثلاث فترات رئاسية متتالية حتى استقالته في 27 يونيو / حزيران 2007م، ساند بلير الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق عام 2003م .

www.ar.wikipedia.org

(2) David Calleo, Op. Cit., P. 148.

(3) نقلا عن: ثناء فؤاد، المصدر السابق، ص 239.

(4) Anthony Sampson, Op. Cit., PP. 4-5.

د- الدول الاوربية الأخرى

ان الأهمية النسبية التي تتمتع بها كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في تحديد اتجاهات الوحدة الأوربية وفي رسم المنظور الأوربي للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تلغي بطبيعة الحال ما يمكن ان تنضوي عليه اتجاهات الشركاء الآخرين من تأثير، فالاتحاد الأوربي لم يكن ليكتسب شخصيته ومكانته الراهنة بدون القاعدة التي يوفرها حشد إمكانيات بقية الأعضاء.

ينظر البعض الى ايطاليا بوصفها الدولة الرئيسية الرابعة في الاتحاد الأوربي اعتمادا على ما تمتلكه من ثقل سياسي واقتصادي فضلاً عن كونها احد البلدان المؤسسة للوحدة الأوربية، الا ان التأثير الطاعني لجارتين ألمانيا وفرنسا غالباً ما ساهم في تهميش دورها، كما ان الضبابية التي تلف خياراتها السياسية التي اتسمت غالباً بحالة من التذبذب وعدم الاستقرار بفعل التنافس بين التيارات السياسية الذي افقدها أحياناً ميزة الارتكان الى إجماع قومي حقيقي قد اضعف من الدور الايطالي وأضفى مزيداً من الغموض على أولوياته⁽¹⁾.

وعموماً تبدو ايطاليا متمسكة بالاتجاه الأوربي وقد أظهرت في مناسبات عديدة ميلها لمبدأ تعميق الوحدة الأوربية وان كانت قد أبدت تحفظاً على فكرة توسيع الاتحاد الأوربي شرقاً بسبب الانعكاسات الاقتصادية المحتملة لمثل هذه الخطوة، ورغم انها تقترب من المواقف الفرنسية بحكم انتمائها الى الجزء الجنوبي داخل الاتحاد بالعلاقات الأوربية الا انها أكثر اقتراباً من الرؤية الألمانية وأحياناً البريطانية فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فحتى مع وجود اتجاه مؤثر يميل الى نوع من الاستقلالية السياسية الأوربية فان ايطاليا غالباً ما أكدت على أهمية الشراكة الأطلسية بالنسبة لها⁽²⁾.

(1) David Lawday, Op. Cit., P. 313;

زبغنيو بريجينسكي، المصدر السابق، ص ص 92-93.

(2) Winston Lord, "A Summary of Western Security", (the Atlantic Community), Vol. 19, No. 2, 1981, P. 171.

وتبدو دول البينلوكس ملتزمة بالخط الأوروبي وفي الوقت ذاته الذي تلتزم بعلاقة متقدمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ان هذه الدول ساهمت في تأسيس الجماعة الأوروبية وأظهرت غالباً تأييدها للخطوات المتحدة بشأن تعزيز الاندماج، وتوجد المقررات الرئيسية للمؤسسات الأوروبية والأطلسية في بلجيكا وهولندا وربما يرتبط ذلك بغياب التطلع الى النفوذ السياسي في كل منهما غير ان الخشية الدائمة من هيمنة ألمانيا او فرنسية جعلت دول البينلوكس مقتنعة بأهمية الدور الأمريكي وما يرتبط به من دور بريطاني في الحفاظ على عنصر التوازن داخل الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

وتتبع كل من اسبانيا والبرتغال واليونان الى الدائرة الجنوبية للاتحاد الأوروبي وهي تشترك ايضا بجداتة النظم البرلمانية فيها وبمحدودية قدراتها الاقتصادية مما ينعكس غالباً على تأثيرها السياسي، وقد اظهرت اسبانيا نوعاً من التقارب في اتجاهاتها مع المنظور الفرنسي وان كانت تحتفظ بعلاقة مهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية استناداً لعامل الشراكة الأمنية بالدرجة الأولى، ان الدول الثلاث تصنف ضمن المستفيدين من دعم الاتحاد الأوروبي ومن ثم الميالين للاندماج الأوروبي بوصفه وسيلة إضافية لتقريبها من الاقتصاديات الأوروبية المتقدمة⁽²⁾. وقد اتسمت العلاقات الأمريكية اليونانية خلال فترة حكم الاشتراكيين في الثمانينيات بنوع من التوتر نتيجة لمشكلة القواعد الأمريكية فضلاً عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا⁽³⁾ التي تعد خصماً تقليدياً لليونان، ويحول الموقف اليوناني المدعوم ألمانياً من دخول تركيا الى الاتحاد الأوروبي وهو ما يشكل احد القضايا الخلافية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي غالباً ما دعمت المطلب التركي بهذا الخصوص⁽⁴⁾.

(1) Robert Close , Europe Without Defense, Pergamen Press, (USA, 1979), P. 76.

(2) بشارة خضر، المصدر السابق، ص 150 - 151.

(3) للمزيد من المعلومات عن العلاقات الأمريكية - التركية في تلك المرحلة ينظر : لقمان عمر محمود احمد، العلاقات التركية - الأمريكية 1975 - 1991 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية الآداب - جامعة الموصل، 2004.

(4) Robert Komer, "Looking Ahead", (the Atlantic community) , Vol.17, No. 4, 1980. P. 452;

للمزيد من المعلومات عن تركيا والاتحاد الأوروبي، ينظر: محمد ياس خضير الغريبي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1993-2010، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2010)، ص ص 170-

وتتتمي كل من السويد والنمسا وفنلندا والدنمارك وإيرلندا الى الدائرة الشمالية في الاتحاد الأوروبي وغالباً ما تتمحور مواقفها حول الرؤيتين الألمانية والبريطانية أو انها تأخذ موقفاً وسطاً بينهما، ورغم أن بإمكان هذه الدول أن تقيم تكتلاً مؤثراً داخل الاتحاد إلا أنها تفضل التعاطي مع الشؤون الأوروبية من منطلق الحياد السياسي الذي يمثل المنهج الغالب في سلوك هذه الدول التي وجدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

إن الوسيلة الأفضل لتجنب مخاطر صراعات القوى الكبرى هي التمسك بنوع من الحيادية السياسية، إلا أن نهاية الحرب الباردة فرضت عليها إعادة النظر بفوائد الحيادية، ويبدو أن هذا المنهج لم يعد يتجاوب مع الطبيعة الاقتحامية للعالم المعاصر، وكان دخول كل من السويد والنمسا للاتحاد الأوروبي واتجاهها إلى التعامل التدريجي مع المفهوم الأطلسي للأمن مظاهر على تحول في منظورها السياسي⁽²⁾.

234؛ أحمد دأرد أروغلو، العمق الاستراتيجي-موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط2، (بيروت، 2011)، ص ص 537-559.

(1) صباح فياض عبد لطيف الجبوري، الاتحاد الأوروبي وقضايا العرب الاستراتيجية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قدمت إلى كلية العلوم السياسية في جامعة لاهاي الدولية-فرع الموصل، 2011، ص ص 41-49.

(2) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ط2، (بيروت، 2003)، ص ص 74-76.

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي

1989- 2000

يخضع البعد الاقتصادي للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي للعديد من العوامل التي جعلته مستقلاً نسبياً عن الابعاد الاخرى السياسية والامنية والاستراتيجية، فالقواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية تبدو متميزة عن القواعد التي تحدد بموجبها العلاقات السياسية والاستراتيجية، ولا يعني ذلك تناقضاً بالضرورة، إلا ان هذا الاختلاف ناتج عن ان هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية قد تجاوز في تطوره هيكل العلاقات السياسية والاستراتيجية، بل انه خلق واقعاً جديداً على الاخير ان يتكيف معه، لقد اصبح الحديث عن تراجع الاعتبارات الجيوسياسية امام الاعتبارات الجيواقتصادية امراً معتاداً، فالنظام العالمي يتجه الى صياغة جديدة تتحكم بها العوامل الاقتصادية اكثر من اي وقت مضى.

ان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي يشكلان القطبين الرئيسيين في المنظومة الرأسمالية العالمية، ويعتمدان نمطاً اقتصادياً واحداً وان اختلفا في تفاصيله، وبمجرد تفحص الامكانيات الكمية لكلا الطرفين نجد انهما قوتان اقتصاديتان متكافئتان بشكل فريد، واذا ما اضعنا اليهما القوى الاسيوية الصاعدة فان التعددية القطبية على الصعيد الاقتصادي تتجسد بوضوح غير مسبوق، ولكن باضافة البعدين السياسي والاستراتيجي سنجد ان الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بميزة نسبية على منافسيها، ورغم ان الأمريكيين لم يألوا جهداً في استثمار تلك الميزة لتحقيق منافع اقتصادية، إلا ان القبول العام بشروط النظام الرأسمالي يفرض بالضرورة قبولاً من كل الاطراف بممارسة منافسة عادلة، ويعتقد لستر ثرو أن العالم سيشهد لعبة اقتصادية تنافسية تعاونية ثلاثية

الاسلوب بين اليابان واوروبا والولايات المتحدة الامريكية، وبسبب الميزة التنافسية سيرغم كل طرف الاخر على تعديل خطه ومساره⁽¹⁾.

بالطبع أن الولايات المتحدة الامريكية تستأثر بمزايا اقتصادية مهمة، وبقدر ادراكنا لحقيقة ان العالم قد دخل ما اصطلح على تسميته ما بعد الصناعة القائم على الميزة العقلية وعلى قدرة الابتكار والتجديد، فان الولايات المتحدة الامريكية لن تخرج من اللعبة التنافسية عما قريب، بل ان السؤال الذي بات مطروحاً هو كيف ستخوض هذه اللعبة في ظل وجود انداد يمتلكون ايضاً مميزاتهم الخاصة.

لقد خضعت الرأسمالية طوال تاريخها لحقيقة وجود قوة مركزية تدفعها الى الحركة وتمدها بالديناميكية، وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية تلك القوة في معظم سنوات النصف الثاني من القرن العشرين، غير ان ضبابية تلف هذا الواقع مع بداية القرن الجديد، ويعتقد جاك أتالي ان هناك تنافساً حاداً بين المجال الاوربي والمجال الباسفيكي (دول شرق ووسط اسيا بالإضافة إلى كندا وامريكا الجنوبية) لاحتلال موقع القلب في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهو ما يعني ضمناً انتهاء دور الولايات المتحدة الامريكية كقطب اقتصادي منفرد⁽²⁾، غير ان هذا الافتراض يظل مرهوناً الى حد كبير بالكيفية التي سيتعاطى بها كل من الامريكيين والاوربيين مع تحديات اللحظة الراهنة.

وتبدو الحقيقة الأكثر جلاءً هي ان النظام الاقتصادي قد تجاوز مرحلة الدولة القومية، وهو تقدم لم يبلغه النظام السياسي حتى الان، وادت ثورة الاتصالات والمعلومات المقترنة بتدويل مضطرد للنشاط الاقتصادي وبترباط كبير بين اسواق المال العالمية الى خلق اقتصاد عالمي مستقل بتكوينه عن الاقتصاديات الوطنية، وتأسست مصالح عالمية لا تمتلك هوية قومية محددة، واصبح الاختيار بين الاندماج بالسوق العالمية والقبول بقوانينها او الانغلاق عنها وتحمل تبعات وتكاليف العزلة، هو الخيط الرئيس في

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص16.

(2) جاك أتالي، آفاق المستقبل، ترجمة: محمد زكريا، دار العلم للملايين، (بيروت، 1991)، ص7.

الجدل المعاصر بعد ان انتهت جدلية المفاضلة بين الرأسمالية والشيوعية بانهيـار
الـاخيرة⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي تتجاوز تيارات العولمة (Globalization) حدود الدول والاقاليم
والقارات، فان عولمة من نوع اخر تتجسد في الاقاليم، فالقوى الكبرى في الاقتصاد
العالمي باتت مضطرة في تنافسها مع بعضها الى توسيع مجالات نفوذها ضمن النطاق
الاقليمي املأ بتعزيز ميزتها المقارنة، ونتيجة لذلك تصبح الاقليمية Regionalism اتجاهاً
متطابقاً ومتعارضاً في الوقت نفسه مع العولمة، ويقود هذا الواقع الى ظهور نظام اقتصادي
عالمي متداخل يحتوي على نظم اقليمية اكثر تداخلاً، ويقدر ما سيؤدي النظام الاقتصادي
العالمي الى تعاون مفترض سيؤدي التداخل الاقليمي الى تنافس مضطرب، وستكون لحظة
الخطر الحقيقي عندما تتحول الكتل الاقتصادية الى كتلة عسكرية ويفقد التنافس طابعه
الاقتصادي ليأخذ طابعاً عسكرياً⁽²⁾.

لقد حملت الرأسمالية على الدوام تناقضاتها في كل مراحل تطورها، ورغم انها
ابدت قدرة عالية في التكيف والتحدد، ونجحت في تجاوز ازماتها الدورية المتتالية،
واسقطت باستمراريتها قدرة الشيوعية على البقاء⁽³⁾، إلا انها وبالوقت نفسه انتجت
واقعاً معاصراً خطيراً، وعلى عكس ما تصوره البعض من ان سنوات ما بعد الحرب
الباردة ستكون بداية عهد جديد من الرخاء الشامل، فان مؤشرات الحاضر تؤكد بان
ذلك بعيداً عن متناول اليد، فالركود الحاد والنمو المتباطئ والتراجع الاقتصادي في اغلب
الدول الفقيرة النامية، والازمات المالية والنقدية، ومعدلات البطالة المتصاعدة، وعدم

(1) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، (الكويت، 1990)، ص 9.

(2) فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الوطن العربي، سلسلة دراسات عربية، منتدى الفكر العربي،
(عمان، 1996)، ص 33.

(3) Peter Kenez, A History of the Soviet Union from the Beginning to the
End, Second Editions, Cambridge University Press, (New York, 2006),
pp. 263-283.

التكافؤ في توزيع الثروة على الصعيدين المحلي والدولي، كلها تمثل عناصر لازمة لا يمكن ان تكون دورية او طارئة، بل انها ازمة تتجذر مع غياب الحلول، بل وغياب الاتفاق على ايجاد تلك الحلول، لتصبح جزءاً من الهيكل الحالي للنظام الرأسمالي، ولتطرح مجدداً تساؤلات مهمة حول مستقبل هذا النظام⁽¹⁾.

ان الانتصار الذي حققته الرأسمالية ليس بالضرورة نهاية للتاريخ، ولكنه بداية لمرحلة جديدة لا تتصارع فيها الرأسمالية مع نظام اقتصادي اخر، بل انها تشهد صراعاً ربما يكون اكثر حدة بين مكوناتها، سواء كانت تلك مكونات الدولة الرأسمالية التقليدية أو غيرها التي تزداد سلطاتها باضطراد، أو ان الصراع قد يكون بين الهياكل المعاصرة نسبياً وبين الهياكل التقليدية التي تناضل من اجل البقاء⁽²⁾، كما ان الواقع الاجتماعي الذي تتجه آليات السوق المعاصرة يمهد هو الآخر لصراع طبقي جديد وهو في جوهره صراع بين الطبقة الاقتصادية المسيطرة والاعلبية الشعبية الخاضعة للتهميش⁽³⁾.

ان العامل الاقتصادي اصبح حاسماً في تحديد مسار العلاقات الدولية، والكيفية التي سيستجيب فيها الفاعلون على تعدد اشكالهم للمشاكل الاقتصادية القائمة ستحدد بقدر كبير شكل واتجاهات العالم الذي سنعيش فيه، والتحدي الرئيس القائم هو في الاختيار بين اكبر قدر من التعاون، أو اكبر قدر من التنافس.

(1) Adrian Webb, the Rouhedge Companion to Central and Eastern Europe Since 1919, (New York, 2008), pp. 253-254.

(2) M.K. Bunkina, OP. Cit., P.175.

(3) سمير امين، امبراطورية الفوضى، ترجمة: سناء ابو شقرا، دار الفارابي، (بيروت، 1991)، ص 63.

المبحث الأول

التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي

ان غايتنا الهادفة الى رسم صورة لتطور العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي تتطلب البدء في محاولة التعرف على اهم المتغيرات الاقتصادية التي تساعد على الوصول الى صيغة موازنة لوضعهما الاقتصادي والاستفادة من ذلك في ادراك دوافع ومحددات سلوك كل طرف منهما تجاه الآخر، ومن هذا المنطلق يركز المبحث الاول اهتمامه على التعامل مع اهم التطورات الاقتصادية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي كخطوة اولى باتجاه دراسة الجوانب الاساسية للعلاقات الاقتصادية بينهما.

اولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

تغلب على معظم الدراسات التي تناول الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية حالة من عدم اليقين والتشكك الناتج في اغلبه عن التناقض بين المؤشرات والذي يجعل من العسير على الباحث الوصول الى حكم محدد ودقيق حول الواقع الاقتصادي الراهن للولايات المتحدة الأمريكية، ان الاتساع والتعقيد الذي تنطوي عليه تركيبة الاقتصاد الأمريكي يجعل وصف حالته بإحدى كلمتين ازمة او انتعاش محاولة غير موفقة⁽¹⁾، وهناك من يرى أن الولايات المتحدة تقدم مشهداً مثيراً ومتناقضاً تختلط فيه دلائل التدهور بمصادر جديدة للقوة⁽²⁾، وبسبب هذا الاختلاط يشير بول كندي الى أن من المستحيل وصف الاقتصادي الأمريكي بالقول انه ضعيف لا يرتجى منه او قوى بشكل كبير، بل انه خليط من الضعف والقوة⁽³⁾.

(1) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص 803.

(2) البير بريسان، الاقتصاد العالمي: نموذج اوروبي للقرن الحادي والعشرين، اعداد سوسن حسين، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(101)، 1990، ص 263.

(3) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص 366.

بالطبع ليس الحديث عن تراجع اقتصادي امريكي بالجديد، فطروحات التدهور والانحطاط كانت حاضرة في الجدل السياسي والاكاديمي منذ السبعينيات، وهي تنطوي على ادراك متباين للحقائق، ففي حين يعتقد البعض ان الاقتصاد الامريكي اخذ يفقد منذ نهاية الستينيات هيمنته وتفوقه على الصغيد الدولي، وان ذلك ناجم بالدرجة الاساس عن الفشل الداخلي في التعاطي مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والتكيف معها، فان رأياً آخر لا يذو ميالاً لتغليب فرضية الانحطاط معتقداً ان ما حصل ليس سوى تطور منطقي، بل انه الوضع الاكثر طبيعية الذي يفترض ان يسود بعد سنوات طويلة من سيادة وضع استثنائي وغير منطقي، أن امتداد امريكا الجغرافي⁽¹⁾ وعدد سكانها وكمية مصادرها الطبيعية كلها عوامل توحى بانها ستحوز على 16-18% من ثروة العالم وقوته، ولكنها استطاعت ان تزيد حصتها الى 40% او اكثر بحلول عام 1945 بفضل سنوح ظروف تاريخية ملائمة جداً، ان ما نشهده اليوم هو مستهل عقود التراجع عن ذلك الرقم الاستثنائي الى حصة أكثر طبيعية⁽²⁾.

ان الوضع الاقتصادي الامريكي يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية موقع الدولة الاولى في الهرم الاقتصادي الدولي، بل ان مؤشرات التسعينيات اعادت تأكيد هذه الحقيقة، غير ان ما لا يمكن انكاره هو ان المسافة التي تفصل الولايات المتحدة الأمريكية عن منافسيها الاقتصاديين قد تضاعفت حتى بات بالامكان احياناً ان ننفي وجودها. ولكي نصل الى ادراك افضل لطبيعة التطورات الاقتصادية المعاصرة في الولايات المتحدة الأمريكية لابد من دراسة العنصرين الاساسيين المساعدين في تحديد المؤشرات العامة لهذه التطورات، وهما مؤشرات. الاقتصاد الكلي، ومؤشرات القوة الاقتصادية.

(1) تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية حوالي (9,826,000) كم² طبقاً لكتاب حقائق العالم التابع لوكالات المخابرات المركزية، اما مجموع السكان فيقدر بحوالي (307) مليون نسمة.

www.ar.wikipedia.org.

(2) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص 810.

1- مؤشرات الاقتصاد الكلي:

لقد أصبحت الاختلالات الكلية التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي واقعاً معاشاً ذو أبعاد داخلية وخارجية مؤثرة، فقد يكون مفارقة تاريخية ان تعاني الدولة التي تتمتع بالموقع الاقتصادي الاول في العالم من آثار وتراكمات المديونية والعجز وعدم التناسب في المؤشرات التي يظهرها الاقتصاد الكلي، لكن لا بد من الاقرار بان الآراء التشاؤمية التي حاولت ان تضحخ من الآثار السلبية الناجمة عن تلك الاختلالات قد شهدت تراجعاً في التسعينيات مع تنامي المؤشرات التي توحي في اغلب جوانبها بمظاهر الانتعاش والنهوض، ولا ينفصل ذلك عن حقيقة ان جل المشاكل التي دخلها الاقتصاد الأمريكي لاسيما في الثمانينيات ارتبط الى حد ما بتراجع الموقع النسبي الذي احتلته الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقتصادي العالمي⁽¹⁾.

لقد انفرد الاقتصاد الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بموقع مركزي جعله ينهض بدور القاطرة المحركة للاقتصاد العالمي، وساد اعتقاد واسع يرى ان نمو الاقتصاد الأمريكي يرتبط جذرياً بنمو الاقتصاد العالمي، وقد نتج عن مثل هذه التصورات ان اقدمت ادارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان Ronald Reagan⁽²⁾ (1981-1988) مطلع

(1) Nigel Thrift, Op. Cit., P.53.

(2) رونالد ريغان: ولد رونالد ريغان في تامبيكو Tampico في ولاية إلينوي Illinois الأمريكية في شباط 1911م، حصل على منحة دراسية في كلية ايوريكا وهي مدرسة تنسب نفسها الى "شعبة السيد المسيح" تقدم لطلابها دراسات في علوم مختلفة كاللغون والعلوم والحاسوب والقانون والادارة وغيرها، حيث تخرج منها عام 1932. وفي عام 1937 ذهب ريغان الى هوليوود وبدأ مهنة التمثيل التي استمرت اكثر من 25 عاماً. برز ريغان على الساحة السياسية عام 1964 عندما القى خطاباً تلفزيونياً حماسياً ساند فيه مرشح الرئاسة الأمريكية عن الحزب الجمهوري السيناتور (باري كولد ووتر B. Cold Water) وعلى الرغم من خسارة الاخير في الانتخابات إلا ان حملته الانتخابية ابرزت ريغان على الصعيد الجماهيري وكان من نتائج ذلك فوزه بولاية حاكم كاليفورنيا عام 1966، ثم فاز بولاية ثانية لها عام 1970. وفي عام 1980 دخل انتخابات الرئاسة الأمريكية كمرشح عن الحزب الجمهوري، وفاز فيها بنسبة (51%) ضد 41% لمنافسه كارتر، ثم فاز ريغان بملء رئاسية ثانية عام 1984 واستمر حتى عام 1988، فاصبح الرئيس الاربعين للولايات المتحدة الأمريكية

الثمانينيات على رفع اسعار الفائدة بهدف استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية بوصفه سيسهم في اعادة النشاط للاقتصاد العالمي ويخرجه من حالة الركود ويعيد محورته حول الاقتصاد الامريكي، غير ان هذا الاجراء استهدف في الوقت ذاته اغلاق الفجوة بين حجم الاستهلاك والانفاق المتنامين من جهة، وبين حجم الادخار والانتاج المتراجعين من جهة اخرى⁽¹⁾، وفي حين انتجت هذه الاجراءات انتعاشاً ظاهرياً اوحى بان الاقتصاد الامريكي قد تجاوز صعوباته، فان الآثار التراكمية للمزيج الغريب من السياسة الاقتصادية التي جمعت بين معدلات الفائدة العالية وتخفيضات الضرائب وزيادة الانفاق قد صعدت تدريجياً من مظاهر الخلل التي بررت تصاعداً في الطروحات التشاؤمية حول مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية⁽²⁾.

لقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية بحلول التسعينيات الى بلد مدين نتيجة التوسع في مختلف انواع الاقتراض، اذ بلغت المديونية الأمريكية بحلول التسعينيات نحو 600 بليون دولار وبلغت الفوائد المترتبة عليها 15٪ من مجموع النفقات الحكومية⁽³⁾، كما ارتفعت نسبة الاستثمارات التي يمولها رأس المال الاجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية بما يتجاوز نسبة الاستثمارات الأمريكية في الخارج وهذا شكل بالطبع مصدراً للتدهور النسبي في حجم الثروة الأمريكية، ويعتقد لستر ثرو أن الاقتراض الاجنبي ليس سوى

Michael Schaller, Reckoning with Reagan: America and its President in the 1980, (London, 1990), PP.21-32; William E. Pemberton, Exit with Honor: The life and Presidency of Ronald Reagan, (Sharpe, 1997).

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص 214.

(2) هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الافلاس 1995: الانهيار القادم لأمريكا، ترجمة: محمد محمود دبور وعلي رمان، الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 1993)، ص ص 45-49.

(3) رمزي زكي، هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(138)، 1990، ص 21.

اسلوب لرفع المداخيل الحالية على حساب فرض المداخيل في المستقبل وكلما كانت الزيادة اكبر اليوم كان الانخفاض اكبر غداً⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تعاني من عجز تجاري ناتج عن ارتفاع حصة الدول الاوربية والاسيوية من التجارة العالمية وتدفق منتجاتها الى السوق الامريكية، فان هذا العجز قد تفاقم بعد ان ادت الاجراءات الريغانية الى ارتفاع مبالغ فيه بقيمة الدولار وهو ما انعكس سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات الامريكية في الوقت الذي صعد من القدرة الاستهلاكية للسوق الامريكية وكان من نتيجته تصاعد في العجز التجاري استمر حتى نهاية القرن العشرين وقد بلغ عام 1998 ما قيمته 167 بليون دولار⁽²⁾.

ان مختلف التصورات الحالية تشير الى ان الاستمرار بآلية الاقتراض ومحاولة استقطاب التوظيفات الاجنبية ستتج عواقب وخيمة لاسيما بعد ان اتجهت تلك التوظيفات الى التحول من شكلها الائتماني (ودائع وسندات) الى شكل عيني من خلال شراء املاك وموجودات امريكية، وهو ما ادى الى موجة تحذير من أن يشتري الاجانب امريكا، والحقيقة كما يصفها لستر ثرو ببساطة هي أن الامريكيين يبيعون امريكا لتمويل عاداتهم الاستهلاكية⁽³⁾.

ان الاقتصاد الامريكي بات خلال الثمانينيات يستثمر ويستهلك ويستورد اكثر مما يتج ويدخر ويصدر، وكانت الحلول المتاحة للخروج من هذا الوضع هي اما زيادة الضرائب او تخفيض النفقات او اللجوء الى الحلين معاً، غير ان الميل الشعبي الامريكي نحو مقاومة اي زيادة في الضرائب، والرغبة بالحفاظ على نمط متقدم من المعيشة والخدمات جعلت الوضع الاقتصادي الامريكي بنهاية عهد ادارة جورج هربرت بوش

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص 220.

(2) رمزي زكي، المصدر السابق، ص 214.

(3) لستر ثرو، المصدر السابق، ص 220.

يصل الى اسوأ احواله، وفي الوقت الذي اصبح الحديث عن انحطاط اكثر اتساعاً، فان الحديث عن ضرورة ابتكار تغييرات حقيقية اصبح مطلباً عاماً كان من نتائجه انتخاب الادارة الديمقراطية الجديدة التي رفعت شعار الاصلاح الاقتصادي اولاً⁽¹⁾.

غير ان الانطباعات المتشائمة التي ابرزتها مجمل تلك الظواهر لم تؤثر في وجود حقائق تقابلها وتعطي صورة معاكسة، فالاقتصاد الامريكي شهد نمواً جيداً تعزز خلال التسعينيات خلافاً لاغلب الاقتصاديات الرأسمالية، كما ان انخفاض قيمة الدولار ساهم في استعادة الصادرات الامريكية بعضاً من قدرتها التنافسية، وفي الحقيقة ان تلك الصادرات كانت اخذة بالنمو طوال العقدين الاخيرين من القرن العشرين ولكن المشكلة كانت تكمن في نمو الواردات بقدر اكبر وهو احد انعكاسات النمو الداخلي المتصاعد⁽²⁾، وفي العموم شهدت السنوات الاخيرة من القرن العشرين بروز الاراء المتفائلة التي تعتقد ان الاقتصاد الامريكي قد تجاوز مرحلة معقدة من التكيف وانه دخل مرحلة جديدة من الازدهار.

وهناك مؤشرات على تراجع العجز التجاري لاسيما مع الاتجاه الذي تبنته ادارة بيل كلينتون لدعم الصادرات وفتح الاسواق الخارجية واللجوء الى مبدأ المعاملة بالمثل مع المنافسين التجاريين⁽³⁾، ولا بد من الاشارة الى ان العجز التجاري الامريكي قد لا يمثل مشكلة حقيقية في ظل التدويل المتزايد للنتاج وتراجع المفاهيم التقليدية للاقتصاد الكلي، فما يقرب من 30% من العجز التجاري الخارجي ناتج عن قيام الشركات متعددة

(1) الكسندر كيج وبرتاند شنيدر، الثورة العالمية الاولى: تقرير نادي روما، ترجمة: وفاء عبد الاله، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1992)، ص 93.

(2) سعيد اللاوندي، أوروبا .. أمريكا: واشكالية الهيمنة، ص 182-184.

(3) W.L. Givens, "American's exchange rate addiction", (Foreign affairs), Vol.74, No.4, 1995, P.17.

الجنسية ذات الاصل الامريكى بتصدير بضائعها من فروعها الخارجية الى الولايات المتحدة الامريكية⁽¹⁾.

ان الاقتصاد الامريكى خلافاً للاقتصاديات الاوربية يعيش حالة من التشغيل الكامل بمعدل بطالة لا يتجاوز 4٪ ونمو لم يؤد الى تفاقم المؤشرات التضخمية حيث لم يتجاوز معدل التضخم نسبة 1,7٪، وكل ذلك يعني ان التسعينيات قد شهدت تفوق الاتجاهات الايجابية على المؤشرات السلبية، في الوقت الذي باتت السياسة الاقتصادية العامة توجه نحو الحفاظ على اسس التفوق ومظاهره دون محاولة النهوض بدور القاطرة المحركة للنمو العالمي⁽²⁾، ربما لان هذا الدور بات يفوق حجم الامكانيات الامريكية، او لانه لم يعد يتلائم مع المصالح الامريكية.

2- مظاهر القوة الاقتصادية:

يرفض العديد من الباحثين التبريرات الجزئية التي تحاول ربط التراجع او الانتعاش في امكانيات الاقتصاد الامريكى بالسياسات المالية الحكومية او التذبذبات في سعر الدولار، ويفضل هؤلاء التعاطي مع المكونات الحقيقية للقوة الاقتصادية في ضوء التبدل الذي تشهده تلك المكونات، وهناك اعتقاد واسع مفاده ان التدهور الذي شهدته القدرة التنافسية للمنتجات الامريكية في العقدين الاخيرين من القرن العشرين ناتج عن فشل المؤسسات الامريكية في التعامل مع المنافسة العالمية المحتدمة⁽³⁾.

لقد برزت الولايات المتحدة الامريكية لعدة عقود كقوة اقتصادية يصعب منافستها وكان ذلك نتاج لتضافر جملة من العوامل في مقدمتها التآكل التدريجي لموقع اوربا الاقتصادي بسبب الاثار السلبية التي خلفتها الحربان العالميتان، في الوقت الذي ظلت

(1) آرون سنلزر، السياسة الاقتصادية لدى المحافظين الجدد: حسنات وسيئات، في كتاب (المحافظون الجدد) نقله الى العربية فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2005)، ص ص 289-293.

(2) احمد السيد النجار، مكانة اليورو الدولية ومواجهة الدولار الامريكى، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ص (35)، ع(136)، ابريل 1999، ص ص 260-261.

(3) W.L. Givens, OP. Cit., P.18.

امريكا تعيش عهداً طويلاً من السلام - في الداخل - ساعد على تنامي حجم رؤوس الاموال التي امتزجت مع مواردها الطبيعية الهائلة لتؤسس قاعدة صناعية متفوقة بشكل لا نظير له لاسيما بعد ان اقترن هذا الثراء المادي بقدرة علمية وتكنولوجية متفوقة، ومن ثم بظروف عالمية سمحت للولايات المتحدة الامريكية باعادة بناء الاقتصاد الرأسمالي ما يجعلها مركزه الرئيس⁽¹⁾.

ولكن النهوض التدريجي الذي شهدته الاقتصاديات الاوربية والاسيوية ساهم في تحجيم التفوق الامريكي بعد ان اغلق العديد من المنافذ امام الصادرات الامريكية، وكسر احتكار الولايات المتحدة الامريكية لعدد من الصناعات عندما دفع المؤسسات الامريكية الى منافسة لم تكن في صالحها لاسيما مع تمسك الاخيرة بهامش واسع من الربح الاحتكاري ادى بها في النهاية الى التخلي طوعاً عن مواقعها في العديد من المجالات، وقاد ذلك بالضرورة الى تقليص الفجوة التكنولوجية بين الولايات المتحدة الامريكية من جهة واوروبا واليابان من جهة اخرى⁽²⁾، وانسحب هذا التطور الى المجال الزراعي حيث ادت الى توسع عالمي كبير في الانتاج الزراعي باجراءات حمائية واسعة تسببت في تدهور اسعار المنتجات الامريكية، ترافق ذلك مع التراجع المستمر في اسعار الموارد الطبيعية وهو ما خدم بقدر اكبر الاقتصاديات الاوربية والاسيوية التي كانت تفتقر لتلك الموارد⁽³⁾.

ان هذه التطورات لا تنفصل عن التحول الذي تشهده المفاهيم التقليدية للقوة الاقتصادية، وقد بات واضحاً ان النمط الصناعي الكلاسيكي القائم على الانتاج المتكرر والمعتمد على كثافة رأس المال والمرتبطة اساساً بالتقدم الصناعي، قد اخذ يخلي مكانه لنمط جديد يعتمد اساساً على المعرفة والابتكار والابداع ورأسماله الاساسي هو القدرة

(1) David Baldwin (ed), America as an Interdependent country, (USA, 1976), PP.105-107).

(2) M.K. Bunkina, OP. Cit., PP.13-20.

(3) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص 797.

الذهنية، وهو نمط يجد تجسيده في مجالات ما يعرف بالطفرة الصناعية⁽¹⁾، ومن واقع ادراكها المبكر لمصادر القوة المستقبلية لجأت المؤسسات الامريكية الكبرى في منتصف التسعينيات الى اعادة تنظيم قدرتها الصناعية وبدأت قبل غيرها مرحلة التحول نحو الاقتصاد المعلوماتي⁽²⁾، وتوافقت هذه التطورات مع التراجع الذي شهده القطاع الصناعي (25٪ من الناتج الاجمالي) مقابل التنامي الكبير في حجم القطاع الخدماتي (72٪ من الناتج الاجمالي)⁽³⁾.

لقد اصبح تراجع حصة الولايات المتحدة الامريكية في مجالات التكنولوجيا المتوسطة امراً واضحاً لاسيما بعد ان اتجهت اغلب الشركات متعددة الجنسية الامريكية الى نقل مصانعها في هذه المجالات الى اماكن اخرى (امريكا اللاتينية وشرق اسيا خصوصاً) املاً في الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة التي تحتاجها تلك الصناعات بسبب زخم المنافسة القوية، في حين جرى تدريجياً تحويل المراكز الصناعية الرئيسة داخل الولايات المتحدة الامريكية الى القطاعات ذات الاجر المرتفع وهي عملية ارتبطت ايضاً بالتحول في عقيدة المؤسسة العسكرية الامريكية التي لعبت دور الموجه الرئيس نحو التكنولوجيا المتفوقة اعتماداً على الجمع الصناعي الضخم الذي يخضع لسيطرتها⁽⁴⁾.

ان النظرة القاصرة للامور يمكنها ان تجد في تراكمات هذا التحول الواسع نوعاً من التدهور مع اثاره السلبية على الحصة الانتاجية في العديد من الصناعات مثل السيارات

(1) عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1987)، ص 46.

(2) اقتصاد المعلومات: وهي الانتقالة من اقتصاديات ومجتمعات مبنية على الموارد المادية والاعتماد الصناعية واشكال التنظيم الهرمية الى اقتصاديات ومجتمعات تتخذ من المعلومات والبيانات والمعطيات اللامادية مصدر انتاج الثروة واداة لتوزيع العمل.

www.ar.wikipedia.org

(3) ميشيل بينيون، امريكا المستبدة: الولايات المتحدة الامريكية وسياسة السيطرة على العالم العولمة، ترجمة: حامد خرزات، (دمشق، د.ت)، ص ص 214-224.

(4) لستر ثرو، المصدر السابق، ص 149.

والإلكترونيات الاستهلاكية والحديد والكيماويات والنسيج والادوات الآلية⁽¹⁾، ويعتقد الكاتب جاك أتالي أن كل من يعتبر أن الصناعة هي الأساس الثابت والوحيد لقوة أي بلد فإن علامات الهبوط النسبي في الولايات المتحدة الأمريكية تبدو متحدة الاتجاه⁽²⁾. وبالنسبة لأولئك الذين وجدوا أن هناك خللاً حقيقياً في قدرة المؤسسات الاقتصادية الأمريكية على مواكبة المنافسة العالمية، فقد ارتبط هذا الخلل بجملة من المظاهر التي ظلت الرأسمالية الإنكلو سكسونية تحتفظ بها، وأهم هذه المظاهر هي الميل نحو الجانب المنفعي المجرد للمشروع الرأسمالي وتغلبه على الجوانب الأخرى، والاعتماد الشديد على المبادرة الفردية، وغياب الإدارة المنظمة للموارد البشرية، وفقدان الروح الجماعية والتعاونية في النشاط الاقتصادي، وبموجب هذه المواصفات تحدث البعض عن تناقض بين الرأسمالية الإنكلو سكسونية من جهة، والرأسمالية التعاونية التي يجسدها النمطان الياباني والألماني من جهة أخرى⁽³⁾، ولكن إذا ما اعتمدنا الموازنة أيضاً مع الاقتصاديات الأخرى فإن جملة من المؤشرات تظهر أن الحديث عن التدهور هو نوع من المبالغة، فبموجب الفهم الأكثر عصرية لمقومات القوة الاقتصادية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بعدة امتيازات، أولها الامكانيات المادية الهائلة التي توفر لها القدرة على التكيف مع التحولات الواسعة في أنماط الإنتاج، وثانيها الامكانيات البشرية التي تظل عنصراً ضرورياً في تلك الأنماط الجديدة التي تحتاج قدرة معرفية وعلمية متقدمة، وقد نجح قطاع الخدمات خلال الثمانينيات في توفير 21 مليون وظيفة جديدة، مما يعني أن الاقتصاد الأمريكي يعاني من مشاكل البطالة ويستثمر طاقاته بشكل واسع⁽⁴⁾.

(1) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص 370.

(2) جاك أتالي، مصدر سابق، ص 84.

(3) ميشال البير، تناطح الرأسماليات، تعريب بديع يوسف عطية وجورج سعد، دار الحمراء، (بيروت، 1996)، ص 15-19.

(4) لستر ثرو، المصدر السابق، ص 154.

ان مؤسسات الاعمال الامريكية ويدعم من الحكومة ومن المجمع العسكري خصوصاً تنفق 2,5٪ من الناتج الاجمالي على البحث والتطوير، والولايات المتحدة الامريكية تعد الدولة الاولى في عدد براءات الاختراع، كما انها تمتلك النسبة الاكبر من العلماء والمختصين لاسيما في حقول التكنولوجيا العالية. High Tech، وتحظى بنظام متقدم للتعليم العالي رغم ما تعانيه من نقص في كوادرات التعليم المتوسط، وقد كان الجزء الاهم من النمو المتفوق الذي حققه الانتاج الصناعي الامريكي خلال التسعينيات مرتبط بنجاح المؤسسات الاقتصادية الامريكية في التكيف مع التقنية الجديدة في الصناعة والادارة، ويعتقد الفنر أن نظام المعرفة او المحيط المعلوماتي لامريكا قد يكون اشد اهمية بالنسبة لسلطتها وقوتها على المدى البعيد من قاعدة انتاجها الصناعي الكمي⁽¹⁾.

عموماً لا يمكن التغاضي عن حقيقتين مهمتين بهذا الشأن، الاولى هي ان انخفاض سعر الدولار منذ منتصف الثمانينيات قد ساعد في اعادة القدرة التنافسية للمنتجات الامريكية ومن ثم ساعد في نمو الانتاج الصناعي، والثانية هي ان الاستثمار الامريكي بالجوانب الرئيسة للتكنولوجيا المتقدمة يواجه منافسة حادة من اليابان واوروبا وان الولايات المتحدة الامريكية تناضل من اجل الاحتفاظ بتفوقها في هذا المجال⁽²⁾، ان الصورة الاجمالية التي يمكننا ان نكونها حول الاقتصاد الامريكي وفق كلمات بول كندي "صورة بنية صناعية رغم انها ذات قوى عديدة إلا انها لم تعد تمثل الموقع غير القابل للتحدي الذي كانت تمثله خلال العقدين الذين اعقبا الحرب العالمية الثانية"⁽³⁾.

ثانياً: الاتحاد الاوربي

يمكن تناول التطورات الاقتصادية الاساسية في الاتحاد الاوربي على محورين يمارسان تأثيراً متبادلاً فيما بينهما، الاول يتعلق بتطور التكامل الاقتصادي، والثاني

(1) الفنر توفلر، المصدر السابق، ص 575.

(2) W.L. Givens, OP. Cit., P.21.

(3) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص 371.

يختص بدراسة المؤشرات الاقتصادية العامة التي يخضع لها الاتحاد الاوربي بوصفه كياناً جغرافياً مستقلاً.

1- تطور التكامل الاقتصادي:

شهد العقد الاخير من القرن العشرين تواصلاً غير مسبوق في اجراءات التكامل الهادفة الى بلوغ مرحلة الوحدة الاقتصادية الشاملة، فقد اصبح الوصول الى قدر اكبر من الاندماج والتكامل منهجاً ثابتاً ودينامياً وباتت كل خطوة الى الامام تحفز المزيد من الخطوات، واصبحت الوحدة هي الوسيلة الممكنة للرد على التحديات المتفاقمة التي واجهها الاقتصاد الاوربي⁽¹⁾.

كانت الخطوة الاولى باتجاه اتحاد اقتصادي فعلي هي تلك التي تقررت بموجب ما ظل يعرف لسنوات بمشروع اوربا لعام 1992 الذي استهدف ازالة جميع انواع العقبات القانونية والفنية والضريبية بين دول الجماعة الاوربية والوصول الى اقامة السوق الموحدة Single market ضمن اطار زمني حددته الوثيقة الاوربية الموحدة الصادرة عام 1986⁽²⁾، وبطبيعة الحال واجهت هذه العملية العديد من المعوقات الناتجة عن تباين امكانيات الدول الاعضاء في الالتزام بالعدد الكبير من التشريعات التي حددتها الجماعة الاوربية لبلوغ هدف السوق الموحدة، فضلاً عن المصاعب التي تتج عن وضع هذه التشريعات في موضع التطبيق، وقد منحت بعض دول الجماعة الاوربية ذات المستوى الاقتصادي الاوطأ اطاراً زمنياً اوسع للايفاء بمستلزمات المشروع⁽³⁾.

(1) عمرو مصطفى كمال، السوق الاوربية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(107)، 1992، ص151.

(2) حازم البيلاوي، اوربا والعرب عام 1992، مجلة الباحث العربي، ع(20)، 1989، ص54؛

A.W. Bob Coats (ed.), Op.Cit., pp. 121-122.

(3) راجية ابراهيم صدقي، المصدر السابق، ص106؛ وليد محمد ناصر، اوربا 1992 وتأثيراتها المحتملة على الاطراف الخارجية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(99)، 1990، ص109؛

Reto M. Hilty and Frauk Henning-Bodewig (ed.), Law Against Unfair Competition: Towards a New Paradigm in Europe?, Vol.1, (Berlin, 2007), pp. 61-112.

وبالطبع كان هناك تباين في منظور الدول الاعضاء لشكل واهداف الوحدة الاقتصادية وهو ليس بالتباين الجديد، فالاختلافات غالباً ما كانت تلقي بظلالها على عملية التكامل الاوربي، وكان الخلاف الدائم بين الليبراليين الذين يميلون الى التعامل مع الوحدة الاقتصادية بوصفها اجراءً انفتاحياً يدخل في اطار المفاهيم التقليدية للاقتصاد الحر⁽¹⁾، وبين الاشتراكيين الذين يفهمونها بوصفها محاولة لتحقيق قدر اكبر من التنسيق المشترك الذي يعتمد نوعاً من السياسات الموجهة، وفي حين اظهرت رئاسة الوزراء البريطاني السابقة مارغريت تاتشر التزاماً شديداً بالمفهوم الليبرالي، فان الاشتراكيين الاوربيين لاسيما في الدول ذات البنية الاقتصادية الاقل تقدماً ابدوا تفضيلهم للاتجاه الثاني⁽²⁾.

ورغم ان اجراءات التكامل الاوربي استهدف على الدوام التنسيق بين مختلف الرغبات والاتجاهات، إلا ان اهداف السوق الموحدة ارتكزت في اغلبها على المفاهيم التاتشرية التي تضخم العنصر الاقتصادي على حساب العناصر السياسية والاجتماعية، حيث كان الادراك السائد يميل الى تفسير الاوضاع الاقتصادية المتردية التي عانتها اوربا الغربية منذ السبعينيات بوصفها نتاج لتراجع قدراتها التنافسية في السوق العالمية بفعل فشلها في التكيف مع التبدلات الهيكلية التي شهدتها تلك السوق لاسيما فيما يخص الثورة التكنولوجية اذ اظهرت اوربا تخلفاً واضحاً بالقياس الى الولايات المتحدة الامريكية واليابان⁽³⁾.

لقد انصب هدف السوق الموحدة على الاستفادة من المزايا التي تقدمها اقتصاديات المدى التي تسهم في جميع الامكانيات المشتتة للمشروعات الاوربية وتوجيهها نحو

(1) الاقتصاد الحر (الاقتصاد الرأسمالي): هو النظام الاقتصادي الليبرالية قريب من الرأسمالية، وفكرة الاقتصاد الحر هو عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه.

www.ar.wikipedia.org

(2) فتح الله ولعلو، اوربا الاثني عشر ...، ص 28.

Adrian Webb, Op. cit., pp. 254-255.

(3) ميشال البير، المصدر السابق، ص 28.

استثمارات ذات نطاق اوسع تؤهلها لمواجهة المنافسة العالمية، وبالوقت نفسه فان الامتيازات التي ستحصل عليها تلك المؤسسات تساهم في اقامة سوق محمية (حماية المتوجات من تقلبات السوق) على الصعيد العملي، مما يساعد في تعزيز قدرتها التنافسية لاسيما مع الانخفاض المتوقع لاسعار منتجاتها نتيجة لالغاء القيمة المضافة التي كانت تترتب على تباين المعايير الفنية⁽¹⁾، وقد تزايدت في ضوء ذلك عمليات التمرکز والاندماج التي شهدتها المؤسسات الاوربية للتكيف مع واقع السوق الموحدة⁽²⁾، ووفقاً لتقرير المفوضية الاوربية عام 1988 فان وحدة السوق وفرت ستة ملايين فرصة عمل وتخفض العجز في الموازنة الحكومية بمقدار 1-2٪ وترفع معدل النمو الاقتصادي الى 4,5٪، إلا ان الواقع لم يؤكد ذلك، فقد ارتفعت معدلات البطالة وزاد العجز في الموازنات الحكومية وتباطأ النمو بدلاً من ان يتسارع، وقد القى البعض اللوم على التوجه الليبرالي للسوق الموحدة⁽³⁾، ولكنه ربما كان مرتبطاً ايضاً بظروف الركود في الاقتصاد العالمي خلال التسعينيات.

غير ان بلوغ اتحاد اقتصادي شامل لم يكن ليكتمل بدون وجود عملة نقدية وبنك مركزي موحدين، إذ ان تباين السياسات المالية والنقدية سيحفز عمليات المضاربة ويضر مبدأ تكافؤ الفرص، وهذا ما ادركته المفوضية الاوربية التي تقدم رئيسها السابق جاك ديلور عام 1988 بخطة استهدفت الوصول الى الوحدة النقدية على ثلاث مراحل تنتهي بتوحيد السياسات المالية واستبدال العملات الوطنية بالعملية الاوربية الموحدة⁽⁴⁾.

(1) Paolo Guerrieri, The Political economy of European integration, (Britain, 1989), P.4.

(2) فتح الله ولعلو، اوربا الاثني عشر ...، ص؛

Adrian Webb, Op.Cit., pp. 255-256.

(3) هانس بيترمارتين وهارالد شومان، فسخ العولة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، عالم المعرفة، (الكويت، 1998)، ص208.

(4) نزمين السعدني، تطور النظام النقدي الاوربي: الاشكاليات وتوقعات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(129)، 1997، ص208.

وكانت اهم المعوقات التي جابهت فكرة الوحدة النقدية هو ما تنطوي عليه هذه الفكرة من اثار سياسية ناتجة عن انتزاعها لاحد اهم صلاحيات الحكومات القومية، وكان ذلك هو السبب الرئيس في تحفظ بريطانيا على تطبيق خطة ديلور فضلاً عن المخاوف المحتملة من ان تؤدي اجراءات ومعايير الوحدة النقدية الى محاولة هيمنة المارك الألماني، غير ان القبول الاوربي العام والاصرار الألماني والفرنسي على المضي في مخطط الوحدة الاقتصادية الشاملة ساعد في تهميش المواقف المعارضة، وفي حين اختارت بريطانيا الانسحاب من النظام النقدي الاوربي بعد ان التزمت بالمرحلة الاولى من خطة ديلور، اتجهت بقية بلدان الجماعة الاوربية الى التركيز على الايفاء بمعايير وشروط الاتحاد النقدي⁽¹⁾.

ارتبطت المعوقات ايضاً بطبيعة المعايير التي حددتها معاهدة ماستريخت لبلوغ الوحدة النقدية وهي معايير اتسمت بنوع من التشدد⁽²⁾، وقد واجهت اغلب الدول الاعضاء بما فيها ألمانيا مصاعب في الالتزام بها، ففي عام 1992 اضطرت الليرة الإيطالية الى الانسحاب من النظام النقدي بفعل تجاوزها للحدود المقبولة لاسيما فيما يتعلق بعجز الميزانية ولم تتمكن من العودة إلا في عام 1996، كما ان فرنسا واجهت اضطرابات واحتجاجات «داخلية» بسبب اضطرابها لتخفيض النفقات الحكومية للايفاء بشروط الوحدة النقدية⁽³⁾.

(1) عبد الفتاح الجبالي، أوروبا واشكاليات الوحدة النقدية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(109)، 1992، ص323؛

A.W. Bob Coats (ed.), Op.Cit., pp. 121-123.

(2) تركزت معايير ماستريخت على ضرورة ان لا يتعدى معدل التضخم 1,5% من معدله في البلدان ذات التضخم الاوطا، وان لا يزيد العجز في الموازنة العامة على 3% من الناتج الاجمالي، وان لا يزيد اجمالي ديون الدولة على 60% من الناتج الاجمالي، ينظر:

Holger Schelister, "Euro is Coming", (Deutschland), No.6, 1998, P.32.

(3) نزيهة الافندي، "جدل الوحدة النقدية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997، ص256.

في عام 1994 تم تدشين المرحلة الثانية من خلال تشكيل المؤسسة النقدية الاوربية European monetary institute لتشرف على الاجراءات الانتقالية، وصدر عن قمة دبلن الاوربية عام 1996 ميثاق الاستقرار الذي اعاد التأكيد على الموعد النهائي للمرحلة الثالثة⁽¹⁾.

وبحلول عام 1999 بدأ تنفيذ المرحلة الثالثة بصدر عملة اليورو Euro لتداولها الحكومات والمؤسسات الى جانب العملات الوطنية، وبأشر البنك المركزي الاوربي European Central Bank مهامه التي كرسست على ادارة عملية الانتقال والحفاظ على استقرار الاسعار والتنسيق بين السياسات المالية من خلال التعاون مع ما يعرف بالنظام الاوربي للبنوك المركزية الذي يضم البنوك الوطنية والتي أصبحت فروعاً للبنك المركزي الاوربي، ومع ان تنتهي المرحلة الثالثة بحلول عام 2002 إذ يتم الغاء العملات الوطنية وانتقال اليورو الى التداول على صعيد الافراد وهي خطوة ستكون ذات مغزى في تكريس فكرة المواطنة الاوربية فضلاً عن آثارها الاقتصادية⁽²⁾.

وخلافاً لأغلب التوقعات فقد نجحت (11) دولة من دول الاتحاد الاوربي في الايفاء بمستلزمات الوحدة النقدية والدخول لما صار يعرف بمنطقة اليورو⁽³⁾، ولم تتخلف سوى اربع دول هي بريطانيا والسويد والدنمارك واليونان، وقد برزت في اواخر القرن العشرين مظاهر عن تغير في الموقف البريطاني تجاه الوحدة النقدية، في حين شهدت كل

(1) نرمن السعدني، اليورو: المؤسسات واشكاليات الاصدار، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(134)، 1998، ص 254.

(2) A.W. Bob Coats (ed.), Op.Cit., pp. 121-125.

(3) مع بداية 1999 كانت ميلاد العملة الاوربية الموحدة (اليورو)، ومن المعروف ان دول منطقة اليورو النقدية تشمل (النمسا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، بلجيكا، فنلندا، ايرلندا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، اسبانيا)، وتقرر تبادل اليورو كعملة ورقية ومعدنية بحلول عام 2002. نزيهة الافندي، اليورو ما بين الانطلاق والتعثر، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (136)، ص (35)، ابريل 1999، ص 254.

من السويد والدنمارك استفتاءً شعبياً يحدد موقفها من هذا الموضوع، أما اليونان فكانت تواجه مصاعب في الايفاء بمعايير الوحدة⁽¹⁾.

واجه الاتحاد الاوربي اشكالية بين المستوى المتقدم من التكامل الاقتصادي الذي بلغه وبين هدف التوسع شرقاً، حيث لا يحتمل ان يكون بمقدور دول اوربا الوسطى ان تفي بمستلزمات الوحدة النقدية لاسيما ان اغلب دول الاعضاء في الاتحاد الاوربي لا تبدي استعداداً لتحمل العبء الاقتصادي لعلمية التوسيع⁽²⁾، مما يضع اغلب افتراضات التكامل في موضع الاختبار والتحقيق ويرهنها بشكل واضح للاعتبارات السياسية.

2- المؤشرات الاقتصادية العامة:

بحساب المقاييس الكمية فان الاتحاد الاوربي اصبح القوة الاقتصادية الاكبر في العالم، فهو يسيطر على ما يقرب من 20٪ من الناتج الاجمالي العالمي ويصدر 20٪ من الصادرات العالمية مقابل 13٪ للولايات المتحدة الامريكية، وبإضافة المبادلات الداخلية تتجاوز النسبة الاوربية 40٪، كما ان السوق الاوربية هي الاكبر في العالم⁽³⁾، لقد اضحي الاتحاد الاوربي في ظل الانفتاح الواسع بين اجزائه وفي ضوء اندماجه بالبنية المتقدمة للاقتصاد العالمي قطباً اقتصادياً فاعلاً يمتلك كل مقومات التفوق وشروطه، فالتراث الصناعي العريق والمدعوم باكثر نظم الرفاه تقدماً، والامكانيات البشرية ذات المستوى العلمي والتعليمي المتقدم والامكانيات المادية الواسعة، تمثل جميعاً مؤشرات تعزز التوقعات المتفائلة بشأن مستقبل اوربا الاقتصادي⁽⁴⁾.

(1) Adrian Webb, OP. Cit., pp.260-261.

(2) كارن أي. سميث ومارغوت لايت (تحرير)، الاخلاق والسياسة الخارجية، تعريب: فاضل جتكر، مكتبة العيكان، ط1، (الرياض، 2005)، ص ص 301-313.

(3) Otagraph Lambsdrof, "Kraftzentren der Ertwirtschaft", (Deutschland), No.6, 1998, P.39.

(4) Adrian Webb, Op. Cit., pp. 260-261.

غير ان مظاهر التفوق تلك لا توجد بمعزل عن بعض مظاهر التراجع، بل ان الماضي القريب كان قد شهد طروحات متشائمة عن الانحطاط الاوربي، وكان العديد من المبررات التي دفعت باتجاه ذلك التشاؤم قائمة، والواقع ان الاتحاد الاوربي يعاني من تراكمات ازمة شبه هيكلية ناتجة عن التباطؤ في معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة وتختلف البنية التكنولوجية بالقياس الى الولايات المتحدة الامريكية واليابان⁽¹⁾.

لقد دفعت اغلب البلدان الاوربية اولوياتها باتجاه محاربة التضخم، وكان هذا الامر واضحاً بشكل خاص فيما يتعلق بالمانيا التي لجأت الى سياسات مالية صارمة ساهمت في الحفاظ على معدلات نمو متدنية وانعكست على بقية الاقتصاديات الاوربية في ضوء الموقع المسيطر الذي يحتله الاقتصاد الالماني في اوربا⁽²⁾، وفي حين كان يفترض ان تؤدي الوحدة الالمانية الى اعادة تنشيط الحركة الاقتصادية الاوربية إلا ان ذلك لم يحدث بوضوح، لقد ركزت المانيا جهدها على رفع مستوى جزئها الشرقي ليتناسب مع امكانيات الجزء الغربي، وعملت لذلك على استخدام اليات التحفيز والنقل الواسع لرؤوس الاموال باتجاه المانيا الشرقية من اجل تشجيع النمو السريع فيها، وقد ساعد ذلك على زيادة الصادرات الاوربية الى المانيا وتقليل حجم الفائض التجاري الالماني، ورغم نجاحها في ادارة عملية الوحدة إلا ان الاقتصاد الالماني شهد بعض التراكمات السلبية كنتيجة لهذه العملية، فمعدلات البطالة تصاعدت والامكانيات التصديرية تراجعت بقدر محدود⁽³⁾.

عموماً لا يمكن فصل حالة الركود الذي تعيشه اغلب الاقتصاديات الاوربية عن القيود الصارمة التي فرضتها معايير الوحدة النقدية وعن الركود العالمي الذي شهدته

(1) الكسندر كيج وبرتراند شنيدر، المصدر السابق، ص 98-99.

(2) للمزيد من المعلومات ينظر:

A.W. Bob Coats (ed.), Op.Cit., pp. 121-147.

(3) مروي مدوح، اقتصاد الالماني مازال يدفع تكاليف الوحدة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(124)، 1996، ص 197.

التسعينيات، غير ان المشكلة تأخذ مديات اكثر تعقيداً في اوربا إذ تظهر الحاجة الماسة لان يقترن اي تنشيط اقتصادي بنوع من اعادة الهيكلة لبنية الاقتصاد الاوربي وتعزيز قدرته التنافسية، ان العديد من دول الاتحاد الاوربي كانت تملك بنية صناعية تقليدية، وباستثناء دول معينة ومناطق معينة لمجحت في تحديث انماطها الصناعية والاقتراب اكثر من بنية اقتصاد المعلومات فان اجزاء اخرى واسعة كانت بعيدة عن مواكبة التطورات التكنولوجية المعاصرة، يترافق ذلك مع تراجع حجم القطاع الصناعي (30٪ من الناتج الاجمالي) وصعود قطاع الخدمات (62٪ من الناتج الاجمالي)، ورغم تدهوره المستمر فقد ظل القطاع الزراعي يحظى بأهمية نسبية (7٪ من الناتج الاجمالي)⁽¹⁾.

والمشكلة التي تواجهها عموم الاقتصاديات الاوربية هي ان السياسات الجماعية والمنفردة باتجاه تحديث الاقتصاد واللجوء الى وسائل التنوير التكنولوجي مازالت تجابه بمعارضة التيارات ذات الاتجاه الاجتماعي ونقابات واتحادات العمال التي تمتلك قوة سياسية مؤثرة في اوربا، لذا فان اغلب الدول الاوربية تجد نفسها بمواجهة خيار صعب بين التعامل مع القوانين التنافسية الحديثة للاقتصاد المعاصر وبين الحفاظ على المكاسب الاجتماعية ونظم الرفاه المختلفة⁽²⁾.

لقد اصبحت البطالة هي المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الاكثر إلحاحاً في اوربا، وهي تؤدي بدورها الى اضعاف الحافز نحو التحديث التكنولوجي لانه يؤدي الى زيادة معدلاتها، ففي عام 1996 بلغ عدد العاطلين في عموم اوربا 22 مليون شخص بنسبة 10٪، وقد ساعد تباطؤ النمو في التسعينيات على تكريس هذا الوضع⁽³⁾، غير ان المثير في الامر هو ان اوربا تشهد الى جانب البطالة مشكلة تقود باتجاه معاكس هي المشكلة

(1) Jan Zielonka, Europe as Empire: The Nature of the Enlarged European Union, Oxford University Press, (New York, 2006), p. 91.

(2) جاك شيراك، المصدر السابق، ص 61.

(3) بشارة خضر، اوربا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (1995-2008)، ترجمة: سليمان الرياشي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2010)، ص ص 120-125.

الديموغرافية (علم دراسة السكان) حيث يتراجع متوسط عدد السكان المؤهلين للعمل بفعل تراجع معدلات الولادة وهي حالة تتضح بشكل خاص في المانيا والدول الاسكندنافية، وفي حين تحفز معدلات البطالة العالية الرغبة في تنشيط النمو فان المشكلة الديموغرافية تحفز الرغبة في ابطائه خشية من ان يؤدي النمو الاقتصادي الى هجرة مكثفة نحو مناطق النشاط الاقتصادي، وقد اصبحت مشكلة شيخوخة اوربا في نظر البعض هي المشكلة الاكثر خطراً في المستقبل⁽¹⁾.

ورغم ان احد افتراضات الوحدة الاقتصادية الاوربية كانت تقوم على ضرورة ردم الفجوة الناتجة عن تباين المستوى الاقتصادي بين دول الجماعة الاوربية، إلا ان هذا التباين كان قائماً، ويتضح من خلال المقارنة بين الشمال الاوربي إذ يتجاوز الدخل الفردي -الشهري- في بعض بلدانه (25) الف دولار، وبين دول الجنوب إذ يقل الدخل الفردي عن (10) الاف دولار في بعض بلدانه⁽²⁾.

وفي حين كانت الثمانينيات قد شهدت تعزيزاً لمركز اوربا الجنوبية داخل الجماعة الاوربية بعد انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان، فان التسعينيات شهدت عودة الثقل الاوربي الى الشمال بانضمام السويد وفنلندا، ولكن من الضروري الاشارة الى ان الدول ذات المستوى الاقتصادي الاوطاً اسبانيا والبرتغال وايرلندا واليونان قد سجلت اعلى معدلات النمو في اوربا خلال التسعينيات مما قد ساهم في تقليص الفجوة الاقتصادية بين دول الاتحاد الاوربي⁽³⁾.

(1) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص724؛

Jan Zielonka, Op. Cit., pp 92-93.

(2) صدام موير الجميلي، الاتحاد الاوربي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط1، (بيروت، 2009)، ص 226-221.

(3) عزام محجوب، مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين المغرب العربي والاتحاد الاوربي، في كتاب (الوطن العربي ومشروعات التكامل)، اعمال المؤتمر العلمي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، (بيروت، 1997)، ص608.

وفي العموم تحتل ألمانيا مركز القوة الاقتصادية الرئيسة داخل الاتحاد الاوربي فعلاوة على كونها دولة صناعية من الطراز المتقدم وتمتلك مظاهر تفوق اساسية لاسيما فيما يتعلق بجودة ودقة صناعاتها وبالمستوى المتقدم للنظام الاداري والاجتماعي الذي يدعم هذه الصناعات⁽¹⁾، فانها بالاضافة الى ذلك المصدر والمستورد الاوربي الرئيس والشريك التجاري الاول لاغلب دول الاتحاد الاوربية.

من جانبها تمثل فرنسا مركز القوة الاقتصادية الثانية في الاتحاد الاوربي، وقد حققت نجاحات جيدة على صعيد الانتقال نحو صناعات التكنولوجيا المتقدمة لاسيما في مجال الاقمار الصناعية وملاحة الفضاء والاتصالات، إلا ان التحدي الاجتماعي يأخذ منحى بارزاً فيها، كما ان نسيجها الاقتصادي يشهد نوعاً من التباين لانه يزاوج بين مظاهر حديثة واخرى قديمة، وفي الوقت الذي تحتفظ ألمانيا بنمطها الاقتصادي المتميز فان فرنسا تواجه مصاعب في تحديد نموذجها المفضل، ويعيق النقص في رؤوس الاموال الرغبة الملحة بتطوير البنية الاقتصادية العامة والانتقال الاوسع نحو المجالات الأكثر تقدماً مما يفسر الحماس الفرنسي للمشاريع الاوربية الجماعية⁽²⁾.

وخلافاً لاغلب دول الاتحاد الاوربي فان بريطانيا شهدت في التسعينيات نمواً اقتصادياً جيداً وهو ما يؤكد ان الاقتصاد البريطاني مازال أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الأمريكي منه بالاوربي، وهناك تطابق في نمط الرأسمالية البريطانية مع النمط الأمريكي، غير ان النمو لا يؤهل بريطانيا عموماً لاستعادة موقعها التنافسي بمواجهة الاقتصادات القوية في ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والصناعة البريطانية مازالت ترهن قطاعاتها المتقدمة الى رأس المال الاجني عموماً والأمريكي خصوصاً⁽³⁾.

وفي الوقت الذي يفترض ان إيطاليا تحتل موقع القوة الاقتصادية الرابعة داخل الاتحاد، فان بنيتها الصناعية تشكو من عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيات الحديثة،

(1) A.W. Bob Coats, (ed.), Op.Cit., pp. 121-130.

(2) ميشال البير، المصدر السابق، ص 224.

(3) نيرمين النواوي، المصدر السابق، ص ص 106-109.

ويسود في ايطاليا نمط اقتصادي يتسم بنوع من الفوضوية وغياب التقاليد الرأسمالية
الراسخة في المانيا وبريطانيا وفرنسا، كما ان النسيج الاقتصادي الايطالي يتسم بالتفاوت
من حيث قوته او من حيث توزيع مظاهر تلك القوة⁽¹⁾.

بالطبع فان عملية التكامل الاقتصادي قد تركت اثارها على مستوى الترابط بين
الاقتصاديات الاوربية وقللت من السمات الوطنية المستقلة فيها، ومن اهم مظاهر
الاقلمة الواسعة في اوربا هو ذلك الترابط الذي يحصل بين الاقاليم الاكثر غنى في
الجماعة الاوربية متجاوزاً بذلك الفواصل الحدودية والقومية، ويحدد الكاتب John
Newhouse قوسين رئيسين يمثلان محور الديناميكية الاقتصادية في اوربا، يمتد الاول من
جنوب شرق بريطانيا ليمر في شمال فرنسا وبلدان البينلوكس حتى سويسرا، ويبدأ الثاني
من فينيتو في ايطاليا غرباً باتجاه لومباردي ويصل الى الرون - الب عبر الساحل
الفرنسي على المتوسط حتى كاتالونيا في اسبانيا⁽²⁾، وبشكل عام يتركز محور المبادلات
الرئيسية في المثلث الممتد بين لندن-الروور-باريس، بالمقابل فان اقاليم مثل الاندلس،
وميزوجيورنو والغال وايستريمادور وكورسيكا وكريت تؤلف بنسجها الاقتصادي
التقليدي وبنموها المحدود ما يعرف بالعالم الثالث الاوربي⁽³⁾.

لابد من القول ان العامين الاخيرين من القرن العشرين قد شهدا ظهور بوادر
تحسن اقتصادي عام في اوربا لاسيما مع التراجع الشديد في اسعار المواد الاولية
(خصوصاً النفط) التي تمثل عبئاً اساسياً على اقتصادياتها، وقد شهد عام 1998 بلوغ
الاقتصاد الاوربي اعلى نسبة تشغيل له منذ السبعينيات⁽⁴⁾، وفي العموم فان الافاق
الاقتصادية لاوربا تظل مرتبطة باتجاهات التكامل وبالكيفية التي سيتم التجاوب بواسطتها
مع التحديات التي يفرضها التطور المعاصر للاقتصاد العالمي والتحديات الاجتماعية
الداخلية.

(1) Noel Malcolm, OP. Cit., P.62.

(2) John Newhouse, "Europe's Rising Regionalism", (Foreign affairs),
Vol.76, No.1, 1996, P.69.

(3) بشارة خضر، اوربا وبلدان الخليج العربي: الشركاء الابعاد، ترجمة: حسن عبد الكريم قبيسي، ط1، مركز دراسات
الوحدة العربية، (بيروت، 1995)، ص 99.

(4) Jan Zielonka, OP. Cit., pp. 91-96.

المبحث الثاني

الجوانب الأساسية للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة

الأمريكية والاتحاد الأوروبي

يركز هذا المبحث على دراسة أهم الجوانب التي تترك تأثيرها المباشر على التفاعل الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهي في الوقت ذاته تمثل الجوانب التي يمكن من خلالها تحديد نمط السياسة الاقتصادية التي يتتبعها كل طرف تجاه الآخر، وبالنظر لما بلغه الاتحاد الأوروبي من تقدم على صعيد التكامل الاقتصادي سنجد أن علاقة الطرفين في بعدها الاقتصادي تحتوي قدراً معيناً من التكافؤ ومجالاً أوسع للاختلاف.

أولاً: الخلافات التجارية

تصاعدت حدة الجوانب الخلافية في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين لتجعل البعض يتحدث عن حرب تجارية محتملة بينهما، وتبدو تلك الخلافات مرتبطة بالتطورات الهيكلية التي شهدتها التجارة الدولية منذ السبعينيات والتي تمثلت بتزايد عدد المنافسين وضيق الأسواق أمام الحجم الواسع من المعروض السلعي لاسيما في تلك المجالات التي نجحت الدول الصناعية الجديدة في ولوجها⁽¹⁾.

وبالطبع فقد خلق هذا الواقع الرغبة لدى كل من الأمريكيين والأوروبيين لتعزيز الشروط الحمائية لمنتجاتهم المهددة، وكان كل إجراء منفرد يتخذ بهذا الشأن يترك أثاره السلبية على الطرف الآخر مما مهد لسلسلة من الردود الانتقامية التي أصبح احتواءها بالادوات التقليدية أمراً صعباً، وفي حين كانت الاعتبارات السياسية تنجح في احتواء

(1) Stephen Woolcock, "US-European Trade Relations", (International Affairs), Vol.58, No.4, 1982, P.610.

تلك الخلافات خلال الحرب الباردة فان مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهد تراجعاً نسبياً في اهمية تلك الاعتبارات وتزايداً لتأثير النزعة القومية في توجيه التجارة الدولية⁽¹⁾.

تاريخياً، تعد الولايات المتحدة الامريكية الدولة الاكثر دعماً لمبدأ تحرير التجارة ومقاومة القيود التعريفية وغير التعريفية، ورغم ان البعض يفهم هذا الموقف الامريكي بوصفه موقفاً ايديولوجياً، إلا انه ارتبط ايضاً بدوافع مصلحة إذ ان سوقاً مفتوحة عالمياً كانت تنصب بالضرورة في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية كونها ظلت ولسنوات طويلة المنتج الصناعي والزراعي الاول في العالم⁽²⁾، ولكن منذ ان اخذت بوادر العجز التجاري الامريكي بالظهور ومنذ ان اشتدت المنافسة بين البلدان الصناعية المتقدمة على الاسواق التجارية اصبحت الولايات المتحدة الامريكية اكثر اهتماماً بحماية تجارتها وليس ادل على ذلك من اقدام ادارة رونالد ريغان، على بعض السياسات التي استهدفت دعم المنتجين الامريكيين في الصناعات التي كانت تتعرض لضغط المنافسة الشديد مثل صناعة الحديد والسيارات والكيمياويات⁽³⁾.

وباشتداد حدة العجز التجاري الذي وصل مطلع التسعينيات ذروته اصبحت الاصوات تتعالى في داخل الولايات المتحدة الامريكية داعية لتشديد الاجراءات الحمائية مع الاحساس العام بان الشركاء الاوربيين والاسيويين قد استفادوا من انفتاح السوق الامريكية ليزيدوا من صادراتهم دون ان يقابلوا الصادرات الامريكية بالقدر نفسه من الانفتاح، وكان الكونغرس الامريكي قد اصدر في عام 1988 ميثاق التجارة الجديد متضمناً البند (301) الذي يسمح للولايات المتحدة بتبني اجراءات انتقامية ضد الدول التي تمارس تجارة غير عادلة⁽⁴⁾.

(1) Charles Lane, "Germany's New Ostpolitik", (Foreign Affairs), Vol.74, No.6, 1995, P.79.

(2) Jeffrey E. Garten, "Is America Abandoning Multinational Trade", (Foreign Affairs), Vol.74, No.6, 1995, P.51.

(3) Stephen Woolcock, OP. Cit., P.614.

(4) Jeffrey E. Garten, OP. Cit., P.54.

لقد كانت التجارة الخارجية تشكل في عام 1970 نسبة (11٪) من الناتج الاجمالي الامريكي لكن هذه النسبة تصاعدت لتبلغ عام 1995 (23٪) بمعدل (12٪) للصادرات و (11٪) للواردات، وتزايدت فرص العمل التي توفرها الصادرات من (7) مليون الى (16) مليون فرصة عمل⁽¹⁾.

وقد ترافق التنامي في اهمية التجارة الخارجية مع ضغط المشاكل الاقتصادية المتراكمة ليدفع ادارة الرئيس كلينتون الى تبني سياسة خارجية وصفها البعض بـ(العدوانية) لانها تركزت على اعتماد اجراءات تدخلية اوسع والتهديد بالردود الانتقامية في التعامل مع الشركاء التجاريين، وتوزعت اهتمامات هذه الادارة بين دعم الصناعات الامريكية لتعزيز قدرتها التنافسية وبين استخدام وسائل الضغط الخارجية والاتفاقات الثنائية والمتعددة للحصول على انفتاح اوسع للأسواق الخارجية امام الصادرات الامريكية⁽²⁾، ويشير الكاتب Jeffrey E. Garten بوضوح الى أن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت لسنوات بأن توقف الحكومات تدخلها التجاري ودعمها للشركات لكن لا أحد سمع نداءها لذلك فإنها اتجهت لانتهاج نفس السلوك⁽³⁾.

بالطبع فان النزوع الامريكي الى الحماية ارتبط بنزوع اوروبي مقابل إذا لم يكن له نتيجة، فالامريكيون ظلوا على الدوام يشكون من السياسات التدخلية للجماعة الاوربية والتي تناقض برأيهم مبادئ التجارة الحرة، وفي مطلع التسعينيات ومع اتجاه الجماعة الاوربية نحو اقامة سوق موحدة تزايدت المطالب الامريكية بضرورة ان لا يؤدي ذلك الى اقامة قلعة اوربية تجارية تنبذ العالم الخارجي، ومن جانبها فقد لجأت الاتحادات التجارية

(1) Jan Zeilonka, Op. Cit., pp. 92-95.

(2) Alan Tonselon, "Beating Back Predatory Trade", (Foreign Affairs), Vol.73, No.4, 1994, P.123.

(3) Jeffeey E. Garten, OP. Cit., P.59.

والشركات الأمريكية لاسيما تلك التي تمتلك فروعاً في أوروبا إلى تكوين لجنة طوارئ تستهدف الضغط من أجل أن لا تتزايد الحواجز الأوروبية⁽¹⁾.

وقد كان للمخاوف الأمريكية ما يبررها، فقد ظل نمو الصادرات الأوروبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين يفوق نمو الصادرات الأمريكية إلى أوروبا، وبين عامي 1987-1993 تراجعت حصة الجماعة الأوروبية من الصادرات الأمريكية من (20٪) إلى (18٪)، في حين ألفت الصادرات الأوروبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نسبة (21٪) من مجمل صادرات الاتحاد الأوروبي، فإن واردات الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجاوز (16٪) من مجمل وارداته، وفي عام 1993 بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي (98) بليون دولار في حين بلغت الصادرات الأمريكية إلى الاتحاد الأوروبي حوالي (85) بليون دولار، أي أن الميزان التجاري كان يؤثر فائضاً لصالح الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

لقد نفى الأوروبيون على الدوام الاتهامات الأمريكية بأنهم يمارسون تجارة غير عادلة، وقد أوضح Dieter Frisch المدير العام للتنمية في الجماعة الأوروبية في رده على المخاوف من قيام أوروبا القلعة، أن السوق الموحدة هدف داخلي. ليست السياسة الاقتصادية الخارجية، مبدئياً، أداة لانهيار السوق الموحدة، كما لا يمكن للجماعة الأوروبية، من جهة نظر اقتصادية، أن تسمح لنفسها بعزل سوقها بل هي معنية أكثر من أي طرف بالحفاظ على ليبرالية التجارة العالمية⁽³⁾، ولكن حتى مع هذه النوايا الحسنة لا بد من القول أن الاندماج الإقليمي هو منهج تسيره الحكومات باتجاه المصلحة المشتركة وتشكل المكاسب الاقتصادية المادة الأساسية الضرورية للاندماج، وهذه المكاسب لن تكون كبيرة

(1) وليد محمود ناصر، المصدر السابق، ص 111-122.

(2) حنان البيلي، هل يتم تحرير التجارة بين الكتلتين العملاقتين على ضفتي الأطلسي؟، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(122)، 1995، ص 203.

(3) نقلاً عن: بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي ...، ص 218-219.

إلا إذا كانت هناك فجوة كبيرة بين كيفية معاملة من هم داخل البيت وكيفية معاملة الغرباء⁽¹⁾.

وبطبيعة الحال فقد تباينت مواقف الدول الأوروبية بهذا الصدد، ففي حين كانت بريطانيا تتبنى رأياً مقارباً للرأي الأمريكي حول مفهوم التجارة الحرة، كانت كل من فرنسا وإيطاليا ودول جنوب أوروبا الأخرى تدافع عن السياسات الحمائية التي تستهدف دعم المزارعين وتشجيع الصناعات الناشئة، أما ألمانيا فرغم أنها أميل إلى التجارة المفتوحة كونها تعتمد بشدة على التجارة الخارجية كمصدر رئيس للدخل القومي، إلا أن هناك بعض الإجراءات التقليدية غير التقليدية تجعل السوق الألمانية أقل انفتاحاً أمام الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

وبشكل عام يمكن القول أن الجماعة الأوروبية استندت في سياستها التجارية على مبدأ المقابلة بالمثل الذي ربطت فيه أي إجراءات تحريرية بإجراءات مقابلة من الطرف الآخر، كما أنها لجأت في الوقت ذاته إلى سياسات الدعم الزراعي والتجاري والصناعي لتعزيز قدراتها التنافسية⁽³⁾، وقد أخذ هذا الدعم يقلص تدريجياً في بعض القطاعات التي انخفض مردودها كالزراعة والحديد والنسيج ليتجه إلى قطاعات أكثر حساسية وأهمية مثل قطاع الطائرات المدنية الذي أصبح مجالاً رئيساً للاختلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن حدة الخلافات التجارية بين الطرفين جعلتهما يحولان إجتماعات جولة أورغواي في إطار منظمة الجات التي بدأت عام 1986 إلى ساحة للمساومة الشائنة ما أدى إلى استمرار تلك المفاوضات لمدة سبع سنوات انتهت عام 1993 بالوصول إلى أوسع اتفاق عالمي لإزالة القيود التجارية والتخفيض المتبادل للتعريفات الكمركية والالغاء

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، 64.

(2) Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 93-97.

(3) وليد محمود ناصر، المصدر السابق، ص 109.

الكلي لنظام الحصص والقيود الكمية، كما انتهت الى ارساء الية بديلة لحل النزاعات التجارية عن طريق تشكيل منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) ⁽¹⁾ التي دخلت العمل عام 1995⁽²⁾.

لقد نجحت جولة اورغواي في الوصول الى اتفاقيات بشأن العديد من القضايا الخلافية بين الطرفين كالمشكلة الزراعية والنسيج والصلب، وتم الاتفاق على الغاء بعض السياسات التجارية غير العادلة مثل سياسات اغراق السوق بمنتجات معين وباسعار رخيصة، وتخفيض مستويات الدعم الحكومي، كما تم الاتفاق على شمول القطاعات الخدمية باجراءات التحرير الكمركية، غير ان المفاوضات لم تضع حداً لكل الخلافات الامريكية الاوربية بل ان البعض يرى بانها انتهت الى مجرد حلول جزئية لا تغدو ان تكون تحسينات اضافية على نظام التجارة الدولية، فلم يصل الجانبان الى حل شامل في عدة مجالات⁽³⁾، فقد عارضت الولايات المتحدة الامريكية تحرير خدمات النقل البحري بسبب سيطرة احتكاراتها الحكومية عليها، في حين قاومت الجماعة الاوربية مبدأ تحرير الخدمات السمعية والمرئية إذ تبنت فرنسا موقفاً متشدداً بهذا الخصوص، وهو موقف بالاضافة لما ينطوي عليه من اعتبارات ثقافية يستند على حقيقة ان الولايات المتحدة الامريكية هي القوة الاولى في هذا المجال وان تحرير هذا القطاع سينصب في خدمة مصلحتها الاقتصادية بالدرجة الاولى⁽⁴⁾.

(1) منظمة التجارة العالمية: هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، انشأت عام 1995، مهمتها الاساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من الحرية واليسر، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول.

www.ar.wikipedia.org

(2) ابراهيم العيسوي، الجات واخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1995)، ص7.

(3) Kevin Kelly, "Paradoxes of free trade", (Commonweal), Vol.121, issue 6, 1994, P.3.

(4) حميد الجميلي، من بونتاديل استي الى مراكش، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع11-12، 1995، ص20.

ورغم ان جولة اورغواي ساهمت في الحد من احتمالات الحرب التجارية ووصلت الى بعض الحلول التي حظيت برضا الطرفين وانصبت في مصلحتهما، فانها لم تغلق الباب اما احتمالات تجدد الخلافات بل انها لم تضع حلولاً لبعض القضايا الرئيسية التي وجد الطرفان ان مقتضيات نجاح الجولة تتطلب عدم عرضها في اطار المفاوضات متعددة الاطراف ومحاولة التعامل معها في اطار قنوات الحوار الثنائي فضلاً عن ما تنطوي عليه مشكلة الطائرات من تعقيد يجعلها بعيدة عن الحل الوفاقي، فان سلسلة الشكاوى المتبادلة بين الجانبين لم تنته، بل ان عام 1993 الذي شهد توقيع الاتفاقية النهائية لجولة اورغواي شهد ايضاً تصاعد الخلافات حول اجراءات الدعم الذي يقدمه الاتحاد الاوربي لبعض الصناعات⁽¹⁾، كما ان الولايات المتحدة الامريكية تبدي باستمرار اعتراضاتها على استخدام الاتحاد الاوربي لمعايير متشددة فيما يتعلق بتحديد المواصفات والشروط الفنية وقواعد الجودة الخاصة بالمنتجات المستوردة وهي معايير تتجاوز كثيراً المعايير العالمية المتفق عليها بهذا الشأن، وتعد الولايات المتحدة الامريكية ذلك احد وسائل الحماية غير التقليدية⁽²⁾.

ومن جانبه يبدي الاتحاد الاوربي اعتراضه على محاولات الادارة الامريكية اصدار تشريعات اقتصادية تمتد اثارها الى خارج الولايات المتحدة الامريكية ، وقد تصاعد الخلاف بين الطرفين عام 1998 بسبب (قانون داماتو)⁽³⁾ الذي كان قد صدر عن الكونغرس الامريكي ودعا الحكومة الامريكية الى فرض عقوبات تجارية على المؤسسات الاجنبية التي تنتهك حدوداً معينة في حجم التعامل الاقتصادي مع ايران، وهو ما يحسب

(1) Kevin Kelly, OP. Cit., P.5.

(2) نجلاء محمد نجيب، المصدر السابق، ص 140.

(3) اكتسب هذا القانون تسميته من السيناتور (الفونسو داماتو) رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشيوخ الامريكي والذي اشرف على اعداد نصه، ويحظر هذا القانون عن الشركات الاجنبية التعامل مع كل من ايران وليبيا، ومنع القانون حق الولايات المتحدة الامريكية بفرض عقوبات اقتصادية على هذه الشركات إذا استثمرت في قطاع البترول والغاز الطبيعي في أي من الدولتين بما يفوق 40 مليون دولار خلال العام الواحد. محمود عفيفي، صفقة توتال والعلاقات الاوربية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (131)، 1998، ص ص 263-264.

على نشاط شركة توتال النفطية الفرنسية وادى الى اتخاذ الاوربيين لموقف رافض لذلك التشريع الامريكي وقيامهم بتقديم شكاوى الى منظمة التجارة العالمية والتهديد باجراءات مقابلة في حالة تطبيق قانون داماتو ضد الشركة الفرنسية، وهناك تفسير اوروبي لهذا القانون يرى ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى من خلاله الى الحد من دخول الاستثمارات الاوربية الى البلدان التي لا ترتبط بعلاقات اقتصادية جيدة مع الجانب الامريكي⁽¹⁾.

لم يحل اعتماد الطرفين على النطاق التفاوضي الذي ضمته اورغواي دون اعتمادهما قنوات بديلة للحوار توفر لهما ربما مجالاً اوسع للمساومة ولتجاوز ضغوط الاطراف الاخرى، ومنذ عام 1995 بدأ في مدريد حوار العمل الاطلسي الذي جمع خبراء ومسؤولين من كلا الجانبين للبحث في المشاكل العالقة، وقد تزايدت الدعوات الامريكية الى اقامة منطقة للتجارة الحرة عبر الاطلسي تضمن تحريراً متبادلاً ومتكافئاً للمبادلات السلعية والخدمات بين الطرفين، وقد تضمن تقرير تقدم به (ليون بريتان) المفوض التجاري الاوربي اراء حول امكانية اقامة مثل هذه المنطقة في المستقبل⁽²⁾، غير ان نجاح هذا المشروع او فشله يظل معتمداً على الكيفية التي سينظر بها كل طرف اليه، ففي حين تدخل منطقة الاطلسي الحرة ضمن سياسة امريكية عامة لفتح الاسواق الخارجية، وضمن منهج امريكي للحد من الانعكاسات السلبية للوحدة الاقتصادية الاوربية على المصالح الامريكية، فانها بالنسبة للاتحاد الاوربي قد تساعد اذا ما حصلت بشكل متوازن على توسيع النطاق التفضيلي للتجارة الاوربية والحد من الخلافات مع الولايات المتحدة الامريكية .

يدرك كل من الامريكيين والاوربيين ان السماح للخلافات التجارية بالتصاعد سيكون له انعكاساته السلبية عليهما، فبعد كل شيء يمتلك كل منهما خياراته الاقتصادية

(1) Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 92-97.

(2) حنان البيلي، المصدر السابق، ص 302.

التي يمكن ان تلحق الاذى بالآخر، وقد يدفعهما ذلك الى محاولة الوصول الى منهج اوسع لاحتواء هذه الخلافات⁽¹⁾ وفي الوقت نفسه فان ضيق هامش المساومة قد يحول علاقاتهما التجارية الى نقطة البداية وقد يعزز بالنتيجة من حدة تلك الخلافات، وفي الغالب سينصب جهد الطرفان على ضمان ان لا تتجاوز خلافاتهما التجارية نطاقها الاقتصادي.

ثانياً: المشكلة الزراعية

ان الخلافات بين القوتين الاقتصاديتين الاكبر في العالم قد تركزت لسنوات طويلة على القطاع الزراعي الذي يشهد المخدراً في اهميته داخل الاقتصاديات الرأسمالية لصالح القطاعات الخدمية والصناعية، لكن هذه الخلافات ليست في حقيقتها سوى صورة عما يمكن ان يكون عليه الحال اذا ما تضاربت مصالح الطرفين بشكل يصبح فيه مكسب احدهما خسارة للآخر.

ليست المشكلة الزراعية بالبند الجديد في اجندة العلاقات الامريكية الاوربية بل ان جذورها تعود الى الستينيات لاسيما بعد ان دشت الجماعة الاوربية نظاماً حمائياً واسعاً لدعم انتاجها الزراعي تحت عنوان السياسة الزراعية المشتركة (Combined Agrarian Policy)، إذ ادى هذا النظام الى تصاعد الحصة الاوربية من الصادرات الزراعية العالمية مقابل تراجع حصة الصادرات الزراعية الامريكية الى السوق الاوربية بالشكل الذي اخذ يهدد مكانة الولايات المتحدة الامريكية التي انفردت بها لعقود طويلة بوصفها المصدر الرئيسي الزراعي الاول في العالم، وتزايد عمق المشكلة عندما تنامي المعروض الزراعي العالمي اثر ما عرف بـ"الثورة الخضراء"⁽²⁾ التي ساهمت بتوسيع افاق الانتاج الزراعي

(1) Clyde V. Prestovitz, "The Fight Over Competitiveness", (Foreign Affairs), Vol.73, No.4, 1994, P.188.

(2) الثورة الخضراء: سلسلة من الابحاث والتطوير ونقل التكنولوجيا والمبادرات الزراعية التي زادت الانتاج الزراعي في جميع انحاء العالم منذ عقد الستينيات من القرن الماضي، إذ تضمنت مبادرات تطوير اصناف عالية من الحبوب والتوسع في البنية الاساسية للري، وتحديث اساليب الادارة، وتوزيع البذور المهجنة والاسمدة الاصطناعية والمبيدات الحشرية للمزارعين. واستخدم مصطلح الثورة الخضراء لأول مرة عام 1968 من قبل الوكالة الامريكية للتنمية.

اعتماداً على التقدم المضطرد الذي شهدته فروع التكنولوجيا الحيوية⁽¹⁾، وقد أدى ذلك إلى اختلال بنيوي واسع في السوق العالمية بعد تنامي حجم المعروض الزراعي أسرع من تنامي حجم الطلب⁽²⁾.

ومنذ الثمانينيات نجحت الجماعة الأوروبية في اقتحام المزيد من مجالات الانتاج الزراعي وكسرت شبه الاحتكار الذي كانت تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على سوق الحبوب، وبات التعارض في مصالح الطرفين يأخذ مديات أوسع، ففي حين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تصعد من ضغوطها كي تقلص الجماعة الأوروبية من سياسات الدعم الزراعي، كان الأوروبيون يهتمون الأمريكيين بدورهم بمحاولة احتكار الانتاج العالمي للحبوب واللجوء إلى سياسات اغراقية تعتمد بيع منتجات الحبوب الأمريكية بأسعار رخيصة بغية سد المنافذ أمام الجماعة الأوروبية التي لجأت بدورها إلى توسيع نطاق الاتفاقيات التفضيلية مع المستعمرات الأوروبية السابقة مستهدفة ضمان الوصول إلى أسواق هذه البلدان ودعم متجيزها المحليين⁽³⁾.

وفي الوقت نفسه اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام سياسات الدعم لمزارعيها وصعدت من الرسوم الكمركية على الواردات الزراعية الأوروبية، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى تبني اجراءات مضادة مما ولد سلسلة من النزاعات المتكررة التي لعبت دوراً أساسياً في تأخير نهاية جولة اورغواي⁽⁴⁾.

(1) التكنولوجيا الحيوية Biotechnologies: هي تطبيق المعلومات المتعلقة بالمنظومات الحية بهدف استعمال هذه المنظومات أو مكوناتها في الأغراض الصناعية، أي أنها تقنية مستندة على علم الأحياء، لا سيما عندما تستعمل في الزراعة، علم الغذاء، والطب.

www.ar.wikipedia.org

(2) فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص 379.

(3) Adrian Webb, Op. Cit., pp. 247-255.

(4) نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة، الدار المتحدة، (دمشق، 1996)، ص 138.

لقد أصبحت الجماعة الاوربية تستأثر بـ16% من الصادرات الزراعية العالمية في حين انخفضت الحصة الامريكية الى 15%⁽¹⁾، والشيء المؤكد ان هذا النجاح الاوربي كان ثمرة الفلسفة التي اعتمدتها السياسة الزراعية المشتركة والتي استندت على نظام حمائي يقوم على دعم اسعار المنتجات الزراعية الاوربية من خلال ضمان حد ادنى لهذه الاسعار التي عادة ما تكون اكثر ارتفاعاً من الاسعار العالمية، كما ان المنتجات الزراعية التي تستوردها الجماعة الاوربية تتعرض الى نوع من الرسوم عند دخولها السوق الاوربية بالشكل الذي يرفع اسعارها الى مستوى الاسعار الاوربية، وبالعكس فان الصادرات الزراعية الاوربية الى الخارج تستفيد من نوع من الدعم بالشكل الذي يؤدي الى خفض اسعارها في السوق العالمية الامر الذي يعطيها صناعياً قدرة تنافسية⁽²⁾.

لقد ادى هذا النظام الى خلق فوائض بنوية هائلة متسبباً في زيادة الابعاء المفروضة على ميزانية الجماعة الاوربية التي تخصص 64% من اتفاقاتها السنوية بتطبيق السياسة الزراعية المشتركة، ولقد دشت الجماعة الاوربية منذ الثمانينيات نظاماً اصلاحياً يستهدف وضع قيود كمية على انتاجها الزراعي لتقليل حجم الفوائض، إلا ان دخول جنوب اوربا في عضويتها ساهم في تعقيد المشكلة بوصف ان هذه الدول تستفيد من برامج الدعم الزراعي التي تستهدف ايضاً تقليص الفجوة في مستويات المعيشة داخل الجماعة الاوربية بين مجتمعات الصناعة الثقيلة من جهة والمجتمعات الزراعية من جهة اخرى⁽³⁾.

ولكن اذا كان اصلاح السياسة الزراعية المشتركة يخضع للجدل على الصعيد الداخلي، فانه اصبح مطلباً خارجياً ملحاً لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي تصاعد مستوى تصادمها الزراعي مع الجماعة الاوربية نتيجة للموقف المتشدد الذي تبنته الاخيرة خلال مفاوضات الجات، لقد كانت الولايات المتحدة الامريكية تدعو خلال

(1) فتح الله ولعلو، اوربا الاثني عشر...، ص 65.

(2) بشارة خضر، اوربا والوطن العربي...، ص ص 221-222.

(3) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص 331.

المفاوضات الى التخلّص التام من الاعانات المالية والحوافز التصديرية في المجال الزراعي خلال مدة محددة، بينما كانت الجماعة الاوربية تدعو الى ابرام اتفاقات متواضعة بشأن تدابير قصيرة الاجل، فاقرحت خفض الاعانات الزراعية بنسبة 30٪ على مدى عشر سنوات، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تطالب بتخفيض شديد لهذه الاعانات يبلغ 75٪ للمدة نفسها، وتخفيض اوسع في اعانات التصدير يصل الى 90٪، وامام التعنت الاوربي حضي الموقف الامريكي بدعم الدول الزراعية الاخرى المشاركة في المفاوضات مما صعد من حجم الضغوط التي واجهتها الجماعة الاوربية⁽¹⁾.

كانت فرنسا تتبنى الموقف الاكثر تشدداً خلال المفاوضات وليس هذا الامر غير متوقع فالسياسة الزراعية المشتركة ساعدت فرنسا على ان تصبح البلد الزراعي الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والمنتج الزراعي الاول داخل الجماعة الاوربية بنسبة 23٪ من الانتاج الاوربي مقابل 19٪ لاطاليا و 14٪ لمانيا و 12٪ لاسبانيا، وقد تحولت المشكلة احياناً الى صراع فرنسي-امريكي لاسيما بعد ان وجهت الولايات المتحدة الامريكية ضغوطها من اجل تقليص اوريا انتاجها من الحبوب ولا سيما البذور الزيتية وهو ما كان يضر بفرنسا بشكل خاص الى الدرجة التي دفعت الرئيس الفرنسي ميتران الى اتهام الولايات المتحدة الامريكية بمحاولة كوي ذراع اوريا⁽²⁾، وقد حصلت فرنسا على دعم اغلب شركائها الاوربيين لاسيما الدول الزراعية المهمة في الجماعة الاوربية كاطاليا واسبانيا وايرلندا، غير ان دولاً مثل بريطانيا والسويد تبنت موقفاً معارضاً للتشدد الفرنسي كونها غير مستفيدة من السياسة الزراعية، في حين تأرجع الموقف الالماني بين دعم فرنسا وبين الرغبة في ان لا يؤدي الخلاف مع الولايات المتحدة الامريكية الى تصاعد الاجراءات الحمائية المضادة التي قد تنعكس سلباً على صادراتها الخارجية⁽³⁾.

(1) Adrian Webb, Op. Cit., pp. 250-259.

(2) فتح الله ولعلو، اوريا الاثني عشر ...، ص 59؛

Adrian Webb, Op. Cit., pp. 251-255.

(3) شعيب عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ص 170-171.

كان الاجتماع الذي عقد عام 1992 في واشنطن بين الرئيس جورج هربرت بوش ورئيس المفوضية الاوربية جاك ديلور الخطوة الاولى باتجاه حل مرضٍ للخلاف الزراعي، وقبل حلول عام 1993 الذي انتهت فيه جولة اورغواي رسمياً كان الطرفان قد توصلا الى ما عرف باتفاق بير هاوز الذي التزما بموجبه بتخفيض الدعم المحلي للزراعة بنسبة 21٪ وحظر تقديم اي دعم جديد للصادرات الزراعية وتخفيض اعانات السلع الزراعية القائمة بنسبة 26٪ من قيمة الدعم الاجمالي للصادرات، كما وافقت الجماعة الاوربية على اجراء تخفيض قدره 15٪ في المناطق المزروعة بالبذور الزيتية وساعد ذلك الاتفاق في ايصال جولة اورغواي الى نهايتها⁽¹⁾.

بالطبع فان الاتفاق لا يقدم حلاً شاملاً لكنه يوفر منافع متبادلة للطرفين، فالولايات المتحدة الامريكية التي توسعت في منح متجيزها الزراعيين اعانات وتسهيلات مالية وتخفيضات ضريبية عالية بلغت 74 بليون دولار سنوياً اتجهت الى تخفيض هذه الاعباء املأ في التخلص منها مستقبلاً⁽²⁾، اما الاتحاد الاوربي فانه وجد في الاتفاق ضرورة تقتضيها المصلحة العامة التي باتت اكثر اقتناعاً بضرورة تخفيض العبء المالي الذي تشكله السياسة الزراعية المشتركة على ميزانية الجماعة الاوربية، لكن عملية التخفيض هذه ترتب بالضرورة مجموعة من الاثار الاجتماعية والسياسية، فرغم ضالة القطاع الزراعي في الدول المتقدمة (3٪ في الولايات المتحدة، 6٪ في فرنسا، 4٪ في المانيا، 2٪ في بريطانيا)، إلا أن اتحادات المزارعين تمثل قوى ضغط مؤثرة، يتضح ذلك من المعارضة التي تواجهها سياسات الاصلاح الزراعي في الاتحاد الاوربي والتي تسعى الى خفض اعانات المزارعين⁽³⁾.

(1) ابراهيم العيسوي، المصدر السابق، ص 58-59؛

Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 93-96.

(2) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص 331.

(3) نعيمة شومان، المصدر السابق، ص 139.

وقد لا يبدو ان البند الزراعي سيلغى من اجندة العلاقات الاوربية الامريكية فقد فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات بنسبة 100٪ عام 1999 على بعض الصادرات الاوربية الى السوق الامريكية بسبب اصرار الاتحاد الاوربي على استيراد الموز من المستعمرات الاوربية السابقة وليس من دول امريكا الوسطى حيث تقوم الشركات الامريكية بعملية التوزيع، وقد حكمت منظمة التجارة العالمية في نزاع الموز هذا لصالح الولايات المتحدة الامريكية كون ان الاتحاد الاوربي قد مارس سياسة تفضيلية، كما تجددت الاعتراضات الامريكية على الحظر الذي يفرضه الاتحاد الاوربي على اللحوم المعالجة بالهرمونات المستوردة من الولايات المتحدة الامريكية لعدم انسجامها مع المعايير الصحية الاوربية⁽¹⁾، وسيظل التساؤل مطروحاً حول المدى الذي يمكن ان تصله هذه الخلافات الزراعية في ضوء حقيقة ان الانتاج الزراعي لا يؤلف سوى نسبة ضئيلة من انتاج الطرفين ومن تبادلهما التجاري.

ثالثاً: التنافس الصناعي والتكنولوجي

ان اغلب الخلافات التجارية التي شهدتها السنوات الاخيرة من القرن العشرين بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي تركزت على تلك المجالات الاقتصادية التي شهدت كثافة في حجم المعروض الذي يتجاوز كثافة الطلب مما دفع كل من الطرفين الى استخدام وسائل التدخل والدعم المختلفة للاحتفاظ بموقع مرضٍ في السوق، إلا ان هناك مجالات اخرى من الانتاج لم تصل المنافسة فيها الى حدود المواجهة الصريحة بسبب اتساع اسواقها وتنامي الطلب عليها وقدرتها على ضمان ارباح عالية ومن ثم توفير نسبة كبيرة من وظائف الاجر العالي، وتنطبق هذه المواصفات على ما يعرف بقطاعات التكنولوجيا العالية⁽²⁾ التي ستصبح في المستقبل مجال المواجهة الجديد عندما يتنامى انتاجها

(1) Simon Taylor, "Vets vot to ban US breef", (European Voice), Vol.5, No.17, 1999, P.6.

(2) نعيم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف محمد عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 2010)، ص ص 156-158.

وتفك اسرارها ويتصاعد حجم المعروض ليساهم في تخفيض اسعارها ويؤدي الى خروج المنافسة من اطارها الحر لتصبح مرهونة بالدعم الذي تمارسه الحكومات، وعندها لابد ان تكون هناك قطاعات جديدة قد انبثقت لتحتل المنزلة التي تحتلها هذه القطاعات اليوم.

يحدد المختصون مجموعة مجالات رئيسة للتكنولوجيا المستقبلية هي: الالكترونيات الدقيقة، التكنولوجيا الحيوية، الطيران المدني، الاتصالات، الانسان الآلي، الحاسبات الالية وبرامج التشغيل، ومازالت الولايات المتحدة الامريكية تحتل الموقع المتفوق في خمس من هذه المجالات على الاقل بالمقارنة مع الاتحاد الاوربي، واذا ما اردنا ان نضع تسلسلاً للقوى الاكثر تقدماً في هذه المجالات لجاءت الولايات المتحدة الامريكية اولاً واليابان ثانياً والاتحاد الاوربي ثالثاً⁽¹⁾، لكن الفجوة الفاصلة بين الاطراف الثلاثة قد تضاعفت بفعل انتشار التكنولوجيا بما يوحي ان تنافساً حاداً اخذ بالتنامي في هذه المجالات وان نتيجة هذا التنافس ستحدد مركز القوة الاقتصادية والسياسية العالمية مستقبلاً.

لقد نجح الاوربيون فيما مضى من السنوات في ردم جزء كبير من الفجوة التكنولوجية التي فصلتهم عن الولايات المتحدة الامريكية، وتضاءلت حجم القطاعات الخاضعة للاحتكار الامريكي تدريجياً، إلا ان الهجوم الاوربي غالباً ما تركز على قطاعات الصناعة التحويلية (تحويل المواد الاولية الى منتجات نهائية قابلة للاستفادة منها) في الوقت الذي كان الاهتمام الامريكي يتحول الى الصناعات المعرفية (تقنية البرمجيات) مما حافظ على هامش التفوق الامريكي حتى اليوم، ان الاوربيين لم يكتفوا بمجاراة الامريكيين في بعض المجالات، بل انهم لمجحوا في التفوق عليهم في مجالات متعددة كصناعة الصلب والسيارات والكيمياويات والالكترونيات الاستهلاكية والنسيج⁽²⁾.

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص 42.

(2) هناك ثلاث شركات اوروبية للصلب Ozeno, British Steel, Versder تفوق في انتاجها على اكبر شركة صلب امريكية Bitelhome Steel. كما ان كل واحدة من شركات الكيمياويات الاوروبية الكبرى (Bayer, Hoechst, Basf) تكبر بحوالي النصف اهم شركة امريكية للكيمياويات Dupoint، وفي صناعة السيارات حيث اعتاد الانتاج الامريكي ان يحجم منافسيه لمج الاوربيين واليابانيون في غزو السوق الامريكية، واصبحت شركة Dimeler Benz الالمانية تتجاوز في اهميتها وحجمها شركة GM الامريكية، ويمكن ان نجد ظواهر مشابهة في قطاعات اخرى عديدة. فزاد مرسني، المصدر السابق، ص 348؛ لستر ثرو، المصدر السابق، ص 176-181.

غير ان الصورة ستتغير عندما تتعامل مع المجالات الاكثر تقدماً والتي تعتمد المعلوماتية وتقوم على مفهوم المصنع الالكتروني الحديث، ففي مجال الالكترونيات الدقيقة والمعلومات إذ تتركز اهم قطاعات الصناعة المتقدمة تبدو اوروبا متأخرة عن الولايات المتحدة الامريكية واليابان، في حين تحتكر الولايات المتحدة الامريكية اكثر من 60٪ من سوق الحاسبات الفائقة و70٪ من البرمجيات، تسيطر اليابان على حوال 50٪ من سوق مكونات الحاسوب الالي و85٪ من سوق الرقائق الالكترونية، ومن بين الشركات التسعة الكبرى في مجال الحاسبات هناك ستة امريكية وثلاثة يابانية وتبلغ الحصة التصديرية للاتحاد الاوربي في مجال الاتصالات 57 بليون دولار مقابل 97 بليون دولار للولايات المتحدة الامريكية⁽¹⁾.

ان احساس الاوربيين بضعفهم التكنولوجي دفعهم الى تكثيف جهودهم من اجل تجاوز الفجوة التي تفصلهم عن اليابان والولايات المتحدة الامريكية، وقد كان الهدف الاساس لمشروع السوق الموحدة وفق عبارات تقرير صدر عن المفوضية الاوربية هو الرد على تحدي اخذ بالتعاضد قياساً الى امريكا واليابان في مجال الامكانية الصناعية والتكنولوجيا الحديثة⁽²⁾، لقد قام هذا المشروع على افتراض ان السوق الموحدة ستوفر الظروف الملائمة التي تسمح بقيام صناعات اوروبية ذات احجام واسعة تسمح بالانفاق الواسع على التطوير والابحاث في مجال التكنولوجيا المتقدمة عن طريق ادماج صناعات قائمة وتوحيد الجهود البحثية⁽³⁾.

ورغم ان الاتحاد الاوربي لم يشهد فعلياً سياسة صناعية مشتركة موازية للسياسة الزراعية المشتركة، إلا ان السنوات الاخيرة من القرن العشرين شهدت تطوير المشاريع البحثية والمتخصصة مثل Vision1250، Jessi، Espirit و Euoreka استهدفت كل منها

(1) اسماعيل صبري عبدالله، العولمة والاقتصاد والتنمية، ندوة العرب والعولمة، تحرير اسامة الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1998)، ص264.

(2) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص723.

(3) Jan Zielonka, Op. Cit. ,pp. 94-98.

تطوير الامكانيات الاوربية في احد مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وقد اصدر الاتحاد الاوربي في آذار/ مارس عام 1997 ورقة خضراء تتعلق بتطوير التعاون في مجال المعلوماتية والحاسوب اضافة للتعاون القائم اصلاً في مجالات التكنولوجيا الحيوية والفضاء والطاقة النووية⁽¹⁾.

ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية اصبحت اكثر ادراكاً لحجم التهديد الذي يواجهه مركزها الصناعي والتكنولوجي، ورغم ان الاقرار بان تراجعها في بعض قطاعات الصناعة التقليدية كان اختيارياً إلا انه كان في مجالات اخرى اضطرارياً نتيجة فشل المؤسسات الامريكية في مواجهة المنافسة المكثفة والتكيف مع انماط الانتاج المتغيرة⁽²⁾.

غير ان الولايات المتحدة الامريكية تحظى بتفوق عالٍ في مجال التكنولوجيا الفائقة Super Tech. التي تتطلب انفاق مبالغ طائلة ولا توفر مكاسب تجارية، وقد ساعد الدور الذي تنهض به المؤسسة العسكرية ووكالاتها التابعة في دعم هذا الاتجاه، فبرامج محطة الفضاء الامريكية NASA لا تأتي بمردود تجاري ولكنها توفر معرفة تقنية وعلمية لا تظاهي، وقد ازداد في السنوات الاخيرة من القرن العشرين التمازج بين الصناعات العسكرية والصناعات المدنية لاسيما تلك التي توصف بانها صناعات استراتيجية مما يوفر لها اموالاً واسعة تستخدم في البحث والتطوير⁽³⁾.

لكن ذلك لن يغير من حقيقة ان موقع الولايات المتحدة الامريكية التنافسي في السوق العالمية للتكنولوجيات الراقية اصبحت يواجه منافسة حادة، ويعتقد الكاتب لستر ثرو انه "بينما كان من المعتاد وجود سلع لا يستطيع الاجانب انتاجها تقنياً اصبحت الان هناك سلع لا يستطيع الامريكيون ان يصنعوا تكنولوجياً سلعاً منافسة لها في الجودة

(1) Peter Champan, "Europe Starts to Explore Hi-Tech Future", (European Voice), Vol.5, No.16, 1999, PP.13-14.

(2) لستر ثرو، المصدر السابق، ص 185.

(3) زبغنيو بريجنسكي، المصدر السابق، ص ص 56-58.

والسعر معاً⁽¹⁾، ففي عام 1992 صدر تقرير عن مجلس المنافسة الأمريكي اوضح انه بالنسبة لـ 15 من اصل 94 تكنولوجيا رئيسية لا تكاد الولايات المتحدة الامريكية ان تكون حاضرة على الساحة الدولية ولن تحسب منافسة إلا في 25 منها⁽²⁾، وقد صدر هذا التقرير تحت ضغط التراجع الواضح في الموقع التجاري الأمريكي والتردي العام للوضع الاقتصادي، وفي عام 1995 وبعد ان اخذ الموقع التنافسي الأمريكي بالتحسن صدر تقرير اخر اكد بان الولايات المتحدة الامريكية قد حسنت مركزها التنافسي في 12 من الصناعات الرئيسية، غير ان هذا التحسن كان في الغالب من مرتبة ضعيفة الى اخرى تنافسية ولا توجد حالة كان التحسن فيها من موقع تنافسي الى افضل، غير ان هناك شعوراً أمريكياً بان السباق التكنولوجي يجري مع اليابان لا مع اوربا، أما طبيعة الصراع مع الاتحاد الاوربي فهو مازال متركزاً على قطاعات اقل اهمية، وهناك من يصف الخلافات الأمريكية الاوربية على انها نوع من الكوميديا قياساً للخلافات الأمريكية اليابانية⁽³⁾.

لقد اصبح التنافس التكنولوجي يقوم اساساً على الميزة العقلية وهوبات اكثر تركزاً على العمليات التكنولوجية الجديدة واقل اهتماماً بالمنتجات التكنولوجية الجديدة، ورغم ان الأمريكيين يمتلكون اهم مقومات التفوق ويستاثرون بالجزء الاكبر من الابتكارات العلمية وبحوث التكنولوجيا الراقية، إلا ان الاوربيين عمومًا والامان خصوصاً نجحوا في ادراك العلاقة بين الادارة والانتاج وهم اكثر تفوقاً في المجالات الهندسية، ويبدو ان تنافسهما الصناعي والتكنولوجي ينطلق من ادراك متباين لأولويات المشروع الاقتصادي المعاصر⁽⁴⁾.

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص 144.

(2) Ardian Webb, Op. Cit., pp. 255-263.

(3) W.L. Givens, OP. Cit., P.11.

(4) M.K. Bunkina, OP. Cit., P.106.

غير ان هناك ميزة نسبية يتمتع بها الامريكيون في مجال البحث والتطوير، فضلاً عن ان الولايات المتحدة الامريكية تنفق نسبة اكبر في هذا المجال بنحو 200 بليون دولار بالسنة اي ما يعادل 38٪ من الانفاق العالمي على البحث والتطوير، فان الاتحاد الاوربي الذي ينفق نسبة 28٪ لازال يعاني من تشتت الجهد البحثي وضعف مستوى التنسيق مما يؤدي الى ضياع الكثير من الجهد في تكرار نفس الانماط البحثية⁽¹⁾.

وربما تتركز اهم مجالات التنافس الصناعي والتكنولوجي بين الجانبين حول صناعة الطيران المدني، ففي الستينيات كانت الولايات المتحدة الامريكية تستأثر بحوالي 90٪ من السوق العالمية للطيران المدني، في حين لم تكن نسبة اوربا تتجاوز 9٪، وقد بدأ الاوريون مشاريع مشتركة ليكون لهم موطئ قدم اكبر في هذا المجال، وكان المشروع الانكليزي-الفرنسي المشترك لانتاج طائرة الكونكورد Concorde هو الخطوة الاولى بهذا الاتجاه، غير ان هذا المشروع ورغم نجاحه الفني مني بالفشل التجاري⁽²⁾. وفي الثمانينيات دشنت الحكومات الالمانية والفرنسية والبريطانية والاسبانية مشروعاً مشتركاً لانتاج طائرة ايرباص Airbus، وقد احتاج هذا المشروع الى دعم مالي كبير ليقف على اقدامه، وقد ساعد امتلاك الحكومات الاوربية لشركات الخطوط الجوية الوطنية في ايجاد اسواق مضمونة له، وبحلول التسعينيات كانت ايرباص تمتلك حوال 25٪ من سوق الطائرات العالمية، في حين تراجعت حصة الشركتين الامريكيتين الرئيسيتين (بوينج Boeing) و(ماكدونالد دوغلاس McDonald Douglas) بنحو 60٪⁽³⁾.

لقد كان ذلك بمثابة تحدي خطير لاحد اهم المجالات التي مازالت تضمن فائضاً تجارياً للولايات المتحدة الامريكية، فمزيد من التراجع في الحصة الامريكية في سوق الطيران العالمي ستكون له اثاره السلبية ليس على الميزان التجاري الامريكي فقط ولكن

(1) Jan Zielonka, Op. Cit., pp95-99.

(2) للمزيد من المعلومات ينظر: ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)، نقله الى العربية مجاب الامام، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2008)، ص ص 28-43.

(3) نعوم تشومسكي، المصدر السابق، ص ص 159-160.

على فرص العمل الكبيرة التي توفرها هذه الصناعة، وقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً معارضاً تجاه سياسة الدعم التي تقدمها الحكومات الأوروبية ليرباص وعدتها انتهاكاً لقواعد الجات والتجارة الحرة، وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية بان الأوروبيين يقدمون الدعم المالي لصناعة خاسرة تجارياً لمجرد المزاومة وهو ما ينفيه الأوروبيون الذي جادلوا بوضوح في انهم يفعلون علناً ما كان الأمريكيون يفعلونه في الخفاء دوماً، فالمعونات المباشرة لمصانع ايرباص تعادل المعونات الأمريكية غير المباشرة التي تأتي عن طريق وزارة الدفاع للشركات الأمريكية⁽¹⁾.

ومع اتجاه ايرباص لتوسيع انتاجها اخذ نمط المواجهة شكلاً آخرأ عندما اعلنت الادارة الأمريكية عن دمج شركتي بوينج و ماكدونالد دوغلاس في شركة واحدة من اجل تعزيز الاستراتيجية الموحدة لمجابهة المنافسة الأوروبية، وقد دخل هذا الموضوع في اطار المساومات الثنائية بين الطرفين ضمن مفاوضاتهما التجارية ولا يبدو ان الولايات المتحدة الأمريكية تعير اهتماماً للاعتراضات الأوروبية على اجراء الاندماج بوصفه عملاً احتكاريأ⁽²⁾.

لقد ظلت الحكومة والشركات الأمريكية تتهم في الداخل عموماً بانها تفتقر لاستراتيجية موحدة لمجابهة المنافسين الأوروبيين واليابانيين المدعومين عادة من حكوماتهم، ومن الواضح ان ادارة الرئيس كلينتون تحديداً قد بدأت برنامجاً وطنياً لدعم القدرة التنافسية وهو دعم يتجاوز الادوات التقليدية احياناً الى حد قيام المسؤولين الأمريكيين بدور مندوب المبيعات لاسيما للانتاج التسليحي الذي بات احد اهم قطاعات الفائض التجاري⁽³⁾.

(1) Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 97-99.

(2) Renee Cordos, "French run to catch EU freight train", (European Voice), Vol.5, No.17, 1999, P.21.

(3) Alan Tonselon, OP. Cit., P.124.

من جانبهم فان الاوربيين لا يجدون امامهم سوى طريق التنسيق المشترك لمواجهة المنافسة التكنولوجية الامريكية واليابانية وإلا فان الشركات الاوربية ستكون مضطرة للتحويل الى شركات يابانية او امريكية من اجل التكيف مع هذه المنافسة كما يعتقد ميشال البير⁽¹⁾.

ومن الواضح ان التنافس التكنولوجي بات يأخذ ابعاداً سياسية واستراتيجية، ففي عام 1995 لجأت فرنسا الى طرد اربع دبلوماسيين امريكيين بتهمة التجسس ومحاولة سرقة اسرار صناعية هامة، وقد نشأ عن ذلك ازمة دبلوماسية بين الطرفين⁽²⁾، ويعتقد البعض ان التفوق السياسي الامريكي على اوربا مرتبط بالتفوق التكنولوجي، كما ان السباق الصناعي والتكنولوجي لن يتحدد استناداً الى الجوانب المادية فقط، بل انه سيكون اكثر ارتباطاً بالبنية الاجتماعية والثقافية وبطبيعة الاساس الفكري للمشروع الاقتصادي⁽³⁾، ومثل هذا التنافس سيساعد في تحديد اي نمط اقدر على البقاء في المستقبل.

رابعاً: العلاقات المالية والنقدية

لقد تصاعدت في العقدين الاخيرين من القرن العشرين الاهمية التي تحتلها الجوانب المالية والنقدية في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والجماعة الاوربية، ولم يحدث ذلك نتيجة لاعتبارات انية او طارئة لكنه اقترن بتحول واسع شهدته الاقتصاد العالمي تمثل بتصاعد اهمية الرأسمالية على حساب الرأسمالية التجارية والصناعية واصبح ما يعرف بالاقتصاد الرمزي القائم على تدفق النقود والائتمان منفصلاً بقدر اكبر عن الاقتصاد الحقيقي القائم على تدفق السلع والخدمات،

(1) ميشال البير، المصدر السابق، ص 239؛ نعوم تشومسكي، المصدر السابق، ص ص 158-160.

(2) احمد خليل الضبع ومروى ممدوح سالم، القمة الحادية عشرة للدول السبع الصناعية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (122)، 1995، ص 206.

(3) Adrian Webb, OP. Cit., pp.255-266.

وقد بلغ حجم التعامل اليومي في اسواق الاوراق المالية ما يقرب احياناً من ترليون دولار في حين لم يتجاوز حجم التجارة الدولية (4) تريليونات دولار عام 1995⁽¹⁾.

ان هذا التحول يرتبط الى حد كبير بالتطور الذي شهدته العلاقات النقدية الامريكية الاوربية لاسيما بعد ان اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على الغاء الغطاء الذهبي للدولار مطلع السبعينيات، وهي خطوة وضعت حداً لنظام اسعار الصرف الثابتة ودفعت الدول الاوربية الى اعتماد نظام التعويم الشامل⁽²⁾، وتحت تأثير هذا الحدث وما تبعه من تصاعد كبير في اسعار النفط توسع حجم السيولة المالية الموزعة على المصارف الامريكية والاوربية في الوقت الذي اخذت اسعار صرف العملات تشهد تقلباً مستمراً، وفي حين دخل الانتاج الصناعي مرحلة واسعة من الركود بسبب خشية المنتجين من الانعكاسات السلبية لعدم الاستقرار المالي، فان اسواق المضاربة المالية قد شهدت اتساعاً كبيراً بالشكل الذي جعل تطور الاقتصاد الدولي كثير الارتباط بالعمليات التي تنجم عنها⁽³⁾.

وفي الثمانينيات نجحت الحكومة الامريكية من خلال اقدامها على رفع اسعار الفائدة في اعداد تأكيد دور الدولار المركزي في النظام المالي الدولي ومن ثم دور الولايات المتحدة الامريكية الرئيس في النظام الاقتصادي العالمي، وقد ادى هذا الاجراء الى استقطاب رؤوس الاموال الاوربية التي تبحث عن الربح السريع وهو ما اسهم في احباط خطط الحكومات الاوربية باتجاه التوسع الاقتصادي واجبرها على الالتزام بسياسات مالية تعتمد اسعار الفائدة المرتفعة تجنباً لتفاقم التضخم النقدي الاقتصادي

(1) للمزيد من المعلومات ينظر:

Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 91-98.

(2) إذ تقوم الدولة بتعديل اسعار صرفها بتواتر على اساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الاجنبية والذهب، او تستخدم التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات ان تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتححرر من قيود سعر الصرف.

www.ar.wikipedia.org

(3) نسرين سامح مرعي، بريطانيا والعملة الموحدة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (98)، 1989، ص 205.

تحت تأثير تصاعد قيمة الدولار مقابل العملات الاوربية، وكما بينا سابقاً فان هذا الاجراء كانت له اثاره السلبية على الاقتصاد الامريكي باضعاف القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية وتسببه بالتالي في عجز تجاري متفاقم⁽¹⁾.

اختلالات الثمانينيات التي انتهت الى انهيار بورصة نيويورك عام 1987⁽²⁾ اثبتت ان غياب نظام نقدي متعدد الاطراف يقوم على التنسيق بين الجماعة الاوربية والولايات المتحدة الأمريكية قد تسبب بتنامي الخلافات الاقتصادية وعزز الاتجاه الى محاولة استخدام اسعار الفائدة كأداة للمواجهة⁽³⁾.

وقد تجددت الخلافات المالية والنقدية بين الطرفين في بداية التسعينيات نتيجة لاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو خفض سعر الدولار املاً في تخفيض عجزها التجاري ومديونيتها العامة وهو ما انعكس سلباً على الدول الاوربية لاسيما انه حفز انتقال رؤوس الاموال مجدداً الى الولايات المتحدة الأمريكية وخفض من حجم الصادرات الاوربية، بالوقت نفسه مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على المانيا من اجل ان تخفض اسعار الفائدة وتساعد على تحفيز النمو في الاقتصاديات الرأسمالية وهو الدور الذي طالما اضطلعت به الولايات المتحدة الأمريكية، غير ان المانيا اصرت على الالتزام بسياستها المالية الصارمة الموجهة ضد التضخم من خلال الاحتفاظ باسعار فائدة مرتفعة وهو ما استهدف ايضاً جذب الاستثمارات الاجنبية من اجل توظيفها في عملية تطوير المانيا الشرقية، وقد انتج التباين بين الميل الأمريكي نحو التساهل في السياسة المالية والميل

(1) Stephen Woolcock, OP. Cit., P.35.

(2) حدثت الازمة التي شهدتها اسواق رأس المال الدولية (أزمة وول ستريت) في تشرين الاول/ اكتوبر 1987 والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في اسعار الاوراق المالية بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، فضلاً عن تدهور قيمة الدولار في اسواق الصرف، فقد كان معظم اصحاب الاوراق المالية يرغبون في البيع ولا يوجد مشترون، للمزيد من المعلومات، ينظر: صدام مرير الجميلي، المصدر السابق، ص ص 46-78.

(3) فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص 233.

الاماني نحو التشدد الذي انسحب على معايير الوحد النقدية الى المزيد من الاختلالات المالية⁽¹⁾.

لقد ترك الارتباط بالدولار اثاراً سلبياً على الاقتصاديات الاوربية، فالولايات المتحدة الامريكية بدأت منذ السبعينيات بتغيير نمط علاقاتها النقدية مع "حلفائها" واصبحت توجه سياستها نحو معالجة اختلالاتها الهيكلية مستفيدة من وضع الدولار الخاص، ومن جانبهم سعى الاورييون الى تخفيف الاضرار الناتجة عن تذبذب سعر الدولار من خلال اعتمادهم نظاماً نقدياً يقوم على عملة حسابية ايكو ECU لتحقيق نوع من الاستقرار في قيمة العملات الاوربية، إلا ان الايكو لم يكن قادراً على الحد كثيراً من الارتباط الاوربي بالدولار وهو ما كان مؤشر ضعفه الاساسي⁽²⁾.

ساعد انخفاض الدولار خلال التسعينيات في تخفيض قيمة القروض الاوربية واليابانية والعجز التجاري وهو امتياز تنفرد به الولايات المتحدة الامريكية بوصفها الدولة الوحيدة التي تدير تعاملاتها الخارجية بعملتها المحلية، ورغم ان استراتيجية خفض الدولار لقيت ترحيباً داخلياً إلا انها في العموم ليست الاستراتيجية المفضلة دائماً ما دامت تسبب في تخفيض حجم الثروة الامريكية، في عام 1995 بلغ مستوى انخفاض الدولار الى الحد الذي جعل البعض يتحدث عن "موت الدولار"⁽³⁾، وادعى الرئيس الامريكي (كلينتون) ان امكانيات حكومته في التأثير على سعر الصرف قد تراجعت إلا ان الحقيقة كما يراها البعض هي ان الحكومة الامريكية والبنك المركزي يريدان لسعر

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص56؛

Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 97-99.

(2) نسرين سامح مرعي، المصدر السابق، ص ص 205-207؛

Adreian Webb, Op. Cit., pp. 94-97.

(3) W.L. Cevens, OP. Cit., P.21.

الدولار ان ينخفض، الامر الذي دفع المستشار الألماني السابق هلموت كول الى الخروج عن موقفه المتحفظ وانتقاد السياسة النقدية لواشنطن واصفاً اياها بأنها غير مقبولة ابداً⁽¹⁾. ومنذ منتصف التسعينيات برز الاتجاه نحو رفع قيمة الدولار، ورغم كون هذا الاجراء مرغوب اورياً لانه سيقوي شبكة الصادرات الاوربية الى الولايات المتحدة الامريكية، إلا ان له جوانبه السلبية إذ يقود الى انخفاض قيمة العملات الاوربية ويدفع الدول الاوربية الى المزيد من التشدد المالي مما يعزز من عوامل الركود القائم اصلاً، ويعتقد البعض ان هناك احساساً اورياً عاماً بالكراهية تجاه الولايات المتحدة الامريكية بسبب الخسائر الناتجة عن تذبذب الدولار، وتكمن المشكلة في ان الاوربيين بحاجة الى استقرار مالي حقيقي، وبقدر ما يرغبون بدولار غير مغالى في قيمته فانهم يرغبون بدولار غير مبالغ في انخفاضه⁽²⁾.

يعتقد الكاتب Stephen Woolcock إن العلاقات النقدية الدولية تجسدت من خلال الضعف النسبي لاوروبا وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية⁽³⁾، فما زال الدولار يحتل موقعاً فريداً في التعاملات الدولية واستخدامه كعملة احتياط في البنوك المركزية يتجاوز نسبة 60٪ مقابل 15٪ للمارك الألماني و7٪ للين الياباني، وهذا التمييز يجعل الولايات المتحدة الامريكية قادرة على توجيه سياستها المالية في التأثير على الاقتصادات المنافسة⁽⁴⁾، كما ان اهمية الدولار العالمية تجعل استقراره مصلحة عالمية، فكل الحكومات الامريكية على ثقة في ان نصف سكان العالم سيقف الى جانبها عندما يتعلق الامر باستقرار عملتها، ورغم ان الغالبية العظمى من المتعاملين في اسواق المال العالمية هي في

(1) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، المصدر السابق، ص 144.

(2) احمد محمد فرج، النافتا: عوامل القوة وفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (111)، 1993، ص 120.

(3) Stephen Woolcock, OP. Cit., P.619.

(4) Jeffrey A. Franke, "The Exaggerated Death of the Dollar", (Foreign Affairs), Vol.74, No.4, 1995, P.10.

الاساس مؤسسات امريكية لديها بنى تحتية عالمية الابعاد وتعمل بموجب ما تمليه عليها مصالحها الذاتية، إلا انها تُدّعن بلا ريب لاهداف المصرف المركزي الامريكي⁽¹⁾.

ومن واقع ادراك الاوربيين لهذه الحقائق فانهم اتجهوا نحو تعزيز وحدتهم النقدية رغم المصاعب الاقتصادية في التسعينيات، ويعتقد البعض أن اجراءات البلدان الاوربية نحو ربط عملاتها كانت موجهة بشكل مباشر ضد الولايات المتحدة الامريكية ... كما ان انشاء عملة اوروبية موحدة ليس مرحلة مهمة باتجاه قدر اكبر من الاندماج فقط لكنها ايضاً وسيلة حقيقية لجعل الجماعة الاوربية مستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية⁽²⁾.

لم تبد الولايات المتحدة الامريكية حماساً تجاه مسألة الوحدة النقدية الاوروبية ورغم انها لم تعارضها فان ذلك لا يعني غياب الادراك الامريكي للآثار التي ستنتج عنها والتي ستمثل في اضعاف المركز الدولي للدولار، ورغم ان وزير المالية الامريكي اعتبر أن العملة الاوروبية لن تؤثر على الدولار لان الامر يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الامريكية المالية وباستمرار الثقة العالمية بها⁽³⁾، غير ان هناك مؤشرات عديدة تشير الى عكس ذلك، فمنطقة اليورو تتمتع بقوة اقتصادية تفوق في عدد من جوانبها الامكانيات الامريكية وربما سيطرح اليورو نفسه كعملة احتياط دولية بديلة تتمتع بالاستقرار النسبي وتقيض من حجم التأثيرات الناجمة عن تقلبات السياسة النقدية الامريكية، كما ان اعتمادها لمعايير صارمة سيسهم في خلق عملة قوية تحظى بالثقة الدولية⁽⁴⁾، ويشير Jean Arthuis وزير المالية الفرنسي السابق الى أن الاتحاد الاوربي سيحوز بواسطة اليورو على وسيلة في السياسة التجارية هي اهم بكثير من كل انواع الضرائب الكمركية على الواردات⁽⁵⁾.

(1) هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، ص ص 140-143.

(2) M.K. Bunkina, OP. Cit., P.80.

(3) Quoted in: Holger Schelister, OP. Cit., P.35.

(4) نهى الجبالي، اليورو والدولار الامريكي ... الى اين؟، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (134)، 1998، ص 262.

(5) نقلاً عن: هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، 151.

وفي العموم سيكون نجاح اليورو مرهوناً بالكيفية التي سيدير بواسطتها البنك المركزي الاوربي عملية تنسيق السياسات المالية وتحديد اولوياتها، وهناك اتفاق على ان الاتحاد النقدي بحاجة لمدة اختبار قد تتجاوز العشر سنوات للتأكد من نجاحه⁽¹⁾، وخلال هذه المدة سيحافظ الدولار على مكانته المتميزة لاسيما مع نمو المؤشرات الايجابية حول افاق الاقتصاد الامريكي مما عزز من الثقة الدولية به كوسيط نقدي رئيسي⁽²⁾.

احد الجوانب الاخرى للاشكاليات القائمة في العلاقات النقدية والمالية بين الطرفين يتعلق بمسألة تحرير الخدمات المالية وهو البند الذي لم يتم الاتفاق عليه خلال جولة اورغواي - السابقة الذكر- إذ طالبت الولايات المتحدة الامريكية بمنح البنوك والمؤسسات المالية الامريكية العاملة في اوربا فرصة مساوية لنظيراتها الاوربية، ورد الاتحاد الاوربي على ذلك بابداء استعداده لتحرير الخدمات المالية وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ووجه اتهاماته للولايات المتحدة الامريكية بعدم الالتزام بالتحرير الشامل للنشاطات المالية والمصرفية⁽³⁾، وقد تم الاتفاق في اطار منظمة التجارة العالمية على التحرير التدريجي للخدمات المالية حيث تطالب الولايات المتحدة الامريكية بمدة اختبار لالتزام الاطراف الاخرى قبل ان تقدم على تحرير سوقها المالية التي تمثل السوق الاكبر في العالم إذ يبلغ حجمها ضعف حجم السوق المالية الاوربية⁽⁴⁾.

ويبدو ان العلاقات المالية والنقدية ستظل متحفظة باهميتها الخاصة في ظل التكامل بين الاقطاب الرأسمالية وعمليات التدويل المضطرد للنشاطات المالية، ورغم التراجع الذي تشهده الحكومات على هذه النشاطات⁽⁵⁾، إلا ان هناك من يعتقد أن المركز

(1) عمرو الشربيني، الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (134)، 1998، ص 258.

(2) Jeffrey A. Franke, OP. Cit., P.10.

(3) وليد محمود ناصر، المصدر السابق، ص 111.

(4) Jeffrey E. Garten, OP. Cit., P.58.

(5) ولتر ريستون، اقول السيادة، ترجمة محمد عزت نصار وجورج خوري، دار النسر، (عمان، 1995)، ص 74.

السياسي للولايات المتحدة سيظل مرتبطاً بمركزها المالي، غير ان هذا المركز لم يعد يعكس الحقائق الاقتصادية القائمة لان الولايات المتحدة الامريكية لم تعد مؤهلة للنهوض بدور المدير المنفرد للنظام النقدي الدولي، ويقترح البعض نظاماً بديلاً يقوم على التنسيق بين اوربا وامريكا واليابان، ورغم ان مثل هذا التنسيق قائم فعلياً عن طريق مؤسسة الدول الصناعية الرئيسة، إلا انه بحاجة الى قدر كبير من المأسسة والتنظيم⁽¹⁾، ولكن في ظل الاتجاه المتنامي نحو التقليل من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يبدو ان قيام مثل هذا النظام مستبعداً وان المنطق التنافسي لا التنسيقي هو الذي سيحدد مستقبل العلاقات المالية والنقدية.

(1) Diane B. Kunze, "The Fall of the Dollar Order", (Foreign Affairs), Vol.74, No.4, 1995, P.26.

الفصل الرابع

موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي من قضايا

العرب الاستراتيجية 1989 - 2000

الفصل الرابع

موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي من قضايا

العرب الاستراتيجية 1989-2000

نما لا شك فيه ان الوزن السياسي وقوة الدولة هما نتاج المقومات الطبيعية (الموقع والمساحة والمناخ والموارد المائية والتربة والمعادن)، والمقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان وعددهم وتركيبهم العمري ونموهم وتوزيعهم، والمقومات الاقتصادية التي تتمثل في الموارد المعدنية والصناعية والزراعية. والمقومات الاقتصادية تعد اهم مقومات القوة بكل اشكالها وابعادها، بل اصبحت المحرك الاساسي للعلاقات الدولية، واصبحت المصالح الاقتصادية سببا اساسيا للتحركات السياسية والعسكرية الدولية والاقليمية⁽¹⁾. لذلك، فان الاقطار العربية تعاني ازمتات ومشاكل اقتصادية سببها العمل الفردي وقلة التنسيق الاقتصادي العربي، فضلا عن التخلف الاقتصادي، ولا سيما في القطاع الصناعي، واتساع الفجوة الغذائية وتفاقم العجز الغذائي وتخلف الزراعة، في حين يمتلك الوطن العربي من المقومات الاقتصادية ما يجعله قوة اقتصادية كبرى مؤثرة دوليا. والوطن العربي يمتلك من المقومات الطبيعية ما يجعله قوة اقتصادية كبرى يمكنها ان تساهم بدور بارز في الاحداث الدولية والاقليمية⁽²⁾، فضلا عن امتلاكه قوة بشرية يزيد عددها على 273 مليون نسمة عام 1999. ومعدل النمو في الوطن العربي في تزايد مستمر، الامر الذي يؤثر على وجود قوة بشرية كبيرة، ولكنها غير مستثمرة لاسباب

(1) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2005)، ص96.

(2) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار المستقبل العربي، (القاهرة، 1976) ص ص 51-52.

كثيرة جدا، اهمها غياب العمل العربي المشترك، وضعف التنسيق العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

تكتسب منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، اهمية خاصة في السياسات الدولية نظرا لموقعها الاستراتيجي الحيوي في قلب العالم، إذ تعد نقطة التقاطع المهمة بين اوربا واسيا وافريقيا، وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وتتحكم المنطقة بمجموعة من اهم مواقع المرور الدولية، وهي: قناة السويس بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر، ومضيق باب المندب بين البحر الاحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق هرمز بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق البوسفور والدردنيل بين البحر الاسود والبحر الابيض المتوسط، ومضيق جبل طارق بين البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي⁽²⁾.

من خلال ما تقدم يلاحظ، ان الموقع المميز للمنطقة العربية الذي يسيطر على كثير من الممرات المائية الحيوية في العالم، قد جعل الحضور التجاري والعسكري للدول الكبرى في المنطقة ضروريا وحيويا لنموها وتطورها، ووسيلة لفرض سياساتها، ليس على هذه المنطقة وطرقها الاستراتيجية فحسب، بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لاغراض عديدة.

ان الخصائص المهمة للموقع الجغرافي للمنطقة العربية، جعلت منه معبرا رئيسيا لطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، وممرا للجيوش، وميدانا للتنافس والصراع بين القوى السياسية الدولية، ومحورا تدور حوله الكثير من الاحداث العالمية.

(1) علي الحاج، المصدر السابق، ص96؛ للمزيد من المعلومات ينظر: حسن نافعة، الاتحاد الاوربي ...، ص ص 467-470.

(2) علي الحاج، المصدر السابق، ص ص 97-98.

المبحث الاول

التحالف الامريكي - الاوربي في حرب الخليج الثانية عام 1991م

شهدت المنطقة العربية بين عامي 1990-1991 ازمة دولية نتيجة الاجتياح العراقي للكويت، نتج عنها قيام تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لتحرير الكويت، دخلت فيه جميع دول الجماعة الاوربية التي فشلت في ان يكون لها دور سياسي مستقل، لتكون اوربا هي الخاسر الاكبر سياسيا وماديا في هذه الحرب إذ فقدت مصداقيتها السياسية أمام الرأي العام العربي بتبعيةها الكاملة للولايات المتحدة الامريكية، فقد تبين من خلال هذه الحرب ضعف وهشاشة الاجهزة السياسية للجماعة الاوربية مقابل قوة الولايات المتحدة الامريكية.

لقد اندلعت هذه الحرب اساسا من تداعيات عديدة بين العراق والكويت حول النفط والحدود ومشكلة الديون العراقية من الكويت، فضلا عما كان يعتقده العراق بان الكويت تنفذ مؤامرة غربية ضده بعد خروجه متصرا من الحرب مع ايران (1980-1988)⁽¹⁾، وتصوير الدوائر الغربية للعراق على انه الخطر الحقيقي على الكويت ودول الخليج العربي الاخرى⁽²⁾.

في ظل هذه الاوضاع كان الاقتصاد العراقي يشهد حالة من التدهور بسبب تدني اسعار النفط العالمية، وكان العراق يسعى الى اعمار ما دمرته الحرب مع ايران، مما يعني

(1) تعرف الحرب العراقية-الايرانية بـ (حرب الخليج الاولى)، للمزيد من المعلومات عن هذه الحرب، ينظر: مجيد خدوري، تاريخ صراع جذور الحرب العراقية الايرانية، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، (بغداد، 2010)؛ مجيد خدوري، حرب الخليج: جذور ومضامين الصراع العراقي-الايراني، ترجمة: وليد خالد احمد، ط2، (بغداد، 2008).

(2) للمزيد من المعلومات عن جذور حرب الخليج الثانية، ينظر: ابراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي: العدوان العراقي على الكويت الابعاد والنتائج العربية والدولية، مؤسسة الشراع العربي، ط1، (الكويت، 1996)، ص ص 17-50؛ عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الامريكية المعاصرة 1980-2003، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-جامعة الموصل-2011م، ص ص 221-240.

حاجته الى الاموال لتغطية نفقات الاعمار وتسديد الديون التي ترقبت عليه بسبب هذه الحرب⁽¹⁾.

قام الكويتيون بزيادة انتاجهم النفطي على الرغم من ادراكهم ان هذه الزيادة ستؤدي الى اضرار اقتصادية بالغة نتيجة انخفاض اسعار النفط، فانهم اخذوا يتسابقون في ارضاء الامريكان⁽²⁾، مقابل وعد امريكي بالموافقة على بيع الكويت اسلحة امريكية بقيمة ملياري دولار. وبالمقابل فان العراق كان يسعى جاهدا للحصول على سعر مقبول للنفط، حتى لا تتاثر خطط التنمية فيه، وهذا ما حدى بالرئيس العراقي آنذاك صدام حسين (1979-2003) لان يحذر الكويت من اثار هذه السياسة خلال انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئ في بغداد في 30 مايو/ ايار 1990 عندما قال: أن هبوط سعر البرميل من النفط بمقدار دولار واحد يؤدي إلى خسران العراق مبلغ بليون دولار سنوياً⁽³⁾.

ازدادت الاوضاع سوءا بين العراق والكويت بعد هبوط اسعار النفط الى مستويات متدنية، اذ وصل سعر برميل النفط الى (11-12) دولار خلال تلك المرحلة بسبب اغراق الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة للسوق النفطية بزيادة الانتاج. وتطورت الاحداث على ضوء الشكوى التي قدمها نائب رئيس الوزراء وزير خارجية العراق طارق عزيز الى الامين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي في 15 يوليو/ تموز 1990، وتضمنت الشكوى ايضا قضية الحدود والمنشآت الكويتية المقامة على الاراضي العراقية، وسحبها للنفط العراقي من حقل الرميطة في جنوب العراق، وكان المثير للاهتمام في هذه الشكوى هو ما ورد في نصها بان ما فعلته الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة يمثل عدوانا على العراق، وقال ان ثمة مؤامرة بين بعض الدول

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: المصدر نفسه، ص ص 226-237.

(2) عوني عبد الرحمن السبعوي، العراق والتحدي الامريكي الاطلسي: المواجهة الاستراتيجية في المشرق العربي، مجلة ام المكار، (بغداد)، ع(27)، ص(7)، 2001م، ص 37.

(3) نقلاً عن: جين ادوارد سميث، حرب جورج بوش، ترجمة: محمود برهوم ونقولا ناصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، (عمان، 1992)، ص 36؛ محمد المشاط، كنت سفيراً للعراق في واشنطن.. حكايتي مع صدام في غزو الكويت، (بيروت، 2008)، ص 100.

العربية والولايات المتحدة الامريكية غرضها اىذاء العراق، وان هذه المؤامرة تنتهج نهجا جديدا يقوم على التآمر الاقتصادي⁽¹⁾، واستطرد قائلا: أن الولايات المتحدة الامريكية حرضت بعض الدول العربية على زيادة انتاجها النفطي على الحصص المقررة من اوبك، الامر الذي ادى الى هبوط اسعار النفط من 27-28 دولارا للبرميل حتى وصل الى 11-12 دولارا، ومحاولة جر العراق الى خسارة سنوية بلغت نحو 14 بليون دولار⁽²⁾ وجاء هذا التخفيض والتآمر الاقتصادي ضد العراق بدفع من الولايات المتحدة الامريكية التي تروم الحصول على النفط العربي باسعار زهيدة بغية زيادة مخزونها الاستراتيجي على حساب ما موجود لدى العرب، ثم اختتم خطابه بالقول: "... اذا لم تنفع الكلمات في حمايتنا فلن يكون امامنا سوى العمل على اعادة الامور الى نصابها واستعادة حقوقنا المغتصبة"⁽³⁾.

وردت الكويت على الشكوى العراقية برسالة من وزير خارجيتها صباح الاحمد الجابر الصباح الى الامين العام لجامعة الدول العربية في 18 يوليو/ تموز 1990م، اكدت فيها ان الكويت قامت باستخراج النفط من ابار تقع ضمن اراضيها، وذكرت الرسالة ايضا ان العراق لا يزال يقوم بمحاولات لحفر ابار داخل الاراضي الكويتية، مما يلحق الضرر في مخزون حقول النفط القريبة من حدود البلدين⁽⁴⁾.

وفي 21 يوليو/ تموز ارسل طارق عزيز رد الحكومة العراقية الى الامين العام لجامعة الدول العربية على الرسالة، ووضح في المذكرة بان الرسالة الكويتية مليئة بالمغالطات. وان الحقيقة التي ينبغي ان يعرفها كل العرب هي ان المسؤولين الكويتيين كانوا يتهربون

(1) للاطلاع على نص الشكوى، ينظر: بيار ساليانجر واريك لوران، حرب الخليج الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط11، (بيروت، 1993)، ص ص 277-286؛ عودة بطرس عودة، حرب الخليج من المسؤول ؟، (عمان، 1991)، ص ص 225-261.

(2) جريدة الجمهورية، (بغداد)، 18 تموز، 1990.

(3) جريدة الجمهورية، (بغداد)، 18 تموز، 1990.

(4) للمزيد من المعلومات حول نص الرسالة الكويتية، ينظر: محمود بكري، جريمة امريكا في حرب الخليج: الاسرار الكاملة، ط2، (القاهرة، 1991)، ص 190؛ محمد المشاط، المصدر السابق، ص 100.

ويماطلون عمدا في اجراء اي تنسيق جدي بين البلدين، واكد طارق عزيز في مذكرته انه اذا كانت الكويت تكبدت خسائر مادية فأننا سفحنا الدم الغالي، فضلا عن تكبدنا الخسائر الهائلة⁽¹⁾، وفيما يخص حقل الرميلة اكدت المذكرة العراقية ان هذا الحقل هو عراقي بالاسم والارض، وان ما سحبه حكومة الكويت منه عمدا في ظروف انشغال العراق بالحرب مع ايران، هو مثال واحد من امثلة التجاوزات الكويتية⁽²⁾.

وعلى اثر هذه الاجواء المتوترة حاول بعض الزعماء العرب مثل الرئيس المصري السابق حسني مبارك (1981-2011)، والملك الراحل حسين بن طلال ملك الاردن (1953-1999)، والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (1988-2004) البحث في ايجاد حلول لهذه الازمة وابقاءها في اطارها العربي، ففي 24 يوليو/ تموز 1990م وصل الرئيس المصري الى بغداد التي كان قد وصلها قبله بيومين الامير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وقد اتفق خلال الزيارة على عقد لقاء بين مسؤولي البلدين في جدة⁽³⁾ يوم 31 يوليو/ تموز 1990، وكان الرئيس المصري على علم بهذا الاتفاق ومؤيدا له، فقام بزيارة الكويت بعد زيارته لبغداد⁽⁴⁾.

وفي ظل الاجواء الدبلوماسية قامت ابريل غلاسي April Glaspie سفيرة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد بمقابلة الرئيس العراقي في 25 يوليو/ تموز 1990م⁽⁵⁾، إذ اكدت السفارة بان الولايات المتحدة الامريكية ليس لديها نية في التدخل في الصراعات العربية-العربية مثل

(1) نقلاً عن: حسن علي خضير علاوي العبيدي، تركيا ودول البوار الشرق اوسطي 1988-1998 دراسة في العلاقات السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-جامعة الموصل-2010، ص ص 95-96.

(2) Serzed Ahmedov, Türkiye-Iran Münasebetleri 1979-1991, (Ankara, 1996), S.75.

(3) يعرف اجتماع جدة باسم (مباحثات الفرصة الاخيرة). للمزيد من المعلومات عن الاجتماع، ينظر: بيار سالينجر واريك لوران، المصدر السابق، ص ص 93-109.

(4) حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص 97.

(5) للمزيد من المعلومات عن مقابلة السفارة الامريكية مع الرئيس العراقي، ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق: يوميات-وثائق-تقارير 1990-2005، (بيروت، 2007)، ص ص 161-169.

الصراع الحدودي مع الكويت، وأشارت الى ان رئيسها (بوش الاب) لا ينوي ان يعلن الحرب الاقتصادية على العراق⁽¹⁾.

وفي ضوء اتفاق الزعماء العرب فقد تم عقد الاجتماع في جدة، وارسل الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية (1982-2005) رسالتين الى رئيسي الوفدين العراقي والكويتي لحضور الاجتماع، وقد اشار الكاتب محمود بكري الى ان الرئيس الامريكي اتصل هاتفيا بامير الكويت جابر الاحمد الصباح (1977-2006) واصدر له توجيهات عدة طالبا منه التقيّد بها، وكانت تستهدف افشال المحادثات عبر اصرار الكويتيين على تشددهم في الاستجابة للمطالب العراقية، وكذلك التسويف والمماطلة في المفاوضات، مما يهيء للامريكان الاجواء الملائمة لتنفيذ مخططهم في الخليج العربي⁽²⁾، وهذا ما اثبتته تطورات الاحداث لاحقا.

جرت المفاوضات بين الوفدين العراقي برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة (عزة ابراهيم الدوري)، والكويتي برئاسة ولي العهد سعد العبد الله الصباح⁽³⁾، كما كان متفق عليه في 31 يوليو/ تموز 1990م في جدة، وكانت الاجواء تسير باتجاه التصعيد ونتيجة لتمسك كل طرف بمواقفه وعدم التنازل عنها، الامر الذي افشل المفاوضات التي

(1) ف. ويليام اينفرال، مائة عام من الحرب: السياسة النفطية الامريكية-الانكليزية والنظام الدولي الجديد، تعريب محمود فلاحه، (بيتون، 1993)، ص 292.

(2) محمود بكري، المصدر السابق، ص ص 321-322.

(3) كان لامير الكويت دور كبير في ارساء اجواء التوتر المسبق قبيل ساعات من اجتماع جدة يوم 31 تموز 1990م، فقد اثبتت احدي الوثائق التي حصل عليها الجيش العراقي بعد دخوله للكويت وتحمل رقم (353) مؤرخة في (1411/1/7هـ)، وعليها تهميش صادر من الامير نفسه وموجه لسعد العبد الله رئيس الوفد الكويتي، يقول فيها ما نصه: الشيخ سعد محضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها والا هم بالنسبة لنا مصالحنا الوطنية ومهما ستسمعون من العراقيين والسعوديين عن الاخوة والتضامن العربي لا تصغوا اليه. كل واحد منهم له مصلحة، السعوديون يريدون اضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقيين لكي نتنازل لهم مستقبلا عن المنطقة المقسومة، والعراقيون يريدون تعويض حربهم من حسابنا. لا هذا يحصل ولا ذاك وهو رأي اصدقائنا في مصر وواشنطن ولندن... اصرروا في مباحثاتكم نحن اقوى مما يتصورون. عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص 239.

كانت بارقة الامل الاخيرة في حل الخلاف العراقي-الكويتي⁽¹⁾، وهذا ما ادى في النهاية الى دخول القوات العراقية الى الكويت في 2 اغسطس/ آب 1990م والسيطرة عليها بالكامل⁽²⁾.

حاول عدد من الرؤساء العرب تدارك الموقف من خلال الاتصالات والزيارات والاجتماعات⁽³⁾ لايجاد حل عربي للامنة، الا ان كل هذه الجهود قد باءت بالفشل نتيجة للضغط الذي مارسه الولايات المتحدة الامريكية على هؤلاء، فخلال مكالمة الرئيس الامريكي للملك حسين الذي كان موجوداً في القاهرة لايجاد حل للامنة من خلال جلسات الجامعة العربية، قال جورج هربرت بوش ما نصه "ان الغزو العراقي تهديد مباشر لامن الولايات المتحدة الامريكية ومصالحها، وان الكونغرس والرأي العام ووسائل الاعلام الامريكي كلها تطالبه بالتصرف بالفعل العسكري وليس بقرارات

(1) محمد حسين هيكل، حرب الخليج او هام القوة والنصر، مركز الامرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1992)، ص 349-350.

(2) Irfan C. Acar, Diş politika, (Ankara, 1993), s.50; Cameron s. brown, "turkey in the gulf wars of 1991 and 2003", (Turkish studies), Vol. 8, No.1, March 2007, p.85.

(3) من هذه الاجتماعات، اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم الخميس 2 آب 1990م، الذي ادى دخول القوات العراقية للكويت. صحيفة اخر ساعة، (مصر)، ع(2911)، 8 آب 1990.

الادانة" ⁽¹⁾، وكتب بول ولفowitz Paul Wolfowitz - مساعد وزير الدفاع الأمريكي - تقريراً قال فيه: "العراق اخطر دولة عربية على المصالح الأمريكية" ⁽²⁾.

لقد استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية غياب التوازن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وبوادر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، فاندفعت بكل قوة للسيطرة على مجلس الأمن، واستخدمت هيئة الأمم المتحدة كأداة أولى لتشكيل التحالف الدولي المناهض للعراق ⁽³⁾، فأصدر مجلس الأمن أول قراراته في هذه الحرب المرقم (660) الصادر في 2 أغسطس/ آب 1990م، ⁽⁴⁾ والذي يتضمن ادانة العراق ومطالبته الانسحاب من الاراضي الكويتية دون قيد او شرط ⁽⁵⁾.

(1) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج ...، ص ص 381-382؛ بعد مضي ساعات على اجتياح القوات العراقية للكويت عقد الرئيس الأمريكي اجتماعاً مع كبار مسؤوليه وهم: نائب الرئيس دان كويل، وسكرتير البيت الأبيض جون سنونو، ووزير الخزانة نيكولا برادي، ووزير العدل ريتشارد ثورنبورغ، ووزير الدفاع ريتشارد بروس تشيني (المعروف بديك تشيني)، ومدير الاستخبارات المركزية وليام ويست، ورئيس الأركان كولن باول، والجنرال نورمان شوارتزكوف رئيس القيادة المركزية المرسلة الى الخليج العربي فيما بعد. عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص 243؛ للمزيد من المعلومات عن دور الجنرال شوارتزكوف في حرب الخليج الثانية؛ ينظر: مذكرات شوارتزكوف، الامر لا يحتاج الى بطل 1، تعريب: نور الدين صدوق وغلاب الجابري، (دمشق، د. ت)، ص ص 293-300.

(2) أنيس الدغدي، سري للغاية: ال CIA وملفات الحكام العرب (وثائق تنشر لأول مرة)، دار الكتاب العربي، ط 1، (دمشق، 2006)، ص 289.

(3) Haluk Gergre, Türk Dis Politikasinin: Ekonomi Politigi, Baski 2, (Istanbul, 1999), SS. 181-182.

(4) للاطلاع على نص القرار، ينظر: الملحق رقم (2).

(5) مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شوشر، ط 2، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2002)، ص ص 406-407؛ عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الأمريكي، (القاهرة، 2007)، ص 87؛ وأصدر مجلس الأمن الدولي بعد ذلك قرارات أخرى بحق العراق ومنها القرار (661) الذي صدر في 6 آب 1990 والقاضي بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق. ينظر نص القرار: الملحق رقم (3)؛ وبعد أقل من أربعة أشهر صدر قرار مهم آخر برقم (678) في 29 تشرين الثاني 1990م نص على استخدام القوة العسكرية ضد العراق. جيف سيمونز، التشكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، (بيروت، 1998)، ص ص 64-77؛ كروستين عبدالكريم ديلان، قذارة الحرب النظيف، تعريب محمد كاظم مجيد،

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتولى زمام الأمور، وقامت بالضغط على المملكة العربية السعودية للموافقة على طلب التدخل العسكري الأمريكي بحجة حماية الأراضي السعودية من هجوم عراقي محتمل عليها، ووافق الملك فهد بن عبدالعزيز يوم 6 أغسطس/ آب على استقبال هذه القوات على الأراضي السعودية، بعد أن قال له وزير الدفاع الأمريكي (ديك تشيني Dick Cheney) والجنرال (نورمان شوارتزكوف Norman Schwarzkopf) قائد القيادة المركزية المسؤولة عن الخليج والذي أصبح فيما بعد قائد قوات التحالف الدولي المناهض للعراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية "أننا نعتقد أن العراق سيهاجم السعودية خلال 48 ساعة"⁽¹⁾، وهكذا بدأت القوات الأمريكية والمتحالفة معها بالوصول إلى السعودية⁽²⁾.

واستمرت التحشيدات والاستعدادات حتى قيام الحرب صباح يوم الخميس 17 يناير/ كانون الثاني 1991م، واستمرت حتى يوم 28 فبراير/ شباط 1991م.⁽³⁾

(بغداد، 2002)، ص 4. والجدير بالذكر أن واشنطن عطلت أي دور لمجلس الأمن، وحصرت جهود الأمين العام للأمم المتحدة (خافيير دي كويلار) عند حدود القرارات ولم يذهب أبعد من ذلك. جريدة الجمهورية، (بغداد)، 19 شباط 1992؛ حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم، ط 1، (بيروت، 2009)، ص ص 110-111. ينظر نص القرار (678) الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني 1991: الملحق رقم (4).

(1) نقلاً عن: حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص 101؛ عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص ص 250-252.

(2) كانت قوات التحالف تتكون من: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وسوريا، والمغرب، والكويت، وسلطنة عمان، وباكستان، وكندا، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وبنغلاديش، وأستراليا، وإيطاليا، وهولندا، والنيجر، والسنغال، وإسبانيا، والبحرين، وبلجيكا، وكوريا الجنوبية، وأفغانستان، والأرجنتين، والنرويج، وتشيكوسلوفاكيا، واليونان، وبولندا، والفلبين، والدنمارك، والمجر. استخدمت قوات التحالف (3600) دبابة و(1800) طائرة و(150) قطعة بحرية. عبدالكريم العلوجي، المصدر السابق، ص ص 87-90.

(3) للمزيد من المعلومات عن مجريات الحرب، ينظر: يفغيني برينكوف، يوميات برينكوف في حرب الخليج: حرب كان تجنبها ممكناً، ط 1، (بيروت، 1991)، ص ص 83-109؛ محمد حسين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، ط 3، (القاهرة، 2004)، ص ص 99-148؛

اولا : الموقف الامريكي من ازمة وحرب الخليج الثانية

يتبين من خلال تتبع احداث ازمة وحرب الخليج الثانية، ان الازمة كانت عملا من اعمال الولايات المتحدة الامريكية، فان خلفيات الازمة وكيفية اندلاعها لم تكن الا من صنع السياسة الامريكية. والسؤال الذي يطرح بهذا الصدد، هو كيف استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ادارة هذه الازمة سياسيا ودبلوماسية وعسكريا؟
أ- الادارة السياسية والدبلوماسية للازمة:

اذا كانت الحشود العسكرية العراقية على الحدود الكويتية قبل 2 اغسطس/ آب 1990م قد جاءت لتخويف الكويت او لاجتياحه، لماذا لم تتخذ واشنطن موقفا صريحا من ذلك، كما اشار جيمس بيكر James Baker وزير الخارجية الامريكي من ان الزعامة الامريكية تتعرض للتحدي من الغزو؟ لقد كانت الادارة الامريكية تتوقع الغزو في اي لحظة، الا انها بقيت تنتظر الفرصة الذهبية لاعلان الحرب التي جاءت في الكلمة الاولى التي صرح بها جورج بوش الأب يوم الاحد 5 اغسطس/ آب في حدائق البيت الابيض،⁽¹⁾ وهي الحرب التي ارست تصورا استراتيجيا امريكيا لامن الخليج العربي، حيث "من بين خمسين مليون برميل بترول تستهلك يوميا في العالم الغربي، فان عشرين مليون تأتي من ابار الخليج العربي".⁽²⁾

ومن الجدير بالذكر، ان صحيفة نيويورك تايمز New York Times ذكرت ان نظام الخدمة الاختيارية المعروف بـ(مجلس التجنيد) كان على اهبة الاستعداد وجاهزا للبدء

Timothy J Lynch and Roberts. Singh, After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy, Cambridge University Press, (New York, 2008), pp. 151-158.

(1) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص 404.

(2) ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية-الاوربية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2007)، ص 137.

باستدعاء الجنود للخدمة العسكرية خلال 24 ساعة⁽¹⁾، ومنذ ابريل/ نيسان تم استدعاء
مئة الف رجل لاختضاعهم للتدريب الاساسي ثم الحاقهم الى السعودية.⁽²⁾
وفي الواقع، ان المتبع للهجة الخطاب السياسي الامريكي منذ الساعات الاولى
لاندلاع الازمة يلاحظ - من دون تفكير عميق - ان النوايا الامريكية واضحة جداً، وان
الحرب واقعة لا محالة⁽³⁾.

ان استبعاد الحل السلمي كان المسعى الذي استنفرت له ادارة بوش الاب كل
امكانياتها العسكرية، المالية، والدبلوماسية، والاستخباراتية، لان الحل السلمي لا ينسجم
مع ما وضع من مخطط استراتيجي، من اولوياته فرض الهيمنة الامريكية على منطقة
الخليج العربي والنفط الذي فيها. وهذا ما تمخض عنه الاجتماع الذي عقده مجلس
الامن القومي الامريكي في 4 اغسطس/ آب 1990 في كامب ديفيد، إذ قرر انتهاج سياسة
دبلوماسية القوة ضد العراق، على الشكل الاتي: العزل السياسي للعراق، الضغوط
الدبلوماسية، الضغوط الاقتصادية، واخيراً التحرك نحو العمل العسكري.⁽⁴⁾

وقد انصبت سياسة العزل السياسي للعراق من خلال الاتصال بكل دول العالم
لاصدار بيانات تعبر عن وجهات نظر حكوماتها في ادانة الاجتياح العراقي للكويت⁽⁵⁾،

(1) New York Times, 3/4/1990.

(2) ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية: دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، مركز
الدراسات الاقليمية، سلسلة شؤون اقليمية رقم (7)، جامعة الموصل -2006، ص156.

(3) نورد دايفيس، درع الصحراء وفضيحة النظام الدولي الجديد، ترجمة: بشير يوسف البرغوثي، دار الدليل الوطني للنشر،
(عمان، 1991)، ص85؛ للمزيد من المعلومات، ينظر:

Philip Robins, Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy Since the Cold
War, University of Washington Press, N.D, pp. 15-17.

(4) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص406؛ احمد طحان، الانهيار الأمريكي: رائحة الدم في حياة الرئيس جورج
بوش، دار المعرفة، ط1، (بيروت، 2009)، ص ص 211-215.

(5) قامت الجماعة الاوربية باصدار بيان بتاريخ 2 اغسطس/ آب 1990م في شأن ادانة الاجتياح العراقي للكويت. ينظر
الملحق رقم (5)؛ كما قامت باصدار بيان ثاني بتاريخ 6 اغسطس/ آب 1990م في شأن تكرارها ادانة الاجتياح
العراقي للكويت وتنفيذ العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن على العراق. ينظر الملحق رقم (6).

وضرورة احترام المواثيق الدولية. اما من الناحية الدبلوماسية فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى بناء تحالف دولي يجمع الشرق والغرب، فضلاً عن الحصول على اجماع عربي في ادانة العراق والاصطفاف مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، واستصدار القرارات الدولية، التي بلغت اثناء الازمة اثني عشر قراراً ابتداءً بـ (القرار 660) حتى (القرار رقم 678) الذي اجاز استخدام القوة العسكرية⁽¹⁾، بعد انتهاء المهلة المحددة لتنتقل منها "عاصفة الصحراء" في 17 يناير/كانون الثاني 1991م⁽²⁾.

ومن اجل فتح الطريق للعمل العسكري، فان ادارة البيت الابيض عملت على اتخاذ العديد من الخطوات المهمة بهذا الصدد:

1- تمكنت الولايات المتحدة الامريكية وبجهودها السياسية والدبلوماسية من اجهاض اي مسعى تفاوضي مع العراق، بهدف التوصل الى تسوية سياسية. كما استطاعت الادارة الامريكية ان تحول الازمة من مواجهة عربية-عربية يمكن حلها في اطار النظام الاقليمي العربي الى مواجهة عالمية، وعدتها تهديداً للمصالح الغربية عموماً، إذ اعلن وزير الدفاع الامريكي (ديك تشيني) ان المزاوجة بين القوة العسكرية العراقية المكونة من مليون عسكري مع 20% من نفط العالم، تمثل تهديداً كبيراً للمصالح الامريكية والعالمية⁽³⁾.

2- كما دفعت الولايات المتحدة الامريكية عدد من الانظمة العربية الفاعلة في النظام الاقليمي العربي، من خلال التهديد والابتزاز والاغراءات والوعود،

(1) للمزيد من المعلومات عن القرارات الدولية اثناء الازمة، ينظر: محمد عبد الله الدوري، قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة والقانون الدولي، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، شباط 1992، ص ص 24-31؛ باسيل يوسف بيجك، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (1995-2005) دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2006)، ص ص 89-109.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات ...، ص 139؛ للمزيد من المعلومات، ينظر: نبيل السمان، وثائق وزارة الدفاع الامريكية في حرب الخليج-عاصفة الصحراء، (دمشق، 1993).

(3) بوب ود وورد، القادة: اسرار ما قبل وبعد ازمة الخليج، ترجمة: عمار جولاق ومحمود العابد، الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 1991)، ص 191.

بشطب الديون وتقديم المساعدات اذا عملت على تهميش اي دور يمكن للجامعة العربية ان تلعبه، بما ينص عليه ميثاقها في تسوية الازمة بالطرق السياسية والدبلوماسية⁽¹⁾.

3- ان قرارات قمة 9-10 اغسطس/ آب 1990م للقادة العرب في القاهرة، فتحت الطريق امام استدعاء القوات الامريكية بشكل شرعي⁽²⁾، ومثلت الخطوة الاساسية التي قاتلت من اجلها الولايات المتحدة الامريكية، وبالمقابل مثلت حقيقة تهميش الدور العربي في الازمة، وحولته الى تابع لتنفيذ ما يفرض عليه، وهو ماكشف عنه عملية التصويت اساسا، حيث ظهر الانقسام الكبير في الصف العربي⁽³⁾.

4- لقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تنزع القدرة على التحكم بمسار الازمة من ايدي الامم المتحدة، وان تحول مجلس الأمن الدولي الى مكتب قانوني تابع الى وزارة الخارجية الامريكية، يقوم باصدار بيانات الشجب والتنديد والقرارات⁽⁴⁾.

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات ...، ص 140؛ محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادى، منظمة الامم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات اقليمية، ع(14)، ص(5)، مركز الدراسات الاقليمية-جامعة الموصل، 2009، ص 55.

(2) عبد الخالق عبد الله، أزمة الخليج: خلفية الازمة- دور الادراك والادراك الخاطئ، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ص(14)، ع(148)، حزيران 1991، ص 69.

(3) للمزيد من المعلومات عن مؤتمر القمة العربي في القاهرة، ينظر: سامي عصاصة، وثائق حرب الخليج: حقيقة ما جرى في مؤتمر القمة العربي في القاهرة، مكتبة بيسان، ط1، (بيروت، 1994)، ص ص 130-132.

(4) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات ...، ص ص 140-141؛ للمزيد من المعلومات ينظر:

Ramazan Gözen, "Turkish Foreign Policy in Turbulence of the Post-Cold War Era: Impact of External and Domestic constraints", in, Idris Bal (ed), Turkish Foreign Policy in Post-Cold War Era, (USA, 2004), pp.36-37.

5- استطاعت الادارة الامريكية ان ترمي بتكاليف الحشد العسكري وما يتبعه من الحرب على كاهل الدول العربية وعدد من الدول الاوربية واليابان، بحيث تحولت الى متعهد "لتحرير الكويت" مقابل مليارات الدولارات⁽¹⁾. ومن الجدير بالذكر، انه في الوقت الذي كانت تبدي فيه الولايات المتحدة الامريكية مرونة دبلوماسية في عملية استخدام القوة واعطاء مهلة 45 يوماً للانسحاب من الاراضي الكويتية، فان الادارة الامريكية مارست التهديد بعدم فسح اي مجال للتراجع العراقي، وغلقت كل المنافذ امامه. اذ ان الرئيس الامريكي اوصى وزير خارجيته قبل المفاوضات التي جرت مع طارق عزيز في جنيف⁽²⁾ بتاريخ 9 يناير/ كانون الثاني 1991، قائلاً له بالحرف الواحد: "جيم ان المهم في المحادثات ان لا تقدم له اي بصيص امل في امكانية التسوية او حتى التفاوض، وانما ابلاغ لغة التهديد بالحرب اذا لم ينسحب العراق"⁽³⁾. ان اللهجة الاستفزازية التي اتسم بها الخطاب السياسي الامريكي في الايام الاخيرة للازمة، اجهضت اي مبادرة سلمية يمكن ان تبقي على قوة العراق العسكرية، اذ صرح جورج بوش الاب ان انسحاب العراق من الكويت ليس كافياً لحل الازمة، وانما يتحتم حلها ان يتم نزع قوة العراق العسكرية⁽⁴⁾.

وبهذا الصدد، اشار الصحفي الامريكي (مايكل ماسينغ) Michael Massing أنه في الايام الاخيرة للازمة، وقبل تفجيرها، كان اسوأ سيناريو بالنسبة الى الادارة الامريكية

(1) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص ص 406-409.

(2) للمزيد من المعلومات عن المفاوضات التي جرت في جنيف، ينظر: نصوص الحرب (طارق عزيز-جيمس بيكر)، المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبيل حرب الخليج بايام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 1992).

(3) Quoted in: Jean Toulat, le Pape Contre la Guerre du Golfe: Jean-Paul II censure, (Paris, 1991), p.130.

(4) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج...، ص ص 515-516. والجدير بالذكر ان الرئيس الامريكي في جلسة مشتركة مع الكونغرس يوم 11 سبتمبر/ ايلول 1990 تعهد بإسقاط الرئيس صدام حسين، الأمر الذي يتعارض كلياً مع الاهداف السابقة للولايات المتحدة الامريكية في الضغط على العراق لإرغامه على الانسحاب من الكويت. ستيفن غروبارد، حرب السيد بوش: مغامرات في سياسات الوهم، ترجمة: خالد ايوب وعبد الرحيم الفراء، (عمان، 1992)، ص 119.

هو احتمال استجابة الرئيس العراقي لطلب الانسحاب، وان الادارة كانت محتاطة لذلك، وكانت لديها الخطط لاحباط عملية الانسحاب هذه⁽¹⁾. كما ان عملية الانسحاب يزيل المبرر لبقية القرارات المتخذة سابقا من قبل مجلس الامن. وكما ذكرنا مرارا، لم يكن هدف الولايات المتحدة الامريكية الاساسي الانسحاب من الكويت وانما تدمير قوة العراق العسكرية. وهذا بالتحديد ما صرح به وزير الدفاع الامريكي (ديك تشيني) قبل عدة ايام من ايقاف الحرب، اذ قال: تريد تدمير القوات العسكرية الاستراتيجية للعراق لما فيه صالح الامن والاستقرار في المنطقة⁽²⁾. وضمن اطار هذا الهدف، يمكن فهم واستنكار عملية القصف الوحشي للقوات العراقية المنسحبة من الكويت، اذ تعرضت هذه القوات المنسحبة طوال اربعة ايام لحرقه فعليه، اذ قصفت بقنابل الوقود والهواء Air fuel Bombs التي تعد ذات قوة تدميرية هائلة، ويصفها بعض الخبراء بانها بمثابة قنابل نووية صغيرة. كما ان هدف تدمير العراق هو الذي يفسر القرارات التي اتخذها مجلس الامن بعد وقف اطلاق النار التي تضمنت العمل على تدمير اسلحة الدمار الشامل لديه ووضع اقتصاده جزئيا تحت وصاية الامم المتحدة وتجويع اطفاله وقتلهم وفرض رقابة صارمة على تطوره الصناعي والعلمي⁽³⁾.

ب- الادارة العسكرية للارزمة:

اصبحت الولايات المتحدة الامريكية بحلول شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 1990م، قد استكملت استعداداتها لشن الحرب، ولكن يجب ان يكون هناك قرار من مجلس الامن يفرض التحالف الدولي بموجب المادة رقم (51) استخدام القوة للدفاع عن النفس، ويجب ان يتم اقراره في هذا الشهر نفسه، اذ تتولى الولايات المتحدة الامريكية رئاسة مجلس الامن. وسوف تنتقل الرئاسة الدولية للمجلس الى اليمن المؤيد للعراق، الامر

(1) نقلاً عن: محمد الاطرش، أزمة الخليج: جذورها والسياسة الامريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(155)، س(14)، كانون الثاني 1992، ص36.

(2) نقلاً عن: صحيفة الرأي، (عمان)، 18 شباط 1991م.

(3) محمد الاطرش، المصدر السابق، ص41.

الذي سيشكل عقبة كبيرة امام الولايات المتحدة الامريكية في تنفيذ مخططاتها في شن الحرب، صدر قرار مجلس الامن ذو الرقم (678) في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1990م وباغلبية (12) صوتاً وامتناع الصين عن التصويت ورفض كوبا واليمن⁽¹⁾.

وليس من الغريب حصول الولايات المتحدة الامريكية على التأييد الكافي في مجلس الامن على قرار استخدام القوة، فان جيمس بيكر قد اكد انه توسع الدبلوماسية المكثفة ان تمكنا من الحصول على التأييد الضروري ... في عملية معقدة من التملق والاقناع والتهديد، بل وشراء الاصوات في بعض الاحيان. وهذه هي سياسة الدبلوماسية⁽²⁾.

ويكشف جيمس بيكر في كل اللقاءات الدبلوماسية التي جرت مع رؤساء الدول الاعضاء في مجلس الامن - وقيل استصدار القرار (678) - ان الولايات المتحدة الامريكية اخفت نواياها في شن الحرب، ولايهمها الا اصدار القرار، باللغة والالية التي يتضمنها، ومن ثم يبقى عليها التفسير الذي تقدمه في حال شن الحرب، وهو ما عبر عنه عند لقاءه وزير الخارجية الماليزي (الحاج ابو الحسن الحاج عمر 1997-2000) في لوس انجلوس Los Angeles الذي اخبره ان القرار الذي نقرحه في الأمم المتحدة سيكون ذو طبيعة عامة، انه لن يتضمن ذكراً لكلمة القوة، ولن يتضمن كلمة عسكري⁽³⁾.

وفي الوقت الذي تم فيه التصويت على القرار (678)، تكون الولايات المتحدة الامريكية قد اكملت حشدتها في منطقة الخليج العربي لاكثر من خمسمائة الف جندي امريكي بكامل معداتهم العسكرية، فضلاً عن الاسطول السادس في حوض البحر المتوسط، والاسطول الخامس في بحر العرب، فضلاً عن جنود الدول المتحالفة معها⁽⁴⁾.

(1) عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص 255؛ للمزيد من المعلومات، ينظر: صحيفة الراي، (عمان) 31 ايار 1999.

(2) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص 444-446.

(3) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص 467.

(4) للمزيد من المعلومات عن اعداد جنود قوات التحالف بحسب الدولة، ينظر: الملحق رقم (7).

وقبل انتهاء المهلة المحددة لاستخدام القوة، او لاعلان الحرب، صوت مجلس الشيوخ الامريكي على تفويض الرئيس (جورج بوش الاب) بشن الحرب باغلبية 52 صوتا مقابل 42 صوتا معارضا⁽¹⁾.

ومما لا شك فيه ان صدور القرار (678) قد شكل بحذ ذاته مبايعة لشرعية الحشد العسكري الامريكي، من دون ان ترفع علم الامم المتحدة او ان يرتدي جنودها القبعات الزرق، كما هو مثبت في ميثاق الامم المتحدة. وليس هناك من دور لمجلس الامن في مجريات الحرب، الامر الذي اضطر الامين العام السابق (خافيير دي كويلار) Javier de Cuellar (1982-1991) الى الاعتراف صراحة، ومن شدة الضحايا والتدمير، بان هذه الحرب التي تجري في الخليج لم تكن حرب الامم المتحدة⁽²⁾.

كما اعلن خافيير دي كويلار في تقريره السنوي لعام 1991 تحت رقم (46/1) في 6 ايلول/ سبتمبر 1991، ان "الاجراءات التي اتخذت في اللجوء الى القوة لم تتم بدقة وفقا للفصل السابع من الميثاق، حيث اجاز مجلس الامن استعمال القوة من قبل دولة او مجموعة من الدول بدلا من الامم المتحدة نفسها"، كما اكد الامين العام على "ضرورة التزام مجلس الامن باحكام التناسب في استعمال القوة وكذلك تطبيق قوانين الحرب في النزاعات المسلحة"⁽³⁾.

ولكن اذا كان هذا موقف الامين العام للامم المتحدة في الحرب وهو الذي "اصبح موظفا بسيطا في المنظمة الدولية، لا يردد غير الكلمات التي تقدم اليه"⁽⁴⁾ بحسب تعبير الصحفية الفرنسية سيرج مارتى Serge Marti. فان وزير الخارجية الفرنسية رولان

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثيرات الخلافات، ص 144.

(2) نقلاً عن: مجلة السياسة الدولية، يوميات حرب الخليج، (القاهرة)، ع(102)، 1991، ص 68.

(3) للمزيد من المعلومات عن تقرير الامين العام للامم المتحدة، ينظر: جريدة الثورة، (بغداد)، 29 ايلول 1991.

(4) Le Monde, (Paris), 13/7/1991.

دوما Roland Dumas قد اعلن " ان مجلس الامن قد وضع بين قوسين، وخلال الحرب، ان الامور جرت بشكل جعل المجلس يندثر"⁽¹⁾.

في الواقع، اذا كان خافيير دي كويلار قد اكد على ان "انتصار الحلف على العراق لا يعني بصراحة انتصارا للامم المتحدة"⁽²⁾، فان وزير الدفاع الفرنسي بيير جوكس Pierre Jeux الذي خلف شوفنمان Chevenement بعد استقالته، قد صرح "باننا طبقنا قرارات الولايات المتحدة"⁽³⁾.

اما الصحفية ايفا شيورا مونييه فقد كتبت مقالة تحت عنوان "تغيير منظمة الامم المتحدة" ان "الوضع الذي حصل بعد الحرب الباردة سمح للولايات المتحدة بان تستحوذ بكل فضاظة على السلطة في مجلس الامن وان تدفع الامم المتحدة لتوصيات بحسب رغبتها في موضوع حرب الخليج ضد العراق"⁽⁴⁾.

ثانياً: الموقف الاوربي من ازمة وحرب الخليج الثانية

في الواقع، لم يكن اجتياح الكويت من قبل العراق يمثل بالشيء الغريب للاوربيين لانهم اعتادوا على تلك النزاعات العربية-العربية، التي كثيرا ما تندلع لاسباب سياسية وحدودية وعشائرية، بقدر ما كان صدمة لهم واستغرابا للطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة الامريكية مع هذه الازمة منذ اندلاعها وحتى نهايتها بالحرب. على الرغم من بيانات الشجب والتنديد التي صدرت من كل العواصم الاوربية بشأن هذه الازمة، الا ان اوربا والخطوات المتسارعة للوحدة الالمانية، اطلقت صيحات الحذر والخوف من عودة القوة العسكرية الالمانية من جديد، واجمعت على الحل السياسي لتلك الازمة وفي اطار جامعة الدول العربية ورعاية الامم المتحدة. وما بين انهيار الاتحاد

(1) Ibid, 12/3/1991.

(2) نقلاً عن: ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات ...، ص 145.

(3) Quoted in: Jean Toulat, Op. Cit., p. 56;

عن اسباب استقالة وزير الدفاع الفرنسي (شوفنمان) ينظر لاحقا.

(4) نقلاً عن: صحيفة الراي، (عمان)، 9 تشرين الاول 1992.

السوفيتي السابق وتداعياتها الجسيمة وازمة الخليج الثانية، وجدت اوروبا نفسها وسط خيارات واحتمالات لا يمكن التكهن بمستقبلها، لكنها مضطرة لكي تتخذ الموقف وتنتهج السياسات التي تتناسب مع حجمها السياسي والاقتصادي والمالي، وتؤكد حضورها الدولي كفاعل جديد في محيط العلاقات الدولية الذي شهد تغيرا جذريا بعد انتهاء الحرب الباردة⁽¹⁾.

وفي ضوء ذلك، فإن الاسئلة التي تطرح هي: كيف استطاعت اوروبا ان تطرح رؤيتها وافكارها الخاصة بادارة الازمة من الناحية السياسية والدبلوماسية والعسكرية؟ وهل استطاعت ان تبلور سياسة مشتركة ازاء ذلك؟ وما هي تداعيات حرب الخليج الثانية على المكانة الدولية للجماعة الاوربية كلاعب مؤثر في حل القضايا والازمات الاقليمية والدولية؟ ونظرا لكثرة دول الاتحاد الاوربي، فاننا سنركز على ابرز الدول المشاركة في الحرب.

أ- موقف وردود الفعل البريطانية خلال حرب الخليج الثانية

رات بريطانيا ان الاجتياح العراقي للكويت هو خرق لميثاق الامم المتحدة، وتهديد لامن منطقة الخليج العربي، ويمثل انتهاكا لسيادة اراضي دولة عضو في الامم المتحدة⁽²⁾. كانت بريطانيا اكثر الدول الاوربية تشددا ازاء العراق، واكثرها اقترابا من موقف الولايات المتحدة الامريكية في ما يتعلق بالتصعيد العسكري. ويعود هذا الموقف الى التحالف الاستراتيجي مع واشنطن، فضلا عن قيام العراق باعدام الجاسوس البريطاني Bazoft⁽³⁾، وكذلك المصالح المالية البريطانية؛ اذ يقع في بريطانيا مقر مكتب الاستثمار الكويتي المسؤول عن ادارة الاموال الكويتية في الخارج المقدرة بنحو مئة مليار دولار⁽⁴⁾.

(1) ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات ...، ص 146.

(2) محمد الاطرش، المصدر السابق، ص ص 36-37.

(3) David Childs, The Two Red Flags: European Social Democracy and Soviet Communism Since 1945, (New York, 2000), p.109.

(4) صحيفة الراي، (عمان)، 29 كانون الثاني 2011؛ علي الحاج، المصدر السابق، ص 177.

1. الموقف الرسمي البريطاني

مع بدء العمليات العسكرية، أعلنت بريطانيا ان الهدف من العمليات هو تحرير الكويت. وجاء ذلك من خلال تصريح وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد Douglas hurd في صحيفة "اللوموند الفرنسية" أكد فيه ان العمليات العسكرية التي تشارك فيها بلاده تستهدف تحرير الكويت. وأنه ليس لدى بريطانيا اهداف اخرى، كاحداث تغيير في حدود العراق، او فرض حكومة جديدة. وان القوات العراقية ستعرض لعمليات قصف لا مثيل لها في التاريخ العسكري⁽¹⁾.

اما رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور John Major⁽²⁾ 1990-1997 فقد حدد الاهداف العسكرية بالاتي⁽³⁾:

أ- اخراج العراق من الكويت.

ب- اعادة الحكومة الشرعية.

ج- دعم سلطات الامم المتحدة.

كما اعلن وزير الدفاع البريطاني توم كنك Tom King، ان القوات البريطانية تشارك في العمليات العسكرية في الخليج ضمن قوات التحالف الدولي ضد العراق. وان القوات المتحالفة تنفذ حوالي ألف طلعة جوية يوميا. وان دقة الاصابة تبلغ 80٪، واكد فقدان طائرتي تورنيڊو Tornado وطاقمها⁽⁴⁾.

وفي مجلس العموم البريطاني، عقدت جلسة خاصة في 21 يناير/ كانون الثاني 1991م، لمناقشة تطورات الحرب في الخليج. واسفرت عن قرار يؤيد القوات البريطانية

(1) Le Monde, (Paris), 17/1/1991.

(2) جون ميجور: سياسي بريطاني، ولد في 29 اذار 1943م في لندن، عمل في احد البنوك عام 1965م، دخل العمل السياسي مع حزب المحافظين، وفي عام 1979 اصبح عضوا في البرلمان البريطاني

www.ar.wikipedia.org

(3) ابراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص 182.

(4) The Times, 19/1/1991.

ودورها في الخليج من اجل تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بالعراق. وصدر هذا القرار باغلبية 563 صوتا، مقابل اعتراض 34 صوتا. كما وافق المجلس على مشروع قرار يدعو الى استمرار الجهود- في اعقاب الحرب-من اجل حل مشاكل منطقة الشرق الاوسط (1).

وفي 24 يناير/ كانون الثاني 1991م، اكد رئيس وزراء بريطانيا امام مجلس العموم البريطاني، ان الحرب البرية في الخليج لن تبدأ قبل اضعاف القوات العراقية، وحرصا على ان يكون حجم الخسائر قليلا لدى قوات التحالف. كما اعلن ميچور انه لا يزال ممكنا الحيلولة دون حرب برية في الخليج اذا انسحب العراقيون من الكويت. وردد هذه التصريحات نفسها رئيس الاركان البريطاني ديفيد كريج David Craig (2).

وفي 27 يناير/ كانون الثاني 1991م، ذكر وزير الدفاع البريطاني في مقابلة مع شبكة (BBC)، ان قرارات الامم المتحدة لن تحقق انسحاب عراقي من الكويت لان ذلك يعني امكان تكرار هجوم الجيش العراقي مرة اخرى. ومن المهم العمل على تدمير قدرات العراق على شن الحرب في المستقبل (3).

وفي 31 يناير/ كانون الثاني 1991م، صرح رئيس الوزراء البريطاني في جريدة ((التايمز)) البريطانية بانه لا يستبعد مواصلة حرب الخليج، داخل العراق، بعد طرد القوات العراقية من الكويت، لو ان صدام حسين، ظل داخل العراق، يطلق الصواريخ. وسنحكم على الموقف في حينه، وفي ضوء قرارات مجلس الامن الدولي (4).

في 3 فبراير/ شباط 1991م، وفي حديث الى هيئة الاذاعة البريطانية، قال وزير خارجية بريطانيا: "ان احتمالات استخدام الرئيس صدام حسين الاسلحة الكيماوية تزيد

(1) Ibid, 21/1/1991.

(2) The Times, 24/1/1991.

(3) BBC News, 27 January 1991.

(4) The Times, 31/1/1991.

على 50٪. وهذا يرجع الى ان خياراته العسكرية الاخرى يقضى عليها بالتدريج". واكد هيرد، ان رد التحالف على اي هجوم كيماوي سيكون هائلا⁽¹⁾.

في 24 فبراير/ شباط 1991م، اعلن رئيس الوزراء البريطاني تعقيا على شن الحملة البرية في الخليج، ان القوات المتحالفة تعتزم تحقيق اهدافها باقل خسائر ممكنة. واكد ان بلاده تؤدي دورها كاملا في هذه الحرب من اجل تحرير الكويت. وان المعركة البرية ستنتهي بخروج القوات العراقية من الكويت، وان الايام القادمة من الحرب البرية هي ايام صعبة ولكنها ستحسم المعركة⁽²⁾.

كما اكد وزير الخارجية البريطاني، خلال حديثه الى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في 25 فبراير/ شباط 1991م، ان الحرب البرية لن تنتهي بسرعة، وان الاهداف البريطانية-خلال هذه المرحلة-تتلخص في الاتي⁽³⁾:

أ-عدم الاحتفاظ بقوات من دول التحالف داخل العراق بعد الحرب، ولكن يتوقف ذلك على نوع نظام الحكم في بغداد.

ب-اعادة الحكومة الشرعية الى الكويت، بعد اخراج القوات العراقية منها. في فجر يوم 26 فبراير/ شباط 1991م، اعلن الرئيس العراقي (صدام حسين) انسحاب القوات العراقية من الكويت، في خطاب بداه بعرض الاحداث التي ادت الى اتخاذه قرار الانسحاب⁽⁴⁾.

وفي صباح اليوم نفسه، حدد رئيس الوزراء البريطاني امام مجلس العموم البريطاني شروط ايقاف الهجوم، بالاتي⁽⁵⁾:

(1) British Radio, 3/2/1991.

(2) The Times, 24/2/1991.

(3) Ibid, 25/2/1991.

(4) نص خطاب الانسحاب، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني

(5) The Times, 26/2/1991.

أ- ان تبادر القوات العراقية-داخل مسرح العمليات- الى القاء اسلحتها قبل انسحابها.
ب- ان يوافق العراق على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الامن في شان الازمة.
وعلق وزير الخارجية البريطاني على قرار الانسحاب العراقي من الكويت، بقوله:
ان الحديث عن ايقاف اطلاق النار، هو امر مبكر، الان. وان هجوم القوات المتحالفة في
العراق، لن يهدأ، ونحن لسنا مستعدين لايقافه. ويمكن وقفه، حينما ينفذ صدام قرارات
الامم المتحدة⁽¹⁾.

في 27 فبراير/ شباط 1991، اكد رئيس الوزراء البريطاني ان مدينة الكويت قد
حررت تحريراً كاملاً. وان الجنود البريطانيين متواجدون الان في السفارة البريطانية في
الكويت، وان السفير البريطاني ميشيل وستون Michael weston غادر لندن في طريقه
الى الكويت⁽²⁾.

2. موقف الرأي العام البريطاني

استشعر البريطانيون ان حرب الخليج الثانية هي معركة امريكية-بريطانية مشتركة.
كما كشف استطلاع للرأي، ان ثلثي البريطانيين يعتقدون ان الحلفاء على حق في خوض
الحرب. بل ان 20 الف بريطاني تبرعوا بالدم من اجل الجنود. وحينما دعا التلفزيون
البريطاني سكان لندن الى فتح بيوتهم لمن سيأتون لزيارة جرحى الحرب، استجاب في الليلة
نفسها عشرة الاف مواطن⁽³⁾.

وفي ما يتعلق برأي الشعب البريطاني في الحرب، فقد نشرت جريدة "الايوزرفر"
The observer البريطانية نتائج استطلاع للرأي كلفت به مؤسسة "هاريس Harris" جاء
فيه ان اغلبية افراد الشعب البريطاني يؤيدون رئيس الوزراء على خوض حرب الخليج
الثانية⁽⁴⁾، واطهر الاستطلاع ان الجمهور لم يؤيد نيل كينوك Neil Kinnock زعيم حزب

(1) Ibid.

(2) Ibid, 27/2/1991.

(3) British television, 19/1/1991.

(4) The Observer, (London), 18/1/1991.

العمال على موقفه الذي طالب فيه -قبل الحرب- باعطاء فرصة للحصار. لقد كان حزب العمال البريطاني منقسما على نفسه بين مؤيدين للحرب وبين معارضين، فقد قام العديد من اعضاء المناهضين للحرب بتقديم استقالاتهم من حزب العمال بناء على تلك القضية⁽¹⁾.

اما الصحف البريطانية، على اختلاف انواعها فقد اصدرت طبعات اضافية لمتابعة تطورات الحرب في الوقت الذي ازداد فيه توزيعها بنسبة 40٪، كذلك واصل التلفزيون البريطاني بث برامجه العادية، واصبح يعمل على مدى الـ 24 ساعة، لنقل تطورات الموقف على الجبهة⁽²⁾.

في 4 فبراير/ شباط 1991م، كشف استطلاع للرأي ان شعبية رئيس الوزراء البريطاني تزايدت في اعقاب الحرب، ولا سيما بعد اندلاع عملية "عاصفة الصحراء" حتى انه اصبح اكثر رؤساء بريطانيا شعبية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وتشير نتائج الاستطلاع الذي اجرته مؤسسة موري More، ونشرته صحيفة "الصندي تايمز" The Sunday Times الى ان حزب المحافظين قد حقق تقدما على حزب العمال المعارض، بخمس نقاط؛ اذ حصل المحافظون على 46٪ من اصوات المشاركين، في حين نال حزب العمال 41٪. ويؤكد المراقبون ان اسلوب جون ميجور في معالجة الازمة قد اكسبه تاييدا شعبيا واسع النطاق⁽³⁾. وبذلك، تكون حرب الخليج الثانية قد جاءت في مصلحة حزب المحافظين.

وفي 5 فبراير/ شباط 1991م، اظهر استطلاع للرأي نشرته جريدة "التايمز" The Times، ان نحو 40٪ من الشعب البريطاني يؤيدون قصف العاصمة العراقية -بغداد- قصفاً شاملاً، ومن دون تمييز في حالة استخدام العراق الاسلحة الكيماوية ضد قوات التحالف في حرب الخليج. كما ارتفعت نسبة المؤيدين للحرب من 80 الى 85٪.

(1) David Childs, Op.Cit., pp. 109-110.

(2) للمزيد من المعلومات، ينظر: ابراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص ص 182-210.

(3) The Sunday Times, 4/2/1991.

واصبح ثلثا البريطانيين مستعدون لدفع زيادات ضريبية للاتفاق على الحرب. وبات 15٪ منهم يؤيدون ضرب العراق نووياً في حالة استخدامه اسلحة كيمياوية.⁽¹⁾

ب- موقف وردود الفعل الفرنسية خلال حرب الخليج الثانية:

رأت فرنسا في الاجتياح العراقي للكويت بانه يثير القلاقل والاضطراب في المنطقة. ذلك على الرغم من ان العراق كان مستوردا رئيسا للسلاح الفرنسي⁽²⁾، كما تقدر ديونه لفرنسا بنحو ثلاثين مليار فرنك فرنسي، اي ما يعادل (4,5) مليار دولار تقريباً⁽³⁾.

وانقسم الراي العام الفرنسي ازاء مشاركة فرنسا في تدخل عسكري في الخليج. ووفقا لاستطلاع للرأي نظمته مجلة "لوبوان" الفرنسية، ايد 47٪ اشتراك فرنسا في عمليات حرية ضد العراق، وعارضه 43٪. في حين منح 59٪ الرئيس الفرنسي (ميتران) ثقتهم. ومع بداية الحرب، تزايدت نسبة المؤيدين للمشاركة في "عاصفة الصحراء"، وفقا لاستطلاع كشف ان 72٪ من الشعب الفرنسي يؤيدون اسلوب الرئيس ميتران في مواجهة الازمة، و67٪ يؤيدون العمل العسكري. كما حظيت الحرب بتغطية اعلامية واسعة⁽⁴⁾.

ذكر وزير خارجية فرنسا (رولان دوما) في 17 يناير/ كانون الثاني 1991م، ان هدف الحرب، بالنسبة الى فرنسا، هو تنفيذ قرارات مجلس الامن، من دون المساس بصدام حسين ونظامه في الوقت الحالي⁽⁵⁾.

كما صرح الرئيس الفرنسي ميتران في 31 يناير/ كانون الثاني 1991م، ان الهدف الاساسي من الحرب، هو "تحرير الكويت".⁽⁶⁾ كما قال الرئيس ميتران في مؤتمر صحفي في

(1) The Times, 5/2/1991.

(2) ابراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص ص 183-184.

(3) Lawrence Freedman, A Choice of enemies America confronts: America confronts the Middle East, (New York, 2008), p. 222.

(4) Le point Magazine, 18/1/1991.

(5) Le Monde, (Paris), 17/1/1991.

(6) Ibid, 31/1/1991.

8 فبراير/ شباط 1991م، انه لدى تحرير الكويت، فاننا سنكون قد حققنا جوهر ما نريد⁽¹⁾.

اما رئيس وزراء فرنسا، ميشال روكار 1988-1991 Michell Rocar فقد اكد خلال حديثه الى اذاعة اوريا، انه يجب ابعاد الرئيس العراقي عن الحكم. وان هذا الامر، ليس من الاهداف المعلنه؛ ولكن، يجب ابعاده بعد دخول الكويت، وخططه لغزو السعودية⁽²⁾.

اما وزير الدفاع الفرنسي بيير جوكس⁽³⁾، فقال في 31 يناير/ كانون الثاني 1991، أن القوات الفرنسية تشارك في حرب الخليج [الثانية] من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة. واكد ان عشرات من الدول ساندت هذه القرارات⁽⁴⁾. وفي تعليق له في 17 فبراير/ شباط 1991، على التحضير للحرب البرية: "أن على دول التحالف التحضير لمرحلة الحرب البرية في الخليج، ضد القوات العراقية، من اجل تحرير الكويت". وأشار الى ان فرنسا تشترك بقواتها في اطار التحالف الدولي تطبيقا لقرارات الامم المتحدة التي تستهدف اعادة السيادة الى الكويت⁽⁵⁾.

(1) Le Point Magazine, 8/2/1991.

(2) Europe Radio, 27/I/1991.

(3) كان بيير جوكس يشغل منصب وزير الداخلية، وتولى مهامه في وزارة الدفاع بعد استقالة جان بيير شوفنمان Jean-Pierre Chevènement في 29 كانون الثاني 1991 من وزارة الدفاع، وما كانت استقالة شوفنمان الا لتعارض موقفه مع مواقف الحكومة الفرنسية من الحرب. ومما جاء في نص رسالة الاستقالة: "سيدي الرئيس، ان فكرة معينة عن الجمهورية تقودني الى ان اطلب منكم التفضل باعقائي من المهمات التي شرفتموني بتكليفها بها، وبناء على الاسباب الاساسية، التي عرضتها لكم في بداية كانون الاول يدر لي ان الاحداث تندفع الان بكل قوتها، واضيف ان منطق الحرب يعدنا كل يوم عن الاهداف التي حددتها الامم المتحدة. ارجو ان تثقوا سيدي رئيس الجمهورية، بثبات تقديري لكم وبمشاعري المخلصة. ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات ...، ص154؛ جان بيير شوفنمان، انا وحرب الخليج، ترجمة: حياة الحويك وجورج عطية، دار الكرمل، (عمان، 1992).

(4) Le Monde, (Paris), 31/1/1991.

(5) Ibid, 17/2/1991.

وبعد اعلان الحرب البرية في 24 فبراير/ شباط 1991م، اعلن وزير الدفاع الفرنسي في 26 فبراير/ شباط خلال مقابلة مع القناة الاولى للتلفزيون الفرنسي، ان فرنسا تنتظر ان يعلن العراق-رسميا- في مجلس الامن، وامام العالم اجمع عن نياته السلمية، مشيرا الى ان الحرب ستستمر طوال مدة انتظار هذا الاعلان. واذضاف، أن الجيش العراقي لا يزال يلوح بتهديده واعماله الهجومية، ولهذا فان الحرب مستمرة⁽¹⁾.

كما اكدت الخارجية الفرنسية، في 26 فبراير/ شباط 1991، أن فرنسا تتخذ موقفا موافقا لوقف اطلاق النار، في اطار الاحترام الكامل لاجمالي قرارات مجلس الامن. وانها لا تستطيع المجازفة باي مناورة، تتسم بالمماطلة، في وقت يشترك فيه جنودها في الميدان. وأن مجلس الامن، هو الجهة المخولة تلقي المقترحات الرسمية للسلطات العراقية، في شأن الموافقة على كافة قرارات الامم المتحدة، وذلك قبل ترتيبات وقف اطلاق النار⁽²⁾.

اعلنت الحكومة الفرنسية-في بيان لها- في 28 فبراير/ شباط 1991، "وقف الهجوم العسكري للتحالف الدولي ضد العراق، وذلك بالاتفاق مع حكومات دول التحالف الدولي". واذضاف البيان، أن وقف المعارك التي بدأت في 17 يناير من اجل تحرير الكويت، سيبدأ في الساعة السادسة صباحاً بتوقيت باريس. وان الاجراءات السياسية والعسكرية لوقف اطلاق النار، تجري -حاليا- في اطار مجلس الامن⁽³⁾.

كما صرح الرئيس الفرنسي الى صحيفة "السفير" الهولندية في 28 فبراير/ شباط 1991، أن فرنسا تستعد للنهوض بكل شيء، من اجل حل مشاكل الشرق الاوسط، واحلال سلام دائم في هذه المنطقة بعد الانتهاء من تحرير الكويت⁽⁴⁾.

(1) The first French television channel, 26/2/1991.

(2) Le Monde, (Paris), 26/2/1991.

(3) Ibid, 28/2/1991.

(4) صحيفة السفير، (امستردام)، 28 شباط 1991.

ج- موقف وردود الفعل الألمانية خلال حرب الخليج الثانية.

عكست حرب الخليج ظلالاً قوية على كل ركن داخل ألمانيا. واخذت تؤثر في الحركة اليومية تأثيراً متصاعداً. وتساءل السياسيون الألمان، مثلهم مثل المواطن الألماني العادي عن النهاية التي ستؤول إليها هذه الأزمة، ومدى تأثيرها في الحياة العامة للطرف غير المعنيين بها مباشرة.

1. الموقف الرسمي الألماني

منذ اندلاع أزمة الخليج الثانية كانت العاصمة الألمانية -بون- ساحة للدبلوماسية من أجل الاسهام في رسم خطط الحل السلمي، ونزع فتيل الحرب في المنطقة؛ اذ زارها وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) واجرى فيها حواراً مع المستشار الألماني (هلموت كول)، ووزير الخارجية هانز ديتريش كينشر Hans Dietrich Genscher حرص خلاله على الحصول من الألمان على صيغة تتضمن اعلان الحلفاء الألمان مجدداً تضامنهم مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بحرب الخليج الثانية. وقد ضمن بيكر تقديم الألمان مساعدة مالية بلغت نحو ملياري دولار، فضلاً عن تقديم عتاد اسناد للقوات الأمريكية في الخليج قيمته ملايين الدولارات كما وافق المستشار الألماني على تقديم سفن المانية لنقل القوات المدرعة المصرية ودباباتها الثقيلة إلى الخليج⁽¹⁾.

واوضحت الحكومة الألمانية، لوزير الخارجية الأمريكي انه حرصاً على التوصل الى حل سلمي للنزاع، فانهم لا ينصحون بالاستمرار في الموقف الأمريكي المتضمن إخراج الرئيس العراقي، وقطع الطريق امامه. كما اوضح له القادة الألمان وجهات نظر عدد من القادة والمسؤولين العرب، الذين زاروا بون مؤخراً والتي اجمعت على ان توجيه ضربة حاسمة ضد العراق سيجعل الامور في جميع انحاء العالم العربي تصل الى حالة منفلتة، يصعب معها السيطرة على الاوضاع والامن العام⁽²⁾.

(1) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص 435-436.

(2) المصدر نفسه، ص 482-499.

ومن الجدير بالذكر، انه في مقابلة اذاعية بتاريخ 1 فبراير/ شباط 1991، اشار وزير خارجية المانيا، مايأتي:⁽¹⁾

- 1- انه لا يوجد مكان للدبلوماسية في الحرب الراهنة في الخليج.
 - 2- ان مبادرات السلام العربية لا يؤمل ان تنجح.
 - 3- ان العمل الدبلوماسي يمكن ان يستأنف بعد انتهاء الحرب فقط.
- وفي 15 فبراير/ شباط 1991م، جاء رد المانيا على المبادرة الصادرة من مجلس قيادة الثورة العراقي لوقف اطلاق النار⁽²⁾ من خلال مؤتمر صحفي عقده المستشار الالماني مع الرئيس الفرنسي في باريس، وحدد فيه النقاط الآتية⁽³⁾:
- 1- العرض العراقي المشروط بالانسحاب من الكويت، لا يحقق مطالب مجلس الامن بالانسحاب الفوري-غير المشروط-من الكويت.
 - 2- العرض العراقي بسلسلة كاملة من الشروط المسبقة للانسحاب، وكل من يدرس الشروط يمكنه ان يرى انه لا يوجد أي تغيير في الموقف العراقي.
 - 3- في امكان الرئيس العراقي انهاء الصراع، والانسحاب من الكويت انسحاباً كاملاً.
- اعلن المستشار الالماني موقف بلاده من الحرب البرية في بيان قال فيه: "ان موقف المانيا يؤكد وثابت في جانب حلفائها وشركائها،... وتحرير الكويت. واصبح متعذراً على العالم التسامح باستمرار احتلال العراق للكويت. ومانيا تأمل ان تنتهي الحرب في القريب العاجل، من دون ان تؤدي الى خسارة كبيرة في الارواح"⁽⁴⁾.
- وفي شأن قرار الحكومة العراقية بالانسحاب من الكويت في 26 فبراير/ شباط 1991، ذكرت وزارة الخارجية الالمانية، ان اعلان العراق انسحابه من الكويت ليس

(1) Dw-Radio, (Germany), 1/2/1991.

(2) للمزيد من المعلومات حول المبادرة العراقية لوقف اطلاق النار، ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص ص 409-412

(3) German television, ZDF channel, 15/12/1991.

(4) Frankfurter Allgemeine Zeitung, (Germany), 24/2/1991.

كافياً؛ لأنه لم يذكر امتثاله كافة قرارات مجلس الأمن، وأنه يجب اجبار العراق على القبول غير المشروط، والمطلق، بكافة قرارات الأمم المتحدة⁽¹⁾.

أما المستشار الألماني، فقد أكد بأن ألمانيا تؤيد قرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في شأن مواصلة الحرب ضد العراق على الرغم من انسحاب القوات العراقية. وأن إعلان الحكومة العراقية الانسحاب، هي استجابة غير كاملة. وعلى العراق الالتزام بكافة الشروط من دون تحفظ⁽²⁾.

2. موقف الرأي العام الألماني

في 18 يناير/ كانون الثاني 1991، تظاهر عشرة آلاف طفل في بون ضد الحرب في الخليج. وتظاهر في فرانكفورت حوالي 3500 شخصاً في الميدان الرئيسي، وانضم عمال القطاع العام إلى الاحتجاج على الحرب. وفي استطلاع للرأي- داخل ألمانيا- عارض 67٪ الحرب في الخليج، والأقلية رأت الاكتفاء بالأسهام المالي فقط⁽³⁾.

وفي 20 يناير/ كانون الثاني 1991، انطلق مئات الآلاف في مدينة كولونيا في مسيرات جماعية تندد بالحرب في الخليج. كما تظاهر ثلاثة آلاف شخص في مدينة برلين، وخمسة عشر ألف شخص في مدينة شتوتجارت، وأربعة آلاف في دوسلدورف؛ وكلهم يطالبون بإيقاف الحرب، وينددون بتصدير ألمانيا الأسلحة من أجل ضرب العراق⁽⁴⁾.

وفي 26 يناير/ كانون الثاني 1991، نظم ما يقرب من مئة وخمسون ألف ألماني، أكبر مسيرة مناهضة للحرب في الخليج. وطالب المتظاهرون بوقف الحرب، وتسوية النزاع بالوسائل السلمية، وأكدوا أهمية بقاء الحكومة الألمانية بعيداً عن الصراع⁽⁵⁾.

(1) Ibid, 26/2/1991.

(2) Ibid, 27/2/1991.

(3) Ibid, 18/1/1991.

(4) Ibid, 20/1/1991.

(5) Frankfurter Allgemeine Zeitung, (Germany), 26/1/1991.

يلاحظ مما تقدم، ان الشعب الالماني، كان من اكثر الشعوب الاوربية رفضا للحرب على العراق، إذ كان يدعو الى تسوية النزاع بالطرق السلمية، وكانت المسيرات والتظاهرات خير دليل على رفضهم مواقف الحكومة الالمانية من الحرب، فضلا عن عدم قبولهم بالانسياق خلف السياسة الامريكية العسكرية المتشددة تجاه النزاعات الدولية. وربما كانت الظروف التي عاشتها المانيا في ظل السيطرة الامريكية عليها هو الدافع وراء ذلك.

د- موقف وردود الفعل الايطالية خلال حرب الخليج الثانية.

جاء رد الفعل الايطالي-منذ الاجتياح العراقي للكويت- شاملا التحرك السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي؛ اذ ترى ايطاليا ان التحركات يجب ان تحكمها المنظمات الاقليمية والامم المتحدة لاضفاء الشرعية على اي عمل يتخذ ضد العراق.

1. الموقف الرسمي الايطالي

كان الهدف الايطالي من حرب الخليج الثانية، هو تحرير الكويت باستخدام القوة. إذ وافقت ايطاليا على السماح للقوات الامريكية المتجهة الى منطقة الخليج العربي باستخدام القواعد العسكرية الايطالية، وعبر وزير الخارجية الايطالي جيانبي دي ميكليس J.Du Mikilis عن الهدف الايطالي من خلال التصريحات الآتية:

أ- اعلن، في 19 يناير/ كانون الثاني 1991م، أن أزمة الخليج يتجاوز معناها النفط. ولا تراجع الى الوراء، وسنستخدم القوة من اجل تحقيق السلام في المستقبل⁽¹⁾.

ب- كما اعلن، في 29 يناير/ كانون الثاني 1991م، أن حرب الخليج ضرورية؛ لاننا لو اخفقتنا في التدخل لدى انتهاء المهلة التي حددها مجلس الامن، فاننا نتيح- بذلك- لصدام حسين، ان يبرهن للعالم امكانية فرض احكام، تناقض قوانين

(1) ينظر: الصحيفة الايطالية الرسمية الصادرة بتاريخ 19 / 1 / 1991، على الموقع الالكتروني:

المجتمع الدولي⁽¹⁾. واكد في 31 يناير/ كانون الثاني، ان المشكلة باتت غير مقتصرة على تحرير الكويت فحسب، بل اسقاط الحكومة العراقية كذلك⁽²⁾.

ج- وفي 7 فبراير/ شباط 1991م، قال في حديث لصحيفة اليمامة السعودية: أن التحالف الدولي، اقترب من الحاق الهزيمة، وإطاحة نظام صدام حسين. وإن الهدف من العمليات الحربية هو تحرير الكويت من الاحتلال العراقي....⁽³⁾. رأت إيطاليا في بيان مجلس قيادة الثورة العراقي في 15 فبراير/ شباط 1991، الذي تمسك فيه الرئيس العراقي بعدة شروط للانسحاب من الكويت، وقالت ان لا جديد فيه. وقد عبرت القيادات السياسية عن هذا الموقف، من خلال التصريحين الآتين:

اولا: اعلن وزير الخارجية الايطالي خلال زيارته باريس في 15 فبراير/ شباط 1991: "يبدو لي، ان هناك اشياء جديدة مهمة، في هذا العرض. وهو علامة مهمة جدا، وإيجابية جدا". واضاف ان الاقتراح العراقي -على اية حال- يجب ان يدرس بمزيد من التفاصيل⁽⁴⁾.

ثانيا: اكد رئيس الوزراء الايطالي جوليو اندريوتي Julio Andreotti، في 16 فبراير/ شباط، في ضوء البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقي، ضرورة ايجاد مخرج لحل الازمة بالمفاوضات. وانه بصرف النظر عن الاقوال؛ فان المهم هو الممارسات الفعلية، وترجمة النيات الى افعال ايجابية، توافق قرارات الامم المتحدة⁽⁵⁾.

(1) المصدر نفسه، 1991 / 1 / 29.

(2) ينظر: الصحيفة الايطالية الرسمية الصادرة بتاريخ 31 / 1 / 1991، على الموقع الالكتروني:

<http://www.nqrmeirete.it>

(3) صحيفة اليمامة، (السعودية) 7 شباط 1991م.

(4) Italian television, Rai channel, 15/2/1991.

(5) Ibid, 16/2/1991.

2. موقف الرأي العام الايطالي

خرج مئات الالاف من الايطاليين -معظمهم من الطلبة- في مظاهرات للاحتجاج على الحرب، وطالبوا بعودة جنودهم. في حين واصل معارضوا الحكومة انتقاداتهم لتورط ايطاليا في الحرب. في حين واصل الرئيس الايطالي، محاولاته لكسب مساندة الجماهير⁽¹⁾.

(1) ينظر: الصحيفة الايطالية الرسمية الصادرة بتاريخ 17 و18 / 1 / 1991، على الموقع الالكتروني:

<http://www.normeinrete.it>

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي - الأوروبي من الصراع العربي (الإسرائيلي)

ترى الولايات المتحدة الأمريكية ان اي دور اوروبي فاعل في الشرق الاوسط يضعف من دورها في المنطقة، لذا، سعت الى تحجيم دور الاتحاد الاوروبي، ورفض مشاركته في عملية السلام، وحرص الاتحاد الاوروبي على ارضاء الولايات المتحدة الأمريكية وعدم اغضابها وتعريض العلاقات الاستراتيجية معها للخطر، وهناك دول داخل الاتحاد الاوروبي تدعم وجهة النظر الأمريكية بخصوص الدور الاوروبي في الشرق الاوسط، وترفض تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية، او حتى منافستها مثل بريطانيا المعروفة بعلاقتها التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية ان اية محاولة اوروبية لبلورة موقف سياسي اوروبي موحد يضعف موقفها ويربكها، وتعدّها محاولة لتهديد التعاون والتماسك الغربيين في المواجهة الاستراتيجية بين العسكريين الشرقي والغربي، وهي لا تخفي انزعاجها ورفضها لاي دور اوروبي مستقل في المنطقة العربية، لانه يؤدي في نظرها الى تصلب المواقف العربية امام المبادرات الأمريكية لحل الصراع العربي - (الإسرائيلي) ⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر، انه عندما اعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من الجزائر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1988م، ردت الجماعة الاوروبية على هذا الاعلان باعلان بروكسل في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 1988م جاء في الفقرة الاولى منه مايتي: "تعلق الدول الاثنا عشرة اهمية خاصة على القرارات التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والتي

(1) علي الحاج، المصدر السابق، ص ص 320-321.

تعكس ارادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية والتي تتضمن خطوات ايجابية نحو الحل السلمي للنزاع الاسرائيلي-العربي⁽¹⁾.

وكان للبرلمان الاوربي دور مهم في (2-3 ديسمبر/ كانون الأول 1988) فقد جاء قراره مؤيداً لاعلان الجزائر، ولصالح الاعتراف بحكومة فلسطينية في المنفى ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية. واكد البيان الختامي لاجتماع القمة الاوربية في مدريد عام 1989م على ان القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية، واعتبر بيان قمة دبلن/ ايرلندا عام 1990م الاستيطان في القدس الشرقية غير شرعي. كما قدم البرلمان الاوربي في يونيو/ حزيران 1990م اقتراحات جديدة، منها: الرقابة على احترام حقوق الانسان⁽²⁾.

اولاً: مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م

في خطاب الرئيس الامريكي (جورج بوش الاب) امام الكونغرس الامريكي في 6 مارس/ آذار 1991م، اعلن عن مبادرة امريكية لتحقيق السلام في الشرق الاوسط تستند على تطبيق القرارات 338، 242 لمجلس الامن، اي الانسحاب من الاراضي المحتلة، وتطبيع علاقات اسرائيل مع جيرانها العرب واقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين⁽³⁾، لتكون الارضية صالحة لعقد مؤتمر مدريد للسلام، وعلى اساس هذه المبادرة تمت الدعوة الامريكية-السوفيتية في 18 اكتوبر/ تشرين الاول 1991م، لمؤتمر مدريد في يوم الاربعاء 30 اكتوبر/ تشرين الاول 1991م⁽⁴⁾.

(1) نقلاً عن: بشارة خضر، اوربا والوطن العربي، ص ص 108-109.

(2) عصام حمدان محمد بني فضل، دور الاتحاد الاوربي في التنمية السياسية تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة 1991-2007م، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية الدراسات العليا -جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص ص 43-44.

(3) بشارة خضر، اوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2003)، ص 483؛ صحيفة الحياة، (لندن)، 17/ تشرين الثاني/ 2001.

(4) ينظر: النص الكامل للدعوة الى مؤتمر مدريد الذي عقد في 30 تشرين الاول 1991، وقد اشتركت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق في توجيه الدعوة الى (اسرائيل) وسوريا والاردن ولبنان ومصر والفلسطينيين.

New York Times, 19/10/1990.

ولضمان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام وتطمينها ان هذا المؤتمر يهدف لحل الصراع العربي-(الاسرائيلي) على اساس القرارات الدولية، ارسل وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية (جيمس بيكر) في 18 اكتوبر/ تشرين الاول 1991م، رسالة تطمينات الى منظمة التحرير الفلسطينية، معربا فيها عن اقتناع الولايات المتحدة الامريكية بان الفلسطينيين سيكونون احرارا في اعلان المكون الفلسطيني في الوفد المشترك والقاء بيان اثناء افتتاح المؤتمر.. ان الولايات المتحدة تفهم الاهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية. ولهذا نريد ان نطمئنكم الى ان لا شئ مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار اعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية، او يشكل حكما مسبقا او سابقة لما سينتج عن المفاوضات ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلا في انه لا يجب ان تعود مدينة القدس مقسمة مرة اخرى، وان وضعها النهائي يجب ان يتم تحديده بالمفاوضات. ولهذا لا نعترف بضم اسرائيل القدس الشرقية او توسيع حدودها البلدية. ونشجع كل الاطراف على تجنب الاجراءات من جانب واحد والتي قد تزيد من حدة التوتر المحلي او تصعب من المفاوضات، او تستبق تقرير نتائجها النهائية. ويتمثل موقف الولايات المتحدة ايضا في ان اي فلسطيني مقيم في الاردن وذي روابط بعائلة مقدسية بارزة يصلح للمشاركة في الجانب الاردني من الوفد⁽¹⁾.

كما ان الموقف الامريكي يؤيد حق فلسطيني القدس الشرقية المشاركة بالتصويت في انتخابات سلطة حكم ذاتي مرحلي. وتعتقد الولايات المتحدة ايضا انه يجب ان يكون بإمكان فلسطيني القدس الشرقية والفلسطينيين خارج الاراضي المحتلة... المشاركة في المفاوضات حول الوضع النهائي. وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في طرح اية مسألة، بما في ذلك مسألة القدس الشرقية، على المائدة⁽²⁾.

(1) نقلا عن: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص ص 51-52.

(2) صخر حبش وآخرون، الموقف الاوروبي اتجاه قضية القدس، البحث متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الآتي:

وعدت أوروبا انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م على أراضيها تغيرا هاما في الدور السياسي الذي يمكن ان تلعبه في عملية السلام، ورات فيه تراجعا (اسرائيليا) عن موقفها الرافض لاي دور اوروبي فيها، لانها ترى ان الجانب الاوروبي منحاز للعرب، فاوربا تدرك بانها لا تمتلك القوة السياسية والتاثير الذي تمتلكه الولايات المتحدة الامريكية على طرفي النزاع وجمعهم على طاولة المفاوضات⁽¹⁾. ولذا استطاعت الولايات المتحدة الامريكية تهميش الدور الاوروبي في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، واستكمل في المحادثات الثنائية التي تلت المؤتمر وجعلته دورا ثانويا مكملا للدور الامريكي.

اعلنت الجماعة الاوربية خلال مؤتمر مدريد انها لا تفضل وجهة نظر على الاخرى ولكنها تدعم شرعية السلام وان قرار مجلس الامن المرقم 242 يجب ان يكون الاساس الذي تقوم عليه التسوية في الوطن العربي والجوار الجغرافي⁽²⁾.

افضى مؤتمر مدريد للسلام الى وجود مسارين للمفاوضات، اولها المفاوضات الثنائية بين (اسرائيل) وسوريا، و(اسرائيل) ولبنان، و(اسرائيل) والوفد الاردني الفلسطيني المشترك⁽³⁾، والمسار الثاني هو مفاوضات متعددة الاطراف شاركت فيها دول

<http://www.fateh.net>

(1) احمد سعيد نوفل، توجهات الاتحاد الاوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، دراسات شرق اوسطية، ع(25)، خريف 2003م، ص ص 45-50؛ صحيفة الاهرام، (القاهرة)، 21/ تشرين الثاني / 1991.

(2) صحيفة الاهرام، (القاهرة)، 7 تشرين الثاني 1991؛ صدر القرار رقم (242) بتاريخ 22 / 11 / 1967م، حيث يقدم القرار المباديء التي يمكن ان تقبل كأساس لتصور شامل لتسوية ازمة الشرق الاوسط، وقد صاغت الدبلوماسية البريطانية هذا القرار بقدر كبير من الخموض في محاولة منها - حسب ادعائها - لتقديم قرار متوازن يحظى بموافقة كل اطراف النزاع. صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، ط1، (القاهرة، 2006)، ص 173.

(3) بدأت المفاوضات على المسارين السوري اللبناني - (الاسرائيلي) في تشرين الثاني / نوفمبر 1992م، واستمرت لعدة اجتماعات لكن دون التوصل الى اتفاق مرضي للطرفين. في حين توصل الطرفان الاردني و(الاسرائيلي) في 24 اغسطس / آب 1992 الى اتفاق ثنائي بينهما بوضع جدول عمل من اجل استئناف المفاوضات، اذ تم الاتفاق على اعادة ترسيم الحدود واعادة الاراضي التي احتلتها (اسرائيل). وحصول الاردن على حقوقه المائية بتقاسم نهر الاردن وبحيرة طبريا والتقارب حول العيش بسلام مع ضمان سلامة وامن الوطن والمواطنين بين الطرفين. وفي 14

اقليمية ودولية ما عدا سوريا ولبنان⁽¹⁾. واتضح هدف المفاوضات المتعددة الاطراف في اعلان مبادئ حول المفاوضات المتعددة الاطراف صدر عن راعي عملية السلام الولايات المتحدة الامريكية وروسيا بتاريخ 12 فبراير/ شباط 1994م، إذ ورد فيه أن المفاوضات المتعددة الاطراف تهدف الى ان تكون محركا للمفاوضات الثنائية ويجب ان تركز على مشاريع مشتركة تمولها الاسرة الدولية، واخيرا ان تطور رؤية شاملة لما يمكن ويجب ان يكون الشرق الاوسط بعد استتباب السلام⁽²⁾. إلا ان الهدف الحقيقي من وراء هذه المحادثات هو جر الدول العربية للتطبيع الرسمي مع (اسرائيل).

وفي هذه المفاوضات تشكلت خمس مجموعات، هي مجموعة الانماء الاقتصادي الاقليمي برئاسة الاتحاد الاوربي، ومجموعة البيئة برئاسة اليابان، ومجموعة الماء برئاسة الولايات المتحدة الامريكية، ورقابة التسليح والامن الاقليمي برئاسة امريكية روسية مشتركة، و"اللاجئون" برئاسة كندا⁽³⁾.

ايلول/ سبتمبر 1993م تم التوقيع على ميثاق تفاهم حول المفاوضات ما بين الاردن و(اسرائيل) في واشنطن. وفي 25 يوليو/ تموز 1994 تم التوقيع على ما عرف باعلان واشنطن. استمرت المفاوضات الثنائية حتى 2 تشرين الاول / اكتوبر 1994م، اذ اجتمع بيل كلينتون مع ولي العهد الاردني الامير حسن بن طلال ووزير خارجية (اسرائيل) شمعون بيريز وجرى الاتفاق على التزام الطرفين باعلان واشنطن. وفي 26 تشرين الاول/ اكتوبر 1994 تم التوقيع على النص الرسمي والنهائي لمعاهدة السلام الاردنية-(الاسرائيلية) في وادي عربة على الحدود الفاصلة بين الاردن و(اسرائيل). للمزيد من المعلومات ينظر: علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الاردن 1998-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2001)، ص 294؛ فواز موفق ذنون، العلاقات الاردنية الامريكية 1991-2003، دراسة في العلاقات الثنائية والمواقف من القضايا الاقليمية والدولية، مجلة دراسات اقليمية، ع5، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص 197-198.

(1) للمزيد من المعلومات، عن مؤتمر مدريد، ينظر: محمد احمد خلف الجبوري، الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي - الاسرائيلي 1991-2000 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية الآداب-جامعة الموصل، 2012م، ص ص 72-78.

(2) بشارة خضر، اوروبا وفلسطين....، ص ص 485-486.

(3) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص 53؛ زياد شفقان الضرابعة، الاتحاد الاوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد الى خارطة الطريق، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، (الاردن، 2011)، ص 90.

ثانياً : اتفاق اوسلو عام 1993م.

على الرغم من التهميش السياسي المتعمد لدور الاتحاد الاوربي في العملية السلمية في مؤتمر مدريد عام 1991م والمحادثات الثنائية المنبثقة عنه، الا ان الاتحاد الاوربي ايد اتفاق اوسلو/ الترويج الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و(اسرائيل) بتاريخ 13 سبتمبر/ ايلول 1993م⁽¹⁾، إذ تمتع الموقف السياسي الاوربي باهمية كبيرة لانه اصبح الداعم الاكبر للشعب الفلسطيني مادياً، فهو يقدم 45٪ من المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني وهو الممول الرئيسي لعملية السلام⁽²⁾.

ادت اتفاقية اوسلو الى زيادة التعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية داخل مؤسسات صناعة القرار في الاتحاد الاوربي، ولا سيما في البرلمان الاوربي. وفتحت اتفاقية اوسلو ثلاثة منافذ من ابواب المبادرة الاوربية، وهي⁽³⁾:

أ- قيام الاتحاد الاوربي بتمويل العملية السلمية من خلال تقديمه للدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني.

ب- تعززت العلاقات الاوربية-(الاسرائيلية) لتصل الى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الطرفين.

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: أبو خالد العملة، أوسلو محطة لتهويد فلسطين ... خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكنوز الادبية، ط1، (بيروت، 1997)، ص ص 50-55.

(2) مكتب المفوضية الاوربية في رام الله وغزة، نبذة عن العلاقات الاوربية مع فلسطين، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني

<http://www.delwbg.ec.europa.eu>

للمزيد من المعلومات، ينظر:

Robert J. Lieber, "U.S. Middle East Policy in the Clinton Second Term", (Meria Journal), Vol.1, No.1, January 1997, p.2.

(3) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، المصدر السابق، ص ص 175-176.

جـ- ساعد توقيع اتفاق اوسلو الاتحاد الاوربي على اعداد مبادرته المتوسطة، لخلق تكامل اقتصادي بين دول جنوب المتوسط بما فيها (اسرائيل)، إذ كان ذلك متعذرا قبل اتفاق اوسلو.

وبعد المذبحة الرهيبة التي ارتكبت ضد المصلين خلال شهر رمضان المبارك في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل بتاريخ 25 فبراير/ شباط 1994، صوتت الدول الاوربية لصالح قرار مجلس الامن رقم (904) في 8 مارس/ آذار 1994م الذي عدّ القدس الشرقية اراضي فلسطينية محتلة. وقاطعت هذه الدول في عام 1995م احتفال (اسرائيل) بالالفية الثالثة لمدينة القدس، والذي عدته تجاهلا للمصالح الاسلامية في المدينة⁽¹⁾.

ثالثا: الشراكة الاوربية - المتوسطة

منذ ان اتضح تهميش دور الاتحاد الاوربي في العملية السلمية في الشرق الاوسط، ومدينة بروكسل شهدت العديد من النشاطات بهدف بلورة مبادرة شراكة جديدة تجمع اوربا مع دول جنوب بحر المتوسط. فقد اصدرت المفوضية الاوربية في عام 1993م دراسة بعنوان العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجماعة الاوربية والشرق الاوسط، تهدف الى معرفة مدى امكانية اندماج دول جنوب المتوسط بما فيها (اسرائيل) في عملية تكامل اقليمية تدعمها اوربا لدعم العملية السلمية، وبعدها سلمت المفوضية الاوربية البرلمان الاوربي دراسة جديدة حول تنفيذ التعاون المالي والتقني مع الدول المتوسطة غير الاعضاء، وحول التعاون المالي مع تلك الدول كمجموعة. وفي مارس/ آذار 1995 قدمت المفوضية دراسة اخرى بعنوان تقوية السياسة المتوسطة للاتحاد الاوربي: اقامة شراكة اوروبية متوسطة⁽²⁾. فلجأ الاتحاد الاوربي الى اطلاق سياسته المتوسطة ليكون له

(1) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص 56؛ زياد شفقان الضاربة، المصدر السابق، ص 91.

(2) للمزيد من المعلومات، ينظر: نيرمين النواوي، المصدر السابق، ص ص 106-113؛ بشارة خضر، الشراكة الاوربية- المتوسطة، مجلة دراسات دولية، (بيروت)، ع(7)، كانون الاول 1995؛ هيثم الكيلاني، الشراكة الاوربية- المتوسطة، مجلة شؤون المتوسط، ع(49)، 1996، ص ص 82-84.

دور اساسي وفاعل في الشرق الاوسط، ولهذا الغرض دعا الاتحاد الاوربي الدول المطة على البحر الابيض المتوسط لحضور مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995م⁽¹⁾.

عد مؤتمر برشلونة بداية انطلاق السياسة المتوسطة الاوربية الجديدة في جنوبي المتوسط، فقد حضره سبع وعشرون دولة، منها خمس عشرة من الاعضاء في الاتحاد الاوربي آنذاك، واثنى عشرة دولة من جنوب المتوسط، هي: (اسرائيل)، الاردن، سوريا، لبنان، تركيا، مصر، الجزائر، تونس، المغرب، قبرص، مالطا، السلطة الفلسطينية⁽²⁾.

وقد دعا اعلان برشلونة الى قيام "شراكة شمولية بين المشاركين من خلال تقوية الحوار السياسي على اساس منتظم، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وايلاء مزيد من التركيز على الابعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية، بصفتها الجوانب الثلاثة الاساسية للشراكة الاوربية-المتوسطة"⁽³⁾. وهذه الشراكة لم تقتصر على الجانب الامني والسياسي بل امتدت لتشمل كافة القضايا الآتية:

أ- الشراكة الامنية والسياسية

تفرض الشراكة الاوربية-المتوسطة على الدول الاعضاء ان يحترم كل عضو حدود كل شريك وسيادته، وعدم استخدام القوة ضد سيادة الشريك الاخر، وكما اقر الاعضاء بان الامن والاستقرار منفعة مشتركة للجميع ويجب العمل على تقويته وتوطيده بكافة الوسائل المتوفرة، واتفقوا على زيادة التعاون بينهم في مجال محاربة الارهاب والتعصب والكراهية، وتشجيع الدعوة الى التسامح بين مختلف الشعوب والجماعات،

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: صباح فياض عبدلطيف الجبوري، المصدر السابق، ص ص 118-119.

(2) احمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ص 46-49؛ وفاء بسيم، التعاون الاورو-متوسطي (عملية برشلونة)، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ص (35)، ع(138)، اكتوبر 1999، ص ص 247-250.

(3) نعمان كنفاني، علاقة فلسطين بالاتحاد الاوربي: الاطار الحالي والعلاقة المستقبلية-القدس ورام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (القدس، 2000)، ص 12.

ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾. وقرار ميثاق الامن والاستقرار والسلام كقاعدة سلوكية للوصول الى تسوية النزاعات بطرق سلمية، لكن هذا الميثاق لم يوقع عليه لتعثر العملية السلمية عام 1996م ووصولها الى طريق مسدود. بسبب التعنت (الاسرائيلي) الذي صاحب وصول اليمين المتطرف في (اسرائيل) الى سدة الحكم⁽²⁾.

ب- الشراكة الاقتصادية

الهدف الطموح لهذه المشاركة هو انشاء منطقة تجارية حرة بين الدول الاعضاء. وجاءت هذه الاتفاقية كمكمل للدور الامريكي، ولتعطي دورا هاما للاتحاد الاوربي في المنطقة العربية والعملية السلمية،⁽³⁾ وان لم يكن هذا الدور بنفس قوة الدور الامريكي. كما تعهد الاتحاد الاوربي بتقديم معونات مالية للشركاء المتوسطين خلال المدة الواقعة بين عامي (1995-1999) بحوالي (4685) مليون ايكو لمساعدتهم على تنفيذ التزاماتهم التي نصت عليها اتفاقية الشراكة وتقديم قروض لهم من خلال بنك الاستثمار الاوربي بقيمة (3900) مليون ايكو للوفاء والالتزام بمتطلبات الشراكة⁽⁴⁾.

ج- الشراكة الثقافية

يعتبر البعد الثقافي أعم من بقية المحاور التي قامت عليها السياسة المتوسطة واشملها، لانه يتجاوز الحكومات الى الانسان مباشرة، من خلال دعم العلاقات بين المنظمات غير الحكومية وتنشيطها، والتشجيع على احترام حقوق الانسان، وبناء دولة القانون في

(1) محمد السيد سليم، الاتحاد الاوربي والصراع العربي-الاسرائيلي .. فاعلية غائبة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(182)، ص(46)، اكتوبر 2010، ص ص 72-74؛ للمزيد من المعلومات، ينظر: محمد السيد سليم، المشاركة الاوروبية- المتوسطة: رؤية عربية لميثاق السلام-الاستقرار، سلسلة كراسات استراتيجية رقم (87)، (القاهرة)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة، 2000).

(2) ازابيل شيفر، مشروع الشراكة الاورو-متوسطة: التعاون الاقتصادي اكثر الجوانب تقدماً، ترجمة عارف حجاج، 2005، على الموقع الالكتروني:

<http://www.dw-world.de>

(3) احمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ص 46-49.

(4) نعمان كتفاني، المصدر السابق، ص 14.

بلدان جنوب المتوسط، لكن الاتحاد الاوربي لم يمارس ضغوطا على دول الشراكة الاقتصادية لوقف انتهاكاتها لحقوق الانسان، ولم يلجأ الى تفعيل البنود المتعلقة بحقوق الانسان وتكريس الديمقراطية في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الموقعة بينه وبينها.⁽¹⁾ فالاتحاد الاوربي كان ضغطه على الدول الاعضاء بخصوص قضايا حقوق الانسان ضعيف ومخجل، دون ان يصل هذا الضغط الى حد تفعيل بنود اتفاقية الشراكة المتعلقة بحقوق الانسان، لاجبار الدول الاعضاء على احترام حقوق الانسان.

فضلا عن ما تقدم، فقد حدد مؤتمر برشلونة وسائل لتحقيق اهداف الشراكة المتوسطة، وتشمل الاتفاقيات الثنائية التي وقعها الاتحاد الاوربي مع الدول المتوسطة كل دولة على حده، فوقع اتفاقية مع المغرب في فبراير/ شباط 1995م، ومع (اسرائيل) في نوفمبر/ تشرين الثاني 1995م، ومع منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية في فبراير/ شباط 1997م، وغيرها من الدول المتوسطة⁽²⁾.

نتج عن اتفاقية الشراكة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد الاوربي زيادة الدعم الذي يقدمه الاتحاد الاوربي للقضية الفلسطينية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. فقبول السلطة الوطنية الفلسطينية كعضو في الاتفاقية ادى الى اعتراف الاتحاد الاوربي بحق الفلسطينيين بان لهم كياناً مستقلاً يتمتع بشرعية التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تدعم القضية الفلسطينية وتجعل منهم دولة على اتصال بالجانب الاوربي⁽³⁾. وحققت (اسرائيل) المزيد من المكاسب الاقتصادية والسياسية من جراء هذه الاتفاقية، اذ اصبحت مؤهلة للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الاوربي، واستفادت من تكريس الوضع العربي الجزأ، لان الاتفاقية تعاملت مع كل دولة عربية على انفراد. ذلك ان قيام وحدة عربية امنية وسياسية واقتصادية واحدة في مواجهة

(1) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص 63.

(2) نعمان كتفاني، المصدر السابق، ص 18.

(3) احمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ص 47-49.

الاتحاد الاوربي يهدد مصالح (اسرائيل) ويضعف الموقف الاوربي، وقد ساهمت هذه الاتفاقية في تحسين الوضع الاقتصادي (الاسرائيلي) من خلال حرية تبادل السلع والمنتجات والبضائع، وحرية انتقال رؤوس الاموال، وحرية التجارة⁽¹⁾.

وادت الشراكة الاورو-متوسطية الى تقسيم الدول العربية الى دول متوسطية شملت السياسة المتوسطية، وتم توقيع اتفاقيات اقتصادية معها، ودول عربية غير متوسطية تم استثنائها، فمثلا ضم الاردن الى السياسة المتوسطية بالرغم من كونه دولة لا تطل على المتوسط، واستثنت ليبيا وموريتانيا⁽²⁾.

ساهمت الشراكة الاوربية-المتوسطية في دعم العملية السلمية، واعطائها زخما كبيرا حتى في اوقات الازمات التي عانت منها العملية السلمية، فقد اثبت مؤتمر برشلونة قدرة اوربا على جمع اطراف الصراع العربي-(الاسرائيلي) على طاولة واحدة في مؤتمر اقليمي واحد، مثلما حصل في مؤتمر مدريد، دون استخدام دبلوماسية القوة التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية بكثرة⁽³⁾.

رابعا: الموقف السياسي للاتحاد الاوربي في ظل تعثر العملية السلمية

وبسبب توقف المفاوضات السلمية في اعقاب وصول بنيامين نتيناهو⁽⁴⁾ B.Netanyahu (1996-1999) للحكم في (اسرائيل)، نشطت الدبلوماسية الاوربية لانقاذ عملية السلام، وفي هذا السياق صرح وزير الخارجية البريطاني مالكولم ريفكند

(1) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص 64.

(2) احمد سعيد تولل، المصدر السابق، ص ص 48-49.

(3) علي الحاج، المصدر السابق، ص 307.

(4) بنيامين نتيناهو: ولد في تل ابيب في 21 تشرين الاول/ اكتوبر 1949م، كان ضابطا في وحدات الكوماندوز الخاصة فيما يعرف بجيش الدفاع الاسرائيلي 1967-1972، اصبح رئيس للبعثة الدبلوماسية الاسرائيلية في الولايات المتحدة الامريكية 1982-1984، ومندوبا لاسرائيل في الامم المتحدة 1984-1988، ونائبا لوزير الخارجية 1988-1991. تولي رئاسة حزب الليكود عام 1993، انتخب رئيسا للوزراء في 19 ايار/ مايو 1996. محمد احمد خلف الجبوري، المصدر السابق، ص 111.

Malcolm RifKind قائلاً: "أنه يجب عدم السماح لعملية السلام في الشرق الأوسط بالفشل، وأن وصول حكومة اسرائيلية جديدة يطرح تحدياً جاداً، أن لغة الحكومة الجديدة قوية: لا اتفاق حول الجولان أو القدس، لا نقاش حول الدولة الفلسطينية، أو توسيع المستوطنات. إذ استمر الموقف الاسرائيلي على ذلك النحو، فمن الصعب جداً العودة إلى المفاوضات.. وأنه يجب الانقاف جانباً ونسمح بحصول ذلك"⁽¹⁾. وعلى خلفية هذه الازمة نشط الدور الاوربي في هذه المدة للحفاظ على العملية السلمية من الانهيار.

وبسبب جهود العملية السلمية تراجع دخل الفلسطيني إلى 35٪، وارتفعت البطالة إلى 30٪، نتيجة الاغلاق الذي فرضته (اسرائيل) على الضفة الغربية وقطاع غزة.⁽²⁾ وقد حذر الاتحاد الاوربي من خطورة السياسات (الاسرائيلية) في اعلانه الشهير في فلورنسا في 22 يونيو/ حزيران 1996م، مؤكداً في الوقت نفسه على وجوب دعم السلام العادل والشامل خاصة بما يتعلق "بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم" ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، مع كل ما يترتب على ذلك"⁽³⁾.

فكان هذا البيان انطلاقة جديدة للاتحاد الاوربي للعب دور دبلوماسي وسياسي نشط في المنطقة العربية، وقد ركز على العناصر الآتية⁽⁴⁾:

- 1- أن للاتحاد الاوربي مصلحة أساسية في عملية السلام في الشرق الأوسط.
- 2- ضرورة احترام الاتفاقيات الموقعة وتنفيذها.
- 3- أن مبدأ الأرض مقابل السلام وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم يغطي كافة القضايا بما فيها القدس.

(1) نقلاً عن: علي الحاج، المصدر السابق، ص 310-311.

(2) Maria Gianniou, The European Union Involvement in the Israeli-Palestinian Conflict: an Active Paradigm of European Foreign Policy?, University Istanbul, 2006, PP. 11-12.

(3) للمزيد من المعلومات، ينظر: محمد هشام محمد اسماعيل، موقف الاتحاد الاوربي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، 2011)، ص 23-24.

(4) عصام حمدان محمد بين فضل، المصدر السابق، ص 66.

4- التحذير من ان الاغلاق الذي تفرضه (اسرائيل) على الاراضي الفلسطينية المحتلة له نتائج خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

5- يجب استئناف المفاوضات بين (اسرائيل) وكل من لبنان وسوريا، والعودة سريعا لمناقشة قضايا الحل النهائي مع الفلسطينيين.

واذا القينا نظرة تحليلية على بيان فلورنسا نجد صريحا في ظل عدم وضوح الموقف الامريكي من السياسات (الاسرائيلية) الهادفة الى نسف الاسس التي قام عليها مؤتمر مدريد، كما تبلورت بعد هذا سياسة اوروبية واضحة تدعو الى المفاوضات دون شروط، وسعت اوربا ايضا الى ايجاد زخم دبلوماسي عالمي يدعو الى احترام قرارات مدريد، وهو ما كانت (اسرائيل) تحاول تجنبه والتشكيك فيه.

رحبت الدول العربية بهذا الموقف في حين قابله غضب (اسرائيلي) واضح وعدم ارتياح امريكي خوفا ان يؤدي ذلك الى تعزيز الدور الاوربي في العملية السلمية، وتحويله الى شريك، ولا سيما بعد ان اصدر مجلس الوزراء الاوربي بيانا قوي اللهجة في سبتمبر/ ايلول 1996م طالب فيه (اسرائيل) بتنفيذ كافة التزاماتها، واكد على ان القدس الشرقية جزء من الاراضي المحتلة عام 1967م، وأشار الى استعداد اوربا للعب دور نشط لاستئناف المفاوضات، يكون منسجما مع اسهامها الاقتصادي والمالي الرئيس في العملية السلمية⁽¹⁾.

صوتت الدول الاوروبية عام 1996م لصالح القرار (1073) المتعلق باحداث النفق الذي حفرته (اسرائيل) تحت المسجد الاقصى، وادانت الاستيطان في جبل ابي غنيم في القدس، واصدر الاتحاد الاوربي قرارا الزم فيه وفوده زيارة بيت الشرق⁽²⁾ في اثناء زيارة القدس، وقد اراد من وراء ذلك توجيه رسالة شديد اللهجة (لاسرائيل) بان الاتحاد

(1) علي الحاج، المصدر السابق، ص ص 310-311.

(2) بيت الشرق: يقع في القدس، تم بناء عام 1897م من قبل اسماعيل موسى الحسيني، اقتحمه الاسرائيليون عام 2001م.

الاوربي لن يقبل سياسة الامر الواقع الذي تفرضه على الارض، وللتأكيد على موقفها الذي عبرت عنه في بيان فلورنسا بان القدس جزء من الاراضي المحتلة⁽¹⁾.

تعمق الدور الاوربي في العملية السلمية من خلال تعيين منسق خاص للعملية السلمية بقرار اتخذه زعماء الاتحاد الاوربي بدبلن في 25 اكتوبر/ تشرين الاول 1996م، طالبوا فيه مجلس الوزراء الاوربي تعيين منسق خاص للعملية السلمية⁽²⁾.

وفي 28 اكتوبر/ تشرين الاول 1996م، عين مجلس الوزراء ميغيل انخل موراتينوس Miguel Angel Moratinos مبعوثا خاصة لعملية السلام في الشرق الاوسط حدد مهامه، وهي كما يأتي⁽³⁾:

1- دعم العملية السلمية من خلال العمل مع الاطراف المعنية بعملية السلام والمنظمات الدولية ذات الصلة.

2- تقديم النصائح والمشورة لاطراف النزاع وان يكون وسيطا اذا اقتضت الحاجة.

3- المساعدة على تطبيق الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها، ومراقبة التزام اطراف النزاع في تطبيق الاتفاقيات الموقعة، ومتابعة الخروق التي قد تحدث اثناء تطبيق هذه الاتفاقيات.

كان تعيين ميغيل انخل موراتينوس تغييرا في الدور الاوربي في المنطقة العربية، وتأكيدا على القرار الاوربي بان يكون الدور السياسي الذي يلعبه الاتحاد الاوربي موازيا للدور الاقتصادي والمالي في اهميته.

وفي اثناء جولته في الشرق الاوسط بين 19-25 اكتوبر/ تشرين الاول 1996م، حدد الرئيس الفرنسي جاك شيراك الطموحات الاوربية عموما، والفرنسية خصوصا في المنطقة العربية، ففي زيارته لسوريا، ركز خطابه على ثلاثة نقاط وهي⁽¹⁾:

(1) عصام حمدان محمد بين فضل، المصدر السابق، ص 67.

(2) محمد هشام محمد اسماعيل، المصدر السابق، ص 24.

(3) علي الحاج، المصدر السابق، ص 312-313؛ عصام حمدان محمد بين فضل، المصدر السابق، ص 67-68؛ محمد هشام محمد اسماعيل، المصدر السابق، ص 24-25.

1- لن يكون هناك سلام الا اذا انسحبت (اسرائيل) من الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس والجولان.

2- العمل على اقامة دولة فلسطينية.

3- ضرورة وجود دور رئيسي فاعل لاوريا في رعاية مسار السلام الى جانب الولايات المتحدة الامريكية.

كما اكد جاك شيراك في تصريح له بتاريخ 21 اكتوبر/ تشرين الاول 1996 في حيفا امام طلاب جامعة التخنيون بقوله: "طالما سيكون على الفلسطينيين ان يعتادوا على حياة جماعية في غيظ، فان الاحباطات والمرارة ستبقى. نحن نعلم جميعا الثمار المرة التي يولدها ذلك .. ان دولة فلسطينية معترفا بها تقدم لاسرائيل شريكا حقيقيا. فهذه الدولة وحدها جديرة باتخاذ التعهدات الضرورية لامتها والوفاء بها"⁽²⁾.

كما طالب شيراك بان يكون لاوريا دور في رعاية العملية السلمية، وان لا يقتصر دورها على تقديم المساعدات، غير ان (اسرائيل) سارعت الى رفض هذا الطلب على لسان وزير خارجيتها (دافيد ليفي) David Levy الذي اعلن بان دخول وسيط في الصراع او في المفاوضات امر غير متصور وقد قلت للرئيس شيراك نفس الشيء عندما زرت فرنسا. ورد الرئيس الفرنسي قائلا: لست هنا لاعطاء الدروس. انا هنا كرجل سلام فاوروبا لاسباب عديدة لديها اسباب للاهتمام بعملية السلام الان، الامر يتعلق بحيران لنا ونحن اسرة ونحن معنيون"⁽³⁾.

وهذا ما اكد عليه رئيس الوزراء الايطالي (رومانو برودي) Romano Prodi (1996-1998) في اثناء زيارته لمصر في 21 اكتوبر/ تشرين الاول 1996م، عندما قال: "اوروبا لا يمكن ان تكتفي بدور الممول لان ذلك موجوداً فقط في الروايات وليس في

(1) بشارة خضر، اوروبا وفلسطين....، ص ص 507-510.

(2) نقلاً عن: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص ص 68-69.

(3) صحيفة القدس، ع(9754)، فلسطين، 21 تشرين الاول 1996.

الواقع. هل من المنطقي ان نستمر في الدفع سنوات ونلتزم الصمت. واضاف "لامريكا مصالح ودور مهم في المنطقة، الكثير من التقدم احرز في الماضي بمسيرة السلام بفعل التدخل الامريكي وانا لا يمكن ان اشك في هذا الامر وهذا لا يعني تشكيكا او حكما على الدور الامريكي، فكلما ازدادت النوايا الخيرة ازدادت فرص السلام"⁽¹⁾.

وفي الخطاب الذي القاه الرئيس الفرنسي امام المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 24 اكتوبر/ تشرين الاول 1996م، اكد على ان "السلام غير ممكن دون القدس وان اقامة الدولة يشكل عامل امن في المنطقة على عكس ما تعتقده اسرائيل"⁽²⁾، وطالب بوقف سياسة هدم البيوت التي تنتهجها (اسرائيل)، وضرورة فتح مدينة القدس امام جميع المؤمنين، وان يستعيد اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم"⁽³⁾.

خامسا : مفاوضات (واي بلانتيشن) 15 - 23 اكتوبر/ تشرين الاول 1998؛

جاء التحرك الامريكي لانجاح مفاوضات (واي بلانتيشن) نتيجة الضغط الكبير الذي مارسته الدول الاوربية والعربية على الولايات المتحدة الامريكية لتحريك عملية السلام، والتوقف عن عدم اللامبالاة التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية، وعدم قيامها بالضغط على (اسرائيل) لانقاذ عملية السلام المتعثرة. فقد نبهت الدول الاوربية الولايات المتحدة الامريكية الى الكلفة المالية التي تدفعها نتيجة اي تاخير في تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين"⁽⁴⁾، ونتيجة العقوبات الجماعية التي تمارسها (اسرائيل) بحق

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه، ع(9757)، 24 تشرين الاول 1996.

(3) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص ص 69-70.

(4) في 24 شباط 1997 وقعت منظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل اتفاقية الشراكة الاوربية-الفلسطينية (اتفاق انابى للتجارية والتعاون لصالح السلطة الفلسطينية)، كما وقع الاتحاد الاوربي والسلطة الفلسطينية في 20 نيسان 1998 على اتفاقية للتعاون الامني المشترك بين الطرفين. وللمزيد من المعلومات، ينظر: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص ص 70-74.

الشعب الفلسطيني⁽¹⁾. وعلى ما يبدو ان فشل الاتحاد الاوربي بالضغط على (اسرائيل) لتحقيق تقدم في العملية السلمية، هو الذي دفعه للضغط على الولايات المتحدة الامريكية لتضغط بدورها على (اسرائيل)، لتحريك العملية السلمية المتعثرة نتيجة التعت (الاسرائيلي) ورفض تطبيق الاتفاقيات الموقعة.

تم التوقيع على الاتفاقية في متجع واي ريفر Wye River في واشنطن بتاريخ 23 اكتوبر/ تشرين الاول 1998، ومن خلال الاطلاع على الاتفاقية نلاحظ عدم ذكر اوربا او الاتحاد الاوربي، في حين ذكرت الولايات المتحدة الامريكية اربع عشرة مرة في نص الاتفاق. فالولايات المتحدة الامريكية تحقق السلام، وتنجح في وساطتها، وعلى اوربا اخراج دفتر الصكوك لتدفع ثمن هذا النجاح⁽²⁾.

ادرك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اهمية الدور الاوربي في العملية السلمية، ليس لكون اوربا الممول الرئيسي لعملية السلام وللشعب الفلسطيني، بل لانها كانت صاحبة الدور الاكبر في تنبيه الولايات المتحدة الامريكية الى خطورة توقف العملية السلمية، وحثها الدائم على التدخل الفاعل لتحريك هذه العملية⁽³⁾.

وفي اواخر عام 1998م، اصدرت المفوضية الاوربية تقريراً بعنوان دور الاتحاد الاوربي في عملية التسوية في الشرق الاوسط حملت فيه (اسرائيل) مسؤولية تعثر عملية السلام، وانتقدت اغلاقها اراضي السلطة الفلسطينية، مما اثر سلباً على الاوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وقالت ان الدور الاوربي في العملية السلمية دور ثانوي امام الهيمنة الامريكية التي تملك زمام الامور في المفاوضات، وهو لا يتناسب مع الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الاوربي لطرفي النزاع، واوصى التقرير بضرورة استخدام الاتحاد الاوربي الورقة الاقتصادية وترجمتها الى وزن سياسي يوازي الدور الاقتصادي

(1) زياد شفقان الضرابعة، المصدر السابق، ص 93.

(2) بشار خضر، اوربا وفلسطين...، ص 538-542.

(3) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص 75.

الذي يقوم به الاتحاد⁽¹⁾. فقد كان الاحباط الاوربي وراء صدور هذا التقرير الذي حث على استغلال الورقة الاقتصادية التي فشل الاتحاد الاوربي باستثمارها بشكل فعال.

سادسا: اعلان برلين 26 مارس/آذار 1999م

اعلان برلين هو الاقوى والاكثر جرأة في تحديد موقف الاتحاد الاوربي من مسار السلام في الشرق الاوسط، فقد كانت عباراته واضحة لا لبس فيها حين اكد على الحق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم، الذي يتضمن خيار دولة؛ وهو يتمنى الانجاز السريع لهذا الحق، ويدعوا الفرقاء الى بذل الجهود بحسن نية لاجل حل يجري التفاوض عليه على اساس الاتفاقات المعقودة من دون الاضرار بهذا الحق الذي لا يخضع لاي حق نقض...، ويعلن استعداداه للاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب⁽²⁾.

وعبر الفلسطينيون عن فرحتهم الكبيرة بهذا الاعلان وعدوه مكافأة لهم على تاجيل اعلان الدولة المقرر في 4 مايو/أيار 1999م بعد انتهاء المدة الانتقالية⁽³⁾. اما الرد (الاسرائيلي) فكان عنيفا، تم التعبير عنه في بيان رئيس الوزراء (الاسرائيلي) الذي رفض ان تملي اوربا على (اسرائيل) نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، و اضاف ان اشد مدعاة للأسف ان اوربا حيث هلك ثلث الامة اليهودية، رات من المناسب فرض حل يعرض الدولة اليهودية للخطر⁽⁴⁾. والحقيقة ان (اسرائيل) هي التي طالبت اوربا بالتدخل لمنع ياسر عرفات من اعلان الدولة في 4 مايو/أيار 1999م، وتحديد المدة الانتقالية، لكنها لم تتوقع ان تقوم اوربا نتيجة ذلك باصدار هذا البيان الذي يدعم بقوة قيام دولة فلسطينية.

(1) زياد شفقان الضرابعة، المصدر السابق، ص ص 93-94.

(2) نقلاً عن: محمد هشام محمد اسماعيل، المصدر السابق، ص 26؛ عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص 77.

(3) بشارة خضر، اوربيا وفلسطين...، ص ص 543-544.

(4) نقلاً عن: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص ص 77-78؛ زياد شفقان الضرابعة، المصدر السابق، ص 61.

وعندما ردت الولايات المتحدة الأمريكية على اعلان برلين بتصويت الكونغرس الأمريكي في 31 مايو/ أيار 1999 على قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، انتقد وزير الخارجية البريطاني هذا القرار واعتبره تدخلا في قضية حساسة مثل القدس⁽¹⁾. كما ردت ألمانيا التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي برسالة عبر سفيرها في تل أبيب بتاريخ 10 مارس/ آذار 1999م على طلب (إسرائيل) من سفراء الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدم مقابلة المسؤولين الفلسطينيين خارج المناطق الفلسطينية، وجاء في هذه الرسالة أن القدس كيان منفصل وفق الإجماع الدولي، والاتحاد الأوروبي لا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ولا يضم القدس الشرقية وسيواصل لقاءاته مع الفلسطينيين في القدس الشرقية. ولا يؤيد الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل تجاه القدس⁽²⁾.

سابعاً: اندلاع انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الفلسطينية الثانية) عام 2000م.

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر/ أيلول 2000م عقب الزيارة الاستفزازية التي قام بها وزير الخارجية (الإسرائيلي) أرييل شارون⁽³⁾ A.sharon للمسجد الأقصى في حراسة ثلاثة آلاف جندي (إسرائيلي)⁽⁴⁾، فحصل صدام بين المصلين والجنود الاسرائيليين، وتطور الموقف في اليوم التالي في أعقاب فتح الجنود الاسرائيليين نار أسلحتهم على المصلين عقب خروجهم من صلاة الجمعة مما أدى إلى

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2000، (القاهرة، 2001)، ص 281.

(2) نقلاً عن: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص 78.

(3) أرييل شارون: ولد في قرية كفار ملال بفلسطين في 26 شباط/ فبراير 1928، لعب دوراً عسكرياً في الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982، وعلى أثرها اضطر إلى الاستقالة من منصب وزير الدفاع عام 1983م. تولى منصب رئاسة الوزراء للفترة 2001-2006، غط في غيبوبة مطلع يناير/ كانون الثاني 2006 بعد إصابته بجلطة دماغية.

www.ar.wikipedia.org .

(4) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي...، ص 536.

استشهد سبعة فلسطينيين وجرح أكثر من 250 شخصاً وعمت الصدمات في كافة أنحاء الاراضي المحتلة⁽¹⁾.

اصدر الاتحاد الاوربي بيانين في 1 و 2 اكتوبر/ تشرين الاول 2000، مؤكدا في البيان الاول على أن هذه الاحداث تظهر كم يمكن ان يؤدي الاستفزاز في ظروف متوترة الى نتائج مأساوية⁽²⁾. ومعربا عن قلقه من نتيجة تواصل الاعمال الدامية ومطالباً طرفي النزاع بالعودة الى طاولة المفاوضات⁽³⁾.

اما البيان الثاني الذي صدر في 2 اكتوبر/ تشرين الاول فقد دعم فيه الاتحاد الاوربي تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الاحداث الجارية، ومستعداً للمساهمة في اعمالها. ادانت اوربا سلوك شارون الاستفزازي، ولكنها لم تدن الاعتداءات (الاسرائيلية) بحق الشعب الفلسطيني الاعزل، ولم تتجرأ على وصف هذه الاعتداءات بانها عقاب جماعي، وانتهاك للقانون الدولي⁽⁴⁾.

واصدرت الرئاسة الاوربية في 13 اكتوبر/ تشرين الاول 2000 بيانا اعلنت فيه عن الحزن الشديد ازاء العنف المستمر⁽⁵⁾، وكان موقف الاتحاد الاوربي واضحاً من اسباب اندلاع الانتفاضة بالقاء اللائمة على زيارة شارون الاستفزازية للمسجد الاقصى.

ولاحتواء الموقف المتدهور، دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء (الاسرائيلي) ايهود باراك⁽⁶⁾ Ehud Barak (1999-2000)

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: محمد سعيد ابو عامود، 'انتفاضة الاقصى عام 2000'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع143، 2000، ص ص 104-105.

(2) نقلاً عن: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص85.

(3) علي الحاج، المصدر السابق، ص ص 316-317.

(4) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص85.

(5) علاء مشهداوي، الاتحاد الاوربي والقضية الفلسطينية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، (الامارات العربية المتحدة)، 2003، ص ص 77-83.

(6) ايهود باراك: ولد في كيوبوتس همشمار هشارون عام 1942، التحق بالجيش الاسرائيلي عام 1959، تدرج في المناصب العسكرية حتى اصبحت برتبة لواء عام 1983، وعين رئيساً للاستخبارات العسكرية وقائداً للمنطقة الوسطى عام

الى باريس في 4 اكتوبر/ تشرين الاول 2000م، بهدف وقف العنف، الا ان هذه المفاوضات لم تتم نتيجة تعنت باراك، ورفضه تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، والقى باللوم على الرئيس ياسر عرفات لانه رفض خطة وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت Madeleine Albright المكونة من تسعة نقاط لوقف العنف، اثناء اجتماعها معها في باريس في 4 اكتوبر/ تشرين الاول بهدف وقف الانتفاضة واعادة الوضع الى سابق عهده ونسيان ما حصل، وقبلت السلطة الفلسطينية حينها هذه الخطة الا ان (اسرائيل) رفضتها في مسعى منها للحصول على مكاسب سياسية من السلطة الفلسطينية. فـ(اسرائيل) تسعى وراء ذلك الى فرض رؤيتها السياسية على الفلسطينيين قبل وقف اعتدائها على الشعب الفلسطيني، والى ان يوقف الرئيس ياسر عرفات الانتفاضة دون اي ثمن سياسي⁽¹⁾.

وفي اطار الجهود الدبلوماسية الامريكية قدم الرئيس الامريكي (بيل كلينتون) في 23 كانون الاول/ ديسمبر عام 2000 مشروعه للسلام الذي تضمن ما يأتي⁽²⁾ :

اولا: الاراضي:

أ. دولة فلسطينية على 94-96% من الضفة الغربية و 100% من القطاع (غزة).

1986، اصبح وزيرا للداخلية عام 1994، ووزيرا للخارجية عام 1995، وفاز عام 1997 برئاسة حزب العمل. هيثم احمد مزاحم، حزب العمل الاسرائيلي 1968-1999، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (ابو ظبي، 2010)، ص ص 111-113.

(1) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص 86.

(2) Carot Migdalovits, the Middle East Peace Talks Congressional Research Service the Library Congress, 2005, p.33; Tim Youngs, the Middle East Crisis: Camp David the Al-Aqsa Intifada and Prospects of the Peace Process, House of Commons Library (London, 2001), pp. 3-4.

ب. في مقابل الجزء الذي تضمه (اسرائيل) عليها ان تعطي 1-3% من اراضيها (الاراضي التي احتلها عام 1948) الى الطرف الفلسطيني فضلا عن معبر دائم ما بين الضفة والقطاع.

ج. خريطة الدولة الفلسطينية يجب ان تستجيب لابقاء 80% من المستوطنين في مجتمعات استيطانية تواصل الاراضي وتخفيض عدد المناطق التي تضمها (اسرائيل) الى الحد الادنى.

ثانيا: الامن:

يتمثل بوجود (اسرائيلي) في مواقع ثابتة في وادي الاردن تحت سلطة قوة دولية ولفترة محدودة قابلة للتعديل مكونة من 36 شهرا.

ثالثا: القدس:

المبدأ العام ان المناطق المأهولة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية والأهله باليهود هي مناطق (اسرائيلية) لكن مقابل القدس العربية ينبغي على الفلسطينيين ان يتخلوا عن حق العودة. ولم تكن هذه قراءة عادلة للخطة واعتقد كليتون ان (اسرائيل) لا يمكن ان تقبل بحق عودة اللاجئين، وان الاكثر واقعية هي عودتهم الى الدولة الفلسطينية الجديدة وليس الى ديارهم الاصلية.

رابعا: الحرم (المسجد الاقصى):

حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم مع احترام معتقدات اليهود وهناك اقتراحات إما سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة (اسرائيلية) على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود اي المسطح السفلي للحرم.

خامسا: اللاجئين:

ان المبدأ الاساس هو ان تكون الدولة الفلسطينية الموقع الرئيس للفلسطينيين الذي يقررون العودة الى المنطقة من دون استبعاد على ان تستقبل (اسرائيل) بعضهم ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان ومتابعة ما يتعلق بالتعويضات والاقامة.

وافق (الاسرائيليون) ولأول مرة على تقديم تنازلات بشأن القدس الشرقية، وفي 27 كانون الأول/ ديسمبر عام 2000م الغى ياسر عرفات اجتماعا مقروا مع باراك رافضا للخطوط العامة للاتفاقية، وعقب الرفض الفلسطيني هدد كليتون باستخدام سياسة صارمة تجاه السلطة الوطنية وعد كثيرون ان هذا التهديد ليس موجها للفلسطينيين وحدهم وإنما للعرب أيضا وبالذات مصر للتأثير على الموقف الفلسطيني ولممارسة الضغط على عرفات للقبول بحل سياسي وسط⁽¹⁾.

مع وصول المفاوضات الى طريق مسدود بدأت مرحلة جديدة من مراحل عدة لاحقة لايجاد تسوية للصراع العربي - (الاسرائيلي) ولا زالت (اسرائيل) رافضة بل متمسكة برفضها حول الانسحاب لحدود عام 1967م واعلان الدولة الفلسطينية وايجاد حل لمشكلة القدس واللاجئين مع صمت عربي وتحرك دولي ضعيف بشأن ايجاد صيغة لانهاء عقود من النزاع ولا سبيل لانهاية الا باقامة الدولة الفلسطينية.

(1) محمد السعيد ادريس، مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والاسلامي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 142، 2000، ص 209.

الغائمة

يلاحظ من خلال التطور التاريخي للاتحاد الاوربي ان الدول الاعضاء فيه استطاعوا على مدى سنوات طويلة ان يتجاوزوا خلافاتهم وان يلغوا معظم حدودهم الوطنية من اجل تحقيق الوحدة الاقليمية الجديدة.

لقد استغرقت مسيرة الاتحاد الاوربي بحدود نصف قرن تخللتها صعوبات عدة كانت كافية لايقاف هذه المسيرة، ولكن على الرغم من كل الصعوبات التي كانت سببا لتراجع العديد من المنظمات الاقليمية، فقد استمر الاتحاد الاوربي بتطوير مؤسساته وتحويلها الى مؤسسات فوق القومية من خلال انتخاب برلمان اوربي مباشر من قبل شعوب الدول الاوربية الاعضاء في الاتحاد، وصولا الى محكمة العدل الاوربية التي تتمتع بسلطة رفيعة على الصعيد الاوربي والاقليمي، كل ذلك اعطى الاتحاد الاوربي قيمة دولية ذات تأثير بالغ الاهمية، اما على الصعيد السياسي او على الصعيد الاقتصادي. فالوحدة الاوربية بدأت محصورة في اطارها التجاري، وأضحت وحدة تشمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن انها استطاعت ان تقلل الى حد كبير من الصراع العدواني بين مواطنيها، فاستقر كل منها داخليا، ومن هذا الاستقرار الداخلي انطلقت الى التنمية والبناء ثم انتقلت الى مراحل تالية من التعاون الاقليمي الاوربي، ابتداءً من اتفاقية الفحم والفلوإاذ، فاتفاقية السوق الاوربية المشتركة حتى وصلت الى مرحلة الوحدة الاقليمية.

ان التحالف الاقتصادي والسياسي لم يكن مبني على رغبة امريكية اوربية لمواجهة التهديد الشيوعي المشترك مع اندلاع الحرب الباردة فقط، بل انه كان يحتوي ايضا على رغبة الطرفين بالحفاظ على مستوى من الانفتاح المتبادل الذي يضمن تقاربا مستمرا يحول دون تصاعد عوامل الفرقة والاختلاف، وبالطبع فان هذا التحالف خدم الرغبة الامريكية بامتلاك القدر الاكبر من النفوذ والتأثير في اوربا الغربية، وقد اختار الاتحاد الاوربي منذ ظهوره البعد الاقتصادي كإطار يمكنه من أن يدعم فيه استقلاليته بعيداً عن قيود

التحالف، وفي الحقيقة ان التنافس الاقتصادي هو جزء من فلسفة العلاقات الدولية بل وعنصر من عناصر استمراريته.

ان العلاقات الاوربية الامريكية ورغم قيامها على قاعدة من الجذور الثقافية والفكرية المشتركة تظل اكثر ارتباطا بالمصالح، وبمدي الفائدة التي يقدمها كل طرف للآخر.

ان الخيارات الامريكية في التأثير الفاعل على قرارات الوحدة الاوربية قد تضاءلت الى أدنى حدودها ولا يبدو مقبولا للولايات المتحدة الامريكية التي اظهرت نفسها على الدوام كمؤيد لهذه الوحدة ان تغير موقفها وتتبنى رؤية معادية لها وبالتالي تعرض احد اسس التحالف الغربي للانتهاء، وحتى لو انتهجت هذا المسلك فان الدول الاوربية لا سيما فرنسا والمانيا لن تكون في الغالب على استعداد للتراجع عن الخط الوحدوي المتصاعد والذي بات يمثل نموذج الرد الاوربي على التحديات العالمية.

أدى انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالاحادية القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة الى احداث متغيرات كبرى على صعيد العلاقات الدولية المعاصرة، اذ أدى هذا الانفراد الى فرض الولايات المتحدة الامريكية هيمنتها وتحكمها بمقدرات ومصالح شعوب العالم عموما، والوطن العربي خصوصا، في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الاوربي يسعى بالاهتمام بالوطن العربي من اجل حماية مصالحه الاستراتيجية في هذه المنطقة، والمحافظة على الاستقرار والأمن في الضفة الجنوبية للمتوسط التي تشكل امتدادها جغرافياً لحدودها المتوسطية. هذا فضلا عن ان الوطن العربي يشكل سوقا واسعة واسباسية للصادرات الاوربية.

ان التنافس الدولي مع نهاية القرن العشرين اصبح يعتمد على المنافسة الاقتصادية التي تسخر السياسة الخارجية لخدمتها، وبالتالي فان القوى الدولية الصاعدة (الاتحاد الاوربي، اليابان، الصين) تعتمد في منافستها للقوى الدولية الموجودة على النمو والتفوق الاقتصادي الذي يشكل معيارا لتقدمها وتفوقها على غيرها. كما ان نشوء قوة دولية تنافس الولايات المتحدة الامريكية هو ممكن نظرا لما تتمتع به الدول الاوربية من مقومات تمكنها من ذلك.

الملاحق

الملحق رقم (1)

التوسع الافقي للاتحاد الاوربي خلال اعوام 1951-2007

الاعضاء الاصليين 1951	التوسع الاولى 1972	التوسع الثاني 1981	التوسع الثالث 1986	التوسع الرابع 1995	التوسع الخامس 2004	التوسع السادس 2007
بلجيكا	بريطانيا	اليونان	البرتغال	النمسا	قبرص	بلغاريا
فرنسا	الدانمارك	اسبانيا	فنلندا	جمهورية البشيك	رومانيا	
المانيا	ايرلندا		السويد	استونيا		
ايطاليا				المجر		
اللوكسمبورغ				لاتفيا		
هولندا				ليتوانيا		
				مالطا		
				بولندا		
				سلوفاكيا		
				سلوفينيا		

جواس حسن، المصدر السابق، ص 431.

الملحق رقم (2)

وثيقة

قرار مجلس الامن المرقم 660

الصادر في 2 اغسطس 1990

قرار مجلس الامن الذي يدين غزو العراق للكويت، ويطلب بالانسحاب

الفوري وغير المشروط لجميع القوات العراقية ويدعو الى اجراء

مفاوضات لحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية

ان مجلس الامن، اذ يثير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في

2اب/ اغسطس 1990، واذ يقرر انه يوجد خرق للسلم والامن الدوليين فيما يتعلق

بالغزو العراقي للكويت، واذ يتصرف بموجب المادتين 39 و 40 من ميثاق الامم المتحدة،

1- يدين الغزو العراقي للكويت.

2- يطلب بان يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد او شرط الى المواقع التي

كانت تتواجد فيها في 1اب/ اغسطس 1990؛

3- يدعو العراق والكويت الى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما

ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود جامعة الدول

العربية؛

4- يقرر ان يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات اخرى لضمان الامتثال

لهذا القرار.

نص القرار متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني

الملحق رقم (3)

وثيقة

قرار مجلس الامن المرقم 661

الصادر في 6 اغسطس 1990

قرار مجلس الامن بفرض جزاءات اقتصادية الزامية على العراق وانشاء

لجنة (لجنة الجزاءات) لرصد هذه الجزاءات

ان مجلس الامن، اذ يعيد تأكيد قراره 660 (1990) المؤرخ 2 اب/ اغسطس 1990، واذ يساوره بالغ القلق ازاء عدم تنفيذ ذلك القرار ولان غزو العراق للكويت لا يزال مستمرا ويسبب المزيد من الخسائر في الارواح ومن الدمار المادي، وتضميما منه على انتهاء غزو العراق للكويت واحتلاله له، وعلى اعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية، واذ يلاحظ ان حكومة الكويت الشرعية قد اعربت عن استعدادها للامثال للقرار 660 (1990)، واذ يضع في اعتباره المسؤوليات الموكلة اليه بموجب ميثاق الامم المتحدة للحفاظ على السلم والامن الدوليين، واذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا او جماعيا، وفقا للمادة 51 من الميثاق، ردا على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت، واذ يتصرف وفقا للفصل السابع من الميثاق،

1- يقرر ان العراق لم يمثل، حتى الان، للفقرة 2 من القرار 660 (1990) وانه اغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت؛

2- يقرر، نتيجة لذلك، اتخاذ التدابير التالية لضمان امثال العراق للفقرة 2 من القرار 660 (1990) واعادة السلطة الى الحكومة الشرعية في الكويت؛

3- يقرر ان تمنع جميع الدول ما يلي:

أ. استيراد اي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق او الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، الى اقليمها.

ب. أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في اقليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن العابر لاية سلع أو منتجات من العراق

أو الكويت، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تأريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات.

ج. أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من أقاليمها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها لاية سلع أو منتجات، بما في ذلك الاسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى، سواء كان منشؤها في أقاليمها أو لم يكن، ولا تشمل الامدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف انسانية إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت أو إلى أي شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يضطلع بها في العراق أو الكويت أو منهما. وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

4- يقرر ان تمتنع جميع الدول عن توفير أية اموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لاية مشاريع تجارية أو صناعية أو لاية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت، وان تمتنع رعاياها وأي اشخاص داخل أقاليمها من إخراج أي اموال أو موارد من أقاليمها أو القيام، باية طريقة أخرى، بتوفير الاموال والموارد لتلك الحكومة، أو لاي من مشاريعها، ومن تحويل أي اموال أخرى إلى اشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الانسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الانسانية.

5- يطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة، ان تعمل بدقة وفقاً لاحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منحه قبل تأريخ هذا القرار.

6- يقرر، وفقا للمادة 28 من النظام الداخلي المؤقت، تشكيل لجنة تابعة لمجلس الامن تضم جميع اعضاءه كي تضطلع بالمهام التالية وتقدم إلى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظات وتوصياتها:

أ. ان تنظر في التقارير التي سيقدمها لامين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

ب. ان تطلب من جميع الدول المزيد من المعلومات المتصلة بالاجراءات المتخذة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للاحكام المنصوص عليها في هذا القرار.

7- يطلب إلى جميع الدول ان تتعاون تعاوناً تاماً مع اللجنة فيما يتعلق بقيامها بمهمتها، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة تنفيذاً لهذا القرار.

8- يطلب إلى الامين العام تزويد اللجنة بكل المساعدة اللازمة واتخاذ الترتيبات اللازمة في الامانة العامة لهذا الغرض.

9- يقرر أنه، بغض النظر عن الفقرات من 4 إلى 8 اعلاه، لا يوجد في هذا القرار ما يمنع تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت، ويطلب إلى جميع الدول ما يلي:
أ. اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الاصول التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها.

ب. عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال.

10- يطلب إلى الامين العام ان يقدم إلى مجلس الامن تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، على ان يقدم التقرير الأول خلال ثلاثين يوماً.

11- يقرر ان يبقى هذا البند في جدول اعماله وان يواصل بذل الجهود كي يتم انهاء الغزو العراقي في وقت مبكر.

نص القرار متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:

www.almoqatel.com

الملحق رقم (4)

قرار مجلس الامن الدولي رقم 678، هو القرار المؤرخ 29 نوفمبر 1990 الصادر من مجلس الامن وهذا نصه:

ان مجلس الامن:

اذ يشير الى، ويعيد تأكيد قرارته 660، 661، 662، 664، 665، 666، 667، 669، 670، 674، 677، لعام 1990.

واذ يلاحظ، رغم كل ما تبذله الامم المتحدة من جهود، ان العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار 660، والقرارات اللاحقة، ذات الصلة المشار اليها اعلاه، مستخفا بمجلس الامن، استخفا صارخا.

واذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الامم المتحدة، تجاه صيانة السلم والامن الدوليين وحفظهما. وتصميما منه على تامين الامثال التام لقراراته.

واذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

1- يطالب ان يمثل العراق امثالا تاما للقرار 660 (1990)، وجميع القرارات اللاحقة، ذات الصلة، ويقرر في الوقت الذي يتمسك بقراراته، ان يمنح العراق فرصة اخيرة، كلفته تنم عن حسن النية للقيام بذلك.

2- ياذن للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في 15 كانون الثاني 1991، او قبله، القرارات السالفة الذكر، تنفيذا كاملا كما هو منصوص عليه في الفقرة اعلاه، وتنفيذ القرار 660 (1990)، جميع القرارات اللاحقة، ذات الصلة، واعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة.

3- يطلب من جميع الدول ان تقدم الدعم المناسب للاجراءات التي تتخذ، عملا بالفقرة 2 من هذا القرار.

4- يطلب من الدول المعنية ان توالي ابلاغ مجلس الامن تباعا بالتقدم المحرز فيما يتخذ من اجراءات عملا بالفقرتين 2، 3، من هذا القرار.

5- يقرر ان تبقى المسألة قيد النظر.

نص القرار متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:

www.almoqatel.com

الملحق رقم (5) وثيقة

البيان الاول للجماعة الاوروبية

الصادر في 2 اغسطس 1990

في شان ادانة الغزو العراقي للكويت

الجماعة والدول الاعضاء فيها، قد تابعت بمزيد من القلق، طوال الاسابيع الاخيرة، التصاعد في التأزم، الناتج عن النزاع القائم بين العراق وبعض الدول العربية. فقد رحبت بالجهود الدبلوماسية، التي بذلتها بعض الدول العربية، وكذا الجامعة العربية. وامتنعت عن اتخاذ اي موقف، او القيام بمبادرة ما، وذلك من اجل حماية هذه المبادرات من اي تدخل.

بعد انهيار المحادثات، التي جرت في جدة، تحت الرعاية العربية، فان الجماعة و الدول الاعضاء فيها، تشعر الان بقلق عميق، ازاء التطورات الاخيرة، التي جرت في النزاع، وخاصة ما ادى اليه من عدوان عسكري، قام به العراق ضد الكويت، والذي هو ليس فقط عملا عدوانيا، ارتكب في حق دولة مجاورة، بل يشكل، ايضا، خطرا يهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تدين، بقوة، اللجوء الى العنف، من قبل دولة، هي عضوة في الامم المتحدة، ضد الوحدة الاقليمية لدولة اخرى. ان هذا الامر يشكل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة، ووسيلة مرفوضة لتسوية الخلافات الدولية. وبالتالي، فانها تساند، كليا، القرار الذي اعتمدته، اليوم، مجلس الامن.

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تطلب من جميع الحكومات، بادانة هذا اللجوء للقوة، الذي لا مبرر له، وبالعامل من اجل الاعادة المبكرة للظروف، التي تؤدي الى مواصلة المفاوضات السلمية، فورا. وعلى هذا الاساس، فإننا نطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الاراضي الكويتية.

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تضع الامر قابلا للمراجعة. كما انها مستعدة لوضع في اعتبارها اي مبادرات اخرى.

نص البيان متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:

www.alinoqatel.com

الملحق رقم (6)

وثيقة

البيان الثاني للجماعة الأوروبية

الصادر في 6 أغسطس 1990

في شأن تكرارها اداة الغزو العراقي للكويت

وتنفيذ العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن على العراق

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها تكرر ادانتها المطلقة للعدوان العراقي الغاشم على الكويت، ومطالبتها بالانسحاب الفوري، وغير المشروط، لكافة القوات العراقية من الاراضي الكويتية، الذي سبق ان اعربت عنه في بيانها، الصادر في 2 أغسطس 1990.

انها تعتبر الاسباب، التي تقدمت بها الحكومة العراقية، لتبرير عدوانها العسكري على الكويت، لا اساس لها، وغير مقبولة. كما انها ستمتنع عن اي عمل، يمكن ان يعتبر اعترافا ضمنيا بالسلطات، التي فرضها الغزاة على الكويت.

وبهدف حماية مصالح الحكومة الشرعية الكويتية، فانها قد قررت اتخاذ خطوات، من اجل حماية جميع ممتلكات دولة الكويت، سواء كانت هذه ممتلكات مباشرة او غير مباشرة.

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تؤكد مساندتها التامة للقرار المرقم 660، الصادر عن مجلس الامن، التابع للامم المتحدة، وتطلب من العراق الالتزام بما تضمنه هذا القرار. اذا لم تلتزم السلطات العراقية، فان الجماعة والدول الاعضاء فيها ستعمل على مساندة قرار مجلس الامن، وضمان تنفيذه، وذلك من خلال عقوبات شاملة واجبارية.

وحتى ذلك الحين، فانها قد قررت اعتماد ما يلي:

- فرض حظر على واردات النفطية من العراق والكويت.




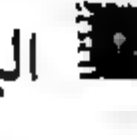

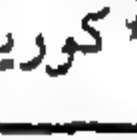





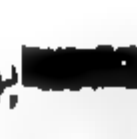
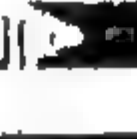


- اتخاذ الاجراءات المناسبة، التي قد تستهدف تجميد الممتلكات العراقية، داخل اراضي الدول الاعضاء.

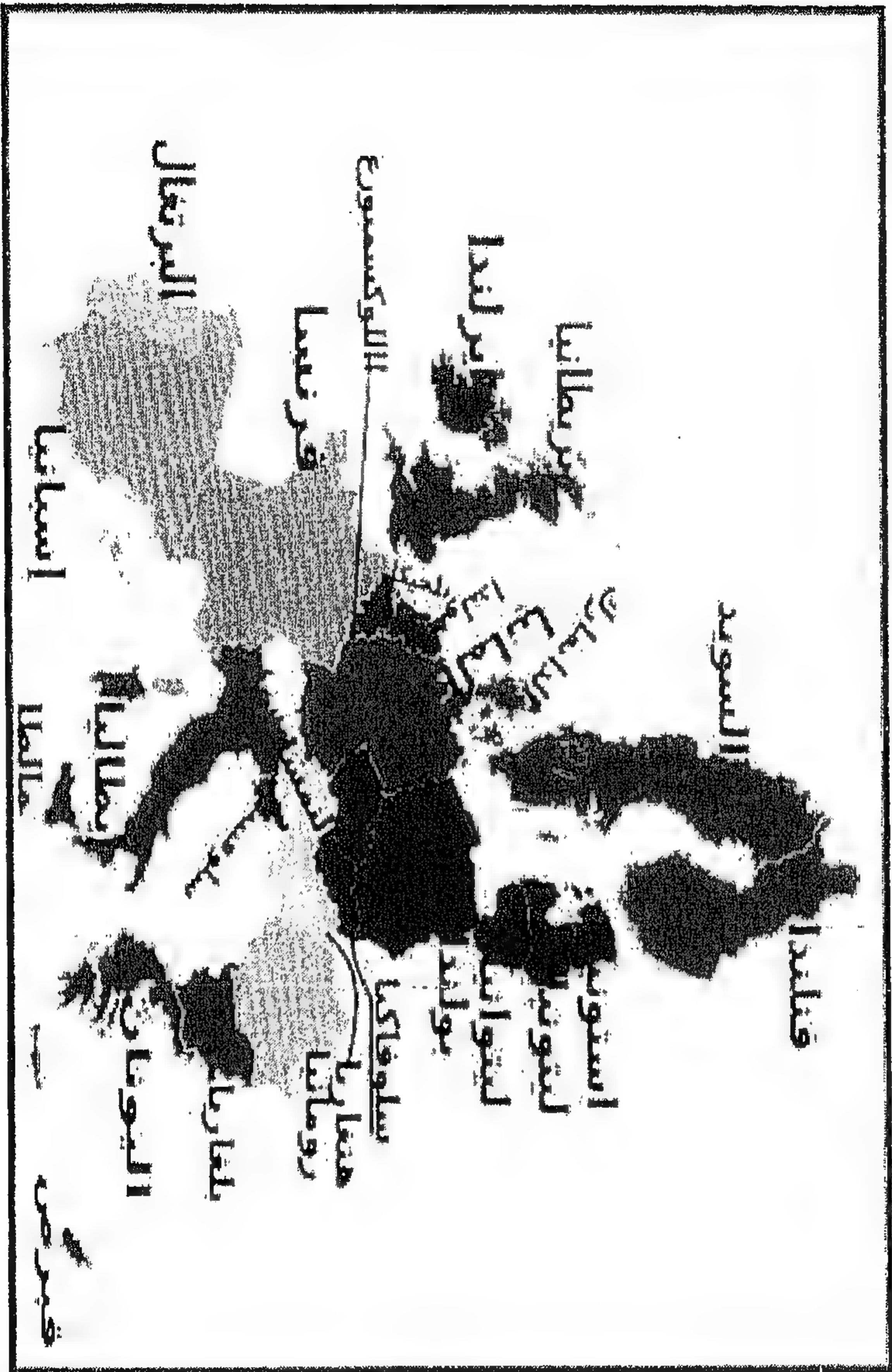
- فرض حظر على مبيعات السلاح، او اي معدات عسكرية، للعراق.
- ايقاف اي تعاون، في المجال العسكري، مع العراق.
- ايقاف اي تعاون، فني وعلمي، مع العراق.
- وقف تطبيق مبدأ التفضيلات المعممة على العراق.
ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تكرر اقتناعها الحازم، بأن النزاعات بين الدول،
يجب أن تسوى بالوسائل السلمية. وتؤكد بأنها مستعدة للمشاركة في أي جهود من أجل
نزع فتيل التآزم القائم في المنطقة.
كما أنها على اتصال وثيق مع حكومات العديد من الدول العربية، وتتابع، باهتمام
بالغ، النقاش الجاري داخل الجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي. إنها تأمل في أن
تسهم المبادرات العربية في إعادة الشرعية الدولية، والحكومة الشرعية للكويت.
ان الجماعة والدول الاعضاء فيها مستعدة لمساندتها التامة لمثل هذه المبادرات،
وللجهود الرامية إلى تسوية الخلافات بين حكومات الدول، عن طريق المفاوضات.
ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تتابع، بعناية فائقة، وضع الرعايا التابعين
للجماعة الاوربية، في العراق وفي الكويت. وهي باقية على تنسيق صارم، بهدف ضمان
سلامة هؤلاء الرعايا.

نص البيان متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:
www.almoqatel.com

الملحق رقم (7)

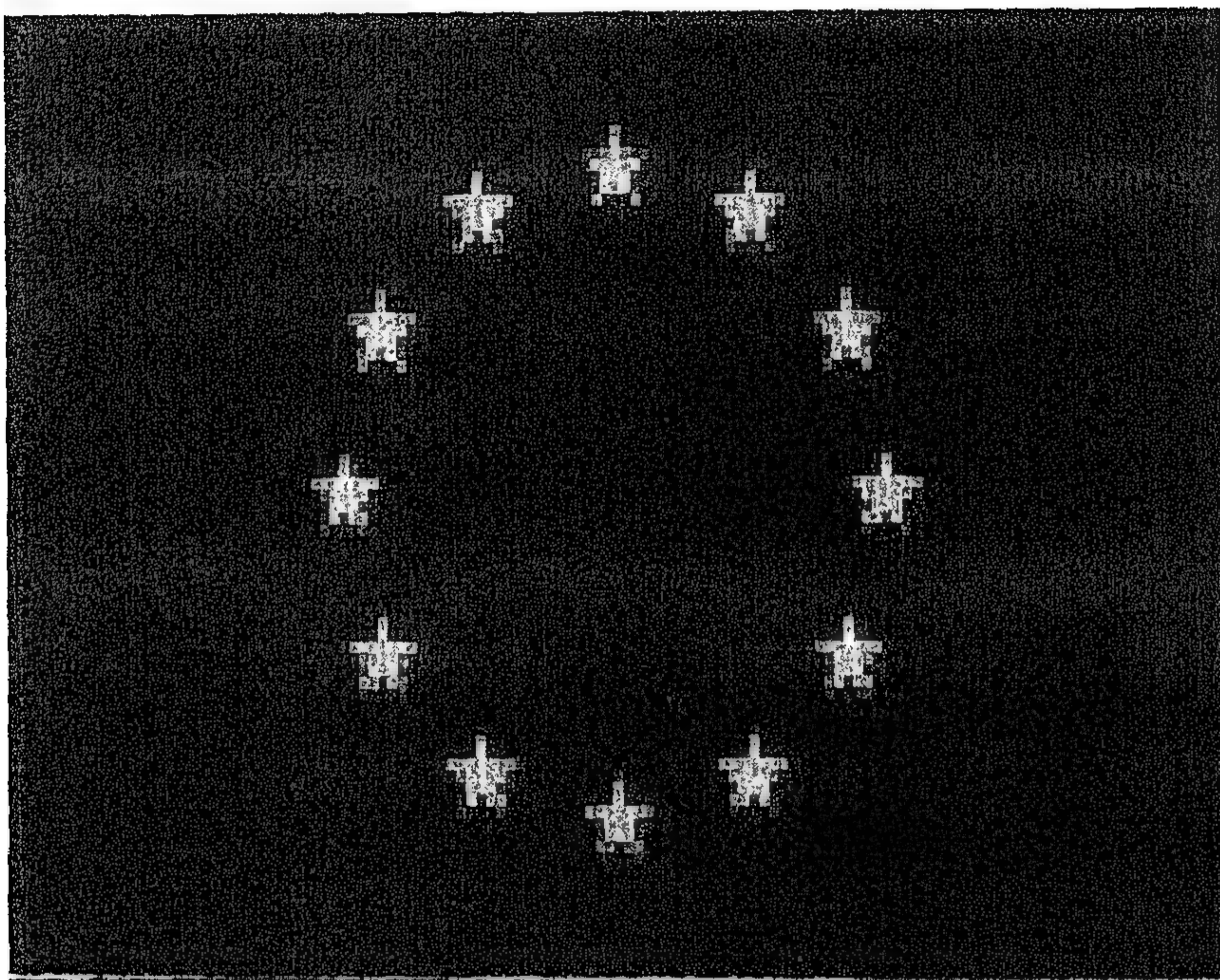
قائمة أعداد جنود قوات التحالف بحسب الدولة		
الدولة	عدد الجنود	ملاحظات
 الولايات المتحدة	697,000575 - 000	عملية درع الصحراء عملية عاصفة الصحراء
 المملكة العربية السعودية	100,00052 - 000	عملية درع الصحراء عملية عاصفة الصحراء معركة الخفجي
 المملكة المتحدة	45,40043 - 000	عملية درع الصحراء عملية عاصفة الصحراء
 مصر	35,00033 - 600	عملية عاصفة الصحراء
 فرنسا	00018	
 سوريا	50014	عملية عاصفة الصحراء
 المغرب	00013	
 الكويت	9009	عملية عاصفة الصحراء
 سلطنة عمان	3006	عملية عاصفة الصحراء
 باكستان	5,5004 - 900	
 كندا	4,500 منهم 2,700 فقط شاركوا بالعمليات القتالية	
 الإمارات العربية المتحدة	3004	عملية عاصفة الصحراء
 قطر	6002	معركة الخفجي
 بنغلاديش	2002	
 أستراليا	8001	
 إيطاليا	2001	ساهمت بطائرات تورنادو
 هولندا	600	قوات بحرية

	600	 النيجر
	500	 السنغال
قوات بحرية	500	 إسبانيا
	400	 البحرين
	400	 بنغلاديش
مساندة طبية ونقل	314	 كوريا الجنوبية
	300	 أفغانستان
قوات بحرية	300	 الأرجنتين
	280	 النرويج
عملية درع الصحراء عملية عاصفة الصحراء	200	 تشيكوسلوفاكيا
	200	 اليونان
قوات بحرية ومساندة طبية	200	 بولندا
مساندة طبية	200	 الفلسطينيين
	100	 الدنمارك
	50	 المجر



www.almogatel.com* نص الخريطة متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الإلكتروني:

الملحق رقم (9)
علم الاتحاد الاوربي



المصادر

أولاً : الوثائق

أ- الوثائق الغير منشورة:

1- دار الكتب والوثائق (بغداد):

- الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، سري، نسخة من تقرير قنصليتنا العامة في نيويورك المرقم 2 / 4 / 476 والمؤرخ في 30 حزيران 1947، الى رئاسة الديوان الملكي، سكرتارية مجلس الوزراء، رقم الملف 5027، و 11.
- الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، نسخة من تقرير قنصليتنا العامة في نيويورك، الحزب الجمهوري وانتخابات الرئاسة الامريكية، الرقم (متفرقة) 326 / 39، في 30 تشرين الثاني 1948، رقم الملف 5028، و 53.
- الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية العامة، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، نسخة من تقرير قنصليتنا العامة في نيويورك المرقم 2 / 4 / 162 والمؤرخة في 2 اب 1949، حول سياسة امريكا الخارجية، رقم الملف 5028، و 38.
- الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية العامة، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، الرقم د / 665 / 665 / 600 / 19602، بغداد 19 ايلول 1949، سري، نسخة من تقرير السفارة العراقية في واشنطن المرقم 286 والمؤرخ في 29 اب 1949، حول موقف الولايات المتحدة من السياسة الخارجية، الى رئاسة الديوان الملكي، سكرتارية مجلس الوزراء، رقم الملف 5029، وثيقة 83.

2- وثائق وزارة الخارجية المصرية، الارشيف السري الجديد (دار الوثائق القومية المصرية - القاهرة):

- المفوضية الملكية المصرية بمدينة بروكسل (التمثيل التجاري)، تقرير عن مشروع مارشال، محفظة رقم 1482، ملف 11 / 4 / 45، ج 2.
- السفارة الملكية المصرية بباريس، تقرير حول مشروع مارشال واثره على اقتصاديات الشرق الاوسط، 5 يونيو / حزيران 1949، ملف 11 / 4 / 45، ج 1.
- السفارة الملكية المصرية بمدينة بروكسل، البروتوكولات والاتفاقيات والمكاتبات المتبادلة بشأن المعاهدة الخاصة بالجماعة الاوربية للدفاع الموقعة في 27 مايو / ايار 1952، محفظة 1402، ملف 29 / 26 / 38.

- المفوضية المصرية بمدينة الفاتيكان، تقرير بشأن جماعة الدفاع الاوربي، 23 ديسمبر/ كانون الاول 1953، محفظة رقم 1402، ملف 29 / 26 / 38.

ب-الوثائق المنشورة:

1-الوثائق البريطانية:

- Great Britain, Parliamentary Debates, House of Commons, 5th Series, Vol.446, (London-H.M.S.O, 1948).

2-الوثائق الامريكية:

- U.S. Department of state, papers Relating to the Foreign Relations of the United states, 1947, Vol. III, (Washington, 1972).
- The Department of state Bulletin, April 17, 1949.
- The Department of state Bulletin, May 25, 1950.
- The Department of state Bulletin, June 9, 1952.

3-الكتب الوثائقية

أ-الكتب الوثائقية المنشورة باللغة الانكليزية

- Arthur Schlesinger (ed.), the dynamics of world power: A documentary history of the U.S. foreign policy 1945-1973, Vol. 1, (western Europe), (New York, 1973).
- David Gowland and Arthur turner (ed.), Britain and European integration 1945-1998: A documentary history, (London, 2000).
- Walter Lafeber, the origins of the cold war 1941-1947: A historical problem with Interpretations and Documents, (New York, n.d).

ب-الكتب الوثائقية المنشورة باللغة العربية:

- أنيس الدغدي، سري للغاية: الـ CIA وملفات الحكام العرب (وثائق تنشر لأول مرة)، دار الكتاب العربي، ط1، (دمشق، 2006).
- سامي عصاصة، وثائق حرب الخليج: حقيقة ما جرى في مؤتمر القمة العربي في القاهرة، مكتبة بيسان، ط1، (بيروت، 1994).
- مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق: يوميات-وثائق-تقارير 1990-2005، (بيروت، 2007).
- نبيل السمان، وثائق وزارة الدفاع الامريكية في حرب الخليج-عاصفة الصحراء، (دمشق، 1993).
- نصوص الحرب (طارق عزيز-جيمس بيكر)، المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبيل حرب الخليج بأيام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 1992).

4- الوثائق المتاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني

- قرار مجلس الامن المرقم 660 الصادر في 2 اغسطس 1990.
- البيان الاول للجماعة الاوربية الصادر في 2 اغسطس 1990.
- قرار مجلس الامن المرقم 661 الصادر في 6 اغسطس 1990.
- البيان الثاني للجماعة الاوربية الصادر في 6 اغسطس 1990.
- قرار مجلس الامن المرقم 678 الصادر في 29 نوفمبر 1990.
- خطاب الرئيس العراقي صدام حسين الذي اعلن فيه الانسحاب من الكويت في 26 فبراير 1991.

ثانيا: المذكرات

أ-المذكرات العربية والمعرية

- محمد المشاط، كنت سفيرا للعراق في واشنطن... حكايتي مع صدام في غزو الكويت، (بيروت، 2008).
- مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، ط2، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2002).
- مذكرات شوارتزكوف، الامر لا يحتاج الى بطل، تعريب: نور الدين صدوق وغلاب الجابري، (دمشق، د.ت.).

ب-المذكرات الاجنبية:

- George Kennan, Memoirs 1925-1950, (Boston, 1967).
- Harry S. Truman, Memoirs: the years of trial and hope 1946-1953, vol. 2 (New York, 1956).
- Field-Marshal the viscount Montgomery, the Memoirs of field-marshal Montgomery of Alamein, (London, 1958).

ثالثا: الاطاريح والرسائل الجامعية:

أ-اطاريح الدكتوراه:

- حسن علي خضير علاوي العبيدي، تركيا ودول الجوار الشرق اوسطي 1988-1998، دراسة في العلاقات السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-جامعة الموصل، 2010.
- رغد فيصل عبد الوهاب نفاوة، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه اوربا الغربية في عهد الرئيس الامريكي هاري اس. ترومان 1945-1952: دراسة تاريخية سياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية الاداب-جامعة البصرة، 2005.

- صباح فياض عبد لطيف الجبوري، الاتحاد الاوربي وقضايا العرب الاستراتيجية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية العلوم السياسية في جامعة لاهاي الدولية-فرع الموصل، 2011.
 - عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الامريكية المعاصرة 1980-2003، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-جامعة الموصل، 2011.
 - لقمان عمر محمود احمد، العلاقات التركية-الامريكية 1975-1991 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية الاداب-جامعة الموصل، 2004.
 - نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (1945-1951)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-ابن رشد-جامعة بغداد، 1996م.
- ب-رسائل الماجستير:
- بان ثامر ابراهيم العاني، الاتحاد الاوربي 1949-1964 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، 2006.
 - عامر يوسف شريف شمدين اغا، السياسة الديغولية خلال حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة والموقف من قضيتي الجزائر وفلسطين 1958-1968، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-جامعة الموصل، 2010.
 - عصام حمدان محمد بني فضل، دور الاتحاد الاوربي في التنمية السياسية تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة 1991-2007م، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية الدراسات العليا-جامعة النجاح الوطنية-فلسطين، 2009.
 - محمد احمد خلف الجبوري، الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي - الاسرائيلي 1991-2000 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية الاداب-جامعة الموصل، 2012م.
 - ياسر عبد الحسين علوان الدرويش، مجلس الامن القومي الامريكي ودوره في عملية صنع القرار، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 2009.

رابعاً: الكتب

أ-الكتب العربية والمعرية:

- ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الامريكية: دراسة في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، مركز الدراسات الاقليمية، سلسلة شؤون اقليمية رقم (7)، جامعة الموصل-2007.
- ابراهيم العيسوي، الجات واخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1995).

- ابراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي: العدوان العراقي على الكويت الابعاد والتائج العربية والدولية، مؤسسة الشراع العربي، ط1، (الكويت، 1996).
- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي-موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط2، (بيروت، 2011).
- احمد صدقي، رؤية مستقبلية لعلاقة العالم باوروبا حضاريا، في كتاب (اوربا الاثنتي عشر دولة والآخرين)، الدورة (21) لأكاديمية المملكة المغربية، (الرباط، 1992).
- احمد طحان، الانهيار الامريكي: رائحة الدم في حياة الرئيس جورج بوش، دار المعرفة، ط1، (بيروت، 2009).
- احمد عبد الحليم، العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر ودول الاتحاد الاوربي، في كتاب (مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد)، مركز الدراسات السياسية، (القاهرة، 1996).
- احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، (الاردن، 1981).
- إرون ستلزر، السياسة الاقتصادية لدى المحافظين الجدد: حسنات وسيئات، في كتاب (المحافظون الجدد)، نقله الى العربية فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2005).
- اسامة المجذوب، العولمة والاقليمية، الدار المصرية اللبنانية، ط2، (القاهرة، 2001).
- اسماعيل صبري عبد الله، العولمة والاقتصاد والتنمية، ندوة العرب والعولمة، تحرير اسامة الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1998).
- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط2، (الكويت، 1979).
- _____، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الابحاث العربية، ط2، (بيروت، 1985).
- الفن توفلر، تحول السلطة، تعريب: فتحي بن شنوان ونبيل عثمان، مكتبة طرابلس، (ليبيا، 1996).
- الكسندر كييج وبرتراند شنيدر، الثورة العالمية الاولى: تقرير نادي روما، ترجمة: وفاء عبد الاله، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1992).
- الكسندر كيرسانوف، الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية: العلاقات الاقتصادية بعد الحرب الكونية الثانية، تعريب: جبرائيل فياض، دار الفارابي، (بيروت، 1974).
- اليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الامريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، (دم، د.ت).

- انتوني ماسون، اوربا الجديدة: نظرة الى احوال العالم اليوم، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ط1، (مصر، 2008).
- ايول تيلفورد، رؤية استراتيجية عامة للاوضاع العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي، 1997).
- باسيل يوسف بيجك، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (1995-2005) دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2006).
- بشارة خضر، اوربا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة: جوزف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1993).
- _____، اوربا وبلدان الخليج العربي: الشركاء والاباعد، ترجمة: حسن عبد الكريم قبيسي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1995).
- _____، اوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2003).
- _____، اوربا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (1995-2008)، ترجمة: سليمان الرياشي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2010).
- بوب ود وورد، القادة: اسرار ما قبل وبعد ازمة الخليج، ترجمة: عمار جولاق ومحمود العابد، الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 1991).
- بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق، (عمان، 1993).
- _____، صعود وهبوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البدرى، المكتبة الاهلية، (عمان، 1993).
- بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط11، (بيروت، 1993).
- بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر، تعريب: يوسف ضوميط، دار الجيل، (بيروت، 1993).
- تشارلس او. ريتش، الحرب الباردة وما بعدها، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1986).
- جاك اتالي، افاق المستقبل، ترجمة: محمد زكريا، دار العلم للملايين، (بيروت، 1991).
- جاك شيراك، فرنسا الجديدة: فرنسا للجميع، ترجمة: انطوان الهاشم واحمد عويدات، منشورات عويدات، (بيروت، 1995).

- ج.ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، (دمشق، 1983).
- جعفر الجزار، ماستريخت: الصراع الاوربي الامريكي الخفي، دار النفائس، (بيروت، 1993).
- جمال الشلي، العرب واوروبا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 2000).
- جواس حسن، طبيعة الاتحاد الاوروبي: دراسة قانونية-سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الاوروبي، دار المعرفة، ط1، (بيروت، 2010).
- جورج فرشخ، فرنسوا ميتران والقضايا العربية، ج1، مكتبة مدبولي، ط2، (القاهرة، 1985).
- جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت، 1998).
- جين ادوارد سميث، حرب جورج بوش، ترجمة، محمود برهوم ونقولا ناصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، (عمان، 1992).
- حامد ربيع، الحوار العربي الاوربي ومنطق التعامل الدولي والاقليمي، معهد البحوث والدراسات العربية، (بغداد، 1983).
- حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2004).
- _____، اصلاح الامم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم، ط1، (بيروت، 2009).
- حسين فوزي النجار، امريكا والعالم دراسة في السياسة الدولية، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1986).
- أبو خالد العملة، أوصلو محطة لتهويد فلسطين ... خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكنوز الادبية، ط1، (بيروت، 1997).
- خالد علي عبد المجيد، الاتحاد الاوروبي: النشأة والاهداف والمؤسسات، مركز المشرق للدراسات الاستراتيجية، (فيينا، 2001).
- خير الدين عبد الرحمن، القوة الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجيل، (دمشق، 1996).
- ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)، نقله إلى العربية: مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2008).
- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، 1983).

- ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، اعداد المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة، ط2، مركز الاهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1988).
- _____، امريكا والفرصة التاريخية، ترجمة: محمد زكريا، (بيروت، 1992).
- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، دار الاهلية للنشر، ط1، (عمان، 1999).
- زياد شفقان الضرابعة، الاتحاد الاوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد الى خارطة الطريق، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، (الاردن، 2011).
- سعيد اللاوندي، امريكا-اوربا: سايكس بيكو جديد في الشرق الاوسط، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، (القاهرة، 2006).
- سمير امين، امبراطورية الفوضى، ترجمة: سناء ابو شقراء، دار الفارابي، (بيروت، 1991).
- ستيفن غروبارد، حرب السيد بوش: مغامرات في سياسات الوهم، ترجمة: خالد ايوب وعبد الرحيم الفراء، (عمان، 1992).
- شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ اوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، (القاهرة، 2000).
- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، دار الحكمة، ط2، (بغداد، 1991).
- صالح محمد بدر الدين، الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية، ج2، (دم، 2000).
- صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، ط1، (القاهرة، 2006).
- عبد العظيم الجنزوري، الاتحاد الاوربي: الدولة الاوربية الكونفدرالية، دار النهضة العربية، (القاهرة، د.ت).
- عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الاصول والنظريات المعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1995).
- عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة، (عمان، 2002).
- عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي، (القاهرة، 2007).
- عبد المنعم سعيد، الجماعة الاوربية: تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1986).
- _____، العرب ومستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1987).

- عزام محجوب، مشروع تكوين منطقة تبادل حريين المغرب العربي والاتحاد الاوربي، في كتاب (الوطن العربي ومشروعات التكامل)، اعمال المؤتمر العلمي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، (بيروت، 1997).
- علاء مشهداوي، الاتحاد الاوربي والقضية الفلسطينية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، (الامارات العربية المتحدة، 2003).
- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2005).
- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الاردن 1998-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2001).
- _____، المانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2002).
- عودة بطرس عودة، حرب الخليج من المسؤول؟، (عمان، 1991).
- فتح الله ولعلو، اوربا من المجموعة الى الاتحاد، في كتاب (اوربا الاثني عشرة دولة والآخرين، الدورة (21) لأكاديمية المملكة المغربية، (الرباط، 1992).
- _____، عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الوطن العربي، سلسلة دراسات عربية، منتدى الفكر العربي، (عمان، 1996).
- فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ والرجل الاخير، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية، (بيروت، 1993).
- فؤاد العشاء، النظام العالمي الجديد عالم بخمسة رؤوس، دار الجمهورية، (دمشق، 1994).
- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم الفكر، (الكويت، 1990).
- ف. ويليام اينغرال، مائة عام من الحرب: السياسة النفطية الامريكية-الانكليزية والنظام الدولي الجديد، تعريب محمود فلاح، (بيتون، 1993).
- قيس جواد العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين (رؤية استراتيجية)، مركز الدراسات العربي الاوربي، (لندن، 1997).
- كارن اي. سميث ومارغوت لايت (تحرير)، الاخلاق والسياسة الخارجية، تعريب: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2005).
- كرستين عبد الكريم ديلان، قذارة الحرب النظيفة، تعريب محمد كاظم مجيد، (بغداد، 2002).

- كريم صبيح، جماعات الضغط اليهودية: التنظيم-الدور والتاثير في صنع القرار السياسي للولايات المتحدة الامريكية 1945-1969-دراسة تاريخية، بيت الحكمة، ج1، (بغداد، 2009).
- ك.م. وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: حسين القباني، مراجعة: محمد سامي عاشور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (القاهرة، د.ت).
- لستر ثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوروبا وامريكا، ترجمة: محمد فريد، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، (ابو ظبي، 1995).
- ل.كارل براون، السياسة الدولية والشرق الاوسط: قواعد قديمة لعبة خطيرة، ترجمة: عبد الهادي حسن جواد، مراجعة: سعد ناجي جواد، (بغداد، 1987).
- لوينستين، حلف شمال الاطلنطي والدفاع عن الغرب، ترجمة: محمد طلعت، (القاهرة، 1966).
- مارتن هولاند، الاتحاد الاوربي والعالم الثالث، ترجمة: صالح فرحان الصالح، (دمشق، 2006).
- مايكل جي هوغان، نهاية الحرب الباردة: مدلولاتها وملابساتها، ترجمة: محمد اسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة، (دمشق، 1998).
- مجيد خدوري، حرب الخليج: جذور ومضامين الصراع العراقي-الايرواني، ترجمة: وليد خالد احمد، ط2، (بغداد، 2008).
- _____، تاريخ صراع جذور الحرب العراقية الايرانية، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، (بغداد، 2010).
- محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفييتي، دار الشروق، ط2، (بيروت، 1990).
- _____، حرب الخليج اوهم القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1992).
- _____، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، ط3، (القاهرة، 2004).
- محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية، (د.م، 1978).
- _____، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، (مصر، 1987).
- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار المستقبل العربي، (القاهرة، 1976).
- محمد علي حوات، مفهوم الشرق اوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي، مكتبة مدبولي، ط1، (القاهرة، 2002).
- محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي، (بيروت، 2005).
- محمد محمود الامام، تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوربي، ط1، (القاهرة، 1998).

- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية -الاوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2001).
- محمد هشام محمد اسماعيل، موقف الاتحاد الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993 الى 2009، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، 2011).
- محمد ياس خضير الغريزي، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي 1993-2010، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2010).
- محمود بكري، جريمة امريكا في حرب الخليج: الاسرار الكاملة، ط2، (القاهرة، 1991).
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2000، (القاهرة، 2001).
- مروان بشاره، بيل كلنتون: الحملة، الادارة، والسياسة الخارجية، دار الساقى، ط1، (بيروت، 1993).
- ميشال البير، تناطح الرؤساء، تعريب بديع يوسف عطية وجورج سعد، دار الحمراء، (بيروت، 1996).
- ميشيل بينيون، امريكا المستبدة: الولايات المتحدة الامريكية وسياسة السيطرة على العالم العولمة، ترجمة: حامد فرزات، (دمشق، د.ت).
- ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1987).
- ناظم عبد الواحد الجاسور، المانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (ابو ظبي، 2003).
- _____، تأثير الخلافات الامريكية-الاوروبية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2007).
- نزار اسماعيل الحيايى، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (أبو ظبي، 2003).
- نزار حمدون، مستقبل النظام الدولي، في كتاب (النظام الدولي الجديد)، تحرير: باسل البياتي، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1992).
- نعمان كنفاني، علاقة فلسطين بالاتحاد الاوروبي: الاطار الحالي والعلاقة المستقبلية-القدس ورام الله، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (القدس، 2000).

- نعمة حسن محمد السيد، العلاقات البريطانية-الامريكية 1945-1953 دراسة في العلاقات السياسية، (القاهرة، 2004).
- نعيم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف محمد عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 2010).
- نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة، الدار المتحدة، (دمشق، 1996).
- نورد دايفيس، درع الصحراء وفضيحة النظام الدولي الجديد، ترجمة: بشير يوسف البرغوثي، دار الدليل الوطني للنشر، (عمان، 1991).
- هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الافلاس 1995: الانهيار القادم لامريكا، ترجمة: محمد محمود دبور وعلي رمان، الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 1993).
- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، عالم المعرفة، (الكويت، 1998).
- هشام شرابي، وزارة الخارجية الامريكية والجماعات الضاغطة، ذات السلاسل، (الكويت، 1987).
- هنري باركي وآخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة: هفال ، (اربيل، 2007).
- هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، ط2، (بيروت، 2003).
- هيثم احمد مزاحم، حزب العمل الاسرائيلي 1968-1999، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (ابوظبي، 2010).
- ولتر ريستون، افول السيادة، ترجمة: محمد عزت نصار وجورج خوري، دار النشر، (عمان، 1995).

ب-الكتب الاجنبية:

- Adrian Webb
- * The Routledge Companion to Central and Eastern Europe since 1919, (New York, 2008).
- Allen Weinstein and David Rubel
- * The story America freedom and crisis from self element to superpower, (New York, 2002).
- Deborah Welch Larson
- * Anatomy of Mistrust: U.S.-Soviet Relation During the Cold War, (U.S.A, 1997).
- Andre Philip
- * The schuman plan, Brussels, European Movement, 1951.
- Arnold Zurcher
- * The struggle to unite Europe 1940-1958, (New York, 1958).
- Barbara ward
- * Policy for the west: A construction analysis of the communist challenge and way to meet it, penguin books, 1951.
- Bermard C.cohen
- * The public's Impact on foreign policy, Brown and company Boston, 1973.
- Campbell craing and fredrik Logevall
- * America's cold war: the politics of inscecurity, (London, 2009).
- Carot Migdalovits
- * The Middle east peace talks congressional research service the library Congress, 2005.
- Charles Bohlen
- * Witness to history 1929-1969, (New York, 1973).
- David Baldwin (ed)
- * America as an Interdependent country, (USA, 1976).
- David Childs
- * The two red flags: European social democracy and soviet communism since 1945, (New York, 2000).
- David Ogg
- * Europe in the 17th century, (London, 1965).
- David Sanders
- * Losing an empire: Finding a Role; An introduction to British foreign policy since 1945, (New York, 1989).
- Elizabeth Barker
- * The British between the superpowers 1945-1950, (Toronto, 1983).
- Erik Oddavareriksen and Others (ed.)
- * Developing aconstitution fro Europe, (New York, 2004).
- F.S. Northedge
- * British Foreign Policy: The process of readjustment 1945-1961, (London, 1962).

- Haluk Gergre
- * Türk Dis Politikasinin: Ekonomi politigi, Baski2, (Istanbul, 1999).
- Hanson W.Baldwin
- * strategy for tomorrow, Harper and Row, (New York, 1970).
- Harvard sitk off
- * Post war American: Astudent companion, (USA, 2000).

- Helen-Leigh Phippard
- * Congress and U.S. aid to Britain, (New York, 1995).
- Helene Sjursen (ed.)
- * Questinoing Eu Enlargement: Erope in search of Identity, (London, 2006).
- Henry Grimal
- * Histoire Du Commonwealth Britannique, (Paris, 1971).
- Henry Kissinger
- * Diplomacy; Simon and Schuster, (New York, 1994).
- H.G. Nicholas
- * Britain and the United states, (London, 1963).
- Idris Bal (ed)
- * Turkish foreign policy in post-cold war era, (USA, 2004).
- İrfan C. Acar
- * Dis politika, (Ankara, 1993).
- Jan Zielonka
- * Europe as Empire: The Nature of the Enlarged European Union, Oxford University Press, (New York, 2006).
- Jean-Calude Piris
- * The Constitution for Europe: A legal Analysis, Cambrdge Universtity Press, (New York, 2006).
- Jean Toulat
- * Le pape Contre La guerre du Golfe: Jean-paul II censure, (paris, 1991).
- John D.Lees
- * The political system of United states, second edition, (London, 1975).
- John pinder
- * The Building of the European Union, 3rd Edition, Oxford University press, (New York, 1998).
- John R. Greene
- * The presidency of George bush, (U.S.A., 1997).
- John W. Mason
- * The Cold War (1945-1991), (London, 1996).
- John whitcomb and clair whitcomb
- * Real life at the white house: tow Hundred years of daily life at Americas most famous residence, (U.S.A., 2000).
- J. White
- * The Origin of Modern Europe, (New York, 1966).
- Lawrence B.Krause
- * European economic integration and the United states, (Washington, 1968).
- Lionel Gilber
- * America in Britain's place, (New York, 1961).
- Lowrence Freedman
- * A Choice of enemies America confronts: America confronts the Middle East, (New York, 2008).

- Louis Gottscalck and F.D. Lach
- * Europe and modern world, Vol.1, (Chicago, 1951).

- Magruder Frank abbott
- * American Government, (Boston, 1963).
- Mark S. Byrnes
- * The Truman years 1953-1954, (U.S.A., 2000).
- Maria Gianniou
- * The European Union involvement in the Israeli-Palestinian conflict: an active Paradigm of European foreign policy?, University Istanbul, 2006.
- Maurizio Carbone
- * The European Union and International development: The Politics of Foreign aid, (New York, 2007).
- Max Beloff
- * The United States and the Unity of Europe, (London, 1963).
- Michael A. Genovese
- * The Nixon presidency: power and politics in turbulent times, (Green wood, 1990).
- Michael Burgess and Hans Vollaard (ed.)
- * State Territoriality and European Intergration, (New York, 2006).
- Michael Hogan
- * The Marshall plan: America, Britain and the reconstruction of western Europe 1947-1952, Cambridge University press, 1987.
- Michael Schaller
- * Reckoning with Reagan: America and its president in the 1980, (London, 1990).
- M.K. Bunkina
- *USA versus western Europe, progress publishers, (Moscow, 1979).
- Norman Graebner
- * An Uncertain Tradition: American secretaries of state in the Twentieth century, (New York, 1981).
- Norman J. padel Ford
- * Contemporary international Relations 1949-1950, Harvard University press, 1950.
- Paolo Guerrieri
- * The political economy of European integration, (Britain, 1989).
- Peter Kenez
- * A History of the soviet union from the beginning to the end, second edition, Camphridge Univesity Press, (New York, 2006).
- Philip H. Gordon and Jeremy Shapiro
- * Allies at war: America, Europe, and the crisis over Iraq, (New York, N.D.).
- Philip Robins
- * Suits and Uniforms: Turkish foreign policy since the cold war, University of Washington press, N.D.
- Philip Thody
- * Europe since 1945, (New York, 2000).
- R.B. Manderson-Jones
- * The special relationship: Anglo-American relations and western unity 1947-1956, (London, 1972).
- R.C. Mowat
- * Ruin and resurgence 1939-1965, (London, 1966).
- Regionald J. Harrison

- * Europe in question: theories of regional integration, (London, 1974).
- Reto M. Hilty and Frauk Henning-Bodewing (ed.)
- * Law Against Unfair competition: Towards a New Paradigm in Europe?, Vol.1, (Berlin, 2007).
- Richard C. Snyder and Valerie M. Hudson
- * Foreign policy Decision Making Revisited, (U.S.A., 2005).
- Richard Crockatt
- * The fifty years war: The United States and the Soviet Union in world politics 1941-1991, (London, 1995).
- Ritchie orendale
- * The English speaking alliance: Britain; the united states (the dominions and the cold war 1945-1951), (London, 1985).
- Robert close
- * Europe Without defense, Pergamen press, (U.S.A, 1979).
- Robert Gilpin
- * U.S. power and the multinational corporation: the political Economy of foreign direct Investment, (New York, 1975).
- Roy F. willis
- * France: Germany and New Europe 1945-1967, (oxford, 1968).
- Serzed Ahmedov
- * Turkiye-Iran Munasebetleri 1979-1991, (Ankara, 1996).
- Seven Biscop and Jan Joel Andersson (ed.)
- * The Eu and the European security strategy, (New York, 2008).

- Thomas Banchoff and Mitchell P. Smith
- * Legitimacy and the European Union: The Contested polity, (London, 1999).
- Thomas König and Simon Hug (ed.)
- * Policy-Making Processes and the European Constitution, (London, 2006).
- Tim Youngs
- * The Middle east crisis: Camp David the Al-Aqsa intifada and prospects of the peace process, house of commons library (London, 2001).
- Timothy J. Lynch and Robert S. Singh
- * After Bush: The Case of continuity in American foreign policy, Cambridge University Press, (New York, 2008).
- Willard C. Matthias
- * America's strategic blunders, (USA, 2001).
- William E. pemberton
- * Exit with honor :the life and Presidency of Ronald Reagan, (Sharpe, 1997).
- William fox and warner schilling (ed)
- * European security and the Atlantic system, Culombia University press, (New York, 1973).
- William L. Clayton
- * United Europe, Harvard University press, (Cambridge, 1962).
- W.M. Roger Louis and Hedley Bull (eds.)
- * The special relationship: Anglo-American relations since 1945, (oxford, 1986).

خامسا: البحوث والدراسات:

أ-البحوث العربية والمعرية:

- ابراهيم عوض، "خيار اوريا"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(209)، 1996.
- احمد خليل الضبع ومروى ممدوح سالم، "القمة الحادية عشرة للدول السبع الصناعية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(122)، 1995.
- احمد سعيد نوفل، "توجهات الاتحاد الاوربي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، دراسات شرق اوسطية، ع(25)، خريف 2003.
- احمد السيد النجار، "مكانة اليورو الدولية ومواجهة الدولار الامريكي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(35)، ع(136)، ابريل 1999.
- احمد محمد فرج، "النافتا: عوامل القوة وافاق المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(111)، 1993.
- احمد علي دغيم، "مستقبل السوق الاوربية المشتركة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة-جامعة عين شمس، 1981.
- اسماعيل صبري مقلد، "وحدة اوريا السياسية في الثمانينات"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(34)، س(9)، 1973.
- اكرم عبد علي، "الحزب الشيوعي الفرنسي وموقفه من بعض القضايا العربية المعاصرة"، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية-جامعة الموصل، ع(19)، س(7)، تموز 2010.
- البير بريسان، "الاقتصاد العالمي: نموذج اوريبي القرن الحادي والعشرين"، اعداد سوسن حسين، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(101)، 1990.
- اوغستو لوبيز-كارلوس، "الجماعة الاوربية في الطريق الى التكامل"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، ايلول 1987.
- بشارة خضر، "الشراكة الاوربية-المتوسطة"، مجلة دراسات دولية، (بيروت)، ع(7)، كانون الاول 1995.
- ثناء فؤاد، "ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(103)، 1991.
- جان ماركو، "أي غدٍ لاوروبا"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(157)، 2004م.
- حازم البيلاوي، "أوريا والعرب عام 1992"، مجلة الباحث العربي، ع(20)، 1989.

- حسن نافعة، 'حتمية الزعامة الامريكية: تجسيد للانعزالية الجديدة'، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(227)، 1998.
- حميد الجميلي، 'من بونتاديل اسبي الى مراكش'، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع11-12، 1995.
- حنان البيلي، 'هل يتم تحرير التجارة بين الكتلتين العملاقتين على ضفتي الاطلسي؟'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(122)، 1995.
- خالد سعد زغلول حلمي، 'النظام القانوني للاتحاد النقدي الاوربي'، مجلة الحقوق، (الكويت)، ع(3)، جامعة الكويت، 2000.
- راجية ابراهيم صدقي، 'الجماعة الاوربية: مشروع اوربا 1992'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(99)، 1990.
- رمزي زكي، 'هل انتهت قيادة امريكا للمنظومة الراسمالية العالمية'، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(138)، 1990.
- سعيد اللاوندي، 'اوروبا.. امريكا: واشكالية الهيمنة'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(141)، يوليو 2000.
- _____، 'أمريكا-اوروبا: العولمة والعولمة المضادة'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر 2000.
- سوسن حسين، 'كلتون بين ادارة التغيير ومعوقات الانطلاق'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(111)، 1993.
- الشافعي محمد بشير، 'أسس وسمات التنظيم الدولي العربي والاوربي'، مجلة القانون والاقتصاد، (القاهرة)، ع(4)، 1967.
- صادق الاسود، 'الوحدة الاوربية في النظام الدولي الجديد'، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، 1992.
- صلاح سالم زرنوقة، 'توسيع عضوية الاتحاد الاوربي: الواقع والتحديات'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر 2000.
- عبد الخالق عبدالله، 'أزمة الخليج: خلفية الازمة- دور الادراك والادراك الخاطئ'، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، س(14)، ع(148)، حزيران 1991.
- عبد الفتاح الجبالي، 'اوربا واشكاليات الوحدة النقدية'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(109)، 1992.
- عبد الواحد محمد، 'ألمانيا الجديدة'، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(8)، 1990.

- عمرو الشربيني، ألتعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(134)، 1998.
- عمرو مصطفى كمال، "السوق الاوربية الموحدة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(107)، 1992.
- عونى عبدالرحمن السبعاونى، "العراق والتحدى الامريكى الاطلسى: المواجهة الاستراتيجية فى الشرق العربى"، مجلة ام المعارك، (بغداد)، ع(27)، س(7)، 2001.
- فوز موفق ذنون، "العلاقات الاردنية الامريكية 1991-2003، دراسة فى العلاقات الثنائية والمواقف من القضايا الاقليمية والدولية"، مجلة دراسات اقليمية، ع5، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2006.
- كاظم هاشم نعمة، "حرب الخليج، مداخل الى بسط الهيمنة الامريكية"، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، 1991.
- _____، "آية المانيا يريد الاوربيون"، نشرة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(2)، 1992.
- _____، "الصين والهيمنة الامريكية الجديدة"، دراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(2)، 1995.
- كريم حجاج، "ملاحم الاستراتيجية الامريكية فى القرن القادم"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997.
- كيت اوسى، "الاستراتيجية الامريكية فى حقبة ما بعد الحرب الباردة"، ترجمة: نجوى ابو غزالة، مجلة شؤون سياسية، ع(6-7)، 1996.
- مجلة السياسة الدولية، "يوميات حرب الخليج"، (القاهرة)، ع(102)، 1991.
- محمد ابراهيم الحلوة، "الرأى العام الامريكى والسياسة الخارجية: دراسة نظرية"، مجلة العربية للعلوم الانسانية، (الكويت)، مج(6)، ع(24)، 1986.
- محمد الاطرش، "أزمة الخليج: جذورها والسياسة الامريكية تجاهها"، مجلة المستقبل العربى، (بيروت)، ع(155)، س(14)، كانون الثانى 1992.
- محمد جمال الدين العلوى، "انتساب تركيا الى السوق الاوربية المشتركة"، بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية، مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا)، جامعة الموصل، 1989.
- محمد سعد ابو عامود، "البناء المؤسسى للاتحاد الاوربي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر 2000.
- _____، "انتفاضة الاقصى عام 2000"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع143، 2000.

- محمد السيد سليم، المشاركة الاوروبية-المتوسطية: رؤية عربية لميثاق السلام-الاستقرار، سلسلة كراسات استراتيجية رقم (87)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة)، 2000.
- _____، الاتحاد الاوربي والصراع العربي-الاسرائيلي.. فاعلية غائبة مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(182)، س(46)، اكتوبر 2010.
- محمد السعيد ادريس، "مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والاسلامي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 142، 2000.
- محمد عبدالله الدوري، قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة والقانون الدولي، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، شباط 1992.
- محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادى، "منظمة الامم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة دراسات اقليمية، ع(14)، س(5)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009.
- محمود عفيفي، "صفقة توتال والعلاقات الاوروبية الامريكية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(131)، 1998.
- مروان رافت بحيري، "من ترومان الى كيسنجر"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(29)، س(4)، 1981.
- مروى ممدوح، "الاقتصاد الالماني ما زال يدفع تكاليف الوحدة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(124)، 1996.
- معتز محمد سلامة، "الدور الالماني في اوروبا"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(122)، 1995.
- ناصيف حتي، "حدود الدور الاوربي في عملية التسوية في الشرق الاوسط"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(215)، 1997.
- نبيه الاصفهاني، "معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(111)، 1993.
- _____، "العلاقات الامريكية-الاوربية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(116)، 1994.
- نجلاء محمد لمجيب، "مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997.
- نرمين السعدني، "تطور النظام النقدي الاوربي: الاشكاليات وتوقعات المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(129)، 1997.

- _____، أليورو: المؤسسات واشكاليات الاصدار، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(134)، 1998.
- نزيهة الافندي، الانتخابات الايطالية وحتمية التغير، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(45)، س(12)، 1976.
- _____، جدول الوحدة النقدية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997.
- _____، أليورو ما بين الانطلاق والتعثر، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(136)، س(35)، ابريل 1999.
- نسرين سامح مرعي، بريطانيا والعملة الموحدة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(98)، 1989.
- نهى الجبالي، أليورو والدولار الأمريكي ... الى اين؟، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(134)، 1998.
- نيرمين النواوي، الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر 2000.
- هيثم الكيلاني، الشراكة الاوربية-المتوسطة، مجلة شؤون المتوسط، ع(49)، 1996.
- وفاء بسيم، التعاون الاورو-متوسطي (عملية برشلونة)، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(35)، ع(138)، اكتوبر 1999.
- وليد محمد ناصر، أوروبا 1992 وتأثيراتها المحتملة على الاطراف الخارجية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(99)، 1990.

Arnold Toynbee

- * "A turning point in cold war", (International affairs), vol.25, No.4, October 1950.
- Arther Schlesinger
- * "Back to the womb", (Foreign affairs), Vol.74, No.4, 1995.

- Alan Compel
- * "Anglo-French Relations", (International affairs), Vol.58, No.3, 1982.
- Alan Tonselon
- * "Beating back predatory trade", (Foreign affairs), Vol.73, No.4, 1994.
- Alexander Galin
- * "Europe: split or United", (Foreign affairs), Vol. 25, No.3, April 1947.
- Alfred Groser
- * "Deutschland wegnach Europe", (Deutschland), No. 6, 1998.
- Anthony Sampson
- * "The British Dilemma", (News week), No. 49, 1989.
- A.W. Bob Coats (ed.),
- * The Development of Economics in Western Europe since 1945, (New York, 2000).
- A.W. Lovett
- * "The United States and the Schuman plan: A study in French diplomacy 1950-1952", (The Historical Journal), Vol, 39, No. 2, 1996.
- Cameron S. Brown
- * "Turkey in the Gulf wars of 1991 and 2003", (Turkish studies), Vol. 8, No. 1, March 2007.
- Carlo Schmid
- * "Germany and Europe", (Foreign affairs), Vol. 30, No. 4, July 1952.
- Charles Lane
- * "Germany's New Ostpolitik", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 6, 1995.
- Clyde V. Prestowitz
- * "The fight over competitiveness", (Foreign affairs), Vol. 73, No. 4, 1994.
- David Calleo
- * "An American skeptic in Europe", (Foreign affairs), Vol. 76, No. 6, 1997.
- David Lawday
- * "The odd couple", (The Atlantic Community), Vol. 17, No. 3, 1979.
- Diane B. Kunze
- * "The fall of the Dollar order", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 4, 1995.
- Dispatch
- * "Fact-sheet: European community", Vol. 13, No. 5, 1992.
- _____

- * Clinton in Brussels", Vol. 15, No. 1, 1994.
- Dominique Moisi
- * "Chirac of France", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 6, 1995.
- Drew Middleton
- * "Nato changes direction", (Foreign affairs), Vol. 31, No. 3, April 1953.
- Elizabeth Wiskemann
- * "Socialism and communism in Italy", (Foreign affairs), Vol. 24, No. 3, April 1946.
- Fredrick Panton
- * "A case of jitters", (Time), Vol. 135, No. 10, 1990.
- George Soros
- * "Can Europe work?", (Foreign affairs), Vol. 75, No. 5, 1996.
- G.F. Eliot
- * "Military Organization under the Atlantic pact", (Foreign affairs), Vol. 27, No. 4, July 1949.
- Hans Dietrich Gencher
- * "Towards an Overall western strategy", (Foreign affairs), Vol. 61, No. 1, 1982.
- Helmut Schmidt
- * "A policy of Reliable Partnership", (Foreign affairs), Vol. 59, No. 4, 1981.
- Holger Schelister
- * "Euro is coming", (Deutschland), No. 6, 1998.
- Jeffrey A. Franke
- * "The Exaggerated Death of the Dollar", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 4, 1995.
- Jeffrey E. Garten
- * "Is America abandoning multinational trade", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 6, 1995.
- John Newhouse
- * "Europe's Rising Regionalism", (Foreign affairs), Vol. 76, No. 1, 1996.
- John Williams
- * "The end of Marshall plan", (Foreign affairs), Vol. 30, No. 4, July 1947.
- _____
- * "The Marshall plan: Half way", (Foreign affairs), Vol. 28, No. 3, April 1950.
- John W. Young
- * "The Russian and western alliance", (English Historical Review), Vol. 101, No. 401, October 1986.
- Kevin Kelly
- * "Paradoxes of free trade", (Commonweal), Vol. 121, issue (6), 1994
- Kichi Miyazawa
- * "To meet the challenge", (The Atlantic community), Vol. 18, No. 3, 1980.
- Marcos Gonter
- * "Die EU vor der Jahrtausendwende", (Deutschland), No. 6, 1998.
- Maurice Edelman

* "The Council of Europe 1950", (The international affair), Vol.27, No.1, January, 1951.

- Michael Hogan

* "American Marshall Planners and the search for European Neocapitalism", (The American historical review), Vol. 90, No. 1, February 1985.

- Noel Malcolm

* "The case Against Europe", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 2, 1995.

- Otagraph Lambsdrof

* "Kraftzentren der erltwirts chaft", (Deutschland), No. 6, 1998.

- Paul Johnson

* "the myth of American Isolationism", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 3, 1995.

- Paul Reynaud

* "The Unifying Force for Europe", (Foreign affairs), Vol. 28, No. 2, January 1950.

- Peter Champan

* "Europe starts to explore hi-tech future", (European voice), Vol. 5, No. 16, 1999.

- Peter Weiler

* "The United states international labor and the world federation of trade unions), (Diplomatic history), Vol. 5, No. 1, winter 1981.

- Rene Courtin

* "French views in European Union". Translated by Anthea Milles, (the International affairs), Vol. 25, No. 1, January 1949.

- Renee cordos

* "French run to catch Eu freight train", (European voice), Vol. 5, No. 17, 1999.

- Richard Holbrooke

* "America A European Power", (Foreign affairs), Vol. 74, No.2, 1995.

- Robert J. Lieber

* U.S. Middle East policy in the Clinton ~~and Term~~, (meria Journal), Vol. 1, No. 1, January 1997.

- Robert Komer

* "Looking Ahead", (The Atlantic community), Vol. 17, No. 4, 1980.

- Robert L. Hutchings

* Europe Between the Superpowers, in: The cold war, (New York, n.d).

- Rory Watson

* "Eu accused of "stitch-up" over secrecy", (European voice), Vol. 5, No. 17, 1999.

- Simon Taylor

* ~~"Vets Meet in Brussels"~~, (European voice), Vol. 5, No. 17, 1999.

- Sir Arthur Salter

* "European recovery; Alook ahead". (Foreign affairs), Vol. 27, No. 2, January 1949.

- Stacy May

* "Measuring the Marshall plan", (Foreign affairs), Vol. 26, No. 3, April 1949.

- Stanly Hoffmann
- * "Back to Euro-Pessimism", (Foreign affairs), Vol. 76, No. 1, 1997.
- Stephen Woolcock
- * "Us-European Trade Relations", (International affairs), Vol. 58, No. 4, 1982.
- Thomas Finlter
- * "The European recovery Programme in operation", (The International affairs), Vol. 25, No. 1, January 1949.
- Timothy Carton Ash
- * "Germany's choice", (Foreign affairs), Vol. 73, No. 4, 1994.
- Warner Wiedenfeld
- * "The Franco-German friendship", (Aussen politik), Vol. 39, 1988.
- Winston Lord
- * "A Summary of Western Security", (The Atlantic community), Vol. 19, No. 2, 1981.
- William Langer
- * "The mechanism of American foreign policy", (The International affairs), Vol. 24, No. 3, July 1948.
- William Wallace
- * "The widening Atlantic", (The Atlantic community), Vol. 18, No. 3, 1980.
- W.L. Givens
- * "American's exchange rate addiction", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 4, 1995.
- Zbiginiew Brzezinski
- * "The future of yalta", (Foreign affairs), Vol. 63, No. 2, 1984.
-
- * "A Geostrateg for Eurasia", (Foreign affairs), Vol. 76, No. 5, 1997.

سادسا: الموسوعات والقواميس

أ-العربية والمعرية

- اسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، العربي للنشر والتوزيع، ط1، (القاهرة، 2008).
- روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، ج1، دار المامون، (بغداد، 1990).
- _____، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، ج2، دار المامون، (بغداد، 1990).

- روزنتال يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، مراجعة: صادق جلال العظم وجورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1974).
- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، (القاهرة، د.ت).
- محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، (جامعة الكويت، 1993).
- عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، (بيروت، د.ت).
- _____، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، (بيروت، د.ت).
- _____، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3، (بيروت، د.ت).
- _____، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج4، (بيروت، د.ت).
- _____، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج5، (بيروت، د.ت).
- _____، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج6، (بيروت، د.ت).

ب- الاجنبية:

- The new Encyclopedia Britannica, Vol. 5, (U.S.A., 2003).
- William halsey and Louis Shores, Merit students encyclopedia, Vol. 1, Macmillan Educational corporation, (New York, 1979).

ج- الالكترونية:

- www.ar.wikipedia.org.

سابعا: الصحف والمجلات
أ-العربية

اسم الصحيفة	العدد	مكان الاصدار	التاريخ
جريدة النهار	3098	بيروت	نيسان 151945
جريدة التاخي	4669	بغداد	كانون الثاني 182006
جريدة التاخي	4671	بغداد	كانون الثاني 212006
جريدة التاخي	4672	بغداد	كانون الثاني 222006
جريدة الثورة		بغداد	ايلول 291991
جريدة الجمهورية		بغداد	تموز 81990
جريدة الجمهورية		بغداد	شباط 191992
صحيفة الاهرام		القاهرة	تشرين الثاني 71991
صحيفة الاهرام		القاهرة	تشرين الثاني 211991
صحيفة اخر ساعة	2911	مصر	اب 81990
صحيفة الاسواق		عمان	كانون الاول 291998
صحيفة الحياة		لندن	تشرين الاول 181992
صحيفة الحياة		لندن	تشرين الثاني 21995
صحيفة الحياة		لندن	تشرين الثاني 172001
صحيفة الراي		عمان	شباط 181991
صحيفة الراي		عمان	تشرين الاول 91992
صحيفة الراي		عمان	ايار 311999
صحيفة الراي		عمان	كانون الثاني 292011
صحيفة السفير		امستردام	شباط 281991
صحيفة القدس	9754	فلسطين	تشرين الاول 211996
صحيفة القدس	9757	فلسطين	تشرين الاول 241996
صحيفة اليمامة		السعودية	شباط 7.1991

ب- الاجنبية:

اسم الصحيفة	مكان الاصدار	التاريخ
New york Times		3/4/1990
New york Times		19/10/1990
New york Times		6/12/1993
Le Point Magazine	Paris	18/1/1991
Le Point Magazine	Paris	8/2/1991
Le Monde	Paris	17/1/1991
Le Monde	Paris	31/1/1991
Le Monde	Paris	17/2/1991
Le Monde	Paris	26/2/1991
Le Monde	Paris	28/2/1991
Le Monde	Paris	12/3/1991
Le Monde	Paris	13/7/1991
The Observer	London	18/1/1991
The Sunday Times	London	4/2/1991
The Times	London	19/1/1991
The Times	London	21/1/1991
The Times	London	24/1/1991
The Times	London	31/1/1991
The Times	London	5/2/1991
The Times	London	24/2/1991
The Times	London	25/2/1991
The Times	London	26/2/1991
The Times	London	27/2/1991
Frankfurter Allgemeine zeitung	Germany	18/1/1991
Frankfurter Allgemeine zeitung	Germany	20/1/1991
Frankfurter Allgemeine zeitung	Germany	26/1/1991
Frankfurter Allgemeine zeitung	Germany	24/1/1991
Frankfurter Allgemeine zeitung	Germany	26/1/1991
Frankfurter Allgemeine zeitung	Germany	27/2/1991

جـ- الصحف المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

- الصحيفة الايطالية الرسمية المنشورة على الموقع الالكتروني:

<http://www.normeinrete.it>

-17/1/1991

-18/1/1991

-19/1/1991

-29/1/1991

-31/1/1991

ثامنا: محطات الاذاعة والتلفزيون:

- British television, 19/1/1991.
- Europe Radio, 27/1/1991.
- BBC News, 27/1/1991.
- DW-Radio, (Germany), 1/2/1991.
- British Radio, 3/2/1991.
- German television, ZDF channel, 15/12/1991.
- Italian television, Rai Channel, 15/2/1991.
- _____, 16/2/1991.
- The first French television channel, 26/2/1991.

تاسعا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

- ازايل شيفر، "مشروع الشراكة الاور-متوسطة: التعاون الاقتصادي اكثر الجوانب تقدما، ترجمة عارف حجاج، 2005، على الموقع الالكتروني:

<http://www.dw-world.de>

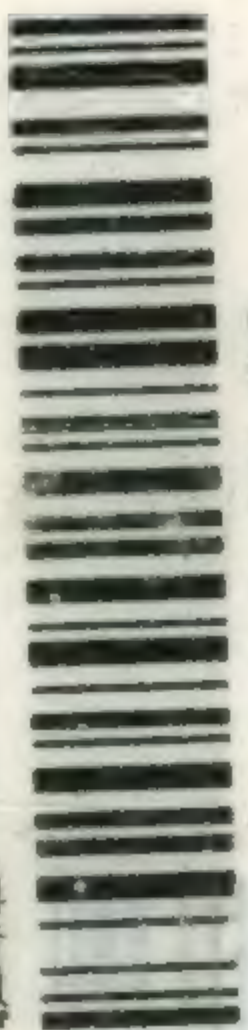
- صخر حبش واخرون، الموقف الاوروبي اتجاه قضية القدس، على الموقع الالكتروني:

<http://www.fateh.net>

- مكتب المفوضية الاوربية في رام الله وغزة، "نبذة عن العلاقات الاوربية مع فلسطين، على الموقع الالكتروني:

<http://www.delwbg.ec.europa.eu>

Bibliotheca Alexandrina



1241249



9 789957 960254



دار غيداء للنشر والتوزيع

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي : +962 7 95667143
E-mail: darghidaa@gmail.com

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : +962 6 5353402
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن